الاقتصاد السياسي للاشتراكية

دار التقدم
موسكو

مكتبة الشيوعيين العرب
https://sites.google.com/site/arcommunistslibrary

نسخه للإنترنت الصوت الشيوعي
https://sites.google.com/site/communistvoice
communistvoice@disroot.org

الف الكتاب الاساتذة

المرشح فى العلوم الاقتصادية خودوكورموف (الفصل ٥ ، ٦ والبند ١ – ٢ من الفصل ١٠) (رئيسا) ، الدكتور فى العلوم الاقتصادية إغالينكو (الفصل ١) ، المرشحون فى العلوم الاقتصادية كوزميتشيف (الفصل ٢ ، ٣) ، لارتسيف (الفصل ٤) ، دياتشينكو (الفصل ٧)، افسينيف (الفصل ٨) ، بونانوف (الفصل ٧ ، ٩) ، إبوغوفكين (البند ٣ من الفصل ١٠).

المحرر الدكتور فى العلوم الاقتصادية سوليوس .

ПОЛИТИЧЕСКАЯ ЭКОНОМИЯ СОЦИАЛИЗМА

На арабском языке

تنبيه من الناسخ الالكتروني!

1) تم نسخ هذا الكتاب المهم بتصرف من خلال ما يأتي:
أ. تطهير الكتاب من جميع الفقرات والمقاطع والعبارات التي تتضمن افكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة؛
ب. تطهير الكتاب من جميع الفقرات والمقاطع والعبارات التي تتضمن افكار وممارسات لشوفينية الدولة العظيمة؛
ج. تطهير الكتاب من جميع الفقرات والمقاطع والعبارات التي تتضمن افكارا بيروقراطية.
وقد قمنا بما ورد اعلاه من خلال مسح النصوص ذات الصلة، واعادة صياغة بعضها، وحذف صفحات بكاملها.
د. ازلنا عناوين الاجزاء التحريفية من الكتاب اينما وردت في صفحات "المحتويات" لهذا الكتاب.
2) تتوفر لدى الناسخ الالكتروني نسختان ورقيتان عربيتان لهذا الكتاب. احداهما صادرة عام 1972ـ اما الثانية فهي غير مؤرخة، لكنها صادرة، كما استنتجنا من قرائنها، قبل سنة 1972ـ اعتمدنا في نسخ هذا الكتاب، بالماسح الضوئي، على النسخة الورقية العربية الصادرة قبل عام 1972، ولم نعتمد النسخة الصادرة عام 1972 بالنظر لاحتواء الاخيرة على فقرات تحريفية اكثر. لكن القسم الاول والثاني من الفصل الاول من طبعة 1972 كُتِبا بصورة افضل من ما هما عليه في الطبعة الاقدم من طبعة

1972. وحرصا منا على تحقيق اقصى فائدة ممكنة للقرّاء الكرام، قمنا بنسخ هذين القسمين من الفصل الاول من طبعة 1972 العربية بواسطة الرقن اليدوي باستعمال لوحة المفاتيح ووضعناهما في بداية هذه النسخة الالكترونية، قبل الفصل الاول، المنسوخ بالماسح الضوئي، من طبعة السابقة لطبعة 1972.

3) قمنا باضافة تعليقين، على هيئة Sticky Notes، الى هذه النسخة الالكترونية. ضمنا الاولى ملاحظة عن الطبقات في المجتمع الاشتراكي. في حين ضمنا الثانية معادلة رياضية رودت في طبعة 1972 العربية ولم ترد في الطبعة السابقة لها.

4) قمنا يتصحيح بعض الاخطاء المطبعية الواردة في هذا الكتاب، والتي نوهت عنها دار النشر في جدول وضعته في آخر الكتاب.

5)استعملنا محرر ملفات PDF للتعويض عن بعض النصوص، التي اتت سيئة الوضوح من الأصل الورقي، بما يعادلها مرقونا ضمن صورة الصفحة المعنية المنسوخة بالماسح الضوئي.

لذا اقتضى التنويه.

الصوت الشيوعي

الفصل الاول[1]
القوانين الاقتصادية لظهور وقيام الاشتراكية

1. ضرورة الثورة الاشتراكية ومرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

خصائص ظهور اسلوب الانتاج الاشتراكي

ان احلال اسلوب الانتاج الاشتراكي محل الاسلوب الرأسمالي عن طريق الثورة هو عملية حتمية لا مفر منها ويستدعيها مجمل سير تطور المجتمع. وهذه الموضوعة الهامة جدا في الماركسية اللينينية والتي كانت ثورة اكتوبر اول محك تاريخي لها قد اكدتها الآن تجربة كثير من البلدان التي سلكت طريق الاشتراكية.

ان الثورة الاشتراكية التي هي الشرط اللازم لظهور اسلوب الانتاج الجديد الاشتراكي، تختلف مبدئيا عن كافة الثورات السابقة. ففي الماضي لم يرافق احلال اسلوب

---

1 - نسخ هذه السطور، بواسطة الرقن اليدوي عن طريق لوحة المفاتيح، الصوت الشيوعي؛ اعتمادا على النسخة الورقية العربية طبعة 1972 لهذا الكتاب، ص. ص. 3 – 16. هذا وقد قمنا بتطهير هذا النص من تحريفية الخائن خروشوف المزيفة - ملاحظة الصوت الشيوعي.

للانتاج محل اسلوب آخر الا تغيير اشكال الاستثمار. فمهما اختلفت التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية ما قبل الاشتراكية: العبودية والاقطاعية والرأسمالية، فيما بينها، فقد كان لها اساس اقتصادي مشترك الا وهو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وهي التي تولد الاستثمار. ومن هنا فان كل شكل جديد للاقتصاد ما قبل الاشتراكي كان باستطاعته ان يولد ويتطور عفويا في ظروف سيطرة الاسلوب القديم للانتاج. فقد ولدت اشكال الاقتصاد الرأسمالية وتطورت في احشاء الاقطاعية.

وفي اطار الرأسمالية، ولا سيما في اطار اسلوبي الانتاج ما قبل الرأسمالي، لم يكن بامكان اشكال الاقتصاد الاشتراكية التي تختلف عن تلك مبدئيا ان تولد ضمنها.

ولذلك فان ميلاد اسلوب الانتاج الاشتراكي **لا بد وان يبدأ** بالثورة الاشتراكية، أي باستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية. وبعد ذلك فقط تظهر امكانية اعادة بناء العلاقات الاجتماعية اشتراكيا.

وتقضي الثورة الاشتراكية على الوضع الذي تضطر فيه اغلبية ابناء المجتمع – أي الشغيلة – للعمل من اجل الاقلية المُستَغِلَّة. وتكون الثورة الاشتراكية علاقات الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، تلك العلاقات التي تصفي بمجرى تطورها امكانية استثمار الانسان للانسان[2]. ونتيجة

2 - اثبتت التجربة التأريخية لاحقا ان هذا الزعم ليس صحيح بالمرة. ذلك ان القضاء على علاقات الانتاج غير الاشتراكية واستبدالها ←

للثورة الاشتراكية تشرع الجماهير الشعبية لاول مرة في خلق تاريخها عن وعي تماما، اما وسائل الانتاج التي تحركها هذه الجماهير فهي تستخدم بصورة متزايدة لسد حاجاتها.

ومع تغير الاساس الاقتصادي للمجتمع ترسخ الثورة الاشتراكية ايديولوجية الماركسية اللينينية، أي نظام الآراء السياسية والحقوقية والفلسفية والفنية والاخلاقية التي تفصح عن مصالح جماهير الشغيلة.

ضرورة مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية مضمون ومهمات هذه المرحلة

ان خصائص الثورة الاشتراكية وظهور علاقات الانتاج الاشتراكية تستدعي ضرورة مرحلة الانتقال الى الاشتراكية. ومن البديهي ان الطبقة العاملة، بعد استيلائها على السلطة، تستطيع فورا، خلال بضعة شهور، ان تنتزع ملكية الاحتكارات والملاك العقاريين الكبار. ولكن تصفية البرجوازية المتوسطة والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة تتطلب وقتا اطول كثيرا، كما يتطلب وقتا اطول من ذلك تحويل الانتاج البضاعي الصغير تحويلا اشتراكيا ونقل

← بعلاقات الانتاج الاشتراكية لا يمنع امكانية استغلال الانسان للانسان، حيث يتأتى خطر الاستغلال من قيام الكوادر الادارية بممارسة الفساد المالي واختلاسهم لأموال الدولة الاشتراكية. وهذا ما حصل، للأسف الشديد، في الاتحاد السوفياتي السابق بعد وفاة ستالين العظيم. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

النشـــاط الاقتصـــادي للفلاحين والحرفـــيين الى الطريـــق الاشتراكي.

ان مرحلـة الانتقـال من الرأسـمالية الى الاشـتراكية هي مرحلة اعادة بناء المجتمع الرأسمالي وتحويلـه ثوريـا الى مجتمع اشـتراكي عن طريـق تحويـل نظـام علاقـات الانتـاج القائم حـتى لحظـة قيـام الثـورة وعن طريـق بنـاء القاعـدة المادية التكنيكية الجديرة بالاشتراكية.

وخلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تقوم الطبقـة العاملـة الـتي اسـتلمت السـلطة تحت قيـادة الحـزب الماركسي اللينيني بحل المهمات التالية:

1 – تزيح الاساس الاقتصادي الرأسمالي الذي ولى عهـده وتنشىء الاسـاس الاشـتراكي والبنـاء الفـوقي الـذي يتطلبـه. وتصفي الطبقات الاستغلالية وكافة اشكال اسـتثمار الانسـان للانسان.

2 – تجري التحويل الاشتراكي للانتاج البضاعي الصغير لـدى الفلاحين والحرفـيين عن طريـق اشـاعة التعاونيـات الطوعية.

3 – تبني القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية بشكل انتـاج آلي كبـير يـؤمن التقـدم التكـنيكي في كافـة فـروع الاقتصـاد الوطني.

4 – تنجز الثورة الثقافية وتحل مهمة اعادة تربيـة الفئـات البرجوازية الصغيرة، الغفيرة في اغلبية البلدان.

اذن، فمرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تبدأ من استلام البروليتاريا للسلطة تحت قيادة الحزب الماركسي اللينيني وتنتهي بانتصار علاقات الانتاج الاشتراكية وبناء القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية وتوطيد البناء الفوقي الاجتماعي الاشتراكي الجديد.

2. التحولات الاقتصادية العاجلة للسلطة البروليتارية

بناء أسس الاقتصاد الاشتراكي

تتميز الثورة الاشتراكية، كما اشرنا سابقا، بانها تقوم حيث ينعدم أي شكل من اشكال (عناصر) الاشتراكية في المجتمع. ومن هنا يتضح ان المهمة الاولى للبروليتاريا المنتصرة هي بناء أسس الاقتصاد الاشتراكي القائم على الملكية الاجتماعية. ويستدعي ذلك السيطرة بأسرع ما يمكن على المواقع الحساسة في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يعتبر أهم شرط لتحقيق التحولات الاشتراكية اللاحقة.

وبالنسبة للصناعة الرأسمالية والبنوك والنقليات والتجارة والمواصلات فان هذه المهمة تُحَل عن طريق التأميم الاشتراكي. وتبين التجربة ان التأميم الاشتراكي للفروع الاقتصادية الحساسة يجب ان يجرى فور انتقال السلطة الى ايدي الشغيلة.

وتملي هذا الامر الدواعي التالية:

1 – مستوى التشريك الفعلي لوسائل الانتاج الاساسية والتوزيع والتبادل. وكان ماركس قد اشار في حينه الى ان «احتكار الرأسمال يصبح وثاقا لاسلوب الانتاج الذي نما في ظل هذا الاحتكار وتحت وطأته. ويصل تمركز وسائل الانتاج وتشريك العمل الى درجة يصبحان فيها غير متلائمين مع غلافهما الرأسمالي»[3].

2 – كون التأميم الاشتراكي يقوض القاعدة الاقتصادية لسيطرة الاحتكارات (فالمواقع الحساسة في اقتصاد هذا البلد او ذاك هي، عادة، في ايدي الاحتكارات – الرأسمال الكبير. وليس كافيا ان يحرم هذا الرأسمال من السلطة السياسية، فمن الضروري كذلك انتزاع السلطة الاقتصادية منه).

3 – ضرورة ايجاد قاعدة اقتصادية لدكتاتورية البروليتاريا، أي للسلطة التي قامت على اثر الثورة الاشتراكية (فمن المعروف ان اية سلطة للدولة لا تستطيع البقاء اذا لم تستند الى قاعدة اقتصادية معينة).

4 – تهيئة الظروف للتحولات الاجتماعية والاقتصادية اللاحقة.

---

3 - ماركس وانجلس، المؤلفات، المجلد 23، ص 772 – 773. ان هذا الحكم، عموما، لا يتعلق بالبلدان النامية، ولكنه حتى في هذه البلدان توجد مؤسسات (وهي اجنبية عادة) «غير متلائمة مع غلافها الرأسمالي» من وجهة نظر المصالح الحيوية للبلد المعني.

ان التأميم الاشتراكية يختلف اختلافا جذريا عن التأميم الرأسمالي. فالتأميم الرأسمالي يعني انتقال المؤسسات العائدة لبعض الرأسماليين او الشركات المساهمة الى ايدي الدولة البرجوازية ولا تنتج عن هذا التدبير اية تغيرات مبدئية في الاقتصاد، وذلك لان الدولة البرجوازية هي عبارة عن لجنة لادارة شؤون البرجوازية وهي تنفذ المهام التي ترضي البرجوازية.

اما التأميم الاشتراكي فهو يقدم الملكية الرأسمالية الكبيرة الى الشغيلة، وبذلك يغير العلاقات الانتاجية في المجتمع تغييرا جذريا.

اشكال وطرق ووتائر التأميم الاشتراكي

ان اشكال ومواعيد وطرق التأميم الاشتراكي يمكن ان تكون مختلفة وذلك تبعا للموقف المحدد.

ومن الناحية النظرية يمكن ان توجد عدة انواع لهذا التأميم:

1 – تأميم الملكية الرأسمالية بأسرها فورا وبدون تعويض.

2 – تأميم الاحتكارات فورا وبدون تعويض ثم تأميم ممتلكات أرباب العمل المتوسطين والصغار (بدون تعويض او بتعويض وذلك تبعا للظروف).

3 – تأميم الاحتكارات فورا وبدون تعويض، ثم تشريك ممتلكات ارباب العمل المتوسطين والصغار عن طريق مختلف اشكال رأسمالية الدولة.[4]

وتبين تجربة البلدان الاشتراكية امكانية استخدام أي من هذه الاساليب تبعا للظروف المتوفرة. وبهذا الخصوص نستعرض هنا الامثلة الملموسة لتطبيق التأميم في مختلف البلدان الاشتراكية.

الاتحاد السوفييتي. كان الاتجاه الرئيسي الذي حللته مؤلفات لينين ومقررات الحكومة السوفييتية يتلخص في التأميم الفوري للمؤسسات الصناعية الكبرى والبنوك ووسائط النقل الرئيسية والتجارة الخارجية. وبخصوص الصناعة ككل طرح لينين خطة تشريكها التدريجي عن طريق توطيد الرقابة العمالية. الا ان التخريب الذي مارسته البرجوازية والحرب الأهلية والتدخل الاجنبي اللذين بدآ آنذاك – كل ذلك اضطر الحكومة السوفييتية الى العدول عن هذه الخطة. وفي أواسط عام 1918 اقرت مراسيم تأميم الصناعة الكبيرة، وحتى أواخر عام 1920 شمل التأميم كافة المؤسسات التي يعمل في كل منها اكثر من خمسة عمال مع محرك ميكانيكي او عشرة عمال بدون محرك ميكانيكي.

وبعد انتهاء هذه الفترة في حياة الاتحاد السوفييتي (والمشهورة بأسم «شيوعية الحرب») سُمِحَ من جديد

4 - راجع مسألة رأسمالية الدولة في الفترة الانتقالية ادناه.

وبصورة مؤقتة بممارسة النشاط الرأسمالي الخاص تحت رقابة شديدة من قبل الدولة (السياسة الاقتصادية الجديدة المعروفة باسم «نيب»).

البلدان الاشتراكية الاوروبية. كان الوضع هنا يختلف عما في الاتحاد السوفييتي. فبعد طرد المحتلين الالمان الفاشست وتزايد النشاط السياسي لجماهير الشغيلة بسبب ذلك لم تستطع البرجوازية ان تنسف بصورة سافرة اجراءات الحكومات الثورية. ففي هذه البلدان خلال المرحلة الديمقراطية من الثورة[5] تم بدون تعويض، وقبل كل شيء، تأميم مؤسسات واموال الشركات العائدة لمواطني المانيا وايطاليا واليابان او الاشخاص الذين تعاونوا مع هذه الدول. اما الاموال العائدة للحلفاء فقد تم تأميمها مع تعويض. ثم جرى انتزاع قسم من البنوك الوطنية من ايدي الكتل الرجعية وفرضت رقابة حددت نشاط المؤسسات الخاصة. وفيما بعد، أي في المرحلة الاشتراكية من الثورة، تم كذلك تشريك المؤسسات المتوسطة والصغيرة (وبعضها بتعويض جزئي).

البلدان الاشتراكية الآسيوية. كان تشريك المواقع الحساسة في اقتصاد هذه البلدان (ما عدا كوريا الديمقراطية حيث كانت الصناعة كلها في الواقع ملكا لليابانيين فتم تأميمها فورا وبدون تعويض، ومنغوليا التي لم تكن لديها

5 - كانت الثورة في البلدان الاشتراكية الاوروبية قد مرت بمرحلتين: ديمقراطية واشتراكية.

صناعة في الواقع عند انتقال السلطة الى ايدي الشعب) يختلف عما في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاوروبية من حيث طرق وآجال تنفيذه. وكان السبب الرئيسي لهذا الاختلاف هو الحالة الخاصة للبرجوازية الوطنية في هذه البلدان التي كانت مستعمرة او شبه مستعمرة سابقا. فالقسم الاكبر من هذه البرجوازية ايد المرحلة الاولى – الوطنية التحررية – من الثورة.

ففي جمهورية الصين الشعبية مثلا، وفي جمهورية فييتنام الديمقراطية جرى تشريك المواقع الاساسية في الاقتصاد على النحو التالي: أ) تأميم مؤسسات البرجوازية الكومبرادورية والاحتكارات الاجنبية بدون تعويض (في فييتنام قدمت تعويضات لبعض المؤسسات العائدة للرأسمال الاحتكاري الفرنسي وذلك طبقا لاتفاقيات جنيف)، ب) تشريك القسم الاساسي من المؤسسات العائدة للبرجوازية الوطنية عن طريق مختلف اشكال رأسمالية الدولة – أي بتعويض معين لمالكيها السابقين.

التحولات الزراعية الثورية

ان التأميم الاشتراكي لوسائل الانتاج الاساسية الذي اشرنا اليه اعلاه يتناول الملكية الرأسمالية بصورة خاصة. الا انه توجد عمليا في أي بلد رأسمالي بالاضافة الى تلك الملكية ملكية اصحاب الاراضي (الاقطاعيين) الكبار وما يتعلق بها

من اشكال الاستثمار الاقطاعية وشبه الاقطاعية. ويصفى ذلك عن طريق اصلاحات زراعية.

وتحث الاصلاحات الزراعية اغلبية جماهير الفلاحين لممارسة النضال السياسي وتهيء امكانية استخدام قابلياتها الثورية لحل المهام ذات الطابع الاشتراكي. وتهييء هذه الاصلاحات ظروف تكوين العلاقات الاقتصادية الجديدة بين الصناعة الاشتراكية والزراعة، بين المدينة والريف، تلك العلاقات التي تسهل البناء الاشتراكي اللاحق.

تجري الاصلاحات الزراعية تحت شعار «الارض لمن يفلحها».

الا ان التنفيذ العملي لهذا الشعار، أي السياسة الملموسة التي تنتهجها السلطة البروليتارية، تعتمد على امور كثيرة – التقاليد القائمة في هذا البلد او ذاك، وحالة الفلاحين وميولهم وسيكولوجيتهم الخاصة. ومن هنا يمكن وجود نوعين من الاصلاحات الزراعية:

أ) تأميم الارض تأميما تاما (مع التعويض الجزئي احيانا)،

ب) التأميم الجزئي الذي ينتقل الى ملكية الدولة طبقا له فقط قسم من الاراضي المفلوحة، اما القسم الأغلب منها فيُقَدَّم الى الفلاحين الشغيلة بشكل ملكية خاصة.

ويعتبر تأميم الاراضي كلها افضل اجراء من وجهة نظر تحقيق التحولات الاشتراكية بأسرع ما يمكن (وقد اشار لينين الى هذا الأمر مرارا). الا ان هذا الاجراء لا يمكن ان يحظى بدعم من قبل الفلاحين في البلدان التي تتميز

خصوصا بقوة تقاليد الملكية البرجوازية الصغيرة الخاصة. ولذلك يُطبَّق في هذه البلدان التأميم الجزئي.

وقد تم تأميم الارض كلها في الاتحاد السوفييتي وجمهورية منغوليا الشعبية حيث لم تكن لدى الفلاحين تقاليد ثابتة في الملكية الخاصة للارض. وقدم قسم كبير من هذه الاراضي الى الفلاحين لاستثمارها مجانا والى الأبد. ففي الاتحاد السوفييتي، مثلا، استلم الفلاحون اكثر من 150 مليون هكتار من الاراضي التي كانت سابقا ملكية للاسرة القيصرية والاقطاعيين والكنائس والأديرة.

وحُلَّت هذه المسألة على وجه يختلف قليلا عن ذلك في البلدان الاخرى التي سلكت طريق التطور الاشتراكي. ففي هذه البلدان اجرت الاحزاب الشيوعية والعمالية اصلاحات زراعية خففت فورا من الحالة الاقتصادية لأغلبية الفلاحين. ولم تتعارض هذه الاصلاحات مع سيكولوجيا الفلاحين وظروف العمل التي كانت قائمة في الاستثمارات الفلاحية. وتَجَسَّد ذلك عمليا في تصفية الاشكال الاقطاعية والاحتكارية في الاقتصاد وتصفية التزامات الديون وهلمجرا. مع العلم بان قسما كبيرا من الاراضي قدم ملكا للفلاحين. ونتيجة لذلك استلم الفلاحون في البلدان الاشتراكية الاوروبية، مثلا، حوالي 14 مليون هكتار من الاراضي.

انشاء النظام الاشتراكي لادارة الاقتصاد الوطني

لا يقتصر تكوين اقتصاد مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على مختلف اشكال وطرق التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج. ففي هذه الاجراءات لذاتها، مع انها اجراءات اساسية ومع انها منطلقات للتحولات الاشتراكية، لا يوجد عنصر تنظيم الانتاج وجرد وتوزيع منتوجات العمل. ولكنه لا يمكن بدون هذا العنصر ممارسة ادارة الاقتصاد، أي تحقيق تشريكه فعلا.

ان فوضى الانتاج البضاعي تظل باقية لدرجة كبيرة في اقتصاد المرحلة الانتقالية. ولذلك يتسم باهمية كبيرة للغاية اخضاع العلاقات البضاعية النقدية لمبادىء التخطيط واستخدامها لاغراض بناء الاشتراكية. ولهذا الغرض تؤمم الطبقة العاملة البنوك وتكون نظامها النقدي ونظامها المالي والتسليفي وتصفي الطابع العفوي في تحديد اسعار الانواع الاساسية من المنتوجات، وبذلك تفرض رقابتها على السوق الداخلية. وفي الوقت ذاته تحتكر التجارة الخارجية.

تلك هي الاجراءات الاساسية في المجال الاقتصادي التي تقوم بها دولة دكتاتورية البروليتاريا على اثر قيام سلطة جماهير الشغيلة.

ان اجراء هذه المجموعة الكاملة من التحولات الاقتصادية يتيح امكانية ازاحة الشكل الرأسمالي لادارة اقتصاد البلاد. وتكون الطبقة العاملة عوضا عنه شكل الادارة الخاص بها

وجهازها الاداري القيادي الذي هو عبارة عن هيئة تنفذ ارادة الطبقة العاملة.

ان الطبقة العاملة اذ تستلم سلطة الدولة وتسيطر على وسائل الانتاج الاساسية والبنوك والنظام المالي والتسليفي والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية جزئيا تبني القطاع الاشتراكي للاقتصاد الوطني. وتسيطر الدولة على كافة المواقع الحساسة في الاقتصاد الوطني. وبالاعتماد على هذه المواقع تتهيأ للدولة الاشتراكية امكانية التأثير الفعال على التطور الاقتصادي والسياسي للبلاد مؤمنة نمو الاشكال الاشتراكية للاقتصاد، وانتصار هذه الاشكال كليا في آخر المطاف.

الفصل الاول

مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

١ ـ ضرورة مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

خصائص ظهور اسلوب الانتاج الاشتراكى

ان احلال الاشتراكية محل الرأسمالية عن طريق الثورة هو عملية طبيعية مشروطة بكل مجرى التطور الاجتماعى . وان هذه الموضوعة النظرية للعلم الماركسى ـ اللينينى حول تطور المجتمع قد اكدتها تجربة عدد كبير من البلدان التى سلكت طريق البناء الاشتراكى .

ان الثورة الاشتراكية هى عبارة عن طراز جديد تماما من الثورات الاجتماعية . ففى الماضى ، لم يرافق احلال اسلوب جديد للانتاج محل الاسلوب القديم الا تغيير اشكال الاستثمار . ومهما اختلفت تشكيلات ما قبل الاشتراكية فيما بينها من حيث اشكال الملكية والتركيب الطبقى ، فان الشىء المشترك بينها (باستثناء نظام المشاعية البدائية) هو ان اغلبية ساحقة من اعضاء المجتمع ،

اى الكادحين ، كانت مضطرة الى العمل من اجل الاقلية المستغلة . اما الثورة الاشتراكية فتقضى على هذه الحالة غير العادلة . انها ترفض سلطة الظالمين وتقيم سلطة الجماهير الكادحة .

كانت الانقلابات الثورية فى تشكيلات ما قبل الاشتراكية ترسخ علاقات جديدة للانتاج قد تشكلت فى احشاء المجتمع القديم بخطوطها العامة ، اما فى احشاء المجتمع السابق للمجتمع الاشتراكى فلا تنشأ اية علاقات انتاجية اشتراكية جاهزة . فهذه لا تظهر ولا تتوطد الا فى مجرى الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى . فان الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج التى تظهر فى سياق الثورة الاشتراكية تحدد فى البداية من امكانية استثمار الانسان للانسان ثم تقضى على هذا الاستثمار نهائيا فى آخر الامر .

وبعد الثورة الاشتراكية فقط تشرع جماهير الشعب لاول مرة فى خلق تاريخها هى بالذات عن وعى تماما ، كما تستعمل اكثر فاكثر من اجل سد حاجاتها تلك الوسائل للانتاج التى تحركها . ومع تغير الاساس الاقتصادى للمجتمع ، تترسخ الايديولوجيا الماركسية ـ اللينينية التى هى عبارة عن منظومة الآراء السياسية والحقوقية والفلسفية والفنية والاخلاقية التى تفصح عن مصالح جماهير الكادحين .

السمات العامة والخاصة لبناء الاشتراكية في مختلف البلدان

لقد دلت تجربة الثورات الاشتراكية الى ان احلال الاشتراكية محل الرأسمالية هو فى جميع البلدان نفس العملية الاجتماعية الاقتصادية التى تتميز ، مع ذلك ، باشكال وخصائص قومية فى مختلف البلدان . ولقد اشار اجتماع ممثلى الاحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد فى موسكو فى ١٩٥٧ اذ قام بتعميم خبرة الحركة العمالية العالمية والثورات الاشتراكية ، اشار الى القوانين والمهام الرئيسية التالية التى تحلها الثورة الاشتراكية :

قيادة جماهير الكادحين من قبل الطبقة العاملة التى يشكل الحزب الماركسى اللينينى نواتها ، وتحقيق الثورة البروليتارية بهذا الشكل او ذاك واقامة دكتاتورية البروليتاريا بهذه الصورة او تلك ؛

تحالف الطبقة العاملة مع السواد الاعظم من الفلاحين وغيرهم من الكادحين ؛

الغاء الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية ؛

تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا بالتدريج ؛

تطوير الاقتصاد الوطنى تطويرا منهاجيا موجها

نحو بناء الاشتراكية والشيوعية ونحو رفع مستوى حياة الكادحين ؛

تحقيق الثورة الاشتراكية فى ميدان الايديولوجيا والثقافة وتكوين فئة كبيرة العدد من المثقفين المخلصين للطبقة العاملة والشعب الكادح وقضية الاشتراكية .

تصفية الاضطهاد القومى واقامة المساواة والصداقة الاخوية بين الشعوب ؛

الدفاع عن مكتسبات الثورة ضد تطاولات الاعداء الخارجيين والداخليين ؛

تضامن الطبقة العاملة فى البلد المعنى مع الطبقة العاملة فى سائر البلدان ، اى الاممية البروليتارية .

ان هذه القوانين تلازم جميع البلدان التى سلكت طريق التطور الاشتراكى .

اما التحريفية المعاصرة فانها تنكر ، من حيث الجوهر ، القوانين العامة للثورة الاشتراكية ، ولهذا الانكار اتجاهان . اولهما المبالغة فى تقدير الخصائص القومية ، وثانيهما اهمال هذه الخصائص بصورة تامة .

وقد ابتدع اتباع الاتجاه الاول نظرية « الاشتراكية القومية » . وينحصر جوهر هذه « النظرية » فى الادعاء بان الخصائص القومية وليس المهام الاممية هى التى تلعب الدور الاساسى الحاسم فى الثورة الاشتراكية .

ولهذا ، كما يزعم هؤلاء ، يتوجب على كل بلد ان يسير نحو الاشتراكية بطريقه الخاص الناجم عن الخصائص والتقاليد القومية الملازمة له وان تكون لديه « الماركسية الخاصة به » .

ان « الاشتراكية القومية » هى نظرية قومية تعصبية هادفة الى عزل البلدان التى سلكت طريق بناء الاشتراكية ، كما انها موجهة ضد استفادة الحركة الشيوعية فى البلدان الرأسمالية من التجربة الضخمة للاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية فى بناء المجتمع الاشتراكى .

وخلافا للتحريفيين ، ينكر العقائديون الجامدون كليا ، المستترون وراء الجمل الثورية المتطرفة ، امكانية وجود اية خصائص فى اجراء الثورة الاشتراكية فى مختلف البلدان . ويطلب هؤلاء تحقيق التحويلات الثورية وبناء الاشتراكية وفقا للصيغ المعينة غير المتغيرة وبالشكل نفسه وحتى بالطرائق نفسها . ان وجهة النظر العقائدية الجامدة والانعزالية اليسارية هذه مدعوة لشل الطاقة الثورية للطبقة العاملة ومبادرتها ولتحويل الاحزاب الثورية الى منظمات العقائديين الذين يأبون رؤية التنوع الهائل للظروف التاريخية والقومية فى مختلف البلدان .

اما موقف الماركسية ـ اللينينية فهو تطبيق القوانين العامة للثورة الاشتراكية بشكل خلاق مع مراعاة الاوضاع الداخلية والخارجية الخاصة بكل بلد على حدة .

ضرورة مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

ومن اهداف الثورة الاشتراكية تتبع الضرورة الموضوعية لمرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وان تحقيق اهداف الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى يتطلب وقتا معينا ، اذ ان اعادة تنظيم الانتاج واجراء التغييرات الجذرية فى كل مجالات الحياة والتغلب على عادة تسيير الاقتصاد بالطرق البرجوازية وطرق البرجوازية الصغيرة ، اى ، بكلمة اخرى ، انشاء الاقتصاد الاشتراكى وعلاقات الانتاج الاشتراكية ، ان هذا كله يتطلب عملا طويلا دائبا .

فان مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هى مرحلة تحويل المجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى تحويلا ثوريا . وهى مرحلة لا مفر منها فى كافة البلدان . وتبدأ هذه المرحلة من اقامة سلطة الجماهير الكادحة وعلى رأسها الطبقة العاملة ومن تأميم وسائل الانتاج الاساسية تأميما اشتراكيا . وتنتهى هذه المرحلة بانجاز بناء المجتمع الاشتراكى .

ثم ان اختلاف مستوى التطور الاقتصادى والسياسى للبلدان التى تسلك طريق الاشتراكية وتباين ظروفها واوضاعها الداخلية والخارجية يؤديان الى فروق فى طول المرحلة الانتقالية وفى وتائر البناء الاشتراكى

وفى صعوبات بناء الاشتراكية وحدة النضال الطبقى . وان هذا كله يضفى على المرحلة الانتقالية فى كل بلد سمات وخصائص قومية مميزة له .

٢ ـ التأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج الاساسية

اهمية التأميم الاشتراكى

ان خطوة الانطلاق فى انشاء الاقتصاد الاشتراكى هى التأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج الاساسية .

وقد بينت تجربة الثورات الاشتراكية ان التأميم يجب ان يشمل كافة المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة والانواع الاساسية للنقليات والمواصلات وقسما من المؤسسات المتوسطة وحتى الصغيرة التى تصنع منتجات هامة جدا او التى تصنعها هى وحدها . وتحال المؤسسات وانواع المواصلات المؤممة الى حوزة الشعب بأسره بشخص الدولة . ان احالة وسائل الانتاج الاساسية الى حوزة الشعب يصحبها تأميم جميع الاراضى او قسم منها وباطن الارض والمياه والقسم الاعظم من الغابات وقسم من المساحات السكنية والاقتصاد البلدى والمبانى الادارية واهم المؤسسات الصناعية والعلمية والثقافية التنويرية والطبية والمعيشية .

ويمكن ان يتم التأميم بلا تعويض . بيد انه يمكن

اجراء التأميم مع التعويض الكامل او الجزئى الذى يدفع لاصحاب الاملاك المؤممة . ويمكن تحقيق احالة وسائل الانتاج الاساسية الى حوزة الدولة بصورة جزئية عن طريق انشاء مؤسسات مختلطة سواء أكانت فى ميدان الانتاج ام فى ميدان التبادل . ففى هذه المؤسسات يعود قسم من وسائل الانتاج الى الدولة وقسم آخر الى الرأسمالى . وفيما بعد تتحول مثل هذه المؤسسات بالتدريج الى ملكية للدولة بلا منازع .

وفى البدء لا تستحوذ الدولة البروليتارية على جميع وسائل الانتاج . ففى المرحلة الاولى من البناء الاشتراكى يمكن ، بل ويجب ، ان يبقى قسم من الصناعة المتوسطة وكل الصناعة الصغيرة تقريبا فى ايدى اصحابها السابقين .

وللتأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج الاساسية اهمية حاسمة فى نضال الطبقة العاملة والطبقات الحليفة لها من اجل الاشتراكية . وان هذا التدبير الثورى يؤمن ما يلى :

١ــ حرمان الطبقات الاستغلالية التى تمت الاطاحة بها من القاعدة الاقتصادية ؛

٢ ــ احالة المراكز القيادية فى الاقتصاد الوطنى الى ايدى الدولة الاشتراكية ؛

٣ــ انتقال الاقتصاد الوطنى الى طريق التطور الاشتراكى

وتهيئة الظروف الاقتصادية لتنظيم بناء القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية ؛

٤ــ وتائر عالية لنمو القوى المنتجة على اساس تطوير الاقتصاد الوطنى تطويرا مبرمجا ؛

٥ــ اساس تحقيق الثورة الثقافية الواسعة ، الاشتراكية من حيث مضمونها والقومية من حيث شكلها .

ان تأميم وسائل الانتاج الاساسية وتحويلها الى ملك لدولة العمال والفلاحين هما تدبيران لا مناص منهما موضوعيا للثورة الاشتراكية . وبدون تنفيذ ذلك يستحيل الشروع فى بناء الاشتراكية . وان هذه السمة تلازم بلا استثناء جميع البلدان التى سلكت طريق بناء الاشتراكية . اذ لا وجود للاشتراكية فى ظروف وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاساسية .

ممارسة التأميم الاشتراكى

فلنبحث الآن بأيجاز فى عملية التأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج الاساسية فى بعض البلدان .

بدأ التأميم الاشتراكى للصناعة الكبيرة فى الاتحاد السوفييتى فى النصف الثانى من شهر نوفمبر عام ١٩١٧ واكتمل كليا تقريبا فى اواخر عام ١٩١٨ . وحتى منتصف عام ١٩١٨ تم كذلك تأميم جميع وسائط النقل

النهرية والبحرية والسكك الحديدية والبنوك والاراضى . ومنذ شهر نوفمبر ١٩٢٠ شمل التأميم جميع المؤسسات التى كان عدد عمالها يتجاوز ٥ عمال مع وجود محرك ميكانيكى او ١٠ عمال بدون محرك ميكانيكى . وكان هذا الاجراء هو المرحلة النهائية فى عملية تأميم الصناعة الكبرى والمتوسطة وجزء من الصناعة الصغيرة . ولعام ١٩٢٣ كان حوالى ٢٠ ٪ من التجارة بالمفرق وحوالى ٥٠ ٪ من التجارة بالجملة يتركز كذلك فى قطاع الدولة وفى القطاع التعاونى .

وفى المرحلة الاولى من الثورة فى تشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا كانت اهم الاجراءات الرامية الى تهيئة الظروف لانتزاع وسائل الانتاج الاساسية من ايدى البرجوازية هى الاجراءات التالية : تأميم ممتلكات اكبر التجمعات الاحتكارية وممتلكات الاشخاص الذين كانوا يتعاونون مع المحتلين الالمان . وبعد انتصار الطبقة العاملة على القوى الرجعية فى هذه البلدان ، تم فيها تشريع قوانين حول احالة وسائل الانتاج الاساسية الى حوزة الدولة ، وعلى اساس هذه القوانين جرى التأميم الاشتراكى فى آجال قصيرة نسبيا .

وفى بولونيا ، بقدر ما كان الجيش السوفييتى يحرر مناطق البلد من المحتلين الهتلريين ، كانت منظمات

العمال تستحوز على القسم الاكبر من المؤسسات الصناعية ، اى ان التأميم تم من الاسفل . ثم جاء تشريع عام ١٩٤٦ حول احالة الفروع الاساسية فى الاقتصاد الوطنى الى حوزة الدولة ، الذى اقر التأميم المتحقق من الاسفل بالقانون .

ويتضح من الامثلة المذكورة آنفا ان تأميم وسائل الانتاج الاساسية قد تحقق فى جميع البلدان التى سلكت طريق التطور الاشتراكى . ولذا فان هذا التدبير يبرز بصفة القانون العام للثورة الاشتراكية ، غير ان اشكاله العملية وطرق وآجال تحقيقه اتسمت فى مختلف البلدان الاشتراكية ببعض الخصائص والفوارق .

الفرق المبدئى بين التأميم الاشتراكى والتأميم الراسمالى

يختلف التأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج الاساسية عن التأميم فى ظل الرأسمالية اختلافا مبدئيا . ان عملية نمو ملكية الدولة تجرى فى البلدان الرأسمالية الاوروبية منذ ايام الحرب العالمية الاولى . ومرد ذلك الى طابع الامبريالية العسكرى . فالدولة تبنى مؤسسات حربية . وليس فى مقدور الاحتكارات المنفردة انشاء مجموعات اقتصادية عصرية كثيرة على اساس منجزات العلم والتكنيك الحديثة ،

فى الصناعة الذرية مثلا . وتأخذ الدولة دور القيادة على عاتقها هنا .

واصبحت بعض الفروع الصناعية قليلة الربح ، مثل صناعة الفحم وصناعة الطاقة ، وصناعة استخراج فلز الحديد وغيرها فى عدد من البلدان . وتلجأ الدولة الى تأميم مؤسسات مثل هذه الفروع بموافقة اصحابها التامة وتدفع الى هؤلاء تعويضات بمقدار قيمة مؤسساتهم . وبكلمة اخرى ، تأخذ الدولة على عاتقها خسائر هذه المؤسسات . واذا اصبحت هذه المؤسسات المؤممة مربحة ، بعد تجديدها على حساب الدولة ، فيمكن ان تحال من جديد الى حوزة مالك رأسمالى خاص . وهذا ما جرى فى انكلترا فى الستينيات بخصوص مؤسسات صناعة التعدين.

ان الدولة البرجوازية هى هيئة لسيطرة طبقة الرأسماليين . وعليه فان ملكية الدولة فى ظروف الرأسمالية هى ملكية مجموع الرأسماليين .

ومع ذلك فان الاصلاحيين يعتبرون التأميم الذى تقوم به الدولة البرجوازية كأنه انشاء « عناصر الاشتراكية » فى احشاء الرأسمالية ، ويشاطرهم فى رأيهم هذا الخريفيون ايضا . ويزعم هؤلاء انه يوجد الآن فى عدد من البلدان الرأسمالية اقتصاد مختلط حيث بدأت العناصر الاشتراكية تتغلب على غيرها بالتدريج .

ويظهرون المؤسسات التى امتها الدولة بمظهر « عناصر » الاشتراكية ويقولون ان نسبة الاشتراكية فى هذا البلد او ذاك بلغت ٢٠ ٪ او ٣٠ ٪ ، تبعا لوزن هذه المؤسسات النوعى فى الانتاج الوطنى .

ان الطابع الطبقى للتأميم رهن بطبع السلطة السياسية . واذا كان زمام سلطة الدولة فى ايدى الطبقات الاستغلالية فان تأميم قسم من المؤسسات فى بعض الفروع الصناعية لا يغير طابع علاقات الانتاج . اذ يبقى العامل مظلوما كما يبقى الرأسمالى ظالما . ولكن الامر يختلف تماما حينما تكون السلطة فى ايدى الجماهير الكادحة . ففى هذه الظروف تزيح الملكية الاجتماعية الاستثمار وكل الطابع الرأسمالى للانتاج . ويتسم مثل هذا التأميم بالطابع الاشتراكى .

وان التأميم الرأسمالى ، حتى اذا جرى بمبادرة الاحتكارات ولصالحها ، ينطوى على خطر معين بالنسبة للبرجوازية ايضا ، اذ يدل هذا التأميم على ان طبقة الرأسماليين لم تعد ضرورية ، اولا ، لان العمل فى مؤسسات الدولة يسير ليس اسوأ مما فى المؤسسات الخاصة ، وثانيا ، لان التأميم هو عبارة عن التطاول على الملكية الخاصة التى هى « اقدس اقداس » الرأسمالية . ولهذا السبب تحظى فكرة اعادة تحويل المؤسسات

المؤممة الى الملكية الخاصة بتأييد متعاظم فى الاوساط الاحتكارية .

وهذا هو سبب حذف مطلب تأميم وسائل الانتاج من برامج الكثير من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية البرجوازية المدافعة عن مصالح الرأسمال او ابقائه بصيغة غامضة صالحة لجميع احوال الحياة . وخلافا لهذا تؤيد الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الرأسمالية فكرة تأميم المؤسسات لان هذا التدبير يستطيع ان يحد ، مع وجود مراقبة ديمقراطية مناسبة ، من سلطة الاحتكارات وان يعجل تطور المقدمات المادية للنظام الاشتراكى العتيد .

الاصلاحات الزراعية

لا يشمل التأميم الاشتراكى ، بوصفه طريقا رئيسيا لجعل وسائل الانتاج ملكا للجميع ، الا وسائل الانتاج الموجودة فى حوزة البرجوازية والملاكين العقاريين . ولكن الى جانب هاتين الطبقتين الاستغلاليتين يوجد فى المجتمع الرأسمالى عدد ضخم من المنتجين الصغار — من الفلاحين والحرفيين — الذين يقوم اقتصادهم على عملهم الشخصى . وتوجد فى حوزتهم كذلك وسائل للانتاج . ولكن المؤسسات الصغيرة ليست ريعية اذ ان انتاجية العمل فيها واطئة . ولذا تقضى مهام بناء

الاشتراكية بجعل هذا القسم من وسائل الانتاج ملكا اجتماعيا ايضا .

ولا يمكن ان يتم تنفيذ هذا التدبير الثورى بنفس الطرق والوسائل المستخدمة حيال املاك البرجوازية والاقطاعيين . ذلك لان المنتجين الصغار هم من الكادحين ومصالحهم الجذرية مطابقة لمصالح الطبقة العاملة . وعليه يجب حل قضية تعميم وسائل الانتاج الموجودة فى حوزة المنتجين الصغار بحيث لا يدفعهم ذلك بل يسهم فى اقامة التحالف الاقتصادى والسياسى الوثيق بين الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين .

وتتوقف متانة هذا التحالف على كيفية حل مشكلة ملكية الارض قبل كل شئ . ان تأميم جميع الاراضى ، كما اشار لينين ، هو افضل التدابير بالنسبة لتحقيق التحولات الاشتراكية باسرع ما يمكن ، ولكنه لا يلاقى تأييدا لدى قسم كبير من الفلاحين فى البلدان التى تكون فيها تقاليد الملكية الخاصة للارض قوية . ولهذا تبقى فى مثل هذه البلدان ملكية الفلاحين الخاصة للارض ولغير ذلك من وسائل الانتاج الضرورية لفلاحتها الى جانب الارض المؤممة من الملاكين العقاريين .

ففى الاتحاد السوفييتى وجمهورية منغوليا الشعبية تم تأميم الاراضى كلها . ولكن قسما كبيرا من هذه الاراضى اعطى فور تأميمها للفلاحين مجانا من اجل استثمارها الى الابد .

اما فى البلدان الاشتراكية الاخرى فقد جرى حل هذه القضية بطريقة تختلف عما ذكرناه آنفا . ففى هذه البلدان حققت الاحزاب الشيوعية والعمالية الاصلاحات الزراعية التى خففت من ضائقة الوضع الاقتصادى للسواد الاعظم من الفلاحين . وتجلت هذه الاصلاحات عمليا فى تصفية الاشكال الاقطاعية والاحتكارية فى الزراعة وفى احالة الارض وقسم من الاعتدة الى حوزة الفلاحين وفى الغاء بدلات الاستئجار العينية وعلى اساس المحاصصة والغاء نظام السخرة والزامات الديون والخ ..

وجرى توزيع الاراضى بين الفلاحين تحت شعار : « الارض لمن يفلحها » . وجرى كذلك تأميم قسم من الاراضى (بنسبة ١٣ الى ١٧ ٪ تقريبا) .

وكانت الاصلاحات الزراعية قد اسهمت فى توحيد قوى الطبقة العاملة والفلاحين من اجل الاطاحة النهائية بسلطة الرأسماليين والملاكين العقاريين واقامة سلطة الكادحين .

٣ ـ النماذج الاقتصادية والطبقات فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

وصف النماذج الاقتصادية

لا يمكن نعت اقتصاد المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية بالاقتصاد الاشتراكى ولا الرأسمالى ، اذ انه ينطوى على عناصر الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء . وخلال المرحلة الانتقالية توجد النماذج الاقتصادية الاساسية التالية :

النموذج الاشتراكى . ويشمل جميع المؤسسات الصناعية والزراعية الحكومية والمواصلات والبنوك والمؤسسات التجارية والتعاونية . ويقوم هذا النموذج على الملكية الاجتماعية ـ ملكية الدولة والملكية التعاونية ـ التى انبثقت على اساس التأميم والتعاون . وطبقا لشكلى الملكية ، ينقسم النموذج الاشتراكى الى قطاع الدولة والقطاع التعاونى .

وفى الطور الابتدائى للبناء الاشتراكى تكون حصص النموذج الاشتراكى فى الانتاج غير متساوية فى مختلف البلدان الاشتراكية . ولكن هناك شيئا مشتركا بينها هو ان هذا النموذج يضطلع بالدور القيادى فى الانتاج الوطنى حتى خلال هذا الطور من المرحلة الانتقالية . ويعود سبب ذلك الى

كون النموذج الاشتراكى طرازا اعلى للاقتصاد تميزه علاقات الانتاج التقدمية ويشمل اكبر المؤسسات . وان مثل هذه القاعدة الاقتصادية يتيح للنموذج الاشتراكى امكانية التأثير على جميع جوانب حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية تأثيرا حاسما وازاحة جميع النماذج الاخرى بالتدريج .

النموذج البضاعى الصغير . ويتمثل على الغالب باستثمارات الفلاحين والحرفيين وغيرهم من المنتجين الصغار الذين لا يستخدمون العمل المأجور . وكان هذا النموذج فى جميع بلدان المعسكر الاشتراكى ، ما عدا تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديمقراطية ، النموذج الغالب فى الاقتصاد فى البداية من حيث عدد العاملين فيه .

النموذج الرأسمالى . تمثله المؤسسات الرأسمالية فى الصناعة والتجارة واستثمارات الكولاك * فى الريف . وكان استقلال هذا النموذج محدودا فى جميع بلدان المنظومة الاشتراكية . وكانت اغلبية المؤسسات الرأسمالية تعتمد على مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية ، اذ كانت تحصل منها على الوقود والطاقة الكهربائية والتجهيزات الصناعية ووسائط النقل ، والخ ..

* « الكولاك » هم الفلاحون الاغنياء الذين كانوا يستثمرون عمل الغير فى استثماراتهم. الناشر .

وفضلا عن النماذج الاساسية المشار اليها آنفا ، كان يوجد فى بعض البلدان فى المرحلة الانتقالية نموذج رأسمالية الدولة والنموذج البطريركى .

ولرأسمالية الدولة اشكال مختلفة وتتمثل فى الغالب بالمؤسسات المختلطة التى يبدو كل من الدولة والرأسمالى الخاص صاحبها المشترك ، وكذلك بالمؤسسات التى يتمتع الرأسماليون الاجانب بحق استثمارها على سبيل الامتياز ، على اساس الاتفاق مع الدولة .

ان الاستفادة من الرأسمال الوطنى والاجنبى فى البناء الاقتصادى تساعد على تطوير فروع الاقتصاد التى لا تستطيع الدولة ان تنظم الانتاج فيها بسرعة . ولا تشكل رأسمالية الدولة فى ظروف ديكتاتورية البروليتاريا تهديدا لبناء الاشتراكية اذ تشرف الدولة على تطورها . ولهذا السبب بالذات اشار لينين الى انه « .. يمكن الانتقال الى الشيوعية كذلك بواسطة رأسمالية الدولة شرط ان يكون زمام سلطة الدولة فى ايدى الطبقة العاملة » * .

وكانت الاشكال الرئيسية لرأسمالية الدولة فى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، هى التالية : الامتيازات ، الشركات المساهمة المختلطة فى الصناعة والتجارة والمواصلات والتسليف وكذلك تأجير المؤسسات الى

* لينين . المؤلفات . المجلد ٣٣ ، ص ٣٦٦ .

الرأسمال الخاص . غير ان رأسمالية الدولة لم تنتشر فى الاتحاد السوفييتى كثيرا اذ كان الرأسماليون يعللون انفسهم بالامل فى القضاء على السلطة السوفييتية عن طريق القوة وباعادة الانظمة القديمة ولهذا لم يرغبوا فى اقامة العلاقات الاقتصادية مع الدولة الاشتراكية . ولم يكن نصيب رأسمالية الدولة الا ١,٠ ٪ من مجمل انتاج البلد فى عام ١٩٢٣ — ١٩٢٤ . وفى عام ١٩٢٥ كان عدد العمال المشتغلين فى الامتيازات الاجنبية لا يزيد عن ٥٠٠٠٠ عامل ، وفى المؤسسات المؤجرة — ٣٥٠٠٠ عامل ، مما يزيد قليلا عن ١ ٪ من مجموع عدد العمال فى البلد .

وفى جمهورية الصين الشعبية انتشرت الاشكال التالية لرأسمالية الدولة : شراء الدولة لمنتجات المؤسسات الخاصة بالاسعار التى تقررها الدولة ؛ صنع المؤسسات الخاصة للمنتجات الجاهزة من المواد الخام او المنتجات نصف الجاهزة التى تقدمها الدولة لها واعطاء هذه المنتجات الجاهزة للدولة ؛ انشاء المؤسسات المختلطة التى يشترك فيها كل من الدولة والرأسمال الخاص والتى كان الدور القيادى فيها يعود الى الدولة . وهذا الشكل الاخير لرأسمالية الدولة انتشر بصورة اوسع من غيره . وعلى ذلك يدل واقع تحويل المؤسسات الرأسمالية الخاصة التى

كان نصيبها فى اواخر يونيو عام ١٩٥٦ يؤلف ٩٩٪ من قيمة المنتوج الجاهز و ٩٨ ٪ من عدد العمال والمستخدمين الى المؤسسات المختلطة باشتراك الدولة والرأسمال الخاص . ثم جرى تحويل ٦٨ ٪ من مؤسسات التغذية العامة القائمة على الرأسمال الخاص الى مؤسسات مختلطة . ومقابل الرأسمال الموظف تدفع الدولة للمساهمين الرأسماليين فائدة سنوية يبلغ قدرها ٦ ٪ . ومع ذلك تقوم الدولة بشراء حصص الرأسماليين تدريجيا لكى تصبح المالك الوحيد لهذه المؤسسات فى آخر الامر .

وتستعمل رأسمالية الدولة فى الاقتصاد الوطنى فى جمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية فييتنام الديمقراطية .

النموذج البطريركى . وتمثله على الغالب استثمارات طبيعية ليست لها صلات دائمة بالسوق اذ انها تستهلك بنفسها كل ما انتجته او كله تقريبا . وتنتمى الى هذا النموذج الاستثمارات الفلاحية المغرقة فى الفقر وكذلك استثمارات القوميات والاقوام والمناطق المتأخرة اقتصاديا بشكل شديد جدا .

التركيب الطبقى للمجتمع فى المرحلة الانتقالية

ان الاشكال الاساسية للاقتصاد فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هى : الشكل الاشتراكى ،

الشكل البضاعى الصغير ، الشكل الرأسمالى . ويطابق اشكال الاقتصاد هذه التركيب الطبقى لمجتمع المرحلة الانتقالية : الطبقة العاملة ، الفلاحون ، البرجوازية . ويتغير وضع هذه الطبقات بعد انتصار الثورة الاشتراكية تغيرا جذريا .

فتتحول الطبقة العاملة من الطبقة المظلومة كما كانت عليه فى ظل الرأسمالية ، الى الطبقة المسيطرة والقوة القائدة والمنظمة للمجتمع . وتتمثل هيئة اركان هذه الطبقة فى الحزب الشيوعى (الحزب العمالى فى بعض البلدان) الذى يقود كافة الجماهير الكادحة ويوجه تطور البلد وفقا لمصالحها ، اى نحو الاشتراكية .

والطبقة الاساسية الاخرى هى طبقة الفلاحين الكادحين التى تتحول من الطبقة الوسطية كما كانت عليه فى ظل الرأسمالية ، الى طبقة مستقلة متحررة من استثمار الملاكين العقاريين وقوية اقتصاديا . ويشترك الفلاحون الكادحون بالتحالف مع الطبقة العاملة فى ادارة الدولة سياسيا .

ولكن بسبب كون الفلاحين الكادحين ما يزالون مالكين صغارا فان طبيعتهم تبقى مزدوجة لا محالة : انهم يميلون الى البروليتاريا لكونهم كادحين ، غير انهم يميلون الى البرجوازية لكونهم مالكين صغارا . ويتوجب

على الطبقة العاملة ان تحسب الحساب على الدوام لازدواجية الفلاحين هذه .

ثم ان حالة البرجوازية تتغير بشدة ايضا ، اذ انها تتحول من الطبقة الاساسية المسيطرة فى ظل الرأسمالية الى طبقة ثانوية محرومة من السلطة السياسية . ولكن البرجوازية ما تزال تحتفظ بقسم معين من وسائل الانتاج كما انها تجد بعض التأييد لها فى الانتاج البضاعى الصغير ولا سيما من قبل القسم الموسر من الفلاحين . فان التحالف الانتاجى والتجارى الذى ينشأ فى الفترة الانتقالية بين فئات الرأسماليين والقسم الموسر من الفلاحين هو خطر اساسى يهدد التحولات الاشتراكية .

اما التناقض الاساسى فى المرحلة الانتقالية فهو التناقض التناحرى بين الاشتراكية الناشئة والرأسمالية التى منيت بالهزيمة ولكنه لم يتم القضاء عليها نهائيا والتى لها سند فى الانتاج البضاعى الصغير . ومن هنا تنبع الضرورة الحتمية للنضال الطبقى الحاد فى هذه المرحلة ، النضال الذى يكون مبدأه : « من الغالب ؟ ». وتتوقف حدة هذا النضال بصورة كلية على ميزان القوى وشدة مقاومة البرجوازية للبناء الاشتراكى .

فى اقتصاد المرحلة الانتقالية المتعدد النماذج تكون كافة النماذج مترابطة اقتصاديا وهى ككل تؤلف الاقتصاد الوطنى فى المرحلة الانتقالية . وفى جميع البلدان التى سارت فى طريق الاشتراكية يجرى في هذه المرحلة تحقيق تدابير اقتصادية وسياسية واسعة بغية تأمين الموقف القيادى فى الاقتصاد الوطنى للنموذج الاشتراكى وانشاء اشكال للتعاون الاقتصادى تسهم فى نقل الانتاج الزراعى البضاعى الصغير المبعثر الى الطريق الاشتراكى وتؤمن القضاء على اشكال الاقتصاد الرأسمالية .

وان مجموع التدابير التى تتخذ بغية حل هذه المهمات عن طريق استخدام السوق والميزانية والاسعار والتسليف والضرائب ، يؤلف سياسة اقتصادية تقوم بها دولة المرحلة الانتقالية . ونظرا لتفاوت التطور الاقتصادى والسياسى للبلدان التى سارت فى طريق التطور الاشتراكى فان هذه التدابير ليست واحدة بالنسبة لكل منها . ولكن مهما كانت الاختلافات فى هذه السياسة الاقتصادية فانها ترمى فى جميع البلدان الى هدف واحد هو تأمين انتصار النموذج الاشتراكى وازالة بقايا الرأسمالية من الاقتصاد وتصفية تعدد النماذج وبناء المجتمع الاشتراكى .

٤ ـ التصنيع الاشتراكى

جوهر التصنيع الاشتراكى واختلافه عن التصنيع الراسمالى

ان الثورة الاشتراكية فى اكثرية البلدان الاشتراكية تحققت فى ظروف انعدام القاعدة المادية التكنيكية المتطورة بشكل كاف . ورغم ذلك ، قبضت الطبقة العاملة على زمام الحكم وشرعت فى بناء الاشتراكية . وهكذا فان النشاط العملى قد دحض كليا مزاعم الاشتراكيين اليمينيين الرائجة فى البلدان الرأسمالية والقائلة بانه لا يجوز للطبقة العاملة ان تثير مسألة الثورة الاشتراكية ما دام تطور الانتاج فى البلد لم يبلغ مستوى عاليا .

وبعد ظفر الطبقة العاملة بالسيطرة السياسية ، واجهت الاحزاب الشيوعية والعمالية فى اكثرية البلدان الاشتراكية مهمة بالغة الاهمية الا وهى القضاء على التأخر الاقتصادى الموروث من الماضى ، وذلك عن طريق التصنيع الاشتراكى الذى يحل ثلاث معاضل كبرى مهمة دائما لبناء الاشتراكية هى : ١ ــ ان التصنيع هو وسيلة رئيسية لرفع مستوى حياة الشعب ؛ ٢ ــ انه يؤمن تحقيق اعادة تنظيم الزراعة من الناحية المادية ويسهم فى رفع المردود وحجم الانتاج الزراعى ؛ ٣ ــ انه يؤمن القدرة الدفاعية للدول الاشتراكية .

ويقصد بالتصنيع الاشتراكى انشاء الصناعة الخاصة للبلد وقبل كل شيء صناعة انتاج وسائل الانتاج .

ومن وجهة النظر الاجتماعية يختلف التصنيع الاشتراكى عن التصنيع الرأسمالى اختلافا جذريا . فالتصنيع الرأسمالى يستهدف توطيد النظام الرأسمالى ويؤدى بالتالى الى اشتداد التناقض بين العمل والرأسمال ، ونظرا لتفاوت التطور الاقتصادى لمختلف البلدان ، يثبت هذا التصنيع خضوع البلدان الضعيفة التطور اقتصاديا للبلدان الاكثر تطورا ويولد بالتالى التناقضات بين البلدان الرأسمالية .

اما التصنيع الاشتراكى فانه يسهم فى تطور قوى البلد المنتجة وفى رفع مستوى حياة الشعب . ولهذا فلجميع الكادحين مصلحة واحدة فى هذا التصنيع . وان البلدان الاشتراكية الاكثر تطورا من الناحية الصناعية تبدى مساعدتها للبلدان الاخرى التى تبنى الاشتراكية للتعجيل بعملية تصنيع هذه الاخيرة . وهذا هو السبب فى ان التصنيع الاشتراكى لا يثبت اللامساواة الاقتصادية فيما بين البلدان الاشتراكية بل بالعكس يسهم فى رفع البلدان المتأخرة اقتصاديا الى مستوى البلدان الراقية .

يتسم تطبيق التصنيع الاشتراكى فى كل بلد بخصائص مميزة له .

وليس التصنيع محتما فى البلدان التى ورثت من الرأسمالية صناعة عالية التطور .

ويمكن البحث فى اساليب وطرائق التصنيع الاشتراكى العملية على مثال الاتحاد السوفييتى .

كانت روسيا ما قبل الثورة بلدا زراعيا وصناعيا تابعا الى درجة كبيرة للدول الصناعية . وكان السواد الاعظم من سكانها اميا . وكانت الكوادر الكفؤة ولا سيما كوادر المهندسين قليلة جدا . والحقت الحرب العالمية الاولى والتدخل العسكرى والحرب الاهلية خسائر فادحة باقتصاد روسيا الضعيف التطور .

وبعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى كان تطوير الاقتصاد الوطنى على اساس التصنيع وباسرع ما يمكن هو احدى المهام الرئيسية للبناء الاشتراكى . وكان هذا هو الطريق الوحيد لانقاذ البلاد من التأخر الاقتصادى ولتحويلها الى بلد اشتراكى طليعى.

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الاتحاد السوفييتى وجمهورية منغوليا الشعبية البلدين الاشتراكيين الوحيدين فى العالم .

وقد اقتضى هذا الوضع تطوير جميع انواع الانتاج وانشاء فروع صناعية جديدة غير موجودة في روسيا ما قبل الثورة وبخاصة صناعة بناء الماكنات وصناعة بناء العدادات ، وانشاء شبكة واسعة من المدارس العليا والثانوية لاعداد الكوادر الماهرة . وبالطبع ، نجمت عن هذا كله صعوبات اقتصادية كبيرة .

وكان التطويق الرأسمالي يملي بالحاح ضرورة انشاء صناعة دفاعية قوية ، مما كان يبتلع اموالا غير قليلة لازمة لتطوير الفروع الصناعية الاخرى ،ومن اجل اعادة بناء الاقتصاد الوطني على الاسس الاشتراكية .

وكانت ثمة حاجة الى الاموال الطائلة من اجل تنفيذ برنامج التصنيع الاشتراكي بوتائر سريعة . فمهمة ايجاد هذه الاموال كانت قضية هامة للبناء الاشتراكي . وكانت الاستفادة من خبرة الدول الرأسمالية لاجل حلها امرا مستحيلا .

وبالنسبة لعدد من البلدان الرأسمالية كان نهب المستعمرات والتعويضات الحربية مصدرا هاما جدا للتراكم ، ولكن المصدر الرئيسي للتراكم كان في كل مكان هو الارباح التي يحصل عليها الرأسماليون على حساب تشديد استثمار الجماهير الكادحة . غير ان كل هذه المصادر لم تكن متفقة مع طبيعة الدولة الاشتراكية . وكان هناك

مصدر آخر استفادت منه بعض البلدان الرأسمالية من اجل الاسراع فى بناء المؤسسات الصناعية ، الا وهو القروض الاجنبية . الا ان الدول الرأسمالية رفضت منح بلد السوفييتات مثل هذه القروض .

وهكذا جرى انشاء الصناعة فى الاتحاد السوفييتى بالاستناد الى المصادر الداخلية للتراكم وحدها بدون مساعدة اقتصادية من الخارج .

وكانت مؤسسات الصناعة الاشتراكية ، اذ توسع حجم الانتاج ، تزيد من التراكم الاشتراكى ايضا . وكان البلد مضطرا الى التقتير فى كل شىء ، الامر الذى انعكس ، طبعا ، على مستوى حياة السكان . وكانت التكديسات الاشتراكية المصدر الوحيد للاموال الضرورية لتصنيع البلد . فهى التى امنت نجاح حل هذه القضية الاقتصادية الهامة ، قضية تحويل الاتحاد السوفييتى الى دولة صناعية جبارة . وتم حل هذه القضية فى فترة وجيزة جدا تاريخيا .

النتائج الاقتصادية للتصنيع

انشأت الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين الكادحين الصناعة الاشتراكية المتطورة من جميع النواحى فى الاتحاد السوفييتى ، وفى فترة قصيرة

على الرغم من انها كانت مضطرة فى الوقت نفسه الى قمع مقاومة العناصر الرأسمالية والقوى المعادية لقضية الاشتراكية والى التغلب على المصاعب المادية الهائلة .

واستفادت البلدان الاخرى التى سارت فى طريق بناء الاشتراكية من خبرة الاتحاد السوفييتى فى التصنيع الاشتراكى على نطاق واسع . ولكن الظروف الاقتصادية والتاريخية التى جرى فيها التصنيع كانت متباينة فى مختلف البلدان الاشتراكية . ففى كل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الفييتنام الديمقراطية والبانيا ، مثلا ، ورثت الجماهير الكادحة اقتصادا نصف اقطاعى ونصف مستعمر . وكانت حصة الانتاج الصناعى فى المنتوج الاجتماعى الاجمالى فى جمهورية الصين الشعبية — ٣٠,١ ٪ ، وفى جمهورية الفييتنام الديمقراطية — ١٠ ٪ ، وفى البانيا — ٨,٨ ٪ . وفى هذه البلدان انشئت الصناعة من جديد ، ولا سيما صناعة انتاج وسائل الانتاج . اما رومانيا والمجر وبولونيا فكانت فى عداد البلدان ذات المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية . وواجهتها مهمة تطوير الصناعة الثقيلة وبالدرجة الاولى صناعة بناء المكائن. ومهمات التصنيع الاشتراكى الاقتصادية والتكنيكية التى واجهت تشيكوسلوفاكيا مثلا كانت تختلف تماما ، اذ كان هذا البلد يتميز فى الماضى بالمستوى العالى لتطور

الصناعة . غير ان حصة انتاج مواد الاستهلاك فى هذا البلد ايضا كانت تفوق انتاج وسائل الانتاج بعض الشيء . ولذا واجهت تشيكوسلوفاكيا مهمة تنسيق مستوى انتاج وسائل الانتاج ومستوى انتاج مواد الاستهلاك .

وكانت نتائج التصنيع الاشتراكى الاقتصادية والاجتماعية فى جميع البلدان واحدة على الرغم من اختلاف المهمات الاقتصادية والتكنيكية ومدد تنفيذها .

ومنذ عام ١٩٦١ ، اخذت الفئة « أ » (انتاج وسائل الانتاج) فى جميع البلدان الاشتراكية ، ما عدا البانيا وجمهورية الفييتنام الديمقراطية ، تتفوق على الفئة « ب » (انتاج مواد الاستهلاك) .

والى هذا بالذات يعود سبب النمو المستمر لحجم الانتاج ونمو انتاجية العمل الاجتماعى وارتفاع مستوى حياة الكادحين باطراد ، الامر الذى نراه فى بلدان الاشتراكية .

٥ ـ انشاء الاقتصاد الزراعى الاشتراكى

خصائص تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا

يفترض انشاء اسلوب الانتاج الاشتراكى رسوخ الانتاج الاشتراكى الآلى الضخم لا فى الصناعة فحسب بل وفى الزراعة كذلك .

ويتم حل هذه المعضلة فى القطاع العام عن طريق انشاء استثمارات زراعية كبيرة عالية المكننة في اراض مؤممة . وتؤلف هذه الاستثمارات قاعدة انطلاق للتحولات الاشتراكية فى الريف وسندا للاشتراكية التى يجرى بناؤها.

ولكن الامر اعقد فيما يتعلق بانتقال المنتجين الزراعيين الصغار الى الانتاج الممكنن الكبير .

اما الضرورة الموضوعية فى تحويل استثمارات الفلاحين الصغيرة المبعثرة الى استثمارات كبيرة فتمليها استحالة بناء الاشتراكية على اساسين اقتصاديين مختلفين : على الانتاج الاشتراكى الضخم فى الصناعة وعلى الانتاج الفلاحى الفردى الصغير فى الزراعة . وكانت الحاجة الاقتصادية الى تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا تعود الى حقيقة بسيطة هى ان الاستثمارات الصغيرة غير قادرة على التغلب على بؤسها وفقرها . اذ ليس بوسعها استخدام الآلات وتنظيم اقتصادها وفقا لمنجزات العلم الاخيرة . ولا تتوفر لديها اية امكانيات لتحقيق ذلك . وقد تقدم لينين فى برنامجه للتعاون بالحل لهذه المشاكل .

برنامج لينين للتعاون

وينطلق برنامج لينين للتعاون من واقع ان التعاونية هى اكثر الاشكال ملاءمة للفلاحين واسهلها واقربها منالا

لجذبهم الى استثمارات زراعية كبيرة اشتراكية الطراز ، فى ظل ديكتاتورية البروليتاريا ومع تركز وسائل الانتاج الاساسية فى حوزة دولة العمال والفلاحين .

وقد اكد لينين ان هذه العملية لا يمكن ان تكون الا عملية تدريجية وقائمة على الاختيار . فان اسلوب الاقناع وليس الاجبار ومصلحة الفلاحين المادية الشخصية يجب ان يكونا اساسا للعمل الرامى الى تشريك الانتاج الزراعى ، كما يجب ان تقوم الاستثمارة الجماعية نفسها على الميزان الاقتصادى وعلى المراعاة الصارمة لمبدأ الدفع حسب العمل . ومن الاجزاء المكونة لبرنامج لينين التعاونى اجراء جملة من التدابير التمهيدية بغية انشاء المقدمات المادية والسياسية لانتقال الفلاحين الى الاقتصاد الاشتراكى الجماعى .

الاجراءات التمهيدية للتعاون ؛ اشكال الاستثمارات الاشتراكية

قامت البلدان الاشتراكية ، استرشادا ببرنامج لينين للتعاون ومراعاة لخصائص وتقاليد شعوبها ، باتخاذ تدابير مختلفة بغية انشاء المقدمات الضرورية لتوحيد استثمارات الفلاحين فى تعاونيات انتاجية على اساس الاختيار . واهم هذه التدابير هى :

اولا : تأميم الارض تأميما كاملا او جزئيا وتسليمها للفلاحين من اجل الاستعمال المجانى او على سبيل الملكية الخاصة ؛

ثانيا ، الحد الاقصى من تطوير ابسط اشكال التعاونيات : تعاونيات للتسليف والتموين والتصريف وجمعيات لاستعمال الادوات بشكل مشترك ولحراثة الارض حراثة مشتركة ، التى هى الدرجة التمهيدية للانتقال الى التعاون الانتاجى الاعلى ؛

ثالثا : التصنيع الاشتراكى الذى يزود بالتدريج الانتاج الزراعى بالماكينات الضرورية فى الاستثمارات الاشتراكية الكبرى ؛

رابعا : انشاء استثمارات ضخمة تابعة للدولة على الاراضى المؤممة تضرب مثالا على تسيير الاقتصاد بصورة حكيمة وتحمل الى الريف التقدم التكنيكى واساليب تنظيم الانتاج الجديدة وكذلك تساعد الفلاحين مساعدة شاملة على الانتقال الى الطريق الجماعى لتسيير الاقتصاد ؛

خامسا : انشاء محطات تأجير الآلات ومحطات الجرارات التى تقدم العون بشروط متهاودة لاوساط الفلاحين الفقراء والمتوسطين وكذلك للجمعيات التعاونية فى الريف فيما يخص تسيير الاستثمارات ؛

سادسا : سياسة جديدة فى مجال التسليف وفرض

الضرائب تضبط دولة ديكتاتورية البروليتاريا بواسطتها عملية التراكم فى الريف وتجتذب الفلاحين ، عن طريق التعاون ، الى البناء الاشتراكى .

ان جميع التدابير المشار اليها آنفا تحد من امكانيات الكولاك للاستثمار ومن امكانيات العناصر الرأسمالية الخاصة فى التجارة . وللغرض نفسه اقرت فى جميع البلدان الاشتراكية قيود حيال استثمارات الكولاك فيما يخص مساحات اراضيها وكذلك تأجير وسائل الانتاج وماشية العمل بشروط صعبة كما اتخذت تدابير تحد من امكانية استئجارهم لاراضى الفقراء واستثمار العمل المأجور .

واذا تغلبت الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية على مقاومة العناصر العدائية ، قادت جماهير الفلاحين الواسعة وراءها ووجهتها الى طريق التطور الاشتراكى . وان انتقال الاستثمارات الفلاحية الى انتاج اشتراكى ضخم هو عبارة عن ثورة عظيمة فى علاقات المجتمع الاقتصادية وفى نمط حياة الفلاحين بكامله .

فلنتفحص بايجاز سير عملية تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا فى بعض البلدان .

لقد بدأت اشكال الزراعة الاشتراكية تتكون فى الاتحاد السوفييتى بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية

الكبرى بزمن وجيز . ومنذ نوفمبر ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٢ تم فى البلاد تشكيل ١٣١٦ استثمارة سوفييتية تابعة للدولة (سوفخوزا) وحوالى ١٦٠٠٠ تعاونية زراعية . وكانت هذه اولى ركائز الاشتراكية التى اسسها الفلاحون الفقراء والعمال الزراعيون الاجراء فى الريف .

وفى المرحلة الاولى للحركة الكولخوزية الجماهيرية كان الشكل الاساسى للتعاونية الانتاجية هو جمعيات لفلاحة الارض الجماعية . فجرى فيها تشريك العمل بشكل رئيسى ، فى سياق فلاحة القطع الارضية فلاحة مشتركة وكانت تصحبها احيانا ازاحة الحدود فيما بينها ، الا ان هذه الحدود لم تزح فى اغلب الحالات . وجرى فى هذه الجمعيات تشريك جزئى لادوات فلاحة الارض وكذلك لمواشى العمل . وكانت هذه جمعيات غير كبيرة قائمة على عمل جماعى وذات درجة منخفضة لتشريك الاقتصاد . وحتى عام ١٩٢٩ ، كانت الجمعيات لفلاحة الارض فلاحة جماعية تشغل مكانا غالبا فى الريف بالقياس الى غيرها من اشكال تعاون الفلاحين الانتاجى .

ولكنه بدأ فيما بعد انتقال الفلاحين بسرعة وبصورة واسعة الى انشاء التعاونيات الزراعية .

واصبحت المزرعة التعاونية الزراعية (الكولخوز) خطوة الى الامام بالمقارنة مع جمعيات فلاحة الارض

بصورة جماعية . وكانت المزارع التعاونية شكلا اكثر نضوجا للاتحاد الانتاجى الجماعى حيث شمل التشريك الارض والعمل وماشية العمل والآلات الزراعية وكذلك المبانى الاساسية ذات الاهمية الاقتصادية . (ولم يشمل التشريك قطعات الاراضى الملحقة بالبيوت والبنايات السكنية والدواجن وقسما من الماشية الانتاجية) . ان التعاونية الزراعية تجمع باكمل وجه بين المصالح الاجتماعية ومصالح الكولخوزيين وتستجيب لمبادئ الطوعية فيما يتعلق بالتشريك كما تضمن تطور القوى المنتجة فى الزراعة تطورا شاملا ومن جميع النواحى .

وفى اواخر عام ١٩٣٣ كانت الكولخوزات تضم ٦٥ ٪ من استثمارات الفلاحين وتشمل حوالى ٧٤ ٪ من الاراضى المزروعة بالحبوب ؛ اما فى عام ١٩٤٠ فقد شملت الكولخوزات ٩٨ ٪ من الاستثمارات الفلاحية .

كانت قاعدة الكولخوزات المادية والتكنيكية ضعيفة فى هذه المرحلة . فقد اخذت تنتج بنفس ادوات العمل المستخدمة فى الاستثمارات الفردية ايضا . وبعد ان اخذت الصناعة تنتج الآلات الزراعية ، وقبل كل شىء الجرارات ، بدأت تتغير قاعدة الكولخوزات المادية التكنيكية . ولكنه كان هناك خطر استغراق هذه العملية عدة عشرات من السنين ، نظرا لانعدام الاموال والملاكات

الضرورية ومشاغل التصليح والترميم لدى الكولخوزات ، الامر الذى هدد بعرقلة بناء الاشتراكية فى البلد . وكان من الضرورى ابداء العون للحركة الكولخوزية .

ولذلك شرعت الدولة فى عام ١٩٢٨ بانشاء محطات الآلات والجرارات . وكانت لهذه المحطات كوادرها من سائقى الجرارات والمهندسين والفنيين والمهندسين الزراعيين . وبموجب العقود مع الكولخوزات قامت هذه المحطات بمختلف الاعمال الزراعية (من حراثة الارض وجمع الغلة والخ .) .

وفى محطات الآلات والجرارات اكتشفت الدولة الاشتراكية ذلك الشكل التنظيمى الاقتصادى الذى مكن من استخدام التكنيك الجديد فى الانتاج الكولخوزى على نطاق واسع . وعلى اساس التكنيك الجديد اصبح اقتصاد الكولخوزات الجماعى قويا من الناحية التنظيمية والاقتصادية .

ولا ينحصر الدور التاريخى لمحطات الآلات والجرارات فى كونها قد نظمت الانتاج الكولخوزى على قاعدة تكنيكية جديدة . فاهميتها تكمن كذلك فى كونها عبارة عن شكل جديد للتحالف الانتاجى بين المدينة والريف ، بين صناعة الدولة والكولخوزات .

وهكذا تم فى الاتحاد السوفييتى فى الثلاثينيات انشاء الانتاج الزراعى الاشتراكى الذى يكون اساسه

الاقتصادى هو الملكية الاجتماعية الاشتراكية بشكليها : شكل ملكية الدولة وشكل الملكية التعاونية الكولخوزية . ويطابق هذين الشكلين من الملكية طرازا المؤسسات الزراعية الاشتراكية وهما : مؤسسات الدولة بشكل السوفخوزات ومحطات الآلات والجرارات ومختلف انواع محطات الاختبارات والاستثمارات الفرعية والدراسية ، والمؤسسات الكولخوزية التعاونية بشكل الكولخوزات وتعاونيات صيادى الاسماك وغيرها من التعاونيات الانتاجية . ان السوفخوزات والكولخوزات هى شكلان جديدان للانتاج الزراعى الاشتراكى لم يعرفهما التاريخ سابقا وقد تم اكتشافهما وتطبيقهما عمليا فى الاتحاد السوفييتى . وان البلدان التى سارت فى طريق الاشتراكية تستخدم تجربة انشائها بنجاح .

الا ان اختلاف الظروف التاريخة والاقتصادية والسياسية فى البلدان الاشتراكية قد ادى الى الاختلافات فى طابع ومقاييس اشاعة التعاون فى هذه البلدان . فاذا كان التعاون قد شمل الزراعة كلها او اغلبها فى بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وغيرها من البلدان ، فانه فى بولونيا ويوغوسلافيا شمل قسما فقط من استثمارات الفلاحين ، وما تزال عملية اشاعة التعاون تجرى فيهما .

ومن بين بلدان الديمقراطية الشعبية الاوروبية كانت

بلغاريا هى اولى الدول التى حققت الانتقال من الاستثمارات الفلاحية الفردية الى الانتاج الجماعى . ففيها بدأ الانتقال الى فلاحة الارض بصورة جماعية فى اواخر عام ١٩٤٤ حيث تم انشاء اولى الاستثمارات التعاونية الزراعية .

وبقدر تطور الاستثمارات التعاونية الزراعية ، شرعت هذه الدولة بانشاء محطات الآلات والجرارات وبتزويدها بالآلات التى كانت تستورد من الاتحاد السوفييتى بشكل اساسى على مبادئ المساعدة الاخوية والتعاون الاقتصادى ذى المنفعة المتبادلة .

وبغية الحد من استثمار اغنياء الريف ولا سيما الكولاك للفلاحين الفقراء جرى فى عام ١٩٤٨ شراء الجرارات والآلات الزراعية الكبيرة من الفلاحين الاغنياء والكولاك بصورة اجبارية واعطاء هذه الآلات لمحطات الآلات والجرارات والاستثمارات التعاونية الزراعية . وللغرض نفسه سن القانون الذى كان ينص على ان استئجار الارض يسمح فقط لمن يستطيع فلاحتها بنفسه ومن يرغب فى ذلك وليس بقصد استغلال العمل المأجور . وجرت ازالة الاستثمار كذلك عن طريق التدابير الاخرى التى اتخذتها الدولة . فكانت اهمها هى : السياسة التسليفية ، ضبط شروط العمل والاجور للعمال الزراعيين الاجراء وذلك بواسطة العقود الجماعية ، المعدلات التصاعدية للتسليمات (كلما

كانت الاستثمارة اكبر ، كان معدل التسليم اعلى ايضا) وضريبة الدخل التصاعدية . وكانت تعفى من الضريبة الاستثمارات الفلاحية التى تعادل مساحتها ٣ هكتارات ، او اكثر من ذلك احيانا . والى جانب اتخاذ التدابير الرامية الى تطوير الاستثمارات التعاونية الزراعية الى اقصى حد، جرت عملية انشاء الاستثمارات الزراعية الحكومية . وخلافا للبلدان الاشتراكية الاخرى ، لم يكن فى بلغاريا ملاكون عقاريون ، اما المزارع الرأسمالية الكبيرة فكانت نسبتها ضئيلة ولهذا السبب تشغل الاستثمارات الزراعية الحكومية مكانا مرموقا فى الانتاج الوطنى .

ولم تصبح الاستثمارات التعاونية الزراعية على الفور استثمارات اشتراكية حقا . ففى بداية الامر ، وبالرغم من تشريك الارض والآلات الزراعية وماشية العمل ، جرى توزيع حوالى ٣٠ ٪ من الدخل الصافى ليس حسب العمل وانما حسب مساحات الاراضى المشرّكة . وكان توزيع الدخل الصافى على هذا النحو فى الاستثمارات التعاونية يمكن مساهميها الميسورين من الحصول على دخل اضافى غير ناجم عن العمل ، وهذا ما لا يتفق ، بالطبع ، مع المبدأ الاشتراكى للتوزيع حسب العمل . وفى عام ١٩٥٠ اتخذت الدولة عددا من التدابير التى حولت هذه الاستثمارات الى شكل الاقتصاد

الاشتراكى حقا . وكانت الاستثمارات التعاونية الزراعية تشمل فى نهاية عام ١٩٥٣ ٥٢,٣ ٪ من عدد الاستثمارات الفلاحية الاجمالى كما كان فى حوزتها ٦٠,٥ ٪ من جميع الاراضى المزروعة . وفى السنوات التالية انجزت على هذا الاساس الاشتراكى الجديد عملية انشاء الانتاج الزراعى الاشتراكى .

٦ ـ انتصار الاشتراكية

تنتهى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بانجاز بناء الاشتراكية واستقرار اسلوب الانتاج الاشتراكى بوصفه الاسلوب السائد بلا منازع . وبعد انتصار الاشتراكية تفقد القوانين الاقتصادية الخاصة بالتشكيلات السابقة له مفعولها بالتدريج فتظهر القوانين الاقتصادية الخاصة بالاشتراكية .

ومهما تنوعت ظروف واشكال وطرائق ووتائر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فان تجربة البناء الاشتراكى تدلنا على ان انشاء اسلوب الانتاج الاشتراكى يعنى فى آخر المطاف ما يلى :

اولا ، تصفية الملكية الرأسمالية وتغيير شكل الملكية البضاعية الصغيرة وانشاء الملكية الاشتراكية بشكليها : ملكية الدولة والملكية التعاونية ؛

ثانيا ، انشاء علاقات الانتاج الاشتراكية المنافية لاستغلال الانسان للانسان .

ثالثا ، خلق شكل جديد لتوزيع منتوج العمل حسب المبدأ التالى : « كمية متساوية من المنتوج مقابل كمية متساوية من العمل » ؛

رابعا ، تصفية الفوضى والمزاحمة والانتقال الى تسيير الاقتصاد الوطنى على اساس التخطيط .

ان التركيب الطبقى للمجتمع يتغير فى مجرى انشاء اسلوب الانتاج الاشتراكى . ويتم بالتدريج القضاء على جميع الطبقات الاستغلالية و تبقى فى المجتمع الاشتراكى الطبقتان المتآخيتان اللتان تربطهما وحدة الاهداف السياسية والاقتصادية وهما الطبقة العاملة والفلاحون الكولخوزيون . ويجرى القضاء على التناقض المزمن بين المدينة والريف رغم ان الفوارق الجوهرية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والمعيشية بينهما لا تزال موجودة .

ومع انشاء اسلوب الانتاج الاشتراكى تتحقق الثورة الثقافية وينمو وعى الكادحين السياسى ويرتفع مستوى الشعب الثقافى والتعليمى والتكنيكى . وبذلك يتم الغاء التناقض بين العمل الفكرى والعمل الجسدى مع ان الفوارق الجوهرية بينهما تظل باقية .

هذه هى نتائج مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . انها تعنى دخول المجتمع فى طور الاشتراكية الذى هو الطور الاول للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية .

ونظرا لذلك لا بد من التوقف عند تفسير المرحلة الانتقالية من قبل الانتهازيين اليساريين الذين يدمجون الطور الاشتراكى لتطور المجتمع الشيوعى فى المرحلة الانتقالية ايضا .

ان ممارسة البناء الاشتراكى والشيوعى تدل بصورة مقنعة تماما على انه لا بد من المرور حتما بمرحلتى التطور التاليتين : ١ — مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية اى مرحلة تحويل المجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى تحويلا ثوريا ؛ ٢ — مرحلة ترقية الطور الاول للمجتمع الشيوعى الا وهو الاشتراكية التى تتكون فى احشائها جميع الممهدات الضرورية ويتحقق الانتقال التدريجى الى الطور الاعلى للمجتمع الشيوعى الا وهو الشيوعية .

ان عناصر الاشتراكية ، او كسرات الاشتراكية — على حد تعبير لينين — موجودة حتما فى المرحلة الانتقالية فى اقتصاد كل بلد . ولكنه لا يجوز اعتبار مجتمع المرحلة الانتقالية مجتمعا اشتراكيا لانه لا يزال الرأسماليون

والملاك الصغار موجودين فيه ولان اقتصاده يتصف بتعدد النماذج . وان الطابع الاجتماعى لهذا المجتمع هو ايضا الطابع الانتقالى من الرأسمالية الى الاشتراكية . ولكن الامر يختلف فى ظل الاشتراكية . ففيها تنعدم الطبقات الاستغلالية وتعدد النماذج كما يكون الشكل الاشتراكى الشكل السائد فى الاقتصاد . وهكذا فان الاشتراكية تختلف اختلافا مبدئيا عن المرحلة الانتقالية ولا يجوز وضع علامة المساواة بينهما . وتختلف الاشتراكية كذلك عن الطور الاعلى للشيوعية . فان مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ووعى الناس فى ظل الاشتراكية غير كافيين للشيوعية . وعليه لا بد من مرحلة معينة ، مرحلة العمل الدائب المتوتر بغية انشاء القاعدة المادية التكنيكية وتربية الانسان الجديد ، انسان المجتمع الشيوعى . ان هاتين المرحلتين لا مفر منهما ، اذ ان انكارهما او الخلط بينهما يعنى تصوير النظرية الثورية بانها شيء غامض رجعى ومناقض للحياة والخبرة المتوفرة فى سياق البناء الاشتراكى .

وتدل تجربة البناء الاشتراكى على ان للبلدان الاشتراكية افضليات هائلة على البلدان الرأسمالية . ومن هذه الافضليات التعاون والتعاضد الاخويان بين البلدان الاشتراكية فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والدفاع ،

ذلك التعاون والتعاضد المتكونان على اساس وحدة مصالح النضال من اجل انتصار وتوطيد الاشتراكية والشيوعية . وان هذا هو الشرط الحاسم لسرعة تطور القوى المنتجة لبلدان الاشتراكية وللدفاع عن مكتسباتها ضد تطاولات الامبرياليين ، والوسيلة الحاسمة لزيادة تأثير الاشتراكية على سير تاريخ العالم اجمع .

وتدل الحياة على ان الاتجاه الى بناء الاشتراكية بطريقة منفردة منعزلة عن الاسرة العالمية للبلدان الاشتراكية ، ذلك الاتجاه الذى يروج له الانتهازيون اليساريون ، « لا يرتكز على اى اساس من الناحية النظرية ، لانه يعارض القوانين الموضوعية لتطور المجتمع الاشتراكى . وهو يضر من الناحية الاقتصادية لانه يؤدى الى تبديد العمل الاجتماعى والى تخفيض وتيرات نمو الانتاج والى تبعية البلاد للعالم الرأسمالى . وهو رجعى وخطر سياسيا ، لانه لا يرص صفوف الشعوب بل يفرقها امام الجبهة الموحدة للقوى الامبريالية ، ويغذى الميول البرجوازية القومية وقد يؤدى فى اخر الامر الى فقدان المكتسبات الاشتراكية » * .

---

* برنامج الحزب الشيوعى في الاتحاد السوفييتى ، دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية ، موسكو ، ١٩٦١ ص ٣٧ .

الفصل الثانى

طابع علاقات الانتاج الاشتراكية . القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية

يمثل كل اسلوب للانتاج وحدة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . فالاشتراكية باعتبارها الطور الاول لاسلوب الانتاج الشيوعى انما هى ايضا وحدة قوى معينة للانتاج وعلاقات الانتاج . وتتسم الاشتراكية بمستوى عال لتطور القوى المنتجة وبالطابع الاجتماعى لعملية الانتاج الذى تناسبه علاقات الانتاج الاشتراكية .

١ ـ الملكية الاشتراكية وعلاقات الانتاج الاشتراكية

ان مجموع علاقات الانتاج الاشتراكية يشكل القاعدة الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى . اما اساس علاقات الانتاج فى ظل الاشتراكية فهو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وهذه الملكية تعين طابع العلاقات بين الناس فى مجرى الانتاج والتبادل والتوزيع .

ترجع الاهمية الحاسمة فى منظومة علاقات الانتاج فى اية تشكيلة من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الى طابع الملكية لوسائل الانتاج . وتظهر الملكية الاشتراكية فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وبعد تحقيق الثورة الاشتراكية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا تنتزع الطبقة العاملة املاك الطبقات الاستغلالية — البرجوازية والملاكين العقاريين — عن طريق تأميم الارض والمؤسسات الصناعية ووسائل النقل والبنوك ووسائل المواصلات وتحويلها الى ملك للدولة الاشتراكية .

ويتحد منتجو البضائع الصغار اى الفلاحون والحرفيون بغية رفع انتاجية عملهم وتحسين ظروف حياتهم طوعا فى استثمارات جماعية كبيرة هى التعاونيات .

وخلال فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ترسخ الملكية الاشتراكية كملكية سائدة بلا منازع فى جميع ميادين وفروع الاقتصاد الوطنى .

وتختلف الملكية الاشتراكية اختلافا جذريا عن الملكية الرأسمالية .

١ — ان الملكية الاشتراكية هى ملكية اجتماعية ، وذلك خلافا للملكية الرأسمالية الخاصة ، العائدة

للرأسماليين . وهذه الملكية الاشتراكية تخص المجتمع كله وتعبر ، لذلك ، عن علاقة جميع اعضاء المجتمع بالتساوى بوسائل الانتاج . اما الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج فهى السبب فى عدم المساواة الاقتصادية بين الناس فى الحياة الاجتماعية كلها . واذ تعبر الملكية الاشتراكية عن علاقة الناس المتساوية بوسائل الانتاج فانها تؤكد مساواتهم فى حياة المجتمع السياسية والاجتماعية ايضا .

٢ ــ ان الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تنفى استثمار الانسان للانسان . وبما ان وسائل الانتاج هى ملك المجتمع ، ملك الجماهير الكادحة ، فان احدا لا يستطيع ان يستعملها من اجل استثمار عمل الغير . ثم ان المنتجين المباشرين الذين هم اصحاب وسائل الانتاج اصبحوا لاول مرة يشتغلون من اجل انفسهم ومن اجل مجتمعهم .

والامر ليس كذلك فى ظل الرأسمالية حيث تخص وسائل الانتاج طبقة من الرأسماليين . والاغلبية الساحقة من السكان محرومة من وسائل الانتاج فى ظل الرأسمالية ولذا فهى مضطرة الى بيع قوة عملها الى اصحاب وسائل الانتاج . وتصبح وسائل الانتاج الموجودة فى ايدى طبقة الرأسماليين رأسمالا ووسيلة لاستثمار الانسان للانسان .

٣ ــ ان الملكية الاجتماعية توحد الناس خلافا للملكية الرأسمالية الخاصة التى تفرقهم . ونظرا لسيطرة الملكية الخاصة يصبح المجتمع منقسما الى عدد كبير من اصحاب الملكية المنعزلين . وكل رأسمالى ينظم انتاجه على هواه واضعا مصالحه الخاصة فى مكان الصدارة . وتربى الملكية الخاصة فى الناس الانانية والجشع حتما بالرغم من ارادتهم ووعيهم . اما الملكية الاجتماعية فترص صفوف الناس وتربى فيهم الشعور بالجماعية والرفاقية .

٤ ــ تولد الملكية الاشتراكية اشتراك المصالح الاقتصادية . فلجميع اعضاء المجتمع الاشتراكى مصلحة واحدة فى تحسين الانتاج الاجتماعى وفى تطوير المؤسسات المنفردة واقتصاد البلد كله على حد سواء . ويعتبر رفاه كل فرد رهنا هنا برفاه المجتمع ، وكلما يزداد المجتمع غنى ترتفع رفاهية كل عضو فى المجتمع . وقد عينت هذه العلاقة المتبادلة بين الجميع علاقات للتعاون منقطعة النظير فى السعى وراء الهدف المشترك . وان المصالح الاقتصادية المشتركة هى سبب الوحدة السياسية المعنوية بين اعضاء المجتمع الاشتراكى . اما الملكية الرأسمالية الخاصة فتؤدى الى تصادم مصالح اصحاب الملكية المختلفين والى المزاحمة الضارية بين الرأسماليين تلك المزاحمة التى يهلك فيها الضعيف ويزداد القوى قوة .

وتولد هذه الملكية الصراع التناحرى الذى يعبر عن تضاد المصالح الاقتصادية بين الاغنياء والفقراء ، بين الرأسماليين والبروليتاريين .

شكلا الملكية الاشتراكية

وتوجد الملكية الاجتماعية فى ظل الاشتراكية بشكلين : ١ ــ شكل ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) التى تتكون بنتيجة تأميم وسائل الانتاج الخاصة بالطبقات الاستغلالية ؛ ٢ ــ شكل الملكية التعاونية الكولخوزية التى تظهر بنتيجة الاتحاد الطوعى لاستثمارات الفلاحين والحرفيين الصغيرة فى استثمارات تعاونية كبرى .

وتشمل ملكية الدولة جميع الاراضى (او قسما منها) وباطن الارض والمياه والغابات والمصانع والمناجم واستثمارات الدولة فى الزراعة والنقليات الحديدية وغيرها من النقليات ووسائل المواصلات والمؤسسات التجارية والتخزينية الحكومية والقسم الاساسى من المبانى السكنية فى المدن ودساكر العمال وشبكة المؤسسات العلمية والثقافية والبنوك والشركات المالية وشركات التأمين .

وتحتل ملكية الدولة التى هى الشكل الرئيسى للملكية المكانة السائدة فى المجتمع الاشتراكى اذ تشمل جميع مراكز القيادة فى الاقتصاد الوطنى . ويشكل

نصيبها فى الاتحاد السوفييتى حوالى ٩١٪ من جميع الارصدة الانتاجية الاساسية .

ولا يندر ان يحاول الاقتصاديون البرجوازيون تشبيه ملكية الدولة فى بلدان الاشتراكية بملكية الدولة الاحتكارية فى البلدان الامبريالية . وذلك بغية طمس استثمار العمال فى ظروف الامبريالية بالمتاجرة بمفهوم « ملكية الدولة » .

ولكن هناك فرقا مبدئيا بين ملكية الدولة فى ظل الرأسمالية وبينها فى ظل الاشتراكية . فالدولة فى ظروف الرأسمالية هى هيئة لطبقة الرأسماليين السائدة تسيطر عليها الطبقات الاستغلالية وتخدم مصالحها . اذن فان ملكية الدولة فى ظل الرأسمالية ليست غير الملكية الجماعية لطبقة الرأسماليين وهى تتسم ، لذلك ، بالطابع الرأسمالى الاستغلالى .

اما الدولة فى ظروف الاشتراكية فهى فى يد الشعب الكادح كله وهى تخدم مصالح الكادحين . وعليه فان الملكية الاشتراكية هى ملك الشعب كله ولها طابع ملكية الشعب بأسره وهى تنفى استثمار الانسان للانسان وتعمل لصالح تلبية حاجات الكادحين بشكل متزايد .

وتشمل الملكية التعاونية الكولخوزية قسما من الاراضى فى بلدان الديمقراطية الشعبية والالآت الزراعية والابنية والماشية التعاونية والمؤسسات المساعدة لتحويل

المواد الاولية الزراعية والمحاصيل المنتجة فى التعاونيات. وفضلا عن ذلك تشمل الملكية التعاونية شبكة المؤسسات التجارية التابعة لتعاونيات الاستهلاك مع احتياطياتها البضاعية وكذلك التعاونيات الحرفية مع ما لها من المنتوج والتجهيزات .

ويعتبر كلا شكلى الملكية الاشتراكية ــ ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية ــ وحيدى الطراز من حيث طبيعتهما الاجتماعية الاقتصادية ، اذ انهما يعبران عن الطابع الاجتماعى لتملك نتائج العمل ويرفضان استثمار الانسان للانسان ويثبتان علاقات التعاون والتعاضد ويطبقان المبدأ الاشتراكى للتوزيع ، وهو التوزيع حسب العمل ، ويتطوران تطورا منهاجيا .

ومع ذلك توجد فروق معينة بين ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية . والفرق الاساسى هو فى درجة اتسام وسائل الانتاج بالطابع الاجتماعى : فملكية الدولة هى ملكية الشعب بأسره ، وغدت وسائل الانتاج فى مؤسسات الدولة ملكية اجتماعية على نطاق المجتمع كله .

والملكية التعاونية الكولخوزية هى ملك جماعات منفردة من الكادحين ، وهى لذلك ملكية جماعية . وقد تم تشريك وسائل الانتاج فى القطاع التعاونى الكولخوزى على نطاق الاستثمارات كل على حدة مع العلم ان التشريك

شمل وسائل الانتاج الاساسية وليس جميعها . ثم ان قسما من وسائل الانتاج يبقى فى حوزة الملكية الشخصية لاعضاء الكولخوزات اى فى استثماراتهم الشخصية المساعدة . وينجم عن هذا ان ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) هى بالمقارنة مع الملكية التعاونية الكولخوزية الشكل الاكثر اتقانا للملكية الاشتراكية وهى ترمز الى مستوى اعلى لتشريك الانتاج .

وتدل النجاحات العملية فى تطوير الانتاج الضخم فى بلدان الاشتراكية على ان جميع الامكانيات الموضوعية الكامنة فى النظام الاشتراكى تتحول الى واقع عملى ، وان الاشتراكية تثبت تفوقها الحاسم على الرأسمالية بفضل الحفاظ على الدور القيادى لملكية الدولة ــ ملكية الشعب بأسره وبفضل نشاط الدولة الاقتصادى والتنظيمى .

نوعا المؤسسات الاشتراكية

يعود وجود نوعى المؤسسات الاشتراكية الى وجود شكلى الملكية الاشتراكية . فالنوع الاول من المؤسسات هو مؤسسات الدولة . وتقوم هذه المؤسسات على ملكية الدولة ، اى ملكية الشعب بأسره لوسائل الانتاج . اما النوع الثانى من المؤسسات فهو المؤسسات التعاونية الكولخوزية القائمة على الملكية الجماعية اى التعاونية الكولخوزية لوسائل الانتاج .

ان مؤسسات الدولة وكذلك المؤسسات التعاونية الكولخوزية هى من حيث طابعها مؤسسات اشتراكية ، اى انها متماثلة من حيث طبيعتها الاجتماعية الاقتصادية .

ويتجلى تماثل نوعى المؤسسات الاشتراكية فيما يلى :

١ — تسود فى كلا النوعين من المؤسسات الاشتراكية علاقات التعاون والتعاضد بين الشغيلة المتحررين من الاستثمار ؛

٢ — يجرى الانتاج فى مؤسسات الدولة وفى المؤسسات التعاونية الكولخوزية على حد سواء بطريقة برنامجية من اجل بناء الاشتراكية والشيوعية ؛

٣ — يجرى توزيع المنتوج فى مؤسسات الدولة وكذلك فى المؤسسات التعاونية الكولخوزية وفقا للمبدأ الاشتراكى ، اى حسب كمية ونوعية العمل المبذول .

ومع التشابه فيما هو جذرى ورئيسى فى النوعين توجد بينهما فوارق نابعة من الخصائص الملازمة لشكلى الملكية الاشتراكية وهى :

١ — ان منتوج مؤسسات الدولة هو ملك الدولة اى ملك الشعب بأسره . اما منتوج الكولخوزات (التعاونيات) فهو ملك جماعة معينة . ويتصرف اعضاء هذه الجماعة بمداخيلهم بانفسهم .

٢ — يدير مؤسسات الدولة مفوضوها ، اى المدراء الذين تنصبهم وتقيلهم هيئات الدولة . اما المؤسسات

التعاونية فتديرها هيئة ادارة التعاونية وعلى رأسها الرئيس ، ويجرى انتخاب هيئة الادارة والرئيس فى الاجتماع العام لاعضاء التعاونية .

٣ – يجرى التوزيع حسب العمل فى مؤسسات الدولة بشكل الاجرة المدفوعة نقدا والتى تضمنها الدولة وتخصصها من ارصدتها . اما فى الكولخوزات (التعاونيات) فيمكن ان يجرى التوزيع حسب العمل نقدا وعينا على حد سواء وتخصص هذه المدفوعات فى كلتا الحالتين من ارصدة الكولخوز (التعاونية) . ثم ان مقدار الاتعاب فى التعاونيات لا تضمنه الدولة ولا يمكن ان يضمنه غير الجماعة المعنية بالذات .

ان مؤسسات الدولة هى فى طليعة الاقتصاد الوطنى فى البلدان الاشتراكية وسبب ذلك يعود الى الدور القيادى لملكية الدولة ، اى الشعب بأسره ، لوسائل الانتاج .

وطبقا لوجود شكلى الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ونوعى المؤسسات الاشتراكية يوجد فى ظل الاشتراكية قطاعان للاقتصاد الوطنى هما قطاع الدولة وهو عبارة عن مجمل مؤسسات الدولة ، والقطاع التعاونى الكولخوزى وهو عبارة عن مجموع الكولخوزات والتعاونيات الزراعية وكذلك التعاونيات التجارية والانتاجية .

وان كلا القطاعين – قطاع الدولة والقطاع التعاونى الكولخوزى – القائمين على الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج مترابطان فيما بينهما ترابطا وثيقا ويشكلان الاقتصاد الوطنى الاشتراكى الموحد . وهذا ما يتيح مجالا واسعا للتعاون والتعاضد فى مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والثقافية للطبقتين المتآخيتين : الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، ويشترط وحدة مصالحهما فى النضال من اجل بناء الاشتراكية والشيوعية .

الملكية الشخصية

يزعم الاقتصاديون البرجوازيون ان الاشتراكية كانما تلغى الملكية الشخصية . ولكن هذا ليس سوى اسلوب للدعاية يهدف الى صرف جماهير الشعب عن الاشتراكية . اما فى الواقع فان الاشتراكية لا تلغى الملكية الشخصية بل انها ، للمرة الاولى فى تاريخ البشرية ، تتيح الامكانية الفعلية لازدهار الملكية الشخصية لجماهير الكادحين الواسعة . وان موضوع الملكية الشخصية هو الايرادات والادخارات الناجمة عن العمل ، والمسكن (الشقة ، البيت) والسيارة والاشياء المنزلية والماشية والخ .. وتختلف الملكية الشخصية لمواطنى المجتمع الاشتراكى اختلافا مبدئيا عن الملكية الرأسمالية الخاصة . فموضوع

الملكية الخاصة هو ، قبل كل شيء وبصورة رئيسية ، وسائل الانتاج فى حين ان الملكية الشخصية تشمل ، قبل كل شيء ، مواد الاستهلاك الشخصى . ثم ان ينبوع الملكية الرأسمالية الخاصة هو القيمة الزائدة التى يحصل عليها الرأسمالى من استثمار الكادحين بينما ينبوع الملكية الشخصية فى ظل الاشتراكية ليس غير العمل الشخصى .

ونظرا لان مصدر الملكية الشخصية لاعضاء المجتمع الاشتراكى هو عملهم الشخصى فى الانتاج الاجتماعى فان مقادير هذه الملكية تتوقف على انماء وتكاثر الملكية الاجتماعية . فالنمو السريع للملكية الاجتماعية يهيئ الظروف لزيادة رفاه جميع الكادحين بانتظام ولنمو ملكيتهم الشخصية . اما رفاهية كل كادح فهى رهن بقسطه من العمل اى بكمية ونوعية عمله الذى يبذله من اجل المجتمع. وكلما احسن كل مواطن عمله وكلما كان قسطه فى الانتاج الاجتماعى اكبر كانت حصته فى الرصيد الاجمالى للاستهلاك الشخصى اكبر .

وهناك نوع من الملكية الشخصية هو الملكية الشخصية للعائلة الكولخوزية . وتشمل الملكية الشخصية لاعضاء التعاونية الزراعية (الكولخوز) بعض ادوات العمل الضرورية للاستثمارة الملحقة بالبيت كما تشمل الماشية والدواجن . وان الملكية الشخصية للعائلة الكولخوزية

هى نوع من الاضافة الى الملكية التعاونية الكولخوزية الجماعية . وهى لا تجعل الاستثمارة الملحقة بالبيت منعزلة ومستقلة ، بل تبقيها كاضافة الى الاقتصاد الجماعى للكولوخوز (التعاونية) بقصد رفع مستوى رفاه الكولخوزيين (اعضاء التعاونية) .

علاقات تبادل النشاط بين الناس في عملية الانتاج وعلاقات التوزيع

يعتبر تبادل النشاط فيما بين الناس فى سياق عملية الانتاج الاجتماعى واحدا من الجوانب الجوهرية لعلاقات الانتاج . فالقاعدة المادية لتبادل النشاط العملى هى التقسيم الاجتماعى للعمل ، ذلك التقسيم الذى يملى ضرورة العلاقات الاقتصادية الواسعة سواء بين مختلف فروع الاقتصاد الوطنى ام بين شغيلة مختلف المهن فى العمل الجسدى والعمل الفكرى داخل المؤسسات كل على حدة .

وفيما يخص طابع علاقات العمل بين الناس فهو رهن كليا باشكال ملكية وسائل الانتاج . ففى الرأسمالية مثلا ، تكون علاقات الناس فى عملية الانتاج الاجتماعى ، نظرا لسيطرة الملكية الخاصة ، علاقات اضطهاد واستثمار جماهير الكادحين من قبل البرجوازية ، علاقات صراع

طبقى بين العمل والرأسمال ، علاقات مزاحمة ضارية بين المؤسسات الرأسمالية الخاصة .

اما فى ظروف الاشتراكية ، عندما تعود وسائل الانتاج الى الكادحين انفسهم ، وعندما تكون لكل عضو فى المجتمع وللمجتمع ككل مصحلة فى زيادة الانتاج ، فتكتسب علاقات الناس العملية طابع التعاون الرفاقى والتعاضد الاشتراكى بين الشغيلة المتحررين من الاستثمار . ومكسب الاشتراكية الاعظم هو انها تقيم التعاون الاخوى بين الطبقتين الشقيقتين : الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، وتبادل التجربة التقدمية على نطاق واسع بين مختلف المؤسسات ، وعلاقات التأييد الرفاقى والتعاضد بين شغيلة العمل الفكرى والعمل الجسدى بدلا من عداوة الطبقات المتناحرة والتناقض بين المدينة والريف والتناقض بين العمل الفكرى والعمل الجسدى .

ولاعضاء المجتمع كافة مصلحة لا فى نتائج عمل كل واحد منهم فحسب وفى نتائج عمل الجميع ايضا . وعلى هذا الاساس تنبثق المباراة الاشتراكية فى سبيل افضل النتائج الانتاجية . والمباراة الاشتراكية هى قوة محركة عظيمة لبناء الاشتراكية والشيوعية بناءا ناجحا . ولقد اصبحت هذه المباراة فى البلدان الاشتراكية حركة الشعب كله حقا .

ان طابع ملكية وسائل الانتاج هو الذى يعين علاقة توزيع الخيرات المادية فى ظل الاشتراكية . ويجرى توزيع الخيرات المادية فى المجتمع الاشتراكى لما فيه مصلحة الجماهير الكادحة ، اى المنتجين المباشرين . وفى المجتمع الاشتراكى تكون علاقة الجميع المتساوية بوسائل الانتاج مكتملة بالتساوى فى الحق الذى يتمتع به كل مواطن فى الحصول على حصة معينة من الخيرات المادية . وهذا الحق المتساوى فى مجال التوزيع يتجسد فى المبدأ الاشتراكى للتوزيع حسب العمل . والتوزيع حسب العمل يعنى ان الكادحين يحصلون على حصة من الخيرات المادية حسب كمية ونوعية العمل الذى يبذلونه . والشكل الاساسى لتوزيع الخيرات المادية فى ظل الاشتراكية هو الاجرة الفردية حسب العمل . وفضلا عن ذلك يوزع قسم من الخيرات المادية والخدمات بين الكادحين عن طريق ارصدة الاستهلاك الاجتماعية .

٢ ـ طابع القوانين الاقتصادية الاشتراكية

على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج وعلاقات الانتاج الاشتراكية تنشأ وتصبح سارية المفعول قوانين اقتصادية جديدة هى القوانين الاقتصادية الاشتراكية . ويؤدى الغاء الملكية الخاصة لوسائل

الانتاج وعلاقات الانتاج الرأسمالية الى تصفية الظروف الاقتصادية الموضوعية لمفعول قوانين الرأسمالية . فقانون القيمة الزائدة وقانون المزاحمة وفوضى الانتاج والقانون العام للتراكم الرأسمالى وغيرها من القوانين الاقتصادية الرأسمالية تكف عن مفعولها وتتخلى عن مكانها للقوانين الاقتصادية الاشتراكية وهى القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية وقانون التطور المنهاجى المتناسق للاقتصاد الوطنى وقانون التوزيع حسب العمل وغيرها . وهذه هى ما يسمى بالقوانين الاقتصادية الخاصة بالاشتراكية اى القوانين التى تنبثق وتصبح نافذة المفعول على اساس علاقات الانتاج الاشتراكية وحدها .

وعدا القوانين الخاصة تفعل فى الاشتراكية كذلك القوانين الاقتصادية العامة . وهذه الاخيرة هى القوانين التى يشمل مفعولها جميع التشكيلات الاقتصادية . وعلى سبيل المثال نشير الى قانون تناسب علاقات الانتاج مع طابع القوى المنتجة وقانون نمو انتاجية العمل . ويسرى مفعول هذه القوانين كذلك فى كل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية . وفضلا عن ذلك يسرى فى شبكة القوانين الاقتصادية الاشتراكية مفعول قوانين الانتاج البضاعى وبالدرجة الاولى قانون القيمة الذى يسرى مفعوله ما دام الانتاج البضاعى موجودا اى حتى اتمام بناء الشيوعية .

الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية الاشتراكية

تتسم القوانين الاقتصادية الاشتراكية ، شأنها شأن جميع القوانين الاقتصادية ، بالطابع الموضوعى ، اذ انها تنبثق وتفعل بصورة مستقلة عن ارادة الناس ووعيهم . ويعود الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية الاشتراكية الى ان مفعولها تعينه علاقات الانتاج الاشتراكية الموجودة موضوعيا . وتتوقف هذه الاخيرة بدورها على مستوى وطابع القوى المنتجة فى آخر المطاف . ويؤدى عدم ادراك حقيقة ان للقوانين الاقتصادية طابعا موضوعيا ، وكذلك الظن المثالى الذاتى بان الناس قادرون على ابداع القوانين الاقتصادية او تغييرها ، يؤدى الى اخطاء فى السياسة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية الفتية . ومع اعداد الكوادر العالية الكفاءة من قادة الاقتصاد وتوفير الخبرة وكذلك مع تحويل الاقتصاد كله تحويلا اشتراكيا يزول الموقف الذاتى المثالى من تفسير القوانين الاقتصادية للاشتراكية .

وكانت تحدث تشويهات مثالية لطابع القوانين الاقتصادية فى عدد من البلدان الاشتراكية اثناء مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وفى الاتحاد السوفييتى كان التروتسكيون حملة لمثل هذه الآراء ، اذ تجاهلوا المتطلبات الموضوعية للقوانين الاقتصادية

وحاولوا ان يفرضوا على الحزب والحكومة وتائر غير معللة للتصنيع الاشتراكى . ولكن النظرية التروتسكية حول « التصنيع الفاحش » قد رفضها الشعب السوفييتى الذى حقق برامج التطوير الاقتصادى المعللة علميا وذلك بقيادة الحزب الشيوعى .

ثم ان الانتهازيين اليساريين المعاصرين وقفوا فى الاعوام الاخيرة موقفا مثاليا من القوانين الاقتصادية . فهم يتجاهلون القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية وقانون التطور المنهاجى المتناسق للاقتصاد الوطنى وقانون التوزيع حسب العمل وغيرها من القوانين الاقتصادية للاشتراكية .

الا ان اهمال الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية الاشتراكية او انكاره وكذلك استصغار اهمية العوامل الموضوعية والمبالغة فى اهمية العوامل الذاتية كل ذلك يؤدى الى النزعة الارادية فى السياسة الاقتصادية ويفسح الطريق لاعمال المغامرة من قبل بعض الاشخاص فى مجال قيادة الاقتصاد الوطنى . ولكن هذه السياسة تصطدم بالواقع الموضوعى وتفشل لا محالة عاجلا ام آجلا . والقوانين الاقتصادية « تؤنب » بقسوة اولئك الذين لا يحسبون حسابا لمتطلباتها الموضوعية .

وقد يسفر الموقف الارادى من القوانين الاقتصادية ،

ثم فشل هذا الموقف من السياسة الاقتصادية ، عن تطرف آخر هو تقديس القوانين الاقتصادية الذى هو نوع من انواع الموقف المثالى من القوانين الاقتصادية. وان تقديس القوانين الاقتصادية ، اى اضفاء الطابع الجبرى عليها ، هو ظاهرة ضارة ضرر النزعة الذاتية . واذا كانت هذه الاخيرة تفسح مجالا للنزعة الارادية فى السياسة فان التقديس يؤدى الى انكار الدور القيادى للحزب الماركسى-اللينينى والدولة فى البناء الاقتصادى والى الحط من قيمة النشاط الخلاق لدى الجماهير .

الفوارق بين القوانين الاقتصادية الرأسمالية والقوانين الاقتصادية الاشتراكية

تختلف القوانين الاقتصادية للاشتراكية اختلافا جذريا عن القوانين الاقتصادية للرأسمالية من حيث مضمونها وطابع فعلها على حد سواء .

والخاصية الهامة الاولى للقوانين الاقتصادية الاشتراكية هي فى كونها تعبر عن جوهر علاقات الانتاج الاشتراكية . وعلى النقيض من القوانين الاقتصادية الرأسمالية التى تعبر عن جوهر العلاقات الرأسمالية اى علاقات استثمار العمل من قبل الرأسمال ، تعبر القوانين الاقتصادية

الاشتراكية عن علاقات التعاون والتعاضد الاشتراكى بين الناس المتحررين من الاستثمار .

ومن هذه الخاصية الهامة جدا ينبع عدد من الخصائص الاخرى ، الثانوية ، ولكنها جوهرية ايضا . ففى جميع التشكيلات التناحرية يسرى مفعول القوانين الاقتصادية فى جو من الصراعات الاجتماعية الحادة اما تطبيقها فيتسم بطابع طبقى . وغالبا ما يصطدم استعمال القوانين الاقتصادية من قبل طبقة ما بمقاومة طبقة او طبقات اخرى . فيصطدم مفعول القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية والقانون العام للتراكم الرأسمالى ، مثلا ، بمقاومة الطبقة العاملة وغيرها من فئات الجماهير الكادحة . اما استعمال قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع القوى المنتجة من قبل البروليتاريا بالتحالف مع الفلاحين فى مرحلة تحقيق الثورة الاشتراكية فيصطدم بالمقاومة المسعورة الضارية من قبل الطبقات الاستغلالية .

وعلى الرغم من ان طبقة العمال وطبقة الفلاحين ما تزالان فى الطور الاول من الشيوعية (فى ظل الاشتراكية) فان مصالحهما الاقتصادية تتصف بطابع مشترك نظرا لوجود

الملكية الاجتماعية الاشتراكية . ولا توجد تناقضات تناحرية بين طبقة العمال وطبقة الفلاحين فى ظل الاشتراكية . وهذا ما يجعل من الممكن ومن الضرورى استعمال القوانين الاقتصادية استعمالا مشتركا لما فيه مصلحة هاتين الطبقتين ، وبغية رفع رفاهية الجماهير وبناء المجتمع الشيوعى .

وهكذا فان وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى ظل الرأسمالية ينفى امكانية استعمال القوانين الاقتصادية فى مصلحة المجتمع بأكمله ، فى حين ان وجود الملكية الاجتماعية فى ظل الاشتراكية يتيح استعمالها لصالح المجتمع كله .

ونظرا لوجود الملكية الخاصة فى ظل الرأسمالية ، يسرى مفعول القوانين الاقتصادية بصورة عفوية والمجتمع مجرد من امكانية الاشراف على ترابط عملية الانتاج وعملية التبادل . وفى ظل الرأسمالية يسترشد منتجو البضائع فى اعمالهم بمصالحهم الخاصة وتتسم علاقاتهم بالمزاحمة الضارية. وعبر فوضى الافعال هذه تشق القوانين الاقتصادية سبيلا لها ويسرى مفعولها بصورة ميل وسطى لا يدركه منتجو البضائع الا على اعتباره امرا واقعا . وفى مثل هذه الظروف تفعل القوانين فعلها كقوة غريبة وغير مفهومة لدى الناس .

ولكن الامر غير ذلك فى ظل الاشتراكية . فبالاستناد الى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج التى توحد جميع المؤسسات فى منظومة اقتصادية واحدة وتشترط وحدة مصالح جميع الناس ، يدرك المجتمع الاشتراكى بوعيه الجماعى متطلبات القوانين الاقتصادية . واذ يدرك الناس القوانين الاقتصادية يبدأون بالعمل طبقا لها . وعلى هذا النحو تفعل القوانين الاقتصادية للاشتراكية فعل الضرورة الموضوعية التى تم ادراكها .

وفى ظل الاشتراكية تستعمل القوانين الاقتصادية عن وعى لصالح جماهير الكادحين . ويدرك الناس القوانين الاقتصادية لكى يطبقوها عن وعى فى نشاطهم العملى . ويبدأ المجتمع يتبصر بنتائج عمله النهائية ويوجه عن وعى سير التطور التاريخى . وتصبح ضرورة دراسة القوانين الاقتصادية دراسة عميقة مهمة المجتمع الكبرى . وعليه فان الاقتصاد السياسى للاشتراكية على اعتباره علم القوانين التى تضبط انتاج وتوزيع الخيرات المادية فى ظل الاشتراكية ، يكتسب اهمية كبيرة للغاية ، اذ انه يساعد المجتمع على التعمق فى دراسة متطلبات القوانين الاقتصادية وعلى استعمالها ، عن وعى ، فى قضية بناء المجتمع الشيوعى . ولقد وصف انجلس

اختلاف مفعول القوانين الاقتصادية فى ظل الرأسمالية وفى ظل الاشتراكية وكتب يقول : « ان ظروف الحياة التى تحيط بالبشرية والتى كانت تسيطر عليها حتى الآونة الاخيرة ستخضع لسيطرة واشراف الناس الذين سيصبحون لاول مرة اسياد الطبيعة الحقيقيين الواعين ولكن بنفس القدر الذى يصبحون به اسياد علاقاتهم الاجتماعية . وان قوانين افعالهم الاجتماعية التى كانت حتى الآن تواجه الناس بوصفها قوانين للطبيعة غريبة على الناس ومسيطرة عليهم ، سيطبقها الناس عن وعى تماما وستخضع بالتالى لسيطرتهم » * .

ومن خصائص منظومة القوانين الاقتصادية للاشتراكية عدم مناقضة القوانين الخاصة للقوانين الاقتصادية العامة . ففى مرحلة معينة من تطور المجتمع الرأسمالى تدخل القوانين الاقتصادية الخاصة — قانون القيمة الزائدة وقانون المزاحمة وفوضى الانتاج — فى تناقض مع متطلبات القوانين الاقتصادية العامة ، مثل قانون تطابق علاقات الانتاج لطابع القوى المنتجة . وهذا التناقض انما هو انعكاس للتناقض الاساسى فى الرأسمالية ، اى التناقض بين

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ١٤ ، ص ٢٨٦ .

الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص للتملك . ثم ان تحقيق مطلب قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع القوى المنتجة لا يتفق واستمرار مفعول القوانين الخاصة للرأسمالية . ولذا فعلى هذه الاخيرة ان تزول لا محالة .

اما فى الاشتراكية فلا تدخل القوانين الاقتصادية الخاصة فى تناقض مع القوانين الاقتصادية العامة . فالاولى والثانية ، على حد سواء ، تفعل فى اتجاه واحد اذ تساعد القوى المنتجة على التطور وتسرع به .

ومع اتقان علاقات الانتاج الاشتراكية ونمو الملكية الاجتماعية ، مثلا ، تتفتح آفاق ارحب فارحب امام مفعول القوانين الخاصة بالاشتراكية مثل القانون الاقتصادى الاساسى وقانون التطور المنهاجى المتناسق وغيرهما .

التفاعل بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج فى ظل الاشتراكية

ان طابع علاقات الانتاج والقوانين الاقتصادية المطابقة لها فى ظل الاشتراكية ذلك الطابع الذى يختلف عن طابعها فى الرأسمالية اختلافا مبدئيا يخلق طابعا جديدا للتفاعل بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وفى ظل الاشتراكية ايضا تظهر تناقضات بين القوى المنتجة

وعلاقات الانتاج . ولكنها تناقضات غير تناحرية . ويعنى هذا ان طابع نظام علاقات الانتاج كله لا يناقض طابع القوى المنتجة وان الطابع الاجتماعى للانتاج يطابقه الطابع الاجتماعى للتملك . ولكن هناك جوانب من علاقات الانتاج تدخل فى تناقض مع تطور القوى المنتجة . مثلا ، فى مراحل معينة من تطور القوى المنتجة يدخل فى التناقض معها هذا الشكل او ذاك من اشكال الاجرة او مستوى تشريك الملكية الكولخوزية التعاونية وهذا الاسلوب او ذاك من اساليب التخطيط ، والخ .. وانطلاقا من متطلبات قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع القوى المنتجة يتقن المجتمع علاقات الانتاج ويتغلب عن وعى على التناقضات الناشئة . فمثلا ، تجرى فى البلدان الاشتراكية فى السنوات الاخيرة ، وفقا لمتطلبات انماء القوى المنتجة وتطبيق منجزات التقدم العلمى والتكنيكى ، تحولات عميقة فى اشكال التخطيط واساليب ادارة الاقتصاد الوطنى . ويجب ان يتخذ المجتمع التدابير الضرورية وفى وقت مناسب لكى لا يسمح لبعض عناصر علاقات الانتاج الاشتراكية بان تغدو عائقا لتطور القوى المنتجة . وان واقع

حل التناقضات غير

التناحرية التى تظهر فى الاقتصاد الاشتراكى عن طريق نشاط الناس الواعى لصالح المجتمع بأكمله ، ان هذا هو واحد من افضليات الاشتراكية الجذرية على الرأسمالية .

٣ ـ الدور الاقتصادى للدولة الاشتراكية

ان الدولة هى الجزء المكون الاهم للبناء الفوقى الاجتماعى . والبناء الفوقى السياسى فى كل مجتمع تعينه القاعدة الاقتصادية ، اى طابع النظام الاقتصادى . وفى الوقت نفسه يؤثر البناء الفوقى الاجتماعى ، اى الدولة بالتالى ، تأثيرا فعالا فى القاعدة الاقتصادية . وان هذه الموضوعة الماركسية ـ اللينينية القائلة بتأثير الدولة ، بدورها ، فى الاقتصاد لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار لدى البحث فى الدور الاقتصادى للدولة الاشتراكية . وفى ظل الاشتراكية يزداد دور الدولة الاقتصادى الى حد لا يقاس ، الامر الذى ينجم عن طبيعة النظام الاجتماعى الاشتراكى .

وخلافا لكافة الدول السابقة تملك الدولة لاشتراكية جميع وسائل الانتاج الحاسمة . وهذه الخاصية تغير طابع الدولة نفسها تغييرا جذريا . فالتأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج يحول الدولة ، بوصفها هيئة سياسية ، الى اداة لادارة الاقتصاد الوطنى بأكمله .

وتصبح الوظائف الرئيسية للدولة الاشتراكية والكادحين هى وظائف تنظيم الانتاج الاجتماعى وادارة الاقتصاد والثقافة والاشراف على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك لصالح الكادحين ؛ ووظائف رفع رفاهية الشعب وتربية الكادحين بما فى ذلك تربية انضباط العمل الجديد والموقف الشيوعى من العمل .

وهذا التغير فى طابع الدولة الاشتراكية يملى ضرورة دراسة دور هذه الدولة الاقتصادى بين سائر مواد الاقتصاد السياسى للاشتراكية .

الاختلافات الاساسية لدور الدولة الاشتراكية الاقتصادى عن دور الدولة البرجوازية الاقتصادى

تنبثق الدولة البرجوازية بعد تكون وتشكل النموذج الرأسمالى وينحصر دور هذه الدولة فى مساعدة قاعدتها على الاستقرار نهائيا بوصفها النموذج الاقتصادى السائد بلا منازع .

اما فيما يخص الدولة الاشتراكية فالامر غير ذلك . وبما ان علاقات الانتاج الاشتراكية لا تستطيع ان تتكون فى احشاء الرأسمالية فان ظفر البروليتاريا بالسلطة يصبح شرطا تمهيديا لظهور الاقتصاد الاشتراكى . وتستخدم البروليتاريا سلطة الدولة كأداة حاسمة لتحويل

الاقتصاد الرأسمالى تحويلا ثوريا الى اقتصاد اشتراكى . وتقوم الدولة اثناء المرحلة الانتقالية بالتدابير الرامية الى انشاء الاقتصاد الاشتراكى ، مثل التأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج الاساسية والتصنيع الاشتراكى للبلد وتحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا .

وبعد انتصار الاشتراكية تصبح الدولة اهم اداة للبناء الشيوعى . فهى تدير عملية انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية وعملية ترقى علاقات الانتاج الاشتراكية الى علاقات الانتاج الشيوعية .

هكذا فان اول فرق بين الدور الاقتصادى للدولة الاشتراكية والدور الاقتصادى للدولة الرأسمالية هو ان الدولة الاشتراكية تقوم بدور اداة لانشاء علاقات الانتاج الاشتراكية والشيوعية فى حين ان الدولة الرأسمالية ليست اداة لانشاء علاقات الانتاج الرأسمالية بل هى اداة للدفاع عنها ولتقويتها .

ثم ان الخاصية الجذرية لدور الدولة الاشتراكية الاقتصادى هى انها اداة لادارة الاقتصاد الوطنى .

وبنتيجة التعميم الاشتراكى لوسائل الانتاج الاساسية وتركز الاغلبية الساحقة منها فى يد الدولة تصبح هذه الاخيرة منظما وقائدا مباشرا للاقتصاد الوطنى . وان الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية لوسائل الانتاج

هى القاعدة الاقتصادية للوظيفة التنظيمية الاقتصادية التى تقوم بها الدولة الاشتراكية .

تستطيع الدولة البرجوازية ان تؤثر ، وهى تؤثر بالفعل ، فى تطور الاقتصاد الرأسمالى تأثيرا معينا . وتركز الدولة الامبريالية المعاصرة فى يدها ما يقارب ثلث الدخل القومى كله وتضيفه الى الميزانية بواسطة الضرائب . وبواسطة هذه الاموال تتدخل الدولة البرجوازية فى عملية تجديد الانتاج . فتقدم طلبيات للشركات الخاصة لصنع المنتجات الحربية وتمنحها اعانات مالية وتسلف الزراعة وتقوم بشق الطرق والقنوات وببناء المساكن جزئيا والخ .. وتؤثر الدولة فى الاقتصاد كذلك عن طريق التدابير الادارية اذ تقر اسعارا ثابتة لبعض البضائع وحدا اقصى للاجور وتضبط مستوى فائدة التسليف وهلمجرا . ولكن لجميع هذه التدابير طابعا محدودا لان الرأسماليين هم اصحاب وسائل الانتاج الحاسمة لا الدولة . ونظرا لذلك تصبح الادارة الموحدة للاقتصاد الوطنى على نطاق المجتمع كله من قبل الدولة وامكانية اقامة الاقتصاد المبرمج امرا مستحيلا . وفى المرحلة الاحتكارية للرأسمالية ، ولا سيما فى مرحلة ازمتها العامة عندما تتفاقم تناقضاتها ، تضطر الدولة البرجوازية الى ان تنشط تدخلها فى الحياة الاقتصادية . وتتدخل الدولة بشكل مباشر

فى عملية تجديد الانتاج الرأسمالى وتحول بعض المؤسسات وحتى بعض فروع الاقتصاد الوطنى الى ملك للدولة . ولكن الدولة تقوم بتحويل بعض المؤسسات الى ملك لها وبغير ذلك من التدابير للتدخل فى الاقتصاد لا فى مصلحة الشعب بل لصالح الطبقة المسيطرة اى البرجوازية ، ولصالح البرجوازية الاحتكارية فى البلدان الامبريالية .

وان محاولات الاصلاحيين والتحريفيين المعاصرين الرامية الى اظهار نشاط الدولة هذا بمظهر التشريك الاشتراكى واظهار الضبط المحدود للاقتصاد بمظهر التطور المنهاجى لا تقوم على اساس متين . فضبط الاقتصاد من قبل الدولة البرجوازية يهدف الى توطيد الملكية الخاصة التى هى اساس النظام الرأسمالى والى تقوية سلطة الاحتكارات .

والدولة الاشتراكية التى تملك المصانع والمعامل والسكك الحديدية والبنوك و المؤسسات التجارية هى وحدها قادرة على ان تقوم بدور المنظم الحقيقى للاقتصاد الوطنى . وضبط الدولة البرجوازية للاقتصاد لا يمت بصلة الى الوظيفة الاقتصادية التنظيمية للدولة الاشتراكية ، اذ تشمل هذه الوظيفة جميع جوانب الاقتصاد . فالدولة تخطط تطور الاقتصاد الوطنى وحجم الانتاج وتركيبه وتعين توجيه التوظيفات وتوزيع احتياطيات المجتمع

الاشتراكى المادية والمالية واحتياطيات الايدى العاملة وتستعمل كل هذا استعمالا منهاجيا . ثم ان الدولة الاشتراكية تقوم بالاشراف على مقياس العمل ومقياس التوزيع وتعبئ الناس لتنفيذ مهام البناء الشيوعى .

وتقوم الدولة الاشتراكية بقيادة الاقتصاد الوطنى مستندة الى مبدأ المركزية الديمقراطية الذى وضعه لينين . ويعنى مبدأ المركزية الديمقراطية فى ادارة الاقتصاد الوطنى الجمع بين اوسع اشكال الديمقراطية اى المبادرة الخلاقة من الجماهير الكادحة وبين الادارة المركزية اى ادارة الدولة . وتتيح الديمقراطية الكشف عن جميع الاحتياطيات واخذ الظروف والخصائص المحلية وكفاءات ومعارف كل عامل وامكانيات كل جماعة من العاملين بعين الاعتبار ، الامر الذى يسرع بالتطور الاقتصادى . اما المركزية فتتيح تنسيق نشاط جميع المؤسسات واخضاع الاقتصاد الوطنى كله لهدف واحد هو بناء الاشتراكية والشيوعية .

وان استصغار اى من جانبى مبدأ المركزية الديمقراطية يلحق ضررا خطيرا بتطور الاقتصاد الوطنى . قد يؤدى تضييق الديمقراطية ، مثلا ، الى تطبيق الكليشهات فى التخطيط واهمال الخصائص المحلية ومبادرة الجماهير الخلاقة . وقد يؤدى ضعف المركزية الى اشتداد النزعات

المحلية وظهور عناصر العفوية وضعف الادارة الموحدة البرنامجية للاقتصاد الوطنى . فكلا الامرين قد يلحقان ضررا جسيما بتطور الاقتصاد الوطنى .

وتبحث الاحزاب الشيوعية والحكومات فى البلدان الاشتراكية عن احسن اشكال الجمع بين الديمقراطية والمركزية فى كل مرحلة تاريخية معينة وتجد هذه الاشكال .

والى جانب
توطيد الادارة المركزية للاقتصاد الوطنى من قبل الدولة يجرى توسيع الاستقلال الاقتصادى لدى المؤسسات والمنظمات المحلية ورفع دور العاملين فى المؤسسات فى حل المهام الاقتصادية وتوسيع الديمقراطية الانتاجية . وان ما يجرى فى البلدان الاشتراكية من اتقان لادارة الاقتصاد الوطنى على اساس تطوير مبدأ المركزية الديمقراطية سيكون عاملا جبارا جديدا لانجاح حل مهام البناء الاشتراكى والشيوعى .

ويتعرض مبدأ المركزية الديمقراطية على الدوام لتهجمات ايديولوجيى البرجوازية والتحريفيين المعاصرين

الذين يحاولون ان يبرهنوا على ان المركزية تكبت مبادرة الجماهير ، كما يزعمون . وبمثل هذه الحملات على ادارة الاقتصاد الوطنى المركزية من قبل الدولة قامت ما سمى « بالمعارضة العمالية » فى الاتحاد السوفييتى فى بداية المرحلة الانتقالية . وتقدمت « المعارضة العمالية » هذه بفكرة نزع ادارة الاقتصاد الوطنى من يد الدولة ونقلها الى ايدى المنتجين المباشرين الذين عليهم ان يضعوا ويقروا بانفسهم برامج انتاجية خاصة بكل مؤسسة على حدة . وقد وجه لينين انتقادا لاذعا لمقترحات « المعارضة العمالية » هذه على اعتبارها انحرافا فوضويا نقابيا يؤدى الى تحطيم دولة الكادحين بالاساليب البرجوازية الصغيرة والفوضوية ويساعد اعداء الاشتراكية فى الواقع . وفى مبدأ المركزية الديمقراطية تكمن قوة الوظيفة الاقتصادية والتنظيمية للدولة الاشتراكية وضمانة النمو الدائب لاقتصاد البلدان الاشتراكية .

اذن فالاختلاف الجذرى الثانى بين دور الدولة الاشتراكية الاقتصادى ودور الدولة البرجوازية الاقتصادى هو ان الدولة الاشتراكية هى منظم الاقتصاد الوطنى وتلازمها الوظيفة الاقتصادية التنظيمية على النقيض من الدولة الرأسمالية التى ينحصر دورها فى الضبط الجزئى للاقتصاد بغية تأمين مصالح البرجوازية وليس فى مصلحة الشعب بأسره .

واخيرا ، فان دور الدولة الاشتراكية الاقتصادى هو دور تقدمى تماما خلافا لما هو عليه الحال فى الدول البرجوازية .

والدولة الاشتراكية تعبر وتدافع عن علاقات الانتاج الاشتراكية التى تفسح مجالا رحبا لتطور القوى المنتجة . كما انها لا تجد مصلحة لها فى الحفاظ على ما هو قديم بل تسهم فى تطور ما هو جديد فى علاقات الانتاج . وتستخدم الدولة الاشتراكية عن وعى مقتضيات قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع القوى المنتجة ومستوى تطورها وتنتهج سياسة الارتقاء الاقتصادى المتصاعد .

وتقوم الدولة الاشتراكية بوظائفها الاقتصادية ليس بصورة اوتوماتيكية ، بل وفقا لسياستها الاقتصادية المعللة علميا .

ويجرى وضع هذه السياسة من قبل الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية على اساس المراعاة التامة لمقتضيات القوانين الاقتصادية الموضوعية . وان الاحزاب الشيوعية والعمالية المسلحة بمعرفة النظرية الاقتصادية الماركسية-اللينينية وقوانين البناء الاشتراكى والشيوعى تضع برامج معينة دقيقة للاعمال تنفذها شعوب البلدان الاشتراكية بنشاط .

اما دور الدولة البرجوازية الاقتصادى فليس تقدميا دائما . واذا كانت سياسة الدولة البرجوازية تضطلع **خلال** المرحلة الاولى لتطور الرأسمالية بالدور التقدمى فى **تطور المجتمع** اقتصاديا فان الدولة البرجوازية فيما بعد ، **اى مع** دخول علاقات الانتاج الرأسمالية فى تناقض مع **طابع القوى** المنتجة ، تصبح عائقا بوجه التطور الاقتصادى ، اذ انها تدافع عن علاقات الانتاج الرأسمالية .

ويزداد دور الدولة الرأسمالية رجعية بصورة خاصة فى عهد الامبريالية . وبما ان الدولة البرجوازية المعاصرة تهب للدفاع عن مصالح الاتحادات الاحتكارية وعن ارباحها الاحتكارية الفاحشة فانها تحولت الى عائق لتطور المجتمع البشرى ؛ اما التدابير التى تتخذها فتؤدى الى تبديد القوى البشرية والقيم المادية .

٤ ـ القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية

تعبر منظومة القوانين الاقتصادية للاشتراكية بأكملها عن مجمل علاقات الانتاج الاشتراكية . اما كل قانون اقتصادى للاشتراكية على حدة فلا يعبر الا عن جانب واحد من جوانب علاقات الانتاج الاشتراكية . فهناك قوانين اقتصادية تضبط وتعين تطور

الانتاج بينما تفعل اخرى فى ميدان التبادل ويسرى مفعول قوانين ثالثة فى التوزيع . وليس الدور الذى تضطلع به القوانين الاقتصادية المختلفة واحدا فى حياة المجتمع الاقتصادية . ويعود الدور الاساسى الى قوانين تطور الانتاج اما قوانين التداول والتوزيع فيعود اليها الدور الثانوى . وهذا ما ينجم عن اولوية الانتاج بالنسبة للتبادل والتوزيع والاستهلاك .

ان الانتاج المادى هو اساس حياة المجتمع البشرى . ولا بد للمجتمع من ان ينتج لكى يعيش ويتطور . فلو توقف الانتاج لتوقفت حياة المجتمع ايضا . ان الانتاج يعين حجم وطابع استهلاك الخيرات المادية فى المجتمع وبالتالى وجود المجتمع نفسه . ولكن الانتاج يتحقق ليس من اجل الانتاج فقط وانما من اجل استهلاك المنتوج ايضا . وعليه ففى كل مجتمع ، بصرف النظر عن نظامه الاجتماعى والاقتصادى ، يكون الهدف الطبيعى للانتاج هو الاستهلاك اى تلبية حاجات الناس .

الا ان الانتاج المادى يتخذ على الدوام شكلا اجتماعيا معينا . ونتيجة لهذا تكون الصلة بين الانتاج والاستهلاك مرهونة بطابع علاقات الانتاج حتما ، وقبل كل شىء ، علاقات ملكية وسائل الانتاج . ونظرا لذلك يظهر الغرض المباشر للانتاج الاجتماعى ، الا وهو تلبية

حاجات اصحاب وسائل الانتاج . وينجم عن هذا ان الهدف الطبيعى للانتاج المادى الذى هو سد حاجات الناس — والجماهير الكادحة قبل كل شىء — قد لا يطابق ، فى وجود شكل معين لملكية وسائل الانتاج ، غرضه المباشر وحتى انه قد يتناقض معه تناقضا شديدا . ولهذه الظاهرة اهمية حاسمة بالنسبة لحياة المجتمع .

ويعبر القانون الاقتصادى الاساسى لكل اسلوب من اساليب الانتاج عن الجانب الاهم من جوانب علاقات الناس الاقتصادية ، اى عن الصلة السببية الضرورية داخليا بين الانتاج والاستهلاك . ويعبر هذا القانون الموضوعى عن الغرض المباشر للانتاج فى تشكيلة اجتماعية اقتصادية معينة وعن وسائل التوصل اليه .

غرض الانتاج فى ظل الرأسمالية وفى ظل الاشتراكية

ان القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية هو قانون القيمة الزائدة . ويعبر هذا القانون عن الغرض المباشر للانتاج الرأسمالى وهو الانتاج من اجل الربح وابتزاز القيمة الزائدة . وان هذا الغرض مشروط بعلاقات الانتاج القائمة موضوعيا ويتسم ، بالتالى ، بطابع موضوعى . ويزعم الاقتصاديون البرجوازيون محاولين اخفاء الغرض الحقيقى للانتاج الرأسمالى ، ان الغرض المباشر للانتاج الاجتماعى

فى ظل الرأسمالية هو الاستهلاك ، اى تلبية حاجات الشعب. ويضع هؤلاء من اجل ذلك علامة المساواة قصدا وعمدا بين الغرض المباشر للانتاج الرأسمالى وبين هدفه الطبيعى النهائى . وفى ظروف الرأسمالية تتوسط المصلحة الخاصة للرأسماليين اصحاب وسائل الانتاج بين هدف الانتاج النهائى (استهلاك الشعب) والانتاج المادى ذاته . وان هذه المصلحة الخاصة بالذات هى التى تعين الغرض المباشر للانتاج الرأسمالى الا وهو ارباح الرأسماليين . وهكذا نرى ان الغرض المباشر للانتاج الاجتماعى وهدفه النهائى لا يتطابقان فى ظل الرأسمالية ، بل انهما متناقضان تماما .

وبعد انتصار الثورة الاشتراكية وتصفية علاقات الانتاج الرأسمالية يكف القانون الاقتصادى الرأسمالى الاساسى عن ان يكون سارى المفعول . ونتيجة لترسخ الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج وعلاقات الانتاج الاشتراكية يصبح القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية هو القانون سارى المفعول . ويعبر هذا عن غرض جديد للانتاج الاجتماعى مختلف اختلافا جذريا عن غرض الانتاج الاجتماعى فى ظل الرأسمالية .

وفى ظل الاشتراكية ، حيث تتحول وسائل الانتاج الى الملكية الاجتماعية ، يصبح الغرض المباشر للانتاج الاجتماعى هو الاستهلاك العام وتلبية حاجات الكادحين

الذين هم اصحاب وسائل الانتاج . **اذن، فعلى النقيض مما** هو عليه الحال فى الرأسمالية ، ينطبق الغرض المباشر للانتاج الاجتماعى فى ظل الاشتراكية على هدفه الطبيعى النهائى وهو استهلاك الجماهير الشعبية . وان هذا الواقع هو القوة المحركة العظمى فى المجتمع الاشتراكى وهو واحدة من الافضليات الحاسمة للاشتراكية على الرأسمالية .

ثم ان اخضاع الانتاج لغرض واحد ، هو تلبية حاجات اعضاء المجتمع ، رهن بوجود الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . واذا كانت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تملى ضرورة اخضاع الانتاج لمصلحة اغتناء الاقلية الضئيلة المميَّزة وهى اصحاب وسائل الانتاج ، فان الملكية الاجتماعية الاشتراكية تملى ضرورة اخضاع الانتاج لمصلحة تلبية حاجات جميع افراد المجتمع .

وقد كشف ماركس وانجلس عن غرض الانتاج الاشتراكى وصاغاه . وطبيعى ان الانتاج الاشتراكى لم يكن موجودا آنذاك . ولكنهما استندا الى القوانين العامة للتطور الاجتماعى وبرهنا على حتمية الثورة الاشتراكية ورسما صورة عامة معللة علميا للمجتمع الشيوعى المقبل ولطوريه الاثنين . وقد عللا نظريا الموضوعة القائلة بأن غرض الانتاج فى الاشتراكية سيكون سد حاجات

المجتمع ، اى جميع اعضائه . وكتب انجلس يقول انه تظهر فى ظل الاشتراكية لاول مرة « عن طريق الانتاج الاجتماعى ـ امكانية تأمين ليس فقط الظروف المادية الملائمة لجميع اعضاء المجتمع والتى تتحسن يوما بعد آخر ، بل وكذلك تأمين التطور الحر الشامل لكفاءتهم الجسدية والذهنية واستخدام هذه الكفاءات » *

ونالت موضوعات ماركس وانجلس هذه تطويرا لها فى مؤلفات لينين الذى اشار الى ان الانتاج فى المجتمع الاشتراكى ، يتحقق « من اجل تأمين الرفاه التام والتطور الحر الشامل لجميع اعضائه » ** .

وهكذا فان غرض الانتاج الاشتراكى هو تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية تلبية اكمل فاكمل . فلدى الناس حاجات مادية (الحاجة الى الغذاء والالبسة والمساكن ، والخ .) وثقافية (اى الحاجة الى الكتب والمسارح والسينما الخ .) . والانتاج الاشتراكى مدعو الى تلبية هذه الحاجات المادية والثقافية (الروحية) على حد سواء . وتؤدى تلبية حاجات الناس الثقافية الى جانب الحاجات المادية تلبية اكمل فاكمل الى ازدهار الشخصية والى رقى جميع اعضاء المجتمع

* انجلس . ضد دوهرينغ . موسكو ، ١٩٥٣ . ص ٢٦٦
** لينين . المؤلفات . المجلد ٦ . ص ١٢ .

رقيا شاملا . وبما ان حاجات الناس المادية والثقافية تنمو باستمرار مع نمو الانتاج الاجتماعى ، فيجرى لذلك النمو الدائب لرفاه اعضاء المجتمع الاشتراكى ورقيهم جسديا وروحيا .

وسائل تحقيق غرض الانتاج الاشتراكى

ان غرض الانتاج الاجتماعى مرتبط ارتباطا لا ينفصم بوسيلة تحقيقه . وان وسيلة تحقيق غرض الانتاج الرأسمالى هى استثمار العمل المأجور . اما فى ظل الاشتراكية فان وسيلة تحقيق غرض الانتاج الاشتراكى هى تطور الانتاج بالذات .

وتتسم وسيلة تحقيق غرض هذا الانتاج او ذاك دائما بالطابع الموضوعى ، شأنها فى ذلك شأن الغرض نفسه . فان استثمار العمل المأجور بوصفه وسيلة لابتزاز القيمة الزائدة ينبع من طبيعة العلاقات الرأسمالية . ان القيمة الزائدة هى عمل العامل غير مدفوع الاجر ، اى قسم من القيمة التى خلقها العامل بعمله واستأثر به الرأسمالى بلا مقابل . فكلما يكون عدد العمال الذين يستثمرهم الرأسمال اكبر وكلما تكون درجة استثمار كل عامل اعلى تكون القيمة الزائدة اكبر . ولا توجد ثمة وسائل غير هذه لخلق القيمة الزائدة .

الا ان الامر ليس كذلك فيما يخص تلبية الحاجات المادية والثقافية لاعضاء المجتمع الاشتراكى . فان مصدر سد حاجات الناس هنا ليس هو استثمار عمل الغير بل المنتوج الاجتماعى الذى تم انتاجه . ولذا تتوقف درجة تلبية حاجات اعضاء المجتمع الاشتراكى ، على حجم المنتوج الاجتماعى . وكلما تزداد كمية الخيرات المادية التى تم صنعها فى المجتمع اى المواد الغذائية والملابس والاحذية والمساكن والخ ، وكلما تزداد كمية الخيرات الروحية يزداد سد حاجات الناس كمالا . ثم ان نمو المنتوج الاجتماعى بدوره رهن بنمو الانتاج الاجتماعى . ولهذا بالذات تكون وسيلة التوصل الى غرض الانتاج الاشتراكى هى تطور الانتاج الاشتراكى نفسه .

ويجرى تطور الانتاج عن طريق رفع انتاجية العمل الاجتماعى بصورة رئيسية . ولذا فان تلبية حاجات الكادحين المتنامية تلبية اكمل فاكمل تفترض الاستمرار فى اتقان الانتاج الاجتماعى عن طريق تطبيق انجازات التقدم العلمى والتكنيكى على نطاق واسع وتحسين تنظيم العمل ورفع انتاجية العمل الاجتماعى على هذا الاساس . ففى ظروف الاشتراكية ، حيث تفسح علاقات الانتاج مجالا رحبا منقطع النظير لتطور القوى المنتجة وحيث

تظهر حوافز للعمل جديدة لا مثيل لها فى السابق ، يؤمن المجتمع مواصلة تطوير واتقان الانتاج ، الامر الذى يشكل الاساس الامتن لتلبية حاجات الكادحين تلبية اكمل فاكمل .

واذن ، فان وسيلة تحقيق غرض الانتاج الاشتراكى هى انماء الانتاج الاجتماعى وتحسينه باطراد .

وانطلاقا من غرض الانتاج الاشتراكى ووسيلة التوصل اليه تمكن صياغة مضمون القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية على النحو التالى : انه تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية تلبية اكمل فاكمل وذلك عن طريق انماء الانتاج الاشتراكى وتحسينه باستمرار .

ويشكل غرض الانتاج الاشتراكى وكذلك وسيلة التوصل اليه جانبين مرتبطين ارتباطا لا ينفصم بالقانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية . ولا يشكل كل جانب من هذين الجانبين المحتوى الكامل للقانون الاقتصادى الاساسى . ولكنهما اذ يؤخذان معا يعطياننا فكرة دقيقة عن القانون الاساسى لحركة المجتمع الاشتراكى .

وقد تسفر المبالغة فى اهمية احد هذين الطرفين لغرض الانتاج ، مثلا ، عن تصور مشوه غير صحيح عن القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية . وهذا ما

يمكن تشبيهه بالموقف الاستهلاكى من الانتاج . فقد يدفع هذا التفسير للقانون الى تطوير الصناعة الخفيفة بصورة رئيسية ويؤدى الى التقليل من اهمية الصناعة الثقيلة . وقد تحدث نتيجة لهذا مخالفة لمتطلبات قوانين تجديد الانتاج الموسع وفى مقدمتها قانون اسبقية انماء انتاج وسائل الانتاج بالنسبة لانتاج مواد الاستهلاك . وفى آخر المطاف ، يؤدى التقليل من انتاج وسائل الانتاج الى تباطؤ انتاج مواد الاستهلاك ، لان نجاح هذا الانتاج الاخير رهن بانتاج وسائل الانتاج بدرجة كبيرة . ومن شأن هذه السياسة ان تلحق لا محالة اضرارا جسيمة بقضية بناء الاشتراكية والشيوعية . اما المبالغة فى اهمية وسيلة التوصل الى غرض الانتاج الاشتراكى والتقليل من تقدير هذا الغرض بالذات فمن شأنهما ان يؤديا بدورهما الى تطوير الانتاج من اجل الانتاج والى تقلص انتاج مواد الاستهلاك حتما ، الامر الذى سيؤثر تأثيرا سلبيا فى اوضاع الكادحين . وهذا يسفر عن مخالفة متطلبات قانون التوزيع حسب العمل ، مما يستتبع عدم تناسب خطير بين القطاع الاول والقطاع الثانى بسبب النقص فى منتجات الصناعة الخفيفة ، ويقوض المصلحة المادية ، الامر الذى يؤدى ، فى آخر المطاف ، الى انخفاض وتاثر تطور الانتاج نفسه وتأخر نمو رفاهية الشعب .

يعبر القانون الاقتصادى الاساسى عن الصلة الضرورية ، الجوهرية بين الانتاج والاستهلاك . الا ان طابع هذه الصلة فى ظروف الاشتراكية يختلف عنه فى ظروف الرأسمالية . فغرض الانتاج الرأسمالى هو الركض وراء الفائدة من قبل الرأسماليين والحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح على حساب تشديد استثمار العمال المأجورين – الكادحين ، وبالتالى ، على حساب تقلص استهلاكهم . ولهذا فليس لاحد ، غير الرأسماليين الذين يحصلون على ارباح متزايدة مع توسيع الانتاج ، مصلحة مباشرة فى تطوير الانتاج . ويوجد تناقض تناحرى بين الانتاج والاستهلاك فى المجتمع الرأسمالى . ويتجلى هذا التناقض فى تأخر الاستهلاك لدى جماهير الكادحين عن نمو الانتاج .

ويوجد بؤس جماهير الكادحين مع « فيض انتاج » البضائع . ومرد ذلك الى ان الطلب المقتدر لدى السكان فى البلدان الرأسمالية ينمو بوتائر اخف بكثير من نمو انتاج البضائع . ويحدث ذلك بسبب ان نمو الانتاج فى ظل الرأسمالية ليس مرتبطا بنمو الاجرة التى هى الدليل الرئيسى على مستوى الطلب المقتدر . بل بالعكس فان الرأسمالى اذ يستخدم الوسائل التكنيكية الجديدة يحرر بالتالى قسما

من العمال ويجعله عاطلا عن العمل ؛ اما سعى الرأسمالى الى الحصول على ربح عال فيسفر عن الميل نحو تجميد الاجور وغالبا ما يسفر عن تخفيضها .

ويهدف الانتاج فى ظروف الاشتراكية الى سد حاجات الشعب ، اى الجماهير الكادحة . فنمو الانتاج يؤدى الى نمو الاستهلاك الشعبى . وهذا هو سبب وجود مصلحة لجميع الكادحين فى تطوير وتحسين الانتاج الاشتراكى مما يسهم فى النمو السريع للقوى المنتجة فى المجتمع الاشتراكى . ويؤمن النظام الاشتراكى الجمع المنسجم بين تطور الانتاج بسرعة والنمو المستمر للاستهلاك الشعبى . ولهذا بالذات لا يوجد فى ظل الاشتراكية تناقض تناحرى بين الانتاج والاستهلاك .

اما وجود بعض عدم التناسب بين الانتاج والطلب المقتدر الذى يحدث فى المجتمع الاشتراكى فهو ، بشكل اساسى ، نتيجة لاخطاء لها طابع ذاتى كالنواقص فى دراسة الطلب ، مثلا ، او فى تخطيط انتاج هذه البضائع او تلك ، هذا من جهة ، وفى دراسة الطلب المقتدر لدى السكان — من جهة اخرى . ان عدم التناسب هذا هو ظاهرة غير مرغوب فيها على الاطلاق ، اذ يؤثر تأثيرا سلبيا فى ارتقاء الانتاج الاشتراكي وفى ارتفاع مستوى الاستهلاك الشعبى على حد سواء .

فمثلا ، يؤدى التأخر الخطير للطلب المقتدر عن نمو الانتاج الى تكوّن احتياطيات فاحشة من البضائع ، الامر الذى يخفض سرعة دورة الارصدة الاساسية والدائرة ويكبح نمو الانتاج . واذا حدث للطلب المقتدر ان يسبق نمو الانتاج ادى هذا الى تكوّن فائض من النقد لا تغطيه قيم مادية والى انقطاعات فى تزويد السكان بهذه البضائع او تلك .

ان الطلب المقتدر فى ظل الاشتراكية هو عبارة عن حاجات قابلة للسد فى المستوى الحالى لتطور القوى المنتجة . واذا اخذنا جميع حاجات الناس معا وجدناها تتعدى حدود قدرة الناس على الدفع . وفى ظل الاشتراكية تظهر علاقة خاصة بين حجم الانتاج ومجمل حاجات الشعب لا تخلو من تناقض غير تناحرى . ويبرز هذا التناقض كتناقض بين ما تم التوصل اليه فى كل لحظة معينة من مستوى الانتاج وبين الحاجات المتنامية ابدا . وان هذه الحاجات ليست بحد ذاتها شيئا متحجرا الى الابد ، فهى تتغير وتتطور . والحاجات هى نتاج التطور التاريخى ، ويعينها مستوى تطور القوى المنتجة بما فى ذلك مستوى الانتاج نفسه .

فلنبحث بتفصيل اكثر فى العلاقة المبتادلة بين الانتاج والحاجات . ان الانتاج والحاجات هى فى

وحدة ديالیکتیکیة حیث یعود الدور الرئیسی الی الانتاج . ودور الانتاج الرئیسی هذا رهن بعاملین اساسیین : اولا ، ان الانتاج هو وسیلة لسد حاجات المجتمع ؛ وثانیا ، ان الحاجات تنجم بدرجة کبیرة عن تطور الانتاج نفسه .

ولکن هذا لا یعنی ان الانتاج اذ یولّد حاجات جدیدة قادر بالتالی علی تلبیتها علی الفور وبصورة اوتوماتیکیة . فالحاجات تسبق الانتاج . ولهذا السبب یظهر التناقض غیر التناحری بین الحاجات التی ازدادت ودرجة تلبیتها . ویصبح السعی وراء تلبیة اکمل فاکمل للحاجات المتزایدة علی الدوام قوة محرکة جبارة لتطور الانتاج الذی یتسع الی ان یلبی هذه الحاجات بصورة کاملة . الا ان الانتاج الذی ازداد یولد حاجات جدیدة ، الامر الذی یؤدی الی تطور الانتاج من جدید .

وهکذا نری انه فی سیاق الحل المنهاجی لهذا التناقض بین مستوی الانتاج الذی تم التوصل الیه والحاجات المتزایدة ابدا ، یسری مفعول القانون الاقتصادی الاساسی للاشتراکیة ، قانون تلبیة حاجات الشعب المادیة والثقافیة تلبیة اکمل فاکمل .

ویکشف القانون الاقتصادی الاساسی للاشتراکیة افضلیات الاشتراکیة الحاسمة علی الرأسمالیة . واذا کان القانون الاقتصادی الاساسی للرأسمالیة — وهو قانون

القيمة الزائدة — يقتضى تشديد استثمار العمال ويؤدى الى تردى اوضاع الكادحين فان القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية يحفز نمو المستوى المادى والثقافى لدى جميع اعضاء المجتمع الاشتراكى وكل عضو فيه على حدة . وقد كتب لينين يقول : « فيما مضى كان العقل البشرى بكامله والعبقرية البشرية باكملها يبدعان فقط من اجل تزويد بعض الناس بجميع خيرات التكنيك والثقافة ومن اجل تجريد بعضهم الآخر مما هو اشد ضرورة اى التثقيف والتطور . اما الآن فستكون جميع معجزات التكنيك وجميع مكتسبات الثقافة ملكا للشعب بأسره . ومن الآن فصاعدا لن يتحول العقل البشرى ولا العبقرية البشرية الى وسيلة للاكراه وللاستثمار » * .

ارتفاع مستوى حياة الشعب فى ظل الاشتراكية

يتجلى مفعول القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية فى التزايد الدائب لرفاهية جميع اعضاء المجتمع بالاستناد الى النمو السريع للاقتصاد الوطنى وبنتيجة هذا النمو .

وتفصح المعطيات التالية عن نجاحات تطور الاقتصاد الوطنى فى البلدان الاشتراكية : بالمقارنة مع

* لينين . المؤلفات . المجلد ٢٦ ص ٤٣٦ .

مستوى ما قبل الحرب ازداد الانتاج الاجمالى للصناعة فى عام ١٩٦٤ : في الاتحاد السوفييتى بمقدار ٧,٣ اضعاف ، وفى بلغاريا بمقدار ١٨,٥ ضعفا ، وفى المجر بمقدار ٥,٨ اضعاف وفى رومانيا بمقدار ٨,٥ اضعاف وفى تشيكوسلوفاكيا بمقدار ٤,٨ اضعاف وفى جمهورية المانيا الديموقراطية بمقدار ٤ اضعاف وفى بولونيا بمقدار ٩,٧ اضعاف .

وخلال السنوات السبع الاخيرة ، ونتيجة لتحقيق البرنامج السباعى (١٩٥٩ — ١٩٦٥) فى الاتحاد السوفييتى ، ازداد حجم الانتاج الصناعى فيه بنسبة ٨٤٪ بدلا من ٨٠٪ كما نص عليه البرنامج . وفى فترة البرنامج السباعى تم بناء حوالى ٥٥٠٠ مؤسسة صناعية كبرى بما فى ذلك عدد من المحطات الكهربائية التى هى اكبر المحطات فى العالم ، وعدد من الافران العالية والمصانع الكيميائية . وفي عام ١٩٥٨ ، عام بداية البرنامج السباعى ، بلغ انتاج الطاقة الكهربائية ٢٣٥ مليار كيلوواط ساعة ، اما فى عام ١٩٦٥ فبلغ ٥٠٧ مليار كيلوواط ساعة ؛ وفي الفترة نفسها ازداد استخراج البترول من ١١٣ مليون طن الى ٢٤٣ مليون طن ، كما ازداد صهر الفولاذ من ٥٥ مليون طن الى ٩١ مليون طن ، وازداد انتاج الاسمنت من ٣٣ مليون طن الى ٧٢ مليون طن .

وقد اتاح النمو الدائب للاقتصاد الوطنى رفع مستوى الكادحين المادى والثقافى .

فالاحصائيات التالية تسمح بتكوين فكرة عن ارتفاع مستوى الحياة فى الاتحاد السوفييتى بالقياس الى مرحلة ما قبل الثورة :

التحولات التى طرأت على مستوى حياة العمال والفلاحين	عام ١٩١٣	عام ١٩٦٤
طول يوم العمل فى الصناعة (بالساعات)	٩,٩	٦,٩٣
مداخيل العمال الفعلية (بالنسبة المئوية)	١٠٠	٥٩٠ *
مداخيل الفلاحين الفعلية (بالنسبة المئوية)	١٠٠	٧٠٠ *
عدد الاطباء بالنسبة لـ ١٠٠٠٠ نسمة من السكان	١,٨	٢٣,٢
عدد الاسرة فى المستشفيات بالنسبة لـ ١٠٠٠٠ نسمة من السكان	١٣	٩٣,١
عدد التلاميذ فى مدارس التعليم العام (بالملايين)	٩,٧	٤٦,٦
عدد الطلبة فى المعاهد العليا (بالالاف)	١٢٧	٣٦٠٨

* هذه الاحصائيات لسنة ١٩٦٣ .

المصادر :

١) « الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٣ »

وثمة تقدم ملحوظ فى ميدان البناء السكنى . فخلال السنوات العشر الاخيرة حصل زهاء نصف سكان الاتحاد السوفييتى على شقق جديدة او استطاعوا ان يحسنوا ظروف سكنهم .

ومن المقرر اجراء تدابير ضخمة فيما يخص تأمين الاستمرار فى ازدياد رفاهية الشعب فى فترة الخطة الخماسية الجديدة لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى لاعوام ١٩٦٦ — ١٩٧٠ . فالدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى يجب ان يزداد خلال هذه الفترة بنسبة ٣٨ — ٤١٪ ، كما يجب ان تزداد المداخيل الفعلية بالنسبة للفرد الواحد من السكان بحوالى ١،٣ ضعف . وتنص الخطة على رفع اجور العمال والمستخدمين خلال السنوات الخمس بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ بالمتوسط وعلى ازدياد مداخيل الكولخوزيين النقدية والعينية الحاصلة من الاقتصاد الاجتماعى بمعدل ٣٥ — ٤٠٪ . وستزداد المدفوعات النقدية والتسهيلات المقدمة من ارصدة الاستهلاك الاجتماعية بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ . ومن

ص ٥٠٤ — ٥٠٦. اصدار دائرة الاحصاء المركزية فى الاتحاد السوفييتى. موسكو ١٩٦٥ .

٢) « الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٥» صص ٧٣٤ ، ٧٣٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٨ ، ٦٦٧ .

٣) « الاتحاد السوفييتى بالارقام فى عام ١٩٦٥ » ص ١٥٤ . اصدار دائرة الاحصاء المركزية فى الاتحاد السوفييتى . موسكو ، ١٩٦٦ .

المقرر كذلك الاستمرار فى تحسين نظام معاشات التقاعد الممنوحة للعمال والمستخدمين والكولخوزيين ، وتوسيع التجارة وتخفيض اسعار الدولة بالمفرق للبضائع الغذائية والصناعية للاستهلاك العام وتطوير جميع انواع الخدمات المعاشية والثقافية المقدمة للسكان . وسيزداد البناء السكنى بمقدار ١,٣ ضعف ؛ وسيتم بناء المساكن فى المدن وبلدات العمال وفى السوفخوزات وستبلغ المساحة السكنية لهذه البيوت ٤٠٠ مليون متر مربع تقريبا .

ويعتبر رفع مستوى رفاهية الشعب بانتظام قانونا عاما لتطور جميع البلدان الاشتراكية . ويشهد على ذلك نمو الدخل القومى الذى هو الدليل الاكثر شمولا على ارتفاع مستوى حياة الكادحين فى البلدان الاشتراكية (راجع ص ١٠٢) .

ويؤمن نمو الدخل القومى فى البلدان الاشتراكية الازدياد الدائب لارصدة الاستهلاك الاجتماعية والشخصية على حد سواء . وتنفق على تلبية حاجات السكان فى البلدان الاشتراكية ثلاثة ارباع الدخل القومى . ومن اعظم مكتسبات الاشتراكية تصفية البطالة وتأمين الدراسة المجانية (فى المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد العليا) والخدمات الطبية المجانية وتطوير شبكة واسعة من دور الحضانة ورياض الاطفال والمصحات ودور الراحة والخ ..

وان الازدياد المستمر لرفاهية الشعوب ومستواها

الثقافى فى البلدان الاشتراكية على اساس انماء وتحسين الانتاج الاجتماعى باطراد انما هو اهم امتياز للاشتراكية على الرأسمالية .

نمو الدخل القومى (عام ١٩٥٠=١٠٠)

	عام ١٩٥٥	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦٣	عام ١٩٦٤
الاتحاد السوفييتى	١٧١	٢٦٥	٣١٢	٣٣٥
البانيا	١٧١	٢٤٦	٣٠٤	٠٠٠
بلغاريا *	١٧٦	٢٧٨	٣٢٩	٣٤٨
المجر	١٣٦	١٨٧	٢١٧	٢٢٦
جمهورية المانيا الديمقراطية	١٧٣	٢٤٣	٢٦٣	٢٧٥
جمهورية الفييتنام الديمقراطية **	٠٠٠	١٣١	٠٠٠	٠٠٠
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ***	١١٦	٣٢٨	٤٧٦	٥٢٤
جمهورية الصين الشعبية ***	٢١٨	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
بولونيا	١٥١	٢٠٨	٢٤٥	٢٥٦
رومانيا	١٩٢	٢٦٨	٣٣٨	٣٧٢
تشيكوسلوفاكيا	١٤٨	٢٠٧	٢١٩	٢١٩
يوغوسلافيا	١٢٩	١٩٩	٢٤٣	٠٠٠

* فى عام ١٩٤٨-١٠٠ ٪
** فى عام ١٩٥٧-١٠٠ ٪
*** فى عام ١٩٤٩-١٠٠ ٪

المصدر :

«عالم الاشتراكية بالارقام والوقائع فى عام ١٩٦٤» ص ١١٨. موسكو، ١٩٦٥.

الفصل الثالث

التطور المنهاجي للاقتصاد الوطني الاشتراكي

١ ـ تطور الاقتصاد الوطني تطورا منهاجيا متناسقا هو قانون الاشتراكية الاقتصادي

بعد انتصار النظام الاجتماعي الاشتراكي ينتهي مفعول قانون المزاحمة وفوضى الانتاج الخاص بالرأسمالية ويحل محله قانون اقتصادي جديد هو قانون تطور الاقتصاد الوطني الاشتراكي تطورا منهاجيا متناسقا .

ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تولد قانون المزاحمة وفوضى الانتاج . فكل رأسمالي اذ يعمل لمصالحه الخاصة يدخل دون ارادته في صراع المزاحمة مع الرأسماليين الآخرين . وبما ان كل رأسمالي يعمل على هواه ويخفي نتائج نشاطه عن المجتمع لاعتبارات المزاحمة فان الانتاج الرأسمالي بصورة عامة الذي هو مجموع الانتاجات الرأسمالية الخاصة المتفرقة هو انتاج تسوده الفوضى . وفوضى الانتاج هي سمة مميزة لاسلوب الانتاج الرأسمالي .

اما فى بلدان الاشتراكية المنتصرة فيفقد **قانون** المزاحمة وفوضى الانتاج مفعوله . فالملكية الاجتماعية تتطلب قيادة واحدة وخطة مشتركة ، ويربط كافة حلقات الملكية الاشتراكية . ويظهر قانون تطور الاقتصاد الوطنى الاشتراكى تطورا منهاجيا متناسقا .

وبالاستناد الى هذا القانون الاقتصادى يقوم المجتمع الاشتراكى ، عن وعى ، بتوجيه وضبط الانتاج الاجتماعى بأكمله وفقا لخطة الاقتصاد الوطنى الموحدة . وان تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا هو من اهم السمات المميزة للاشتراكية وهو واحد من الامتيازات الجذرية للاقتصاد الاشتراكى على الاقتصاد الرأسمالى الذى تسوده الفوضى والعفوية .

امكانية التطور المنهاجى فى ظل الاشتراكية

ان امكانية التطور المنهاجى للاقتصاد الوطنى فى ظل الاشتراكية مرهونة قبل كل شىء بسيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . ومنهاجية الاقتصاد ، على حد تعبير لينين ، هى عبارة عن التناسق الدائم المصان بصورة واعية (التناسب بين مختلف حلقات وفروع الاقتصاد الوطنى) . ويفترض التطور

المنهاجى للاقتصاد قيام المجتمع بالادارة الواعية لعملية تجديد الانتاج كلها وفقا لخطة الاقتصاد الوطنى الموحدة . وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا فى ظروف الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . فالملكية الاجتماعية الاشتراكية توحد مختلف فروع الاقتصاد وعددا كبيرا من المؤسسات فى جهاز اقتصادى موحد وتتيح بالتالى امكانية تنسيق نشاطها الاقتصادى على اساس الخطة اى امكانية التخطيط على نطاق الاقتصاد الوطنى بأكمله .

واذا كانت الملكية الاجتماعية هى الاساس الاقتصادى لمنهاجية الاقتصاد الاشتراكى فان المقدمة السياسية التى توفر امكانية تحقيق الاقتصاد المنهاجى هى وجود الدولة الاشتراكية . ويتلخص الامر فى ان تطور الانتاج الاجتماعى تطورا منهاجيا متناسقا يفترض وحدة الارادة والهدف فى الاقتصاد الوطنى كله . وهذا ما يفترض بدوره وجود جهاز خاص لقيادة الانتاج الاجتماعى . وهذا الجهاز فى ظروف الاشتراكية هو الدولة الاشتراكية . فهذه الدولة ، اذ تستند الى تأييد الكادحين الاجماعى وتحوز على وسائل الانتاج الاساسية ، تقوم بالوظيفة الاقتصادية والتنظيمية وبقيادة الاقتصاد الوطنى وفقا للخطة الموحدة . وعن طريق الدولة الاشتراكية يحسب شغيلة المجتمع الاشتراكى بصورة مسبقة حسابا

لجميع حاجات مجتمعهم وينسقونها مع الموارد المادية والمالية المتوفرة ويوجهون تطور الانتاج لصالح الشعب .

اما فى الرأسمالية فيستحيل تطور الاقتصاد تطورا منهاجيا . وذلك لان الرأسمالية مع ما يلازمها من التناقضات الداخلية العميقة تنفى بحكم طبيعتها امكانية التطور المنهاجى على نطاق الاقتصاد الوطنى كله . ومرد ذلك الى سيطرة الملكية الرأسمالية الخاصة قبل كل شىء .

فالملكية الخاصة فى ظروف الرأسمالية تفرق بين مختلف مؤسسات وفروع الاقتصاد وتجعلها منعزلة بعضها عن البعض الآخر . ويبدو الانتاج الرأسمالى مشتتا بين عشرات ومئات الآلاف من الرأسماليين المنفردين او من جماعات الرأسماليين .

وتؤدى فوضى الانتاج وعفوية السوق الى الاخلال الشديد بالتناسب الضرورى فى توزيع العمل ووسائل الانتاج بين مختلف فروع الاقتصاد الوطنى والى تفاقم تناقضات تجديد الانتاج الرأسمالى .

وان طابع عدم التناسق والفوضى فى تجديد الانتاج الرأسمالى هو السمة الملازمة للرأسمالية فى جميع مراحل تطورها سواء أفى ظروف المزاحمة الحرة ام فى ظروف سيطرة الاحتكارات .

وفى ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة تحاول الطبقات المسيطرة اضفاء طابع التناسق على الانتاج الاجتماعى وذلك عن طريق تدخل الدولة على نطاق واسع فى عملية تجديد الانتاج الرأسمالى . وتؤمم الدولة البرجوازية بعض فروع الاقتصاد الوطنى وتقوم ببناء المصانع والمعامل وشق الطرق على حساب الخزينة وبعدد من التدابير الرامية الى تحقيق الضبط الاقتصادى (توزيع الطلبيات الحربية والمواد الخام الاستراتيجية ، والخ .) وتمارس وضع خطط للانماء الاقتصادى بعيدة المدى (البرمجة والخ .) .

ويحاول المفكرون البرجوازيون بالتالى ان يبرهنوا على ان تدخل الدولة فى الاقتصاد يزيح العيوب الجذرية الملازمة للرأسمالية « القديمة » ويرمز الى بداية الرأسمالية « الجديدة » « المبرمجة » .

الا ان النظريات البرجوازية المتحيزة حول الرأسمالية « المبرمجة » باطلة من الناحية النظرية . اذ انها تهمل واقعا حاسما هو ان الدولة تقوم بضبط الاقتصاد فى ظروف سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التى تولد حتما الفوضى والتطور العفوى للاقتصاد .

ان مدى تدخل الدولة البرجوازية فى الاقتصاد محدود جدا ، لان القوة الاقتصادية الاساسية والمراكز

الحاسمة فى الاقتصاد الوطنى ما تزال موجودة فى ايدى الاحتكارات الخاصة التى تخوض صراع المزاحمة الضارى فيما بينها . وعليه فان ضبط الدولة ، على الرغم من انه يؤثر تأثيرا معينا فى سير تجديد الانتاج الرأسمالى ، عاجز عن حل قضية التطور المتناسق الثابت للاقتصاد الوطنى .

والنظريات البرجوازية المتحيزة حول الرأسمالية « المبرمجة » باطلة لا من الناحية النظرية . فحسب بل هى تناقض الواقع الرأسمالى العملى نفسه . وتدل على ذلك حوادث مرحلة ما بعد الحرب مثل ازمات فيض الانتاج الاربع فى الولايات المتحدة الاميركية وعدد من ازمات العملة فى انكلترا واشتداد الغلاء وكوارث البورصة والافلاس بالجملة فى البلدان الرأسمالية . ولا يحل ضبط الاقتصاد من قبل الدولة القضايا الاخرى مثل القضية المزمنة لتشغيل الطاقات الانتاجية تشغيلا غير كامل او عدم المقدرة على تأمين العمل لجميع السكان .

والامر يختلف فى مجال التدابير التى تتخذها البلدان المتحررة لغرض التخطيط الجزئى للاقتصاد . وفى عدد من هذه البلدان اقرت وتتحقق برامج للتطور الاقتصادى خلال اربع او خمس سنوات كما تقوم الدولة بتوظيفات جسيمة فى الاقتصاد الوطنى . وخلافا لما يسمى بضبط الاقتصاد فى البلدان الرأسمالية المتطورة

الذى يجرى من اجل اغناء الاحتكارات وتقوية سيطرتها ، فان التدابير المتخذة فى البلدان المتحررة لاجل التخطيط الجزئى للاقتصاد الوطنى تتسم بطابع تقدمى . وتتجلى الاهمية الايجابية لهذه التدابير فى كونها تسهم فى توسيع القطاع العام وفى تقوية استقلاله عن الاحتكارات الاجنبية كما انها تتيح امكانية تركيز الموارد المادية والمالية الموجودة لتنفيذ مهام تصنيع البلدان المتحررة وتسهم فى تدعيم استقلالها الاقتصادى .

الا ان التدابير التى تتخذها الدولة فى البلدان المتحررة الفتية من اجل ضبط الاقتصاد ، اذ تتحقق فى ظروف سيادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تختلف اختلافا جوهريا جدا عن تخطيط الاقتصاد الوطنى فى البلدان الاشتراكية . فان هذه التدابير لا تشمل ، ولا يمكنها ان تشمل ، الاقتصاد الوطنى باكمله كما انها غير قادرة بالتالى على التغلب على مفعول القوانين العفوية للتطور الاقتصادى .

ولا يصبح التطور المنهاجى للاقتصاد الوطنى باكمله ممكنا الا فى ظل الاشتراكية اى فى ظروف سيطرة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وليس التطور المنهاجى للاقتصاد الوطنى فى ظل الاشتراكية امرا ممكنا فحسب بل وانه ضرورى من الناحية الموضوعية .

ان الاقتصاد الوطنى فى هذه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية او تلك ينقسم ، بسبب التقسيم الاجتماعى للعمل ، الى ميادين وفروع مختلفة يضم كل منها عددا كبيرا من المؤسسات المنفردة : الصناعية والزراعية ومؤسسات النقل وهلمجرا . وتوجد بين ميادين وفروع الاقتصاد الوطنى روابط اقتصادية متنوعة . فمن الواضح تماما ان تطور الانتاج فى اية تشكيلة اجتماعية اقتصادية يتطلب تناسبا معينا بين ميادين وفروع الاقتصاد الوطنى . وهذا امر يخص الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء . فقد كتب ماركس يقول : « ان ضرورة تقسيم العمل الاجتماعى بنسب معينة لا يمكن ان يقضى عليها باى حال من الاحوال شكل معين من الانتاج الاجتماعى » * . وهذا هو القانون العام لجميع اساليب الانتاج . غير ان هذا القانون بحد ذاته لا يحدد طريق اقامة هذا التناسب ولا مدته فى هذه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية او تلك .

وفى ظروف الرأسمالية مع ما يلازمها من الفوضى والمزاحمة الضارية يكون خرق هذا التناسب واقعا ملازما للاقتصاد الوطنى . ولكن يوجد بعض التناسب فى ظروف

---

* ماركس وانجلس . الرسائل المختارة . ص ٢٠٨ .

الاقتصاد الرأسمالى الفوضوى ايضا . الا ان هذا التناسب يتشكل ، اولا ، بطريقة عفوية بوصفه نتيجة وسطية لعدد كبير من حالات عدم التناسب ، وثانيا ، على حساب عدم تشغيل وسائل الانتاج والايدى العاملة تشغيلا كاملا على نطاق واسع وعن طريق انخفاض الانتاج وازمات فيض الانتاج وعلى حساب الحرمان الشديد الذى تعانى منه الطبقة العاملة وغيرها من فئات الكادحين . وهكذا نرى ان تناسب الاقتصاد الوطنى ليس عنصرا ملازما للرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . بل بالعكس فان خرق هذا التناسب يبدو كقانون اقتصادى موضوعى .

اما فى ظل الاشتراكية فالامر يختلف تماما . فان العفوية وسير الامور على غير هدى لا يتفقان مع تطور الاقتصاد الاشتراكى . وان مصلحة التوصل الى الحد الاقصى من النتائج الانتاجية مع الحد الادنى من نفقات العمل والاموال ومصلحة استعمال القوى المنتجة الى اقصى حد لما فيه خير المجتمع بأسره تمليان ضرورة ملحة فى التعيين المنهاجى الواعى لجميع نواحى الحياة الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى ، اى تحديد النسب الضرورية فى الاقتصاد الوطنى وتطبيق التكنيك الجديد تطبيقا منهاجيا ورفع انتاجية العمل ومداخيل الكادحين

بصورة منتظمة . وعليه فاذا كان تناسب الاقتصاد الوطنى شيئا عرضيا وموقتا فى عهد ما قبل الاشتراكية فان التناسب الموضوع عن وعى والمصان دوما من قبل المجتمع يظهر فى ظروف الاشتراكية كضرورة موضوعية .

وفى قانون تطور الاقتصاد الوطنى الاشتراكى تطورا منهاجيا متناسقا تتجلى بالذات الصلة الجوهرية الضرورية داخليا والعلاقة السببية بين الملكية الاجتماعية وبين الضبط الاجتماعى للاقتصاد الوطنى كله من مركز واحد وتعيين التناسب عن وعى وصيانة هذا التناسب على الدوام .

ولمفعول هذا القانون اهمية عظيمة بالنسبة للاقتصاد الوطنى اذ انه يضطلع بدور ضابط الانتاج الاشتراكى . وعلى اساس هذا القانون يجرى توزيع وسائل الانتاج والايدى العاملة بين فروع الاقتصاد الاشتراكى والمناطق الاقتصادية فى البلاد .

وقانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسقا مرتبط ارتباطا وثيقا بالقانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية. ويعبر قانون التطور المنهاجى عن الضرورة الموضوعية فى التحديد الواعى وصيانة النسب المعينة لتطور الاقتصاد الوطنى الاشتراكى . اما محتوى هذه النسب فى الاقتصاد الاشتراكى فهو رهن قبل كل شىء بمقتضيات القانون

الاقتصادى الاساسى للاشتراكية . ومعنى ذلك ان المجتمع الاشتراكى يجب ان يحدد نسبا للاقتصاد الوطنى تؤمن نمو واتقان الانتاج الاشتراكى بدون انقطاع بغية تلبية حاجات الشغيلة المتنامية تلبية اكمل فاكمل وبغية رفع رفاهية الشعب بانتظام .

وطبقا لمقتضيات القانون الاقتصادى الاساسى وغيره من القوانين الاقتصادية للاشتراكية تضع الدولة الاشتراكية ، بمساهمة واسعة من جميع الكادحين ، برامج تطوير الاقتصاد الوطنى وتوزع وسائل الانتاج والايدى العاملة بين ميادين وفروع الاقتصاد الوطنى والمناطق الاقتصادية فى البلاد . وعلى هذا النحو يجرى فى ظروف الاشتراكية تحقيق قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسقا وتأمين النسب الضرورية فى الانتاج الاجتماعى .

٢ ـ اهم النسب فى الاقتصاد الاشتراكى

انواع اهم النسب فى الاقتصاد الوطنى

ان من اهم نسب الاقتصاد الاشتراكى ما يلى :

اولا ، النسب فى ميدان الانتاج المادى اى النسب بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج مواد الاستهلاك ، بين الصناعة والزراعة ، بين الصناعة الاستخراجية والصناعة

التحويلية وكذلك النسب بين فروع الصناعة والنسب بين الصناعة والنقليات والخ . ؛

ثانيا ، النسب بين مختلف ميادين وحلقات تجديد الانتاج الاجتماعى اى النسب بين الانتاج والاستهلاك ، بين التراكم والاستهلاك ، بين نمو انتاجية العمل وارتفاع الاجور ، بين مجمل مداخيل السكان النقدية والتداول التجارى ، والخ . ؛

ثالثا ، النسب بين احتياطى اليد العاملة وحاجة الاقتصاد الوطنى اليها ؛

رابعا ، النسب المتعلقة بتوزيع القوى المنتجة توزيعا صائبا على اساس التطوير الكلى لمختلف المناطق الاقتصادية ،

خامسا ، النسب المتعلقة بالتوزيع الصائب للانتاج بين مختلف البلدان ومجموعات البلدان على نطاق اقتصاد المنظومة الاشتراكية العالمية . ومع تشكل المنظومة الاشتراكية العالمية واستقرار علاقات الانتاج الاشتراكية على النطاق الدولى يشمل مفعول قانون التطور المنهاجى المتناسق العلاقات بين البلدان الاشتراكية ايضا وتظهر ثمة ضرورة ملحة فى التقسيم الدولى الصائب للعمل وفى التنسيق المنهاجى لانتاج البلدان الاشتراكية وتخصص اقتصادياتها والتعاون فيما بينها على نطاق واسع .

فلننظر ، على سبيل المثال ، بتفصيل اكثر الى واحدة من النسب الاساسية فى الانتاج الاجتماعى الاشتراكى وهى النسبة بين الصناعة والزراعة .

فهناك صلة وثقى متعددة النواحى وعلاقة متبادلة بين هذين الفرعين . فالصناعة تقدم للزراعة الماكنات والاسمدة المعدنية والبضائع الصناعية لسد حاجات سكان الريف كما تقدم الزراعة بدورها المواد الخام للصناعة الخفيفة وصناعة المواد الغذائية وتقدم المؤن لسكان المراكز الصناعية .

ولضمان انجاح تطور الصناعة والزراعة على حد سواء من الضرورى تأمين نسبة صحيحة بينهما . ويجب ان يكون التناسب ، اى النسب ، بشكل تستطيع الصناعة ان تتطور معها بالوتائر المقررة ولا تواجه نقصا فى المواد الاولية ولا فى المواد الغذائية لسد حاجة سكان المدن ، وتستطيع الزراعة ان تحصل بدورها على كفاية من المكائن الزراعية والاسمدة الكيمياوية والطاقة الكهربائية والبضائع الصناعية لسكان الارياف وغير ذلك .

وانطلاقا من مراعاة النسب الصحيحة بين تطور الصناعة والزراعة ، ينص البرنامج الخماسى لتطوير الاقتصاد الوطنى السوفييتى على زيادة حجم الانتاج الصناعى فى عام ١٩٧٠ بالمقارنة مع عام ١٩٦٥ بنسبة ٥٠٪ تقريبا. اما

متوسط الحجم السنوى للانتاج الزراعى خلال السنوات الخمس (١٩٦٥ — ١٩٧٠) فيجب ان يزداد بنسبة ٢٥٪ بالمقارنة مع متوسط الانتاج السنوى للسنوات الخمس السابقة .

وان التناسب الصحيح بين الصناعة والزراعة ذلك التناسب الذى يمليه قانون تطور الاقتصاد الاشتراكى تطورا منهاجيا متناسقا هو امر ضرورى من الناحية الموضوعية . ومن المفهوم تماما ان خرق هذا التناسب يلحق ضررا خطيرا بالاقتصاد الوطنى .

طابع النسب فى الاقتصاد الوطنى

تتسم النسب فى الاقتصاد الوطنى الاشتراكى بالطابع الموضوعى ، فلا يمكن خرقها بصورة اعتباطية . الا ان هذا لا يعنى ان هذه النسب او تلك بين مختلف فروع وحلقات الاقتصاد الاشتراكى هى نسب لا تتغير. ومع تغير الظروف الاقتصادية لا بد من ان تطرأ تغيرات على النسب ذاتها التى تكونت فى الاقتصاد الوطنى . وهذه التغيرات رهن بعدد كبير من العوامل التى فى عدادها مستوى تطور القوى المنتجة الذى تم بلوغه واحجام الاحتياطات المادية والظروف الداخلية والخارجية التى تواجه البلدان الاشتراكية . فنظرا للتقدم التكنيكى وظهور

ادوات ووسائل جديدة للانتاج عالية الفعالية تنبثق ، مثلا ، فروع جديدة للاقتصاد ذات مستقبل كبير . وعلى هذا النحو تطرأ تحولات على تركيب الانتاج الاجتماعى تتبعها تغيرات فى التناسب بين مختلف الفروع وتتكون نسب مطابقة للظروف الجديدة . ولهذا لا يمكن ان تكون ثمة نسب خالدة غير قابلة للتغير . وهذا امر مفهوم اذ ان النسب لا توضع لغرض وضع النسب بل من اجل التوصل الى الفعالية الاقتصادية الاقصى مع اقل نفقات من العمل والاموال ، ومن اجل تأمين تلبية حاجات الكادحين المتنامية ابدا تلبية اكمل فاكمل .

وفى واقع البناء الاقتصادى فى ظل الاشتراكية يمكن ان يظهر عدم تناسب جزئى خلال هذه المرحلة او تلك من مراحل التطور . ويظهر عدم التناسب من هذا القبيل احيانا بتأثير ظروف موضوعية (مثلا بتأثير قوى الطبيعة العفوية وخصوصا فى الزراعة) او عوامل ذاتية (مثلا ، نواقص ادارة الانتاج واخطاء التخطيط) .

وان عدم التناسب الاقتصادى فى ظل الاشتراكية ليس رهن بطبيعة النظام الاجتماعى الاقتصادى ولا يتسم بالتالى بالطابع التناحرى ؛ ثم ان له طابعا جزئيا غير شامل كما انه لا يتحول الى تقلصيات للانتاج او الازمات الاقتصادية كما هو الحال فى الرأسمالية . ويجرى التغلب على عدم

التناسب الجزئى فى الاقتصاد الوطنى الاشتراكى بطريقة منهاجية عن طريق عمل المجتمع الواعى . ويتسم انشاء احتياطيات الدولة باهمية بالغة فى هذا المجال اذ يذلل المجتمع الاشتراكى بمساعدتها عدم التناسب الناشئ، مثلا، فى حالة الجدب او بنتيجة تأخر بعض فروع الانتاج عن الوتائر العامة لتطور الاقتصاد الوطنى بأكمله .

وعليه فللمجتمع الاشتراكى مصلحة حيوية فى ان يأخذ بعين الاعتبار فى الوقت المناسب جميع التحولات التى تطرأ على الاقتصاد وان ينسق خططه الاقتصادية وان يدرأ مسبقا عدم التناسب الذى تظهر بوادره او يذلله بسرعة . وهذا هو جانب هام جدا للتخطيط الاشتراكى .

٣ ـ التخطيط الاشتراكى

جوهر التخطيط الاشتراكى

يقصد بالتخطيط الاشتراكى وضع برامج تطوير الاقتصاد الوطنى وتنظيم الانتاج الاجتماعى على اساس برنامج الدولة الموحد . والتخطيط هو اهم مظاهر الوظيفة الاقتصادية التنظيمية التى تقوم بها الدولة الاشتراكية .

ولقانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسقا طابع موضوعى ولذلك لا يجوز وضع علامة المساواة بينه وبين التخطيط اى البرامج الملموسة لتطوير

الاقتصاد الوطنى التى تضعها هيئات التخطيط فى الدولة الاشتراكية . فان التخطيط هو انعكاس مقتضيات قانون التطور المنهاجى وغيره من القوانين الاقتصادية للاشتراكية وتحقيقها العملى . ويسفر التخطيط عن نتيجة عملية ايجابية اكبر كلما تؤخذ هذه المقتضيات بعين الاعتبار على وجه اكمل فى سياق وضع الخطط الاقتصادية وفى مجرى نضال جماهير الكادحين الواسعة من اجل تنفيذها .

الاختلافات الجذرية بين التخطيط الاشتراكى والبرمجة الرأسمالية

وبغية تفسير جوهر التخطيط الاشتراكى باكمل وجه بودنا ان نقارن بينه وبين البرمجة الرأسمالية (planification) التى تطبق فى عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة (فرنسا وهولندا والسويد وغيرها) .

ان الاقتصاديين البرجوازيين ، سعيا منهم الى تجميل النظام الرأسمالى للاقتصاد بكل الوسائل، يحاولون ان يضعوا علامة المساواة بين البرمجة الرأسمالية والتخطيط الاشتراكى. اما فى الواقع فان التخطيط الاشتراكى يختلف بصورة جذرية عن البرمجة الرأسمالية ويتسم باهمية اقتصادية

وعملية أكبر بما لا يقاس من اهمية البرمجة الرأسمالية . وتتلخص هذه الاختلافات المبدئية من حيث الاساس فيما يلى :

اولا ، يقوم التخطيط الاشتراكى للاقتصاد كله على اساس موضوعى هو قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسقا وغيره من القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، الناجمة عن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . وهذا ما يتيح الامكانية الواقعية لتخطيط الاقتصاد الوطنى باكمله ولادارة الاقتصاد ادارة منهاجية على نطاق البلد كله . وينجم عن ذلك شمول التخطيط الاشتراكى الذى تتوحد فيه بصورة عضوية خطة الدولة وخطط الفروع والمناطق وخطة كل مؤسسة اشتراكية .

اما البرمجة الرأسمالية فليس لها مثل هذا الاساس الاقتصادى الموضوعى ويجرى تحقيقها فى ظروف وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فى ظروف فعل قانون المزاحمة وفوضى الانتاج .

ولذلك فليست البرمجة الرأسمالية ، حتى مع وجود القطاع العام فى اقتصاد البلدان الرأسمالية ، بقادرة على ان تشمل جميع فروع وحلقات الاقتصاد الوطنى ولا تستطيع بالتالى ان تتسم باهمية ذات طابع وطنى . اما البرمجة الاقتصادية فى اطار الشركات او الاحتكارات

على حدة فانها لا تعبر الا عن المصالح الخاصة بهذه الاحتكارات التى تتناقض فيما بينها لا محالة .

ثانيا ، يتجلى الاختلاف الجذرى للتخطيط الاشتراكى عن البرمجة الرأسمالية فى تضاد اهدافهما واتجاههما الطبقى .

فان وضع النسب الضرورية لتطور الاقتصاد الوطنى وتأمين الحد الاقصى لفعالية الانتاج الاجتماعى على هذا الاساس بغية رفع رفاهية الشعب بانتظام — هذا هو الهدف والجوهر الطبقى للتخطيط الاشتراكى .

اما البرمجة من قبل الدولة فى البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا فهى تخدم غايات اغتناء الرأسمال ولا تستطيع ان تكون واقعية الا بقدر اسهام برامج الدولة فى تنظيم الاعمال الرأسمالية . وهذه البرامج هى عبارة عن حسابات مجموعية للطلب والعرض المقبلين كما انها تحتوى على تقديرات لتركيبات التوظيفات الاكثر حكمة . وبديهى ان تراعى قبل كل شىء مصالح الرأسمال الضخم والبرجوازية الاحتكارية . صحيح ان هذه البرمجة ليست دائما تخدم مصالح الاحتكارات فقط . ففى عدد من البلدان ، وفى البلدان الاسكاندينافية ، مثلا ، تحاول الدولة ان توازن ، فى حدود معينة ، بين مصالح الفئات الرأسمالية المختلفة وهذا ما ينعكس فى البرمجة .

واستنادا الى ذلك يحاول الاقتصاديون البرجوازيون ان يبرهنوا على ان برمجة الدولة البرجوازية تعبر عن مصالح الامة كلها . ولكن حقائق الواقع الرأسمالى تدحض هذه التلفيقات . ويدل واقع البرمجة الرأسمالية على انها موجهة قبل كل شيء الى اغناء الاحتكارات وتقوية جبروت الطغمة المالية .

ثالثا ، خلافا للبرمجة الرأسمالية يتصف التخطيط الاشتراكى بالطابع التوجيهى وبالزامية التنفيذ . وهذا يعنى ان الخطة بعد ان يتم اقرارها من قبل الهيئات العليا لسلطة الدولة تصبح قانونا للدولة الزامى التنفيذ بالنسبة لجميع مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية والمنظمات الاقتصادية والا فيفقد التخطيط كل معنى . لانه اذا لم ينفذ فرع ما من فروع الاقتصاد الوطنى ، كصناعة التعدين الحديدى ، مثلا ، خطته فانه سيشكل بالتالى صعوبات لسائر الفروع التى ينبغى ان تستلم كمية مقررة من هذا المعدن . ولذا يقوم فى البلدان الاشتراكية نظام انضباط صارم فيما يتعلق بالتخطيط . وهذا الانضباط ضرورى لتأمين واقعية تنفيذ المهام المخططة على نطاق الاقتصاد الوطنى كله .

ان البرمجة الرأسمالية التى كثيرا ما تسمى بالبرمجة التأشيرية هى عبارة عن الجمع بين التكهن الاقتصادى

وبين ضبط الدولة للاقتصاد عن طريق اساليب التأثير غير المباشر بصورة اساسية . فالسمة الرئيسية المميزة للبرنامج التأشيرى هى انه ، الى جانب المهمات الالزامية المرسومة للقطاع العام كله او لقسم منه ، يتقدم بتوجيهات غير الزامية للمؤسسات الرأسمالية الخاصة التى تشجعها الدولة على تنفيذ هذه التوجيهات بواسطة دوافع غير مباشرة فى السياسة الاقتصادية (القروض والضرائب وغير ذلك) . ويعنى هذا ان البرمجة التأشيرية بالنسبة للقطاع الخاص ليس لها غير طابع التوصيات لا اكثر . ولكنه بما ان القطاع الخاص هو القطاع الغالب على اقتصاد البلدان الرأسمالية فلا يمكن اعتبار برامج الدولة التأشيرية خططا سيتطور بموجبها الاقتصاد الوطنى بل اشارة الى ما هو مرغوب فيه . وبالفعل فان المعطيات الواقعية حول تطور الاقتصاد الوطنى فى البلدان الرأسمالية التى تلجأ الى برمجة الدولة تدل على الفرق الكبير بينها وبين « مهام » البرامج . وتدل حسابات الاقتصاديين البرجوازيين التى اجروها فى منتصف الخمسينيات على ان مقدار الفرق بين ما تمت برمجته وبين ما تم التوصل اليه بالفعل فى النمو السنوى للمنتوج الوطنى والانتاج الصناعى كان يزيد فى انكلترا وهولندا والنروج والسويد والدانمارك على ٥٠٪ .

ان الدولة الاشتراكية فى شخص هيئات التخطيط المركزية والمحلية تسترشد لدى تخطيط الاقتصاد الوطنى بمبادئ معينة . فما هى المبادئ الاساسية للتخطيط الاشتراكى ؟

اولا ، مبدأ حزبية الخطط . ويعنى هذا ان كل خطة للاقتصاد الوطنى هى تجسيد ملموس للسياسة الاقتصادية التى تنتهجها الدولة الاشتراكية ومرحلة معينة فى تنفيذ برنامج الاحزاب الشيوعية والعمالية التى تقوم بوظيفة قيادة الدول الاشتراكية ، هذا البرنامج الهادف الى بناء الاشتراكية والشيوعية . وقد اشار لينين الى ان برنامج الحزب يجب ان يكون برنامج البناء الاقتصادى فى الوقت نفسه . وعلى سبيل المثال يمكن ان نشير الى البرنامج الجديد للحزب الشيوعى السوفييتى الذى اقره المؤتمر الثانى والعشرون للحزب والذى هو برنامج لبناء الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى . ومن المراحل الهامة فى تحقيق هذا البرنامج الجليل وفى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية الخطة الخماسية الجديدة لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى خلال اعوام ١٩٦٦ — ١٩٧٠ .

ثانيا ، كون الخطط معللة علميا . ليس التخطيط

مجرد نشاط اقتصادى ، فهو يمارس كذلك دراسة قضايا اجتماعية واقتصادية كبيرة . وعليه ، يجب ان تكون خطط الاقتصاد الوطنى معللة علميا ، اى ان توضع بالاستناد الى مراعاة مقتضيات مجموع القوانين الاقتصادية للاشتراكية . ويتطلب وضع الخطط عملا تحليليا جسيما واختيار حلول اقتصادية صائبة تتفق والموارد والاحتياطيات الموجودة . ويفترض الطابع العلمى للتخطيط تعليلا شاملا لضرورة وامكانية حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية المطروحة .

وتكمن فى التخطيط الاشتراكى قوة منظمة ومعبئة هائلة . وهذا هو سبب اهمية مبدأ تعليل الخطط علميا . فهذا المبدأ يتطلب ، من جهة ، عدم السماح بأفراط لا مبرر له فى تجسيم مهام الخطة ومن جهة اخرى يتطلب كذلك عدم السماح بتخفيض هذه المهام بصورة اصطناعية.

وعلى هيئات التخطيط حين تضع الخطط الاقتصادية ان تسترشد بكل ما هو جديد وتقدمى يظهر فى سياق بناء الاشتراكية والشيوعية وان تستفيد من الخبرة التقدمية والمبادرة الخلاقة التى تبديها جماهير الكادحين .

ثالثا ، مبدأ المركزية الديمقراطية . وهذا المبدأ يفترض الجمع العضوى بين الادارة المركزية المنهاجية من قبل الدولة وبين الاستقلال الاقتصادى والمبادرة فى

الاعمال من قبل الهيئات والمؤسسات المحلية والحد الاقصى لتطوير المبادرة الخلاقة لدى الجماهير الكادحة ومراعاة مقترحاتها مراعاة تامة .

وان الادارة المركزية للاقتصاد الوطنى هى فى ظروف الاشتراكية ضرورة موضوعية ناجمة عن سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . غير ان الافراط فى المركزية ومحاولات تخطيط جميع التفاصيل من قبل الهيئات المركزية بما فى ذلك تدقيق ارقام الخطة بالتفصيل واهمال الظروف والخصائص المحلية ، كل ذلك يكبت مبادرة الهيئات المحلية ويؤدى لا محالة الى الاخطاء والنواقص فى التخطيط والى الخسائر فى الاقتصاد الوطنى .

ويقوم تخطيط الانتاج التعاونى الكولخوزى فى ظل الاشتراكية على مبدأ المركزية الديمقراطية ايضا . تقوم الدولة بتخطيط الحجم العام للانتاج الزراعى وحجم لمشترياتها من المحاصيل الزراعية على نطاق البلد ، اما كل تعاونية زراعية فتدير اقتصادها على اساس الخطط التى يضعها اعضاء التعاونية انفسهم والتى يقرونها فى جمعيتهم العامة .

ويدل الواقع لادارة الاقتصاد الوطنى ادارة منهاجية على اساس مبدأ المركزية الديمقراطية اللينينى

على الطابع

الشعبى العميق للخطط الاقتصادية الاشتراكية التى تشترك فى وضعها وتنفيذها اوسع فئات الكادحين .

رابعا ، مبدأ التخطيط بلا انقطاع والجمع بين الخطط الجارية وبين الخطط الطويلة الامد . تعبر الخطط الطويلة الامد عن الخط الاساسى فى التطور الاقتصادى لعدد من السنين (خمس سنوات ، سبع سنوات واكثر) ، اما الخطط الجارية فهى عبارة عن برنامج عملى معين للاعمال الواجب تحقيقها خلال مدة اقصر : خلال شهر او ثلاثة اشهر او سنة . وبفضل الجمع الصحيح بين الخطط الجارية والخطط الطويلة الامد يمكن تأمين مواصلة التخطيط بلا انقطاع عندما لا يجرى وضع الخطط السنوية من جديد كل سنة بل انها تؤلف الجزء العضوى للخطة الطويلة الامد . ولدى وضع خطة الاقتصاد الوطنى لسنة معينة يجرى وضع الارقام الاساسية فى الخطة المعدة للسنة التالية . وهذا ما يضمن توارث الخطط للفترات المتقاربة وتمويل المؤسسات وتجهيزها بالمواد والتكنيك دون انقطاع او خلل .

وان وضع الخطة ما هو الا البدء بالتخطيط .

وفى سياق تنفيذ الخطة تنكشف احتياطات وامكانيات جديدة تتيح تجاوز المهام المخططة بكثير . ولهذا السبب يجرى تدقيق وتحسين الخطط فى سياق تنفيذها . وفضلا عن ذلك فقد تطرأ اخطاء ونواقص على الخطط اثناء وضعها يمكنها ان تسبب عدم تناسب جزئى فى تطور الاقتصاد الوطنى ، الامر الذى يملى ضرورة تصحيح الخطط فى مجرى تنفيذها . ولهذا السبب يحتل مبدأ مراقبة تنفيذ الخطط بانتظام مكانا هاما بين مبادئ التخطيط الاشتراكى .

طريقة الميزان فى التخطيط

لدى وضع الارقام الاساسية فى الخطط الاقتصادية تطبق هيئات التخطيط طريقة الميزان .

ويتألف كل ميزان من جزئين متوازنين هما الايرادات والنفقات . وفى جزء الايرادات يجرى حساب مختلف الموارد (من الانتاج والاحتياطيات والواردات) ، اما فى جزء النفقات فتحسب جميع النفقات خلال فترة الخطة (على الانتاج والبناء والاستهلاك الشخصى والصادرات وانشاء الاحتياطات) . ويجرى الحساب على نطاق البلاد كلها وكذلك على نطاق المناطق الاقتصادية كل على حدة .

وبالاستناد الى الموازين تحدد الدولة الاشتراكية النسب الخاصة بفترة تنفيذ المهام المخططة وتكشف عن المجالات الضيقة فى الاقتصاد الوطنى وترسم تدابير ازالتها كما تجد عن الاحتياطات الاضافية التى يمكن الحصول عليها بفضل توفير المواد الخام واستخدام التجهيزات استخداما افضل .

وتضع هيئات الدولة للتخطيط موازين من ثلاثة انواع هى : الموازين المادية (العينية) وموازين القيم (النقدية) وموازين العمل (اليد العاملة) .

وتوضع الموازين المادية (العينية) التى يجرى على اساسها الكشف عن التناسب بين الانتاج والاستهلاك المنتوج معين او عدد من المنتجات المعبر عنها عينا ، توضع لاهم انواع المنتجات الصناعية والزراعية (موازين الآلات والمعادن والبترول والفحم الحجرى والخبز واللحوم والزبدة والزيت ، الخ .) . وهذه الموازين ضرورية لوضع خطط تزويد كافة فروع الاقتصاد الوطنى بوسائل الانتاج وتزويد السكان بسلع الاستهلاك .

ومن بين الموازين النقدية ميزان ايرادات ونفقات السكان النقدية وميزان الدخل القومى وميزانية الدولة وخطة صندوق بنك الدولة (ميزان الايرادات وتوزيع موجودات النقود) . وبواسطة هذا الميزان يجرى حساب كمية النقود فى التداول وضبط التداول النقدى فى البلاد .

ويحدد ميزان العمل (اليد العاملة) حاجات الاقتصاد الوطنى الى اليد العاملة حسب مختلف الفروع. وفى هذا الميزان تعين المصادر التى يجب ان تؤمن منها حاجات الاقتصاد الوطنى الى اليد العاملة بشكل عام ومن حيث الكفاءات والمهن . ويسمح هذا الميزان باجراء الاعداد المنهاجى لاحتياطيات اليد العاملة على نطاق البلاد وكذلك تأمين تشغيل جميع السكان القادرين على العمل تشغيلا كاملا .

والميزان العام هو ميزان الاقتصاد الوطنى الذى يجمع فى كل واحد جميع العلائم التى تصف النسب الاساسية فى الاقتصاد الاشتراكى . وينطوى هذا الميزان على ميزان المنتوج الاجتماعى الاجمالى وميزان الدخل القومى وميزان العمل . وخلال السنوات الاخيرة يجرى فى الاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية وضع ميزان الانتاج وتوزيع المنتوج بين فروع الاقتصاد الوطنى وذلك بالاستناد الى الطرق الرياضية الاقتصادية والى التكنيك الحسابى الالكترونى المعاصر .

تحسين التخطيط الاشتراكى

ان تخطيط الاقتصاد الوطنى وكذلك مبادئه الاساسية تلازم نظام الاقتصاد الاشتراكى وتنجم عن طابع

علاقات الانتاج الاشتراكية ومفعول القوانين الموضوعية للاشتراكية .

غير ان اشكال التخطيط الاشتراكى وطرائق الادارة المنهاجية للاقتصاد الوطنى ليست شيئا خالدا متحجرا . انها تتغير وتتحسن طبقا لمتطلبات التطور التصاعدى للانتاج فى البلدان الاشتراكية .

٤ ـ افضليات الاقتصاد الاشتراكى المخطط

ان الاشتراكية على حد تعبير لينين هى التنظيم المنهاجى لعملية الانتاج الاجتماعى من اجل تأمين رفاهية جميع اعضاء المجتمع وتطورهم من جميع النواحى . وتطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا بغية رفع مستوى حياة الشعب المادى والثقافى بشكل منتظم هو واحدة من الافضليات الحاسمة التى تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية ويتفوق بها نظام الاقتصاد الاشتراكى على نظام الاقتصاد الرأسمالى .

وتتجلى هذه الافضليات بالدرجة الاولى فى كون الاقتصاد الاشتراكى يتطور بفضل منهاجية تطوره بخط

صاعد وبدون انقطاع . وعلى النقيض منه يتطور الاقتصاد الرأسمالى تطورا غير مستمر وبشكل حلقات . ويتقطع تطوره بصورة منتظمة بالانحطاطات والازمات الاقتصادية التى تؤدى الى تقلص الانتاج تقلصا شديدا والى تدمير القوى المنتجة بصورة هائلة . ومع ترسخ علاقات الانتاج الاشتراكية يتم القضاء على التناقض الاساسى للرأسمالية اى التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الخاص للتملك . وتتفق الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج مع طابعه الاجتماعى . ونظرا لهذا لا توجد فى الاشتراكية ولا يمكن ان توجد ازمات اقتصادية ولا تطور لاقتصاد الوطنى تطورا حلقيا . ويؤمن التطور المنهاجى للاقتصاد الاشتراكى النهوض الدائب بالاقتصاد الوطنى كله .

ويتيح الاقتصاد الاشتراكى المنهاجى امكانية استعمال القوى المنتجة استعمالا اقتصاديا وفعالا الى اقصى حد، كما انه يحرر المجتمع مما يلازم الرأسمالية من التبديدات الضخمة للموارد المادية وموارد اليد العاملة ، هذه التبديدات التى يعود سببها الى المزاحمة وفوضى الانتاج .

وان تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا هو عامل قوى للتقدم العلمى والتكنيكى . اما فى ظل الرأسمالية فان سعى

الاحتكارات الى اخفاء اسرارها التكنيكية عن المزاحمين يعرقل تطبيق منجزات العلم والتكنيك فى الانتاج فى كل مكان . وتفسح الاشتراكية مجالا رحبا لتطور العلم والتكنيك كما ان اتقان تكنيك الانتاج باستمرار على نطاق البلاد كلها هو السمة المميزة للاشتراكية . اما التدابير الهادفة الى تطوير العلم والتكنيك والى ابداع انواع جديدة من الماكنات والتجهيزات والى تطبيقها فى الاقتصاد الوطنى فانها تؤلف جزءا لا يتجزأ من خطط الاقتصاد الوطنى. وتتيح ادارة الاقتصاد الوطنى ادارة منهاجية تركيز الكوادر والموارد المادية والمالية من اجل حل القضايا العلمية التكنيكية من الدرجة الاولى والتى تبشر بنتائج اسطع واروع .

ومن اهم افضليات الاشتراكية على الرأسمالية استعمال احتياطيات الايدى العاملة بشكل منهاجى — الامر الذى يؤمن تشغيل جميع السكان القادرين على العمل تشغيلا كاملا . وان البطالة الواسعة المزمنة فى ظل الرأسمالية هى بمثابة سوط التأديب المسلط على الشعب الكادح . اما المجتمع الاشتراكى فيضع حدا للبطالة الى الابد ويقوم باعداد الكوادر الماهرة وتوزيعها بصورة منهاجية بين مختلف فروع الاقتصاد الوطنى .

وتتجلى الافضليات الجذرية للاقتصاد الاشتراكى المنهاجى على اسطع وجه فى الوتائر العالية والراسخة لتطور جميع فروع الاقتصاد الوطنى . وهذا ما يتسم باهمية كبرى بالنسبة لتطوير الاقتصاد ورفع مستوى حياة الشعوب فى البلدان الاشتراكية . وتؤمن هذه الوتائر العالية والراسخة لنمو الانتاج انتصار الاشتراكية على الرأسمالية خلال مدة وجيزة تاريخيا .

الفصل الرابع

العمل الاجتماعى وانتاجية العمل

١ ـ العمل الاجتماعى فى ظل الاشتراكية

طابع العمل فى ظروف الاشتراكية .

ان العمل بصفته نشاط الناس العقلانى الهادف الى انتاج الخيرات المادية هو شرط ازلى وطبيعى لحياة كل مجتمع . وكان العمل اجتماعيا على الدوام لان الناس اذ يسعون الى ايجاد وسائل عيشهم يدخلون فى علاقات معينة فيما بينهم ويتعاونون بهذا الشكل او ذاك . اما طابع العمل الاجتماعى فهو رهن دائما بشكل ملكية وسائل الانتاج السائد فى المجتمع المعنى . وبدون تحليل اشكال ملكية وسائل الانتاج يستحيل الكشف عن الطبيعة الحقيقية لاى نظام اجتماعى وكذلك فهم طابع العمل .

والاقتصاديون البرجوازيون ، كما هى عاداتهم ، اما ان يتهربون عمدا من النظر فى مسألة طابع العمل الاجتماعى واما ان يلفقون مختلف « الاساطير عن روبنزون » حول الانسان المنعزل عن المجتمع مثل روبنزون بطل

رواية ديفو الشهيرة . ففى الحالة الاولى يستخدم الزعم القائل بان الناس فى سياق الانتاج يدخلون لا فى علاقات اقتصادية فيما بينهم ، بل فى علاقات تكنولوجية مع الطبيعة اى فى علاقات لا تكوّن موضوعا من مواضيع الاقتصاد السياسى . وبالاستناد الى هذا الزعم الكاذب يتركون جانبا تحليل علاقات الناس الانتاجية المباشرة اى العلاقات المتكونة فيما بين الناس فى مجرى الانتاج ، ولا يبحثون الا فى علاقات التوزيع والتبادل اى العلاقات الثانوية بالنسبة للانتاج . وهناك آخرون من ممثلى الاقتصاد السياسى البرجوازى يحاولون ، لغرض المظاهر ، تناول عملية انتاج الخيرات المادية المباشرة ، فيختلقون لذلك نماذج اصطناعية لاستثمارة منعزلة عن المجتمع بوصفها نموذجا بسيطا للاستثمارة الخاصة الرأسمالية المعاصرة . وعلى هذا النحو يضعون المنتج خارج نطاق علاقات الانتاج والقوانين الاقتصادية الناجمة عنها . وبواسطة مثل هذه النماذج الملفقة المجردة من الحياة يستعيض الاقتصاديون البرجوازيون عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى عملية الانتاج بدوافع سيكولوجية ذاتية وميول « ملازمة على الدوام للطبيعة البشرية » ، كما يزعمون .

ان البرجوازية بحاجة الى الاسلوب الاول والاسلوب الثانى للحيلولة دون علم الاقتصاد وتدخله فى « قدس

اقداس » المجتمع الرأسمالى ، الا وهو عملية الانتاج واستثمار العمل المأجور ، ولكى تروج لـ « حرية العمل » الاسطورية و « حرية الفرد » والمبادرة الخاصة الحرة .

الا ان فى عصر الازمة العامة للرأسمالية لا يعطى الاسلوبان المذكوران اعلاه لتبرير الرأسمالية مفعولهما المطلوب ، ويضطر الكثير من الاقتصاديين البرجوازيين الى النظر فى العلاقات بين الناس اثناء عملية الانتاج وذلك ، كما هى العادة ، لغرض اخفاء وستر الطبيعة الاستغلالية للرأسمالية . ولهذا الغرض يدعون لاشتراك مصالح الرأسماليين والعمال ويطورون مختلف « نظريات » المشاركة الاجتماعية والعلاقات الانسانية ودولة « الرفاه العام » وهكذا . وبذلك بالذات يحاول علم الاقتصاد البرجوازى مرارا وتكرارا وبمختلف وسائل الدعاية الكاذبة ان يكمت ويضعف الصراع الطبقى وان يطيل من بقاء النظام الرأسمالى على الاقل .

ان النظرية الاقتصادية الماركسية ــ اللينينية تفضح الاساليب المنافية للعلم ، التى يلجأ اليها المدافعون عن الرأسمالية . وتكشف عن المقاصد الطبقية والمحتوى الرجعى لنظرياتهم . ولقد اثبت الماركسيون ، اثباتا لا يدحض ، الطابع القسرى للعمل فى جميع المجتمعات التى تكون فيها وسائل الانتاج منفصلة عن المنتجين وتقف

ضدهم باشكال الملكية الخاصة المتركزة فى ايدى حفنة ضئيلة من اعضاء المجتمع .

وكان الاكراه غير الاقتصادى على العمل ، اى عن طريق الجور المباشر على الشخصية ، هو الاسلوب السائد فى المجتمع العبودى ، وكان الجمع بين الاكراه غير الاقتصادى والاكراه الاقتصادى على العمل يلازم نظام الاقطاع . اما الرأسمالية فيسودها الأكراه الاقتصادى على العمل . كانت اشكال الحث على العمل تتغير الا ان الطابع القسرى للعمل ظل باقيا ، كما كانت تزداد درجة استثمار المنتجين المباشرين اكثر فأكثر .

ولا يتغير طابع العمل تغيرا جذريا الا بعد تحويل وسائل الانتاج الى الملكية الاجتماعية الاشتراكية . ويحل العمل الحر من اجل نفسه ومن اجل المجتمع محل العمل الذليل الاجبارى من اجل المستثمرين .

وتعنى «حرية العمل» البرجوازية «التحرر من العمل» بالنسبة لبعض الناس ، وبالنسبة للبعض الآخر حرية القوى فى استغلال الضعفاء ، وحرية الغنى فى العيش على حساب عمل الفقراء . اما بالنسبة للبروليتاريين فلا تعنى هذه الحريات الا حرية اختيار الرأسمالى الذى يشتغلون من اجله . ولكن العامل لا يستطيع ان يتمتع دائما حتى بهذه « الحرية » . اذ ان الرأسمالى هو الذى يملك حق تشغيل

العمال وتسريحهم وتهدد العامل دائما اشد « الحريات » البرجوازية هولا الا وهى الحرية من العمل اى البطالة . ففى « العالم الحر » البرجوازى توجد ملايين من البروليتاريين الذين تم تحريرهم قسرا من العمل وحرمانهم بالتالى من وسائل العيش .

اما الاشتراكية فلا تحرر الناس من العمل اذ انه لا حياة بدون عمل . وان المجتمع الاشتراكى ، اذ يقضى على استثمار الانسان للانسان يعمل بدأب على تكوين الظروف المادية والتكنيكية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعاشية من اجل تسهيل العمل ، ومن اجل اضفاء محتوى فكرى على العمل الجسمانى ، كما انه يحول العمل بالتدريج الى حاجة حيوية اولى لدى الانسان .

وترسخ الاشتراكية قبل كل شىء مبدأ واجب العمل على الجميع . وحينما تصبح وسائل الانتاج ملكا للجميع ، وليس لاحد ما على انفراد ، يصبح العمل المشترك هو المصدر الوحيد لوسائل العيش بالنسبة لكل فرد . « فمن لا يعمل لا يأكل » — هذا هو المبدأ الاساسى للحياة الاجتماعية فى ظل الاشتراكية . وان التنظيم المنهاجى للاقتصاد وانماء الانتاج بسرعة وانعدام ازمات فيض الانتاج الاقتصادية ، كل ذلك يمكن

المجتمع من تأمين العمل لكل شخص قادر على القيام به.

ثم ان الاشتراكية تغير وضع الكادح فى المجتمع تغييرا جذريا . ففى ظل الرأسمالية تحتل الطبقات الطفيلية ، التى تملك السلطة السياسية والجزء الاكبر من الثروة الوطنية ، الدرجات العلوية على السلّم الاجتماعى . فالغني الذى لا يشتغل يتمتع فى هذا المجتمع بالاحترام والمجد اما من يكدح فليس هو سوى موضوع للاستثمار ومصدر لاغتناء الاثرياء .

وفى ظل الاشتراكية وحدها يشغل خالق الثروة الاجتماعية الحقيقى ، اى الكادح ، ذلك المكان الذى يناسب دوره فى المجتمع . ومن يعمل بشرف واستقامة ويبذل جميع كفاءاته يتمتع بالمجد واحترام الجميع . وبالعكس يدين الجميع كل من يتهرب من الاشتراك فى العمل الاجتماعى .

وتعزل الملكية الخاصة فى ظل الرأسمالية المنتجين بعضهم عن بعض وتضعهم فى موقف التناحر فيما بينهم . وعليه فان عمل الافراد وكذلك عمل الجماعات فى المؤسسات يبدو عملا خاصا. ولكن التقسيم الاجتماعى للعمل يضفى فى الوقت نفسه طابعا اجتماعيا على العمل الفردى . الا ان الطابع الاجتماعى للعمل فى المجتمع

البرجوازى لا يظهر الا اثناء التبادل اى بعد ما يتم انفاق العمل وانتاج المنتوج . وفى السوق فقط ، اى اثناء التبادل يعلم المنتجون عما اذا كان المجتمع بحاجة الى عملهم المتجسد فى منتوجهم ، اى فى بضاعتهم ، ام انهم كانوا يشتغلون عبثا .

اما العمل فى ظل الاشتراكية فهو يتميز ، من حيث سماته الرئيسية ، بالطابع الاجتماعى المباشر . ويتم تنظيمه بشكل منهاجى وعلى اساس مراعاة حاجات المجتمع . وحتى قبل البدء بالانتاج تحدد خطة الاقتصاد الوطنى عمل كل شغيل وكل جماعة من الشغيلة بوصفه جزءا لا يتجزأ من العمل الاجتماعى الاجمالى . وبفضل خاصية العمل الاشتراكى هذه تنعدم فى المجتمع ازمات فيض الانتاج كما يوفر هذا المجتمع كمية هائلة من العمل تتبدد سدى فى ظل الرأسمالية .

غير انه بسبب كون الطور الاول من الشيوعية يحتفظ بالانتاج البضاعى والتجاره فان العمل الاجتماعى المباشر يبقى محتويا على عدد من الظواهر المتعلقة بالانتاج البضاعى . فالمهام البرنامجية التى ينيطها المجتمع ، مثلا ، بمؤسسات وفروع الاقتصاد لا بد وان تعزز بنظام الدوافع الاقتصادية مثل التوزيع حسب العمل والميزان الاقتصادى والسعر وهلمجرا . الا ان دور

التخطيط المركزى والقيادة المركزية فى قطاعى الانتاج غير متساو . فالكولحوزات على اعتبارها مالكة لوسائل الانتاج لا تستلم من الدولة الا المهام البرنامجية لبيع مقدار معين من المنتوج الزراعى الى مؤسسات شراء وتخزين هذا المنتوج . اما كافة القضايا الاخرى المتعلقة بانتاج وتصريف المنتوج البضاعى الذى يبقى تحت تصرف الكولخوزات الكامل فان هذه الكولخوزات تحلها بصورة مستقلة . ولذلك يعتبر تأثير علاقات السوق على الانتاج الكولخوزى اكثر اهمية ويتجلى الطابع الاجتماعى المباشر فى العمل الكولخوزى بصورة اضعف مما فى القطاع العام (قطاع الدولة) . اما عمل الكولخوزيين والعمال والمستخدمين فى الاستثمارات المساعدة فى القطع التابعة لبيوتهم فلا يعتبر ابدا عملا منظما من الناحية التخطيطية ، اى لا يعتبر عملا اجتماعيا مباشرا . فبسبب كون هذا القسم من العمل الاجتماعى له اهمية مساعدة فى الاقتصاد فانه لا يعين الطابع الجديد للقسم الاساسى الغالب بصورة مطلقة من العمل الاجتماعى . ولا يصبح العمل اجتماعيا مباشرا بصورة كاملة الا بانتقال المجتمع الى طور الشيوعية التامة .

ويكتسب عمل الجماهير الشعبية الواسعة فى ظل الاشتراكية طابع العمل المبدع الخلاق . ولاول مرة

فى التاريخ اصبحت الحاجات الموضوعية للتقدم الاجتماعى تنطبق ورغبات ومصالح الكادحين الذاتية . ويدرك الناس فى ظل الاشتراكية اتجاه تطور الانتاج ويسرعون بالتقدم الاجتماعى عن وعى بعملهم المشترك اليومى .

ويتجلى على اسطع وجه الطابع الخلاق للعمل الاشتراكى فى الحركة الواسعة لمحسنى الانتاج والمخترعين وفى تطور شبكة الجمعيات العلمية والتكنيكية على نطاق واسع وفى عمل الملايين من الناس الذين يبذلون كل قواهم ومؤهلاتهم فى هذا المجال . وفى مجرى النضال من اجل اتقان الانتاج تكنيكيا ظهرت فى الاتحاد السوفييتى جمعية محسنى الانتاج والمخترعين لعموم الاتحاد السوفييتي وتطورت الى منظمة تضم عددا كبيرا من الاعضاء . ففى عام ١٩٦٤ فقط قدم المخترعون ومحسنو الانتاج فى الاتحاد السوفييتى ٢٨٣٦ الف اقتراح لتحسين تكنيك وتكنولوجيا الانتاج . وخلال الخطة السباعية (١٩٥٩ — ١٩٦٥) تم فى الاقتصاد الوطنى استخدام اكثر من ١٨ مليون اختراع واقتراح لتحسين الانتاج ساعدت على توفير مبلغ يزيد على ١١ مليار روبل . ولشهر كانون الثانى (يناير) عام ١٩٦٤ شارك فى عمل الجمعيات العلمية التكنيكية وغيرها من المنظمات

الابداعية حوالى ثلاثة ملايين من المهندسين والتكنيكيين واخصائيى الاقتصاد الزراعى والعمال والكولخوزيين الطليعيين . وظهرت مثل هذه المنظمات الابداعية فى البلدان الاشتراكية الاخرى وهى تتطور بنجاح .

وتتسم باهمية عظمى فى بناء الاشتراكية والشيوعية الحوافز الاقتصادية والمصلحة المادية المباشرة الشخصية او الجماعية فى نتائج العمل عند الشغيلة وفرق ومجموعات العاملين . وعن طريق التشجيع المادى يتكون لدى اعضاء المجتمع الاشتراكى الشعور بالمسؤولية الاقتصادية عن نتائج الانتاج ويتم تشجيعهم على البحث عن احسن الطرق لاستخدام وسائل الانتاج ورفع درجة الكفاءة ، والخ .. وتؤكد تجربة بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية صحة اعتقاد لينين الذى كان يعتبر المصلحة المادية الشخصية لدى الشغيل فى نتائج العمل المشترك فى المؤسسات الاشتراكية وكذلك علاقات الميزان الاقتصادى بين المجتمع وجماعة الشغيلة المنهج الاساسى لبناء الاشتراكية . وتدل التجربة على ان تطور الانتاج ورفع مستوى حياة الكادحين يتأخران عند الاستهانة باستخدام مبدأ المصلحة المادية فى العمل الاشتراكى .

ولا يعنى استخدام الحوافز المادية فى العمل اى تقليل من الحوافز المعنوية والفكرية ابدا .

وبالعكس فان تغير طابع العمل تغيرا جذريا فى ظل الاشتراكية قد خلق بين جماهير الشعب الواسعة حوافز جديدة على العمل هى الحوافز المعنوية التى تقوم على تفهم الروابط الوثقى غير المنفصمة بين المصالح الشخصية ، الفردية ، ومصالح الجماعة والمجتمع باكمله . ومع ازدهار الاشتراكية وتقدم المجتمع نحو الشيوعية يزداد دور الحوافز المعنوية على العمل اهمية اكثر فاكثر . ونعنى هنا الاستخدام الاكثر فعالية لهذه الاسباب المحفزة او تلك لصالح الاسراع فى تطوير القوى المنتجة ومضاعفة الثروة الاجتماعية . ولدى الجمع الصحيح بين الحوافز المعنوية والمادية يقتنع الشغيلة عمليا وبخبرتهم الشخصية والجماعية بافضليات الاشتراكية على الرأسمالية .

ويتكون الموقف الشيوعى من العمل بصورة تدريجية . فالعمل المشترك باستخدام وسائل الانتاج الاجتماعية هو المدرسة الاكثر فعالية لتربية الناس بروح الشيوعية . وفى العمل المشترك واثناء تعاشر الفرد والجماعة يتم التغلب على العادة الانانية وهى معارضة المصالح الاجتماعية بالمصلحة الفردية ، فالناس الذين كانوا يشتغلون سابقا من اجل الكسب الشخصى فقط يصبحون بناة الاشتراكية والشيوعية الواعين والنشطاء .

ومن الضرورى كذلك ان يدرك المرء الفرق المبدئى

بين الاكراه الاقتصادى على العمل فى ظل الرأسمالية والتشجيع الاقتصادى للعمل فى ظل الاشتراكية . ويجرى الاكراه الاقتصادى على العمل فى المجتمع البرجوازى لصالح الطبقات الاستغلالية . اما المجتمع الاشتراكى فيستعمل التشجيع المادى للعمل انطلاقا من المصالح الحيوية الجذرية للكادحين انفسهم . مع العلم بان لمقادير المكافآت المادية حدودا معينة تنفى امكانية الاستئثار بعمل الغير . فمن يصنع كمية اكبر من المنتوج الجيد وبتكاليف اقل يقبض مكافأة اعلى لقاء عمله .

يوم العمل فى ظل الاشتراكية

ومع تحول وسائل الانتاج الى الملكية الاشتراكية تظهر الضرورة والامكانية العملية لضبط طول يوم العمل بصورة منهاجية .

واذا تتبعنا تاريخ تطور الرأسمالية لاحظنا بسهولة انها تسعى حتما الى اطالة يوم العمل بشكل يفوق حدوده الطبيعية ، بغية زيادة وقت العمل الزائد .

وان نضال الطبقة العاملة المنظم يجبر الرأسماليين على اجراء بعض التخفيض فى يوم العمل . ولكن الرأسماليين يعوضون عن هذا التقليص الاضطرارى برفع شدة العمل تعويضا يربو على خسائرهم . اما الاشتراكية

فيلازمها السعى الدائم الى تخفيض طول يوم العمل وتسهيل العمل وتحويله الى مصدر لشعور الارتياح الداخلى العميق . فالاشتراكية هى مجتمع الكادحين ومن اجل الكادحين . ولذا فان مسائل العمل فى الاشتراكية هى على الدوام فى محط انظار هيئات قيادة المجتمع .

ولاول مرة فى تاريخ العالم سن تحديد يوم العمل بـ ٨ ساعات فى البلاد السوفييتية وفقا لمرسوم السلطة السوفييتية الصادر فى ١١ نوفمبر ١٩١٧ ، على اثر انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى واقامة ديكتاتورية البروليتاريا . وكان هذا الحدث التاريخى الذى جرى فى الايام الاولى من عملية استقرار الاشتراكية حافزا جبارا بالنسبة للطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية على النضال من اجل تحديد يوم العمل قانونا .

وفيما بعد وطبقا لمرسوم اللجنة التنفيذية المركزية فى الاتحاد السوفييتى الصادر فى ١٥ اكتوبر ١٩٢٧ ، جرى انتقال عمال المصانع والمعامل الى يوم العمل من ٧ ساعات خلال خطة السنوات الخمس الاولى ، الامر الذى اضطلع بدور الحافز الجديد لدى الحركة العمالية العالمية على زحفها على نير الرأسمال .

وبسبب الحرب العالمية الثانية ، الامر الذى استتبع ضرورة الاعداد لصد العدوان الامبريالى ، اصدر

مجلس السوفييت الاعلى فى الاتحاد السوفييتى فى يونيو ١٩٤٠ مرسوما حول الانتقال من يوم العمل من ٧ ساعات الى يوم العمل من ٨ ساعات . وكان هذا تدبيرا موقتا واضطراريا . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعث الاقتصاد الوطنى بدأ تقليص جديد لطول يوم العمل .

ففى عام ١٩٦٠ تم انتقال العمال والمستخدمين الى يوم العمل من ٧و٦ ساعات . وكان معدل الطول المقرر ليوم عمل العمال الراشدين فى الصناعة فى عام ١٩٦٤ يوازى ٦,٩٣ ساعات مقابل ٧,٩٦ ساعات فى عام ١٩٥٦ و ٩,٩ ساعات فى عام ١٩١٣ . وقد نصت توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى حول الخطة الخماسية لتطوير لاقتصاد الوطنى السوفييتى لاعوام ١٩٦٦ — ١٩٧٠ على الانتقال المتناسق لعمال ومستخدمى المصانع والمعامل والمؤسسات والمنظمات الى اسبوع العمل من خمسة ايام (خمسة ايام عمل ويومان عطلة) مع الحفاظ على الاستمرارية العامة المحددة فى الوقت الحاضر لساعات العمل فى الاسبوع . وسوف يخفف هذا التدبير ظروف عمل الشغيلة ويوسع امكانيات زيادة كفاءتهم ومستواهم الثقافى وسيساعد كذلك على زيادة فعالية استخدام الارصدة الانتاجية . وعلى الدوام يتحقق تخفيض وقت العمل فى ظل الاشتراكية بدون تخفيض

الاجور . وينص برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى على انه سيجرى فيما بعد ، وبقدر تهيئة الظروف الاقتصادية اللازمة ، الانتقال الى يوم العمل من ٦ ساعات والى يوم العمل من ٥ ساعات فى الاعمال التى تجرى تحت الارض وفى المشاريع ذات الظروف الضارة بالصحة . ومن المقرر ايضا زيادة مدة الحد الادنى للاجازات السنوية المدفوعة الاجر من اسبوعين الى ثلاثة اسابيع ثم الى شهر .

ان طول يوم العمل واسبوع العمل مرهون فى ظل الاشتراكية بانتاجية العمل مباشرة . فلا يجوز لتخفيض ساعات العمل فى الاسبوع ان يؤدى الى تقليص حجم المنتوج . ولذا فان المؤسسات الاشتراكية ، اذ تستعد لتخفيض يوم العمل واسبوع العمل وفقا للخطة المرسومة ، تقوم بمختلف التدابير التنظيمية والتكنيكية الهادفة الى رفع انتاجية عمل العامل خلال الساعة الواحدة فتحسن ، مثلا ، تكنيك وتكنولوجية الانتاج وترفع درجة تجانس وتاثر الانتاج وتذلل النواقص التنظيمية المختلفة ، والخ .. كما تقوم الادارة والمنظمات الاجتماعية بعمل تنويرى كبير بين العمال وتنظم تدريسهم ورفع درجة كفاءتهم . ثم ان تخفيض يوم العمل نفسه هو عبارة عن مقدمة لنمو مردود الساعة .

وقد كتب ماركس يقول : « ان النتيجة الاولى

لتخفيض يوم العمل تقوم على هذا القانون الواضح للعيان تماما والقائل بان فعالية قوة العمل تتناسب عكسيا مع وقت بذلها » . *

وان استعمال كافة عوامل رفع انتاجية العمل استعمالا حكيما يسمح للمجتمع الاشتراكى بتخفيض يوم العمل بدون تخفيض للاجور وبانماء الانتاج باستمرار فى الوقت نفسه .

ويعنى تخفيض يوم العمل زيادة اوقات الفراغ وهكذا تتوفر لدى الشغيل امكانية الاستراحة بصورة افضل ورفع مستواه الثقافى والتكنيكى خلال مدة اطول ، الامر الذى يسهم بدوره فى مواصلة نمو الانتاج وارتفاع الاجرة .

ويحتفظ المجتمع الاشتراكى بتقسيم العمل الى عمل ضرورى وعمل زائد . ولكن لهذا التقسيم محتوى اجتماعيا واقتصاديا يختلف مبدئيا عنه فى ظل الرأسمالية .

ويختفى فى ظل الاشتراكية تقسيم المجتمع الى مستغِلين ومستغلين ويختفى الصراع الطبقى المسعور مما يؤدى الى تصفية الطابع التناحرى لتقسيم العمل الى عمل ضرورى وعمل زائد .

ويشمل العمل الضرورى فى ظل الاشتراكية جميع نفقات العمل من اجل تلبية الحاجات المادية والثقافية

* ماركس . رأس المال . المجلد ا ، ص ٤١٦ .

لدى الناس المشتغلين فى الاقتصاد الوطنى . ويسمى المنتوج الحاصل عن هذا العمل بالمنتوج الضرورى . ويتكون المنتوج الضرورى من حيث شكله العينى من مواد الاستهلاك وخدمات الاستعمال الشخصى . وينتمى الى هذا كذلك دفع اجور العمل الفردى وتكاليف المجتمع لسد حاجات الكادحين مجانا .

ويضم العمل الزائد فى ظل الاشتراكية ما يبذله المجتمع من عمل يهدف الى توسيع الانتاج وتكوين الارصدة الاحتياطية وارصدة التأمين ويسمى المنتوج الحاصل عن هذا العمل بالمنتوج الزائد . ويتكون المنتوج الزائد من حيث طبيعته من وسائل الانتاج ومواد الاستهلاك . وعلى حساب العمل الزائد يجرى سد نفقات دوائر الدولة واجهزة الادارة ونفقات الدفاع عن البلاد .

ان القيمة الزائدة التى يخلقها العمل الزائد هى هدف الانتاج فى المجتمع الرأسمالى ، وليس دفع اجرة العمل الضرورى فيه غير شرط ووسيلة لاستثمار الرأسماليين بعمل العمال الزائد بلا تعويض .

والامر مختلف فى ظل الاشتراكية ، حيث يصبح العمل الضرورى ومنتوجه غرض الانتاج المباشر كما يصبح العمل الزائد وسيلة لزيادة المنتوج الضرورى . وفى ظل الاشتراكية « يذهب المنتوج الزائد لا الى طبقة

المالكين بل الى حوزة جميع الكادحين ولهم وحدهم » * على حد تعبير لينين .

ولان قوة العمل فى ظل الاشتراكية لا تعتبر بضاعة ولا تتسم بالقيمة فان الاجور ، اذن، لا تنظم بواسطة قيمة قوة العمل . وتتسع حدود المنتوج الضرورى فى ظل الاشتراكية ، بالمقارنة مع الرأسمالية ، وذلك بفضل تصفية الاستهلاك الطفيلى للطبقات المستغلة واستبعاد خسائر العمل الاجتماعى الناجمة عن عفوية تطور الاقتصاد . وفضلا عن ذلك يسمح نمو انتاجية العمل ، ذلك النمو الاسرع بكثير منه فى الرأسمالية ، يسمح للعمل الضرورى ومنتوجه بان يتجاوزا حدود الحاجة البسيطة الى تجديد انتاج قوة العمل وان يصبحا وسيلة لتكوين الانسان الجديد المتطور روحيا وجسديا ومن كل الجوانب .

ويضبط المجتمع تقسيم العمل ومنتوجه الى عمل ومنتوج ضروريين والى عمل ومنتوج زائدين فى ظل الاشتراكية . ويجب تعيين وصيانة التناسب الصائب بين هذين الجزئين المكونين للعمل والمنتوج الاجتماعيين. واذا وجه قسم من المنتوج الاجتماعى اكبر من اللازم الى الاستهلاك

---

* المجموعة اللينينية ، المجلد ١١ ، ص ٣٨٢

الشخصى ادى هذا الى انخفاض وتائر تجديد الانتاج الموسع والى اضعاف قاعدة المجتمع المادية والتكنيكية وتأخر نمو انتاجية العمل و، اخيرا ، الى توقف نمو رفاهية الكادحين .

اما اذا ازداد العمل الزائد والمنتوج الزائد بصورة لا مبرر لها على حساب العمل الضرورى والمنتوج الضرورى انعكس هذا فورا على رفاهية شغيلة الانتاج . اذ ان مستواها سينخفض وسيهبط نشاط الكادحين الانتاجى الامر الذى لا يلبث ان يؤثر فى تطور الانتاج تأثيرا سلبيا . ولهذه الاسباب يكون الضبط المنهاجى للنسبة الكمية بين العمل الضرورى والعمل الزائد ، بين المنتوج الضرورى والمنتوج الزائد ، واحدة من القضايا الهامة جدا لتطور الاقتصاد الاشتراكى .

التعاون الاشتراكى فى العمل

تغير الاشتراكية الطبيعة الاجتماعية للتعاون فى العمل وترفع دوره فى الحياة الاقتصادية الى درجة لا تقاس . والتعاون فى العمل هو ذلك العمل المنهاجى الذى يقوم به عدد كبير من الناس بالتعاضد جنبا الى جنب فى عملية الانتاج نفسها او فى عمليات مختلفة للانتاج ولكنها مترابطة .

ان التعاون فى العمل يزيد قوته المنتجة ويمكن من تقسيمه بصورة منهاجية ويسفر عن تخصص ادوات العمل ويساعد على اختراع الماكنات وهلمجرا . ولذا فان للتعاون فى العمل افضليات هائلة على عمل الافراد المنعزلين بعضهم عن البعض الاخر .

والبرجوازية تستغل التعاون فى العمل من اجل اغتنائها الذاتى وضد مصالح الكادحين ، اذ تحوله الى وسيلة لمضاعفة القيمة الزائدة . ولهذا السبب يتسم التعاون الرأسمالى فى العمل بطابع تناحرى قسرى ، كما انه محدود فى تطوره باطار الملكية الخاصة ولا يستطيع ان يظهر جميع افضلياته المفيدة لازدهار القوى المنتجة فى المجتمع .

اما فى ظل الاشتراكية فيصبح التعاون شكلا عاما شاملا للعمل . وان التشريك الاشتراكى لوسائل الانتاج يقيم التعاون فى العمل على القاعدة الاقتصادية المطابقة لطابعه الداخلى . وتزول الاشكال الاجبارية للتعاون والعلاقات التناحرية بين الناس . وتلغى الاشتراكية الاشكال التناحرية لتقسيم العمل الاجتماعى مثل انقسام المجتمع الى طبقات متناهضة ، كما يصفى التناقض بين المدينة والريف ، وبين العمل الجسدى والعمل الفكرى .

ثم ان تطور التعاون الاشتراكى فى العمل يصحبه كذلك الغاء اشكال من تقسيم العمل داخل المؤسسات تشوه الانسان جسديا ومعنويا .

ويتسع اطار التعاون حتى يشمل الدولة . اما بعد تشكل المنظومة الاشتراكية العالمية فيجتاز التعاون الحدود الوطنية ويتطور بصورة منهاجية تعاون جميع البلدان التى سلكت سبيل بناء الاشتراكية .

ويتطلب التعاون فى العمل مراعاة كل شغيل للانضباط وانسجام العمل . ويتخذ التعاون الاشتراكى فى العمل تدابير التأثير الاجتماعى والادارى الصارمة على اولئك الذين لم يتخلوا بعد عن تفضيل مصالحهم الشخصية على مصالح المجتمع والذين يعارضون المجتمع والجماعة باشخاصهم ويخالفون الانظمة المقررة لسير العمل .

ويتطلب اتساع حدود التعاون الاشتراكى فى العمل حتى يشمل المجتمع كله وحدة الارادة ووحدة الاعمال من قبل جماعات الشغيلة الكبيرة العدد باكملها . ومن هنا لا بد من وجود الادارة الممركزة للاقتصاد الوطنى الاشتراكى باكمله مضافا اليها اشتراك جماهير الشعب بنشاط فى حل القضايا الانتاجية .

وتتحقق الادارة المباشرة لمؤسسات الدولة على اساس

ان القيادة في ظل الاشتراكية لا تنفى مساهمة جماهير الكادحين الواسعة بنشاط فى حل المسائل الرئيسية للحياة الانتاجية بل انها تنص على وجوب هذه المساهمة . اما اشكال هذه المساهمة فهى متنوعة جدا . مثل منح المنظمات الحزبية فى القاعدة حق الرقابة على نشاط ادارات المؤسسات . وتتمتع النقابات بالحقوق الواسعة فيما يتعلق بتحديد معدلات العمل وصيانته وفى اختيار وتوزيع الكوادر وفى قبول وتسريح العاملين . ويجرى فى كل مؤسسة انتخاب اعضاء الاجتماعات الانتاجية الدائمية التى تناقش تقارير القادة حول المسائل الانتاجية والثقافية والمعاشية التى تهم كل جماعة وتتقدم كذلك بمقترحات عملية تهدف الى اتقان الانتاج . وتوجد فى كل مؤسسة فرق المعونة ومراكز الرقابة الشعبية التى ينتخبها شغيلة المؤسسة . وهكذا نرى ان القيادة الاشتراكية فى المؤسسات لا تمت بصلة الى تعسف الرأسمال ، فهى ممزوجة بالمراقبة الفعالة من الاسفل ، اى من قبل العاملين البسطاء ، كما انها تشرك جماهير الكادحين الواسعة فى ادارة الانتاج .

وفى المؤسسات التعاونية تكون جمعية اعضاء التعاونية العامة هى الهيئة العليا للادارة . وتنتخب هذه

الجمعية العامة الهيئة الادارية للتعاونية التى تخضع للجمعية العامة كما يخضع الرئيس للهيئة الادارية .

ان اوامر الرئيس وارشاداته الزامية لجميع اعضاء التعاونية . ولا تستطيع الغاءها الا الهيئة الادارية او الجمعية العامة .

والسمة الملازمة للتعاون الرأسمالى فى العمل هى الشكل التناحرى للمباراة ، اى ما يسمى بالمزاحمة . وفى سياق صراع المزاحمة الضارى ينتصر القوى على الضعيف ويفرض بالتالى سيطرته عليه . وهكذا يتحول المغلوب الى موضوع للاستثمار من قبل الغالب .

المباراة الاشتراكية

ان المباراة الاشتراكية هى المظهر الاكثر سطوعا للطبيعة الجديدة للتعاون الاشتراكى فى العمل ، وسمتها المميزة الرئيسية هى الروح الجماعية وتعاون الناس الرفاقى وتعاضدهم فى العمل . ففى المباراة الاشتراكية بالذات يتجلى العمل

الخلاق المتحرر من الاستثمار والظلم ، كما يتجلى اهتمام العاملين بتطوير الانتاج الاجتماعى الى اقصى حد وبتقوية انضباط العمل . ولقد انبثقت المباراة الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى فى السنوات الاولى للسلطة السوفييتية ، وكانت اشكالها الاولى هى « ايام السبت » * الشيوعية ، التى انتشرت ونمت وشملت اوسع فئات الشغيلة وتحولت الى قوة محركة جبارة فى المجتمع الجديد . وتهدف المباراة الاشتراكية الى تنفيذ مهام الخطة الانتاجية المرسومة وتجاوزها والى تعبئة الامكانيات الداخلية الكامنة فى المؤسسة والى ازدهار الاقتصاد الاشتراكى.

والشيء الرئيسى فى المباراة الاشتراكية هو النضال من اجل رفع انتاجية العمل ومن اجل تربية الموقف الشيوعى من العمل ومن الواجب الاجتماعى. ويناضل المشتركون فى المباراة الاشتراكية ضد التحجر والروتين والركود والبيروقراطية وغيرها من الظواهر الغريبة عن الطبيعة الداخلية للنظام الاجتماعى الجديد والكامنة فى رواسب الرأسمالية المتبقية فى اذهان الناس . وتعود نجاحات المباراة الاشتراكية الى قوة الجاذبية الهائلة للمثال الايجابى فى العمل . فان الشغيلة الطليعيين ومحسنى

* يطلق اسم « السبوت الشيوعية » على العمل الطوعى لصالح المجتمع مجانا وفى اوقات الفراغ . وظهرت السبوت الشيوعية الاولى فى عام ١٩١٩ . وقد اعتبرها لينين جنين العمل الشيوعى الحقيقى .

الانتاج يحرزون نجاحات مرموقة فى العمل ويجتذبون بالتالى الذين يتأخرون ، ويساعدونهم على امتلاك ناصية التكنيك الجديد والاساليب والطرق الجديدة فى العمل وعلى ان يدركوا الاهمية الاجتماعية الكبيرة لعملهم الشخصى . ويؤيد المجتمع الاشتراكى من خلال الدولة الاشتراكية اصحاب المبادرات فى المباراة الاشتراكية من جميع النواحى ويشجع تشجيعا معنويا العاملين الذين يتوصلون الى نجاحات كبيرة فى العمل ، اذ يمنحهم شهادات الشرف والميداليات والاوسمة والقاب الشرف مقابل اسطع نماذج العمل . وبالنسبة لتطور المباراة الاشتراكية يتسم باهمية جوهرية كذلك مختلف اشكال المكافآت المادية الممنوحة للافراد والجماعات لقاء رفع انتاجية العمل وتوفير وسائل الانتاج ولقاء الاختراعات والاكتشافات العلمية والمستحدثات التكنيكية .

وقد ارتقت المباراة الآن الى درجة نوعية جديدة من تطورها اذ ظهرت الحركة الجماهيرية من اجل الموقف الشيوعى من العمل التى هى شكل اعلى للمباراة فى العمل . وتتميز هذه الحركة بالجمع العضوى بين نضال الكادحين فى سبيل النهوض بالانتاج وانتاجية العمل وبين الدراسة ونشر القواعد الشيوعية للسلوك فى الانتاج والحياة اليومية وترسيخ الاخلاق الشيوعية .

وفى جميع البلدان التى سلكت طريق بناء الاشتراكية تتسع وتتطور مباراة الجماهير فى العمل . واصبحت هذه المباراة عاملا قويا لرفع انتاجية العمل الاجتماعى وتربية الناس بروح الجماعية الاشتراكية .

٢ ـ النمو الدائب لانتاجية العمل الاجتماعى

قانون النمو الدائب لانتاجية العمل

ان رفع انتاجية العمل هو شرط كل تقدم اقتصادى وثقافى وشرط ارتقاء المجتمع من درجات التطور الدنيا الى درجات اعلى . وعليه فان نمو انتاجية العمل هو قانون من القوانين الاقتصادية العامة .

ويعنى رفع انتاجية العمل الاجتماعى تخفيض نفقات العمل على انتاج وحدة من المنتجات ، اى توفير وقت العمل . مع العلم ان المقصود هنا هو توفير نفقات العمل الحى والعمل السابق اى رفع مردود الانتاج خلال وحدة من وقت العمل وانفاق وسائل الانتاج بصورة اكثر اقتصادية. وبنتيجة رفع انتاجية العمل الاجتماعى تزداد احجام الثروة الاجتماعية وتنخفض قيمة البضائع .

الا ان نتائج نمو انتاجية العمل لا تذهب على الدوام الى من ينتج الخيرات المادية . وعليه فان مصلحة

المنتجين المباشرين فى رفع انتاجية العمل مختلفة فى المجتمعات المختلفة كما ان وتائر نمو انتاجية العمل مختلفة ايضا .

والغرض المباشر للانتاج فى المجتمع الرأسمالى ليس هو اكثار الخيرات المادية من اجل تلبية حاجات الكادحين ، بل زيادة الارباح واغتناء البرجوازية . ويمكن التوصل الى هذا الغرض لا عن طريق رفع قوة العمل المنتجة فقط ، بل وكذلك عن طريق زيادة شدة العمل واطالة يوم العمل وتخفيض الاجور . زد على ذلك ان رفع انتاجية العمل يتطلب نفقات اضافية من الرأسمال على التكنيك الجديد للانتاج ويرافقه عادة ارتخاص قسم من الرأسمال الموظف فى الماضى ، اما الوسائل الاخرى لزيادة الارباح فلا تتطلب نفقات اضافية .

وينطلق الرأسمالى عند حل مسألة ادخال التكنيك الجديد من اعتبار واحد فقط هو الربح . فالرأسمالى لا يهتم بمسألة ما اذا كان التكنيك الجديد يسهل عمل العامل ام لا . ويقف العمال فى الرأسمالية موقف اللامبالاة من ادخال التكنيك الجديد ، ذلك لان نتائج زيادة انتاجية العمل تعود للرأسماليين ، وليس للعمال .

ان التشريك الاشتراكى لوسائل الانتاج يمحو الحدود الاجتماعية ويزيل العوائق فى طريق نمو انتاجية العمل

ويبشر بامكانيات غير محدودة لزيادة مردود الانتاج وتوفير وسائل الانتاج .

وان نمو الدخل القومى رهن بعاملين : زيادة عدد العاملين فى ميدان الانتاج المادى ورفع انتاجية العمل . الا ان زيادة عدد العاملين بشرط عدم تغير مستوى انتاجية العمل لا تصحبها زيادة حجم الخيرات المادية بالنسبة للفرد الواحد من العاملين . ولكن المجتمع الاشتراكى يهدف الى الرفع الدائب لرفاهية الشعب المادية والثقافية . ويتضح من ذلك ان رفع انتاجية العمل فى ظل الاشتراكية يصبح هو الطريقة الحاسمة لزيادة حجم الخيرات المادية التى هى تحت تصرف كل عضو من اعضاء المجتمع .

وان جميع القضايا الاجتماعية والثقافية فى المجتمع الجديد وثيقة الارتباط بنمو انتاجية العمل . فانشاء القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية والشيوعية ورفع مستوى الكادحين الثقافى والتكنيكى وتسهيل العمل وتخفيض طول يوم العمل وبناء المساكن ونمو الاستهلاك العام — ان هذا كله رهن برفع انتاجية العمل . وعليه بالضبط قال لينين ان الشىء الاهم والشىء الرئيسى لانتصار الشيوعية هو فى آخر المطاف رفع انتاجية العمل .

ثم ان نمو انتاجية العمل ووتائر هذا النمو هما دليل هام جدا على تقدمية كل نظام اجتماعى وقوته

الحيوية . ولقد اثبتت الاشتراكية الآن عمليا تفوقها على الرأسمالية من هذه الناحية ايضا . ففى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦٤ نمت انتاجية العمل فى صناعة الاتحاد السوفييتى بنسبة ١٣٧٪ فى حين ان انتاجية العمل فى صناعة الولايات المتحدة الاميركية نمت خلال هذه الفترة بنسبة ٧٧٪ فقط ، وفى انكلترا بنسبة ٥٣٪ وفى جمهورية المانيا الاتحادية — بنسبة ٩٩٪ . ومن حيث مستوى انتاجية العمل فى الصناعة ادرك الاتحاد السوفييتى البلدان الرأسمالية الرئيسية فى اوروبا وقلص كثيرا الفرق بين مستوى انتاجية العمل فيه وفى الولايات المتحدة .

وتنص الخطة الخماسية لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى لاعوام ١٩٦٦ — ١٩٧٠ على زيادة انتاجية العمل بنسبة ٣٣ الى ٣٥٪ فى الصناعة وبنسبة ٤٠ الى ٤٥٪ فى الزراعة .

ويتسم نمو انتاجية العمل فى البلدان الاشتراكية الاخرى بوتائر اعلى مما هى عليه فى البلدان الرأسمالية . ففى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦٣ ، مثلا ، ازدادت انتاجية العمل فى الصناعة فى بلغاريا بنسبة ١١٥٪ ، وفى جمهورية المانيا الديمقراطية بنسبة ١٧٤٪ ، وفى بولونيا بنسبة ١٦٤٪ ، وفى رومانيا بنسبة ١٦٨٪ ، وفى تشيكوسلوفاكيا (عام ١٩٦٢)

بنسبة ١٣٠٪ ، وفى جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ، على الرغم من الخراب الهائل الذى اصاب الصناعة اثناء التدخل الامبريالى ، زادت انتاجية العمل فى الصناعة على مستواها لعام ١٩٤٩ بنسبة ١٤٠٪ .

ونستخلص اذن ان ما يلازم المجتمع الاشتراكى هو القانون الاقتصادى ، قانون النمو الدائب لانتاجية العمل .

ولقد تم فى الاتحاد السوفييتى بفضل نمو انتاجية العمل خلال الخطة الخماسية الاولى الحصول على ٥١٪ من كامل حجم انماء المنتوج الصناعى ، وخلال الخطة الخماسية الثانية تم الحصول على ٧٩٪ منه ، وخلال سنوات الحرب والخطة الخماسية الرابعة — على ٦٩٪ ، وخلال الخطة الخماسية الخامسة — على ٦٨٪ وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٩ و١٩٦٥ — على ٦٦٪ . وفى الوقت الحاضر تقدم كل نسبة مئوية واحدة من نمو انتاجية العمل فى صناعة الاتحاد السوفييتى منتوجا اضافيا قيمته حوالى ملیارى روبل فى العام .

عوامل نمو انتاجية العمل

ان عوامل رفع انتاجية العمل فى ظل الاشتراكية متنوعة جدا ولكنه يمكن تقسيمها الى الفئات الاربع الاساسية التالية :

العامل الاول والاكثر اهمية هو التقدم العلمى والتكنيكى في جميع فروع الاقتصاد الوطنى . وينتمى الى هذا كل من كهربة الاقتصاد الوطنى واشاعة وسائل الكيمياء فيه واتمتة ومكننة العمليات الانتاجية .

وهناك احتياطيات لا تحصى لنمو انتاجية العمل كامنة فى استعمال طاقة تفكيك نواة الذرة وتركيبها ، والاجهزة الالكترونية الحاسبة والموجهة ، وتحويل الطاقة الحرارية الى طاقة كهربائية تحويلا مباشرا ، الخ .. فى حقل الاقتصاد الوطنى .

والعامل الهام الثانى لنمو انتاجية العمل هو رفع مستوى العاملين الثقافى والتكنيكى ودرجة كفاءتهم .

فقد تم فى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، تطبيق التعليم الالزامى العام لمدة ٨ سنوات . كما تؤمن الشبكة الواسعة من مدارس التعليم المهنى التكنيكى اعداد العاملين الاكفاء بالجملة من اجل الصناعة والمواصلات والزراعة . وفى هذه الشبكة فقط جرى اعداد ١٥ مليون عامل كفوء خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٦٤ . وفى المؤسسات مباشرة يحصل سنويا ما يربو على ٨ ملايين عامل ومستخدم على مهن جديدة ويرفعون كفاءتهم .

ولم يكن يوجد فى روسيا ما قبل الثورة الا ١٩٠

الف اخصائى حائز على التعليم العالى والثانوى . اما فى عام ١٩٦٥ فقد بلغ عددهم ١٢٠٦٦ الفا . وتم خلال سنوات السلطة الشعبية فى بلغاريا اعداد اخصائيين حائزين على التعليم العالى اكثر بسبع مرات مما كان فى ما يقارب السبعين عاما الماضية . وفى عام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ الدراسى كان يدرس فى معاهد وجامعات رومانيا ١٢٣,٢ الف طالب ، بينما كان عدد الطلاب فى رومانيا القديمة ٢٦ الفا فقط . وقد سبقت البلدان الاشتراكية كثيرا البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا مثل فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية من حيث عدد الطلاب بالنسبة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان .

والعامل الثالث لنمو انتاجية العمل فى ظل الاشتراكية هو اتقان تنظيم الانتاج والتخطيط . ويشمل تنظيم الانتاج التقسيم المنهاجى للعمل بين فروع الانتاج والمؤسسات وتخصص المؤسسات وتركيبها والتعاون فيما بينها ، وتوزيع العمل اقليميا والتعاون المنهاجى بين مناطق البلد الاقتصادية وفيما بين البلدان الاشتراكية .

ومع نمو الاقتصاد الاشتراكى ومع تطور جميع اشكال التقسيم الاجتماعى للعمل تصبح الصلات الداخلية فى الاقتصاد اكثر تعقدا . وان العلاقات المتبادلة الشاملة بين المؤسسات وفيما بين فروع الانتاج يطرح على

التخطيط الاقتصادى متطلبات اكبر فأكبر . وعليه فان رفع نوعية تخطيط الانتاج الاجتماعى هو عنصر من العناصر الجوهرية لنضال الشعب بأسره من اجل رفع انتاجية العمل .

واخيرا ، يتسم اتقان تنظيم العمل فى المؤسسات باهمية كبيرة لرفع انتاجية العمل . فتقوية انضباط العمل وتحسين نوعية تحديد معدلات العمل فى المؤسسات يتيحان فرصة الحصول على منتوج اكبر مع النفقات نفسها من الاموال والمواد . وتتسم مراعاة مبدأ المصلحة المادية الشخصية والجماعية فى نتائج عمل الشغيلة باهمية كبرى خاصة . ويتم التوصل الى ذلك عن طريق اتقان نظام الاجور الاساسية والمكافآت الاضافية المدفوعة للعاملين لقاء بلوغ علائم عالية فى الانتاج وفى رفع نوعية المنتوج وتوفير وسائل الانتاج .

وتهدف المباراة الاشتراكية الى بلوغ الحد الاقصى من استعمال جميع الدوافع لرفع انتاجية العمل الاجتماعى .

كما ان استعمال جميع المزايا الكامنة فى النظام الاشتراكى للاقتصاد من اجل رفع انتاجية العمل يمكن المجتمع الاشتراكى من ان يهيئ خلال فترة تاريخية وجيزة المقدمات الحاسمة للانتقال الى الطور الاعلى من المجتمع الشيوعى .

الفصل الخامس

الانتاج البضاعى وقانون القيمة فى ظل الاشتراكية

ا ـ ضرورة الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية وخصائصه

يتسم الانتاج البضاعى فى المجتمع الاشتراكى بطبيعة تختلف مبدئيا عن طبيعة الانتاج البضاعى الرأسمالى . فالعلاقات البضاعية النقدية فى ظل الاشتراكية خالية من التناقضات التناحرية ، وهى تتسم بالطابع المتناسق وتستخدم من قبل الدولة الاشتراكية بصورة واسعة لتطوير الانتاج الاجتماعى .

اسباب الانتاج البضاعى فى الاشتراكية

ان الانتاج البضاعى بغض النظر عن طبيعته الاجتماعية الاقتصادية ، يتصف ، اولا ، بانعزال المنتجين اقتصاديا ، وثانيا ، بتخصيص المؤسسات لصنع منتجات ذات قيمة استهلاكية معينة ، وثالثا ، بانتاج البضائع من اجل السوق وبيعها وفقا لقيمتها الاجتماعية .

فالسمة الاولى للانتاج البضاعى فى المجتمع الرأسمالى تنبع من سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمنتجات . اما السمة الثانية فهى نتيجة للتقسيم الاجتماعى للعمل . وبهاتين السمتين ترتبط السمة الثالثة الا وهى ضرورة تبادل المنتجات بين اصحابها .

فالملكية الخاصة هى سبب الانتاج البضاعى . اما التقسيم الاجتماعى للعمل فليس هو سوى الشرط الضرورى له . اذ ان وجود التقسيم الاجتماعى للعمل وحده لا يلد الانتاج البضاعى . وقد كتب ماركس يقول ان تقسيما اجتماعيا للعمل كان موجودا فى المجتمع البدائى الهندى الا ان الانتاج البضاعى لم يكن موجودا بسبب انعدام الملكية الخاصة .

وخلافا للمجتمع الرأسمالى تنعدم الملكية الخاصة فى المجتمع الاشتراكى ؛ اما التقسيم الاجتماعى للعمل فيغير طبيعته اذ يصبح منهاجيا ومنظما على اساس علمى . الا ان الانتاج البضاعى موجود كذلك فى المجتمع الاشتراكى .

وان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج السائدة فى المجتمع الاشتراكى لا تفرق المؤسسات ، بل توحدها فى كل واحد على النقيض من الملكية الخاصة . اذ ان النشاط الانتاجى للمؤسسات الاشتراكية توجهه خطة

الدولة لتطوير الاقتصاد الوطنى . ففى ظل الاشتراكية يوجد استقلال اقتصادى للمؤسسات والمنظمات يمكن اعتباره نوعا من الاستقلال الاقتصادى يختلف مبدئيا عن استقلال وانعزال المنتجين فى ظل سيطرة الملكية الخاصة .

وتجدر الاشارة هنا قبل كل شىء الى ان المؤسسات التعاونية اى الكولخوزات فى الاتحاد السوفييتى والمؤسسات التعاونية الزراعية فى بلدان الديمقراطية الشعبية وكذلك المؤسسات التعاونية الصناعية مستقلة ومنعزلة اقتصاديا بدرجة معينة بعضها عن البعض الآخر وعن قطاع الدولة ايضا .

ويتجلى الاستقلال الاقتصادى للانتاج التعاونى ، اولا ، فى ان وسائل الانتاج فيها هى ملك للمؤسسات التعاونية ، وثانيا — فى حقيقة تطبيق عمل اعضاء التعاونيات الذين هم اصحاب جماعيون لهذه التعاونيات فى اقتصادها الجماعى ، وثالثا — فى ان منتوج التعاونيات هو ملك لها . ولا نعزال المؤسسات التعاونية واستقلالها بعضها عن البعض الآخر وعن قطاع الدولة سببه . وهو وجود شكلين للملكية الاجتماعية فى ظل الاشتراكية : هما ملكية الدولة اى ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية الكولخوزية اى الملكية الجماعية .

ولكن استقلال المؤسسات التعاونية الاشتراكية لا يتسم بطابع تناحرى . ذلك لان لكلا الشكلين للملكية الاشتراكية طبيعة اقتصادية واحدة كما انهما مترابطان ترابطا وثيقا ، مع العلم بان الدور الرئيسى يعود الى ملكية الدولة . والدولة الاشتراكية تقدم للتعاونيات مساعدة دائمة . فهى تنفق اموالا كبيرة على تطوير القاعدة التكنيكية للزراعة ، كما توجه سنويا مبالغ كبيرة لاغراض تسليف الانتاج الكولخوزى . وتخصص الدولة اموالا لتطوير العلم واعداد الكوادر من اجل الزراعة والخ ..

والدور الرئيسى الذى تضطلع به ملكية الدولة بالنسبة للملكية التعاونية هو الذى يتيح ادارة الانتاج التعاونى ادارة مركزية مخططة من قبل الدولة . ولهذا بالذات لا يمكن اعتبار الاستقلال الاقتصادى الذى تتمتع به المؤسسات التعاونية الا انعزالا نسبيا لبعضها عن البعض الآخر وعن قطاع الدولة ، انعزالا لا يعرقل ادارة الاقتصاد ادارة مخططة .

وفى ظروف التقسيم الاجتماعى الاشتراكى للعمل بين المؤسسات التعاونية وقطاع الدولة فى الاقتصاد الوطنى (وهما مالكان مختلفان للمنتجات) تظهر الضرورة فى تبادل المنتجات عن طريق البيع والشراء اى حسب القيمة .

وهكذا فان احد اسباب وجود الانتاج البضاعى فى المجتمع الاشتراكى هو وجود شكلى الملكية الاجتماعية الاشتراكية وهما : الملكية التعاونية الكولخوزية وملكية الدولة .

اما البضائع فى ظل الاشتراكية فهى وسائل الانتاج التى تتبادلها مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية ، وكذلك مواد الاستهلاك . وهذه الاخيرة تنتقل عند بيعها من ملكية الدولة اوبعض التعاونيات الى الملكية الشخصية للكادحين .

ولكن الامر يختلف بعض الشىء فيما يتعلق بوسائل الانتاج التى لا تبيعها الدولة لاصحاب الملكية الآخرين ، بل توزعها داخل قطاع الدولة تنفيذا لخطة التزويد بالمواد والتكنيك. فوسائل الانتاج المذكورة تبقى فى يد مالك واحد هو الدولة . وفى قطاع الدولة لا يتم تبادل المنتجات بين مالكين مختلفين . الا ان انتاج وسائل الانتاج فى مؤسسات الدولة يصبح انتاجا بضاعيا ايضا فى ظروف معينة حتى لو بقيت وسائل الانتاج هذه تحت تصرف الدولة ، اى لم تخرج من اطار ملكية الدولة .

وهذا رهن بسبب اضافى آخر يجعل الانتاج البضاعى ضروريا فى المجتمع الاشتراكى .

فعدا ملكية وسائل الانتاج ، يؤلف نوع معين من تبادل النشاط بين منتجى الخيرات المادية جزءا لا يتجزأ من علاقات الانتاج . ويتميز هذا التبادل، فى ظل الاشتراكية بواقع ان العمل لم يصبح بعد مجانيا ، فلا بد من ان تدفع عنه كمية معينة من الخيرات المادية والخدمات وفقا لكمية ونوعية العمل . وان المصلحة المادية فى نتائج العمل لدى كل شغيل وكل جماعة من الشغيلة تلازم الانتاج الاشتراكى .

وبما ان الاشتراكية لا تؤمن بعد الوفرة من الخيرات المادية فان ضرورة المصلحة المادية لدى الشغيلة تتجلى فى مفعول القانون الاقتصادى للتوزيع حسب العمل ولدى جماعات الشغيلة فى قيام نشاطها الاقتصادى على مبادئ الميزان الاقتصادى . *

وان كل شغيل فى مؤسسة اشتراكية يحصل من المجتمع لدى توزيع الخيرات المادية والخدمات وفقا لكمية ونوعية العمل المبذول ، على كمية من العمل الضرورى اجتماعيا والمتجسد فى مواد الاستهلاك والمنفق على تقديم الخدمات ، وتساوى هذه الكمية كمية العمل التى يعطيها الشغيل نفسه للمجتمع بعد خصم قسم

* سندرس موضوع الميزان الاقتصادى بالتفصيل فى الفصل التالى .

معين يوجه لتلبية الحاجات الاجتماعية المشتركة . ونلاحظ هنا مفعول مبدأ التعادل .

وهذا ما نلاحظه ايضا فى نظام الميزان الاقتصادى . فان كل مؤسسة تعوض عن نفقاتها على تأمين نشاطها الاقتصادى من مداخيلها الخاصة . وتحصل المؤسسة من المجتمع على كمية من العمل الضرورى اجتماعيا والمتجسد فى وسائل الانتاج والاموال الضرورية لها توازى كمية ما تعطيه للمجتمع بشكل منتوج جاهز .

والميزان الاقتصادى ليس مجرد تدبير اقتصادى تنظيمى . اذ ان ضرورة المصلحة الاقتصادية لدى جماعات المؤسسات فى نتائج عملها وظهور الميزان الاقتصادى نظرا لذلك يفترضان استقلالا (انعزالا) اقتصاديا معينا تتمتع به المؤسسات ، لا التعاونية التى هى منعزلة اقتصاديا بفضل الملكية التعاونية لوسائل الانتاج وحسب ، بل وكذلك مؤسسات الدولة فى اطار ملكية الشعب بأسره .

واذ تطبق المؤسسات القائمة على الميزان الاقتصادى استقلالها الاقتصادى تطالب بالتعويض المعادل عن نفقاتها لدى تبادل المنتجات . ويتم هذا التعويض عن طريق تبادل المنتجات على اساس انفاق العمل الضرورى اجتماعيا . الا ان هذا الانفاق لا يمكن ان يتجلى الا بصورة غير مباشرة ، اى بشكل القيمة وصورتها النقدية —

الاسعار . وبالاضافة الى ذلك يتجسد عمل الشغيلة الفردى المتباين نوعيا فى العمل الاجتماعى المتجانس وذلك بصورة القيمة . ومن ذلك العمل الفردى : العمل الكفوء والعمل القليل الكفاءة ، العمل الذهنى والعمل الجسمانى ، العمل الزراعى والعمل الصناعى .

وبعد انتقال المجتمع الى الملكية الشيوعية الواحدة والى الاشكال الشيوعية للتوزيع ، عندما سيتحول العمل الى حاجة الناس الاولى وعندما يبذل الناس عملهم بدون اعتبار لاية مكافأة ، تزول الضرورة آنذاك فى التعويض المعادل عن نفقات العمل كما يزول تبادل المنتجات نفسه. وسيجرى آنذاك التعبير عن نفقات العمل على صنع المنتجات بساعات وقت العمل بصورة مباشرة . وسيضمحل كل من الانتاج البضاعى والعلاقات البضاعية النقدية .

الانتاج البضاعى وخصائص العمل الاجتماعى المباشر فى الاشتراكية

ان ضرورة الانتاج البضاعى لا تعارض الموضوعة القائلة بان للعمل فى ظل الاشتراكية طابعا اجتماعيا مباشرا .

لقد عرفنا ان الاشتراكية التى هى الطور الاول للمجتمع الشيوعى تتسم بعدم نضج العمل الاجتماعى المباشر .

وان عمل كل شغيل وكل جماعةمن الشغيلة فى المؤسسة مخطط فى ظل الاشتراكية بوصفه جزءا لا يتجزأ من العمل الاجتماعى الاجمالى . ونظرا لذلك يجرى فى المؤسسات الاشتراكية انتاج سلع ضرورية للمجتمع . ويعنى هذا ان العمل يظهر اجتماعيا بصورة مباشرة . وفى الوقت نفسه ثمة ضرورة فى التأكيد الاضافى على طابعه الاجتماعى ، مما يعود الى بعض استقلال المؤسسات الاشتراكية الاقتصادى . ويتلخص الامر فى ان المنتوج ، حتى ولو انتج طبقا للخطة ، وحتى لو تجاهلنا الاخطاء فى التخطيط ، لا يجد المشترى باستمرار. وسوف نناقش فى مكان اخر من هذا الكتاب اسباب هذه الظواهر فى المجتمع الاشتراكى . اما هنا فمن المهم أن نشير الى ان التأكيد النهائى على الطابع الاجتماعى للعمل يتم فى مجرى شراء المنتجات وبيعها . فاذا تم بيع المنتوج فان ذلك يعنى انه يستجيب بلا جدال للمتطلبات الاجتماعية ، كما ان العمل المبذول لانتاجه هو عمل اجتماعى بلا شك . وهكذا يتم التأكيد الاضافى غير المباشر على الطابع الاجتماعى للعمل ، عن طريق تبادل المنتجات حسب قيمتها ، وهذا ما يدل على عدم اكتمال نضج العمل فى ظل الاشتراكية بوصفه عملا اجتماعيا مباشراً .

وهكذا نرى ان عدم اكتمال نضج العمل الاجتماعى المباشر مرتبط بالانتاج البضاعى ارتباطا مباشرا .

ان الاقتصاديين البرجوازيين يستغلون واقع وجود الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية استغلالا واسعا من اجل تعليل نظرياتهم غير العلمية حول التشابه بين الاشتراكية والرأسمالية . وانهم ، اذ يضعون علامة المساواة بين العمليات الاقتصادية الجارية فى المجتمع الاشتراكى وفى المجتمع الرأسمالى ، يسعون بالتالى الى ان يثبتوا عدم ضرورة الثورة الاشتراكية فى البلدان الرأسمالية . فالاقتصادى الالمانى الغربى فاغنلينر ، مثلا ، يزعم ان اهم برهان على التشابه بين الاشتراكية والرأسمالية هو وجود الانتاج البضاعى والتسليف والنقود فى الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء . وهذا ما يقوله كذلك البروفسور غودمان من جامعة ميتشيغان .

وان فاغنلينر وغودمان وغيرهما من العلماء البرجوازيين يظهرون التشابه الخارجى بين العمليات الاقتصادية بمظهر جوهرها . وهذا ما يلازم المذاهب البرجوازية عامة ، وهو يدل على الطابع غير العلمى « للنظريات » البرجوازية . وقد كتب ماركس فى حينه قائلا : « ... لو كان شكل تجلى الاشياء

ينطبق على جوهرها بصورة مباشرة لكان كل علم أمرا زائدا لا حاجة اليه... » * .

ان طبيعة الانتاج البضاعى فى المجتمع الاشتراكى تختلف كليا عن طبيعته فى ظل الرأسمالية . فالانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج لا على الملكية الخاصة كما هو الحال فى ظل الرأسمالية . والمنتج الاساسى للبضائع فى المجتمع الاشتراكى هو المؤسسات الاشتراكية : المصانع والمعامل التابعة للدولة والكولخوزات فى الاتحاد السوفييتى والتعاونيات الزراعية فى بلدان الديمقراطية الشعبية والمؤسسات التعاونية الانتاجية والخ ..

ولا يعرف الانتاج البضاعى الاشتراكى التناحرات الملازمة للرأسمالية . كما انه لا يتميز بالطبيعة الاستغلالية . اما العلاقات البضاعية النقدية فى ظل الاشتراكية فانها عبارة عن مظهر ملموس لعلاقات الانتاج الاشتراكية التى هى علاقات التعاون الرفاقى والتعاضد الاشتراكى بين العاملين المتحررين من الاستثمار . ويظهر فى المجتمع الاشتراكى بفضل سيطرة الملكية الاجتماعية نظام جديد لتوحيد وسائل الانتاج مع قوة العمل . فالشغيلة هم المالكون

---

* ماركس . رأس المال . المجلد ٣ . ص ٣٣٠

الجماعيون للمؤسسات وتجهيزاتها والمواد الخام وهكذا . فقوة العمل لم تعد بضاعة فى ظل الاشتراكية .

ويتسم الانتاج البضاعى الاشتراكى بوجود فعل القوانين الاقتصادية للاشتراكية . كما انه انتاج منهجى يتطور بغية تلبية حاجات الشعب المتنامية ابدا تلبية اكمل فاكمل .

اما فى ظل الرأسمالية ، فى ظر وف عزلة المؤسسات بعضها عن البعض الآخر ، فالطابع الاجتماعى لعمل منتجى البضائع يكون خفيا ولا يتجلى الا فى علاقات البضائع اى فى تبادلها . ولهذا السبب تصبح البضائع بالذات مرآة لعلاقات الناس الاجتماعية . وان العلاقات الاجتماعية القائمة بين منتجى البضائع تبدو لهم وكأنها خصائص مادية تلازم البضائع بصورة طبيعية او علاقات بينها تنبثق بمعزل عن العلاقات بين منتجيها . ومعروف لدينا ان ماركس نعت هذه الظاهرة بالصنمية البضاعية .

وتنعدم هذه الظاهرة فى ظل الاشتراكية اذ ان الطابع الاجتماعى للعمل يتجلى هنا بصورة مباشرة فى مجرى انتاج البضائع . ثم ان عمل المنتجين مخطط مسبقا بوصفه عملا اجتماعيا اجماليا من اجل انتاج قيم استهلاكية يحتاج اليها المجتمع . وهكذا فان العلاقات

الاجتماعية بين منتجى البضائع فى المجتمع الاشتراكى واضحة كل الوضوح .

وفضلا عن قوة العمل استثنيت من مجال البيع والشراء فى ظل الاشتراكية الارض والمعامل والمصانع (ما عدا اعتدتها وتجهيزاتها) . الا ان تضييق مجال الانتاج البضاعى لا يعنى قط ان العلاقات البضاعية النقدية فى المجتمع الاشتراكى يجب ان تتقلص بقدر الامكان . كلا . بل على العكس ، يجب استغلالها على اوسع نطاق ، اذا كانت تسهم فى تطوير الاقتصاد الوطنى .

ويتميز الانتاج البضاعى الاشتراكى باتجاه للتطور يختلف عنه فى ظل الرأسمالية اختلافا مبدئيا . اذ ان العلاقات البضاعية النقدية فى ظل الاشتراكية لا تؤدى الى خراب بعض المؤسسات واغتناء بعضها الآخر كما هو الحال فى الانتاج البضاعى الرأسمالى . وان الظروف الاقتصادية لا تلد اتجاهات بضاعية رأسمالية فى نشاط المؤسسات الاشتراكية الاقتصادى .

ولذلك فان اى محاولة لوضع علامة المساواة بين الانتاج البضاعى الاشتراكى والرأسمالى ، وعلى هذا الاساس ، بين الاشتراكية والرأسمالية هى امر مناف للعلم بصورة مطلقة .

٢ ـ البضاعة وخصائصها فى ظل الاشتراكية

قيمة البضاعة وقيمتها الاستهلاكية

تتجلى ميزة الانتاج الاشتراكى فى خصائص منتوج الانتاج البضاعى ، اى البضاعة ، وخصائص مصدرها ، اى عمل منتجى البضائع .

لكل بضاعة فى ظل الاشتراكية ايضا قيمتها وقيمتها الاستهلاكية . وفى هذا يتجلى طابعها المزدوج . والقيمة الاستهلاكية للبضاعة هى عبارة عن قدرتها على تلبية حاجة ما من حاجات الانسان . وللقيمة الاستهلاكية فى المجتمع الاشتراكى اهمية مختلفة تماما عنها فى ظل الرأسمالية . فهدف الانتاج الرأسمالى هو انتاج القيمة الزائدة . ولا يهم الرأسماليين انتاج قيم استهلاكية معينة الا بقدر ما تكون هذه الاخيرة حاملات القيمة والقيمة الزائدة . ذلك لان القيمة لا تستطيع ان توجد بدون القيمة الاستهلاكية .

اما هدف الانتاج الاجتماعى فى ظل الاشتراكية فهو غير ذلك . اذ ان الانتاج الاشتراكى يسعى الى رفع رفاهية اعضاء المجتمع وتطويرهم تطويرا شاملا. وعليه فان انتاج القيم الاستهلاكية المتنوعة بمقادير متعاظمة ابدا ووفقا لحاجات الشعب المتنامية يتسم باهمية من الدرجة الاولى .

ولكن القيمة ايضا تضطلع بدور هام جدا فى الاقتصاد الاشتراكى . والقيمة هى عبارة عن عمل منتجى البضائع المجرد والمتجسد فى البضاعة ، وهى المقولة التى تعبر عن علاقات الانتاج الاشتراكية .

ولا بد من التمييز بين القيمة الفردية والاجتماعية للبضائع . فالقيمة الفردية رهن بنفقات العمل الفردية وهى تقاس بالوقت المتوسط لانتاج البضاعة فى مؤسسة معينة . اما القيمة الاجتماعية فتحددها نفقات العمل الضرورية اجتماعيا . وهى ، خلافا للقيمة الفردية ، تقاس بمعدل وقت العمل الضرورى اجتماعيا والذى يتطلبه انتاج هذه البضاعة او تلك . وفى الاقتصاد الاشتراكى يتحدد وقت العمل الضرورى اجتماعيا بانه متوسط وقت العمل المصروف فى المؤسسات التى تنتج القسم الاكبر من البضاعة المعنية .

ان القيمة الاجتماعية هى شىء موضوعى . وفى ظل الرأسمالية تتكون هذه القيمة بصورة عفوية . اما فى ظل الاشتراكية فيؤثر الناس عن وعى وبشكل مبرمج فى تكونها . ويهيىء المجتمع الاشتراكى الظروف الضرورية لتقليص نفقات الانتاج الاجتماعية اى لتخفيض قيمة المنتوج الاجتماعية وذلك عن طريق ادخال التكنيك

الحديث فى الانتاج وتطبيق التكنولوجيا التقدمية واشكال تنظيم العمل الاكثر فعالية واستخدام جميع العوامل لرفع انتاجية العمل الاجتماعى .

وتستخدم مقولة القيمة على نطاق واسع فى تصريف شؤون اقتصاد البلد . فالدولة الاشتراكية تخطط انتاج المنتجات وتوزيعها وتبادلها لا بالشكل العينى وحسب بل وكذلك بالقيمة (اى بالنقد) . وهذا الشكل الاخير يتيح التعبير اجمالا عن منتجات ذات قيم استهلاكية مختلفة . ففى المجتمع الاشتراكى ، مثلا ، يتم بشكل القيمة تخطيط المنتوج الاجتماعى الاجمالى والدخل القومى وحجم الانتاج فى فروع الاقتصاد الوطنى وحجم الانتاج وتصريف المنتجات فى المؤسسات الانتاجية كل على حدة . وبشكل القيمة كذلك يجرى تخطيط النسب الاساسية فى الاقتصاد الوطنى ، مثل التناسب بين القطاع الاول والقطاع الثانى فى الانتاج الاجتماعى ، والتناسب بين الانتاج والاستهلاك ، وبين الاستهلاك والتراكم والخ . ، كما يتم توزيع المنتوج بين فروع الاقتصاد الوطنى والمؤسسات والشغيلة وتخطيط تداول البضائع .

وبالاستناد الى القيمة يجرى حساب العمل الماضى والعمل الحى . وتسمح المقارنة بين المهام المخططة والمعطيات الفعلية (حجم المنتوج الذى تم تصريفه

والكلفة والربح والخ .) تسمح بتكوين فكرة عن فعالية النشاط الاقتصادى فى مختلف المؤسسات والفروع وفى الاقتصاد الوطنى بأكمله كما انها تسمح باتخاذ التدابير الفعالة من اجل توفير عمل الشغيلة الماضى والحى ومن اجل تخفيض قيمة المنتوج .

العمل الملموس والعمل المجرد

ان ازدواجية البضائع التى تتجلى فى وحدة القيمة والقيمة الاستهلاكية هى نتيجة ازدواجية العمل الذى يخلق البضائع . ونظرا لوجود الانتاج البضاعى فى المجتمع الاشتراكى يتسم عمل اعضاء هذا المجتمع بالطابع المزدوج ويظهر بشكل عمل ملموس وعمل مجرد . والعمل الملموس هو مصدر القيمة الاستهلاكية . اذ يجرى بذل هذا العمل بشكل معين ملموس وبوسائل وادوات معينة للعمل . اما مصدر القيمة فهو العمل المجرد الذى يشكل مضمون القيمة .

التناقضات بين البضائع والعمل الذى يخلقها فى ظل الاشتراكية

ان الاشتراكية لا تعرف مقولة « العمل الخاص » اى العمل المنعزل تماما الذى يقوم به منتجو البضائع

المنعزلون . والعمل الفردى الذى يقوم به الشغيلة وجماعات الشغيلة فى المؤسسات يعينه المجتمع مسبقا كجزء لا يتجزأ من العمل الاجمالى فى هذا المجتمع اى العمل الذى يخلق القيم الاستهلاكية الضرورية له والتى تم تخطيطها مسبقا .

وفى ظل الرأسمالية يؤدى التناقض الاساسى بين الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج والطابع الخاص الرأسمالى لتملك الخيرات المادية الى التناقض بين الانتاج والاستهلاك . ويتجلى هذا التناقض الاخير فى كون نمو الانتاج الرأسمالى يرافقه تردى اوضاع الجماهير الكادحة وتأخر طلبها المقتدر عن نمو الانتاج . ويظهر هذا بشدة خاصة اثناء ازمات فيض الانتاج عندما تتدفق الى السوق الرأسمالية مقادير هائلة من القيم الاستهلاكية المختلفة ولكن لا يتم تصريف قيمة البضائع . وان الطلب المقتدر الواطئ لدى السكان يعرقل كثيرا بيعها . وهكذا تصبح البضائع التى تم انتاجها « زائدة لا حاجة اليها » . وفى هذا بالذات يتجلى بصورة نموذجية وساطعة التناقض بين قيمة البضائع وقيمتها الاستهلاكية فى ظل الرأسمالية .

ومن نتائج التناقض الاساسى للرأسمالية كذلك التناقض بين تنظيم الانتاج داخل المؤسسات وفوضى الانتاج على نطاق المجتمع . ويتجلى هذا الواقع فى التناقض بين قيمة البضائع وقيمتها الاستهلاكية على النحو

التالى : ان هذه البضاعة او تلك التى تم انتاجها مع مراعاة ملابسات السوق التى غالبا ما تتغير ، لا تلاقى الشارى على الدوام، اى انها لا تتفق والحاجات الاجتماعية كل مرة . وفى هذه الحال ايضا لا يتم تصريف قيمة البضاعة .

وبما ان تناقضات البضائع والعمل فى المجتمع الرأسمالى هى التعبير المميز عن تناقض الرأسمالية الاساسى فانها تتسم بالطبيعة التناحرية . ويتجلى طابها التناحرى فى ان الخراب يحل بالمؤسسات التى لم تستطع ان تبيع بضائعها ، وهكذا تهلك فى سياق نضال المزاحمة . اما العمال الذين كانوا يشتغلون فيها فيفقدون عملهم ووسيلة العيش بالتالى .

وان التناقض الاساسى الذى يقوم عليه تطور الاقتصاد الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى هو التناقض بين مستوى الانتاج الذى تم التوصل اليه وحاجات الشعب المتنامية باستمرار . وليس هذا التناقض ، شأنه شأن جميع التناقضات الملازمة للاشتراكية ، تناقضا تناحريا .

ويؤدى اطراد نمو الانتاج واتقانه فى المجتمع الاشتراكى الى نمو التغيرات التركيبية فى حاجات المجتمع . ففى ظروف الاشتراكية ينفتح مجال رحب امام مفعول

قانون تنامى الحاجات . ويزداد سنة بعد سنة طلب الكادحين للبضائع المتنوعة . كما ان المؤسسات الاشتراكية تبدى اقبالا دائما على ادوات العمل الاكثر فعالية وعلى المواد الخام الاقتصادية . وتأخذ الدولة الاشتراكية بنظر الاعتبار نمو الحاجات الاجتماعية وتخطط الانتاج بالاعتماد على هذا النمو .

وفى سياق انتاج البضائع وفقا لمتطلبات المجتمع يتم حل التناقضات بين القيمة والقيمة الاستهلاكية ، بين العمل الملموس والعمل المجرد ، بين العمل الفردى والعمل الاجتماعى حلا ملائما تماما . ولكن هناك امكانية ظهور عدم تناسب جزئى بين انتاج هذه البضائع او تلك وحاجة المجتمع اليها . ويمكن ان يحدث ذلك عندما لم يجد التركيب المتغير لحاجات المجتمع انعكاسا له لسبب ما فى برنامج الاقتصاد الوطنى . وعند تغير طلب المستهلكين لهذا النوع او ذاك من المنتجات تظهر صعوبات فى تصريف هذه البضائع اذا جرى انتاجها بمقادير تفوق حاجة المجتمع اليها .

وهناك سبب آخر لعدم تصريف البضائع . ويتجلى التناقض الاساسى للانتاج الاشتراكى فى سبق حاجات المجتمع مستوى الانتاج الذى تم التوصل اليه . واستنادا الى ذلك يسعى بعض القادة الاقتصاديين الى الخروج

من المأزق الذى وقعوا فيه بسبب عدم تنفيذ مهمة البرنامج الخاصة بانتاج انواع جديدة من البضائع ، على حساب زيادة انتاج السلع التى يجرى انتاجها مدة طويلة الى ما فوق الرقم المرسوم او عن طريق الاستعاضة عن المنتجات الغير مربحة بتلك التى تبشر بربح اكبر . ويأمل هؤلاء ان تجد منتجاتهم هذه مستهلكا لها ، عاجلا ام آجلا ، ولهذا يخالفون ارشادات البرنامج حول قائمة المنتجات التى تعكس متطلبات المجتمع .

ويحدث الشيء نفسه فى حالة انتاج سلع سيئة النوعية لا تتفق ، بالطبع ، ومتطلبات المجتمع .

وفى الحالات المشار اليها لا يمكن حل التناقضات الملازمة للبضائع حلا ملائما اذ انه يتم انتاج بضائع ذات قيم استهلاكية معينة بينما لا يتم تصريف قيمها . وهكذا تظهر الضرورة فى ازالة الاسباب التى ادت الى عدم التناسب بين انتاج البضائع والحاجات الاجتماعية . ويجرى التوصل الى هذا عن طريق تحسين قيادة الاقتصاد البرنامجية وتذليل النواقص فى نشاط المؤسسات الانتاجية والتجارية واتقان طرق دراسة المتطلبات الاجتماعية والتقيد بها اثناء انتاج البضائع .

ويوجد فى ظل الاشتراكية تناقض آخر يلازم البضائع . ونعنى به التناقض بين نفقات العمل (وقت

العمل) الفردية ونفقات العمل الضرورية اجتماعيا لانتاج البضائع . وهذا التناقض كذلك عبارة عن التعبير الخاص المميز عن التناقض الاساسى للانتاج الاشتراكى وهو يتسم بطبيعة غير تناحرية .

ويتجلى الطابع التناحرى لمثل هذا التناقض فى المجتمع الرأسمالى فى ان المؤسسات الكبيرة والقوية اقتصاديا التى تطبق التكنيك الحديث وتكنولوجيا الانتاج المتقنة وتحرص بشدة على اسرار احدث المنجزات العلمية والتكنيكية تستطيع تخفيض تكاليف الانتاج والحصول على ارباح اعلى بالتالى . زد على ذلك ان الاتحادات الاحتكارية الضخمة تستولى فى ظروف الرأسمالية المعاصرة على انفع اسواق التصريف وعلى مصادر الخامات ، الامر الذى يتيح لها تخفيض تكاليف الانتاج الى درجة اكبر . واذ تسيطر الاحتكارات على هذا الفرع او ذاك من فروع الاقتصاد الوطنى تحصل على ارباح فاحشة ما دامت تبيع منتجاتها بالاسعار الاحتكارية العالية . وعلى النقيض منها لا تستطيع المؤسسات ذات القدرة الاقتصادية الاقل ان تحصل على مثل هذه الارباح العالية . وعليه يحل بها الخراب وتحترق فى لهيب المزاحمة ، مما يؤدى الى تعطيل عدد كبير من الكادحين .

وفى الاقتصاد الوطنى الاشتراكى ايضا تختلف

المؤسسات من حيث درجة تجهيزها ومهارة كوادرها والخ. ، اى انها تقوم بنشاطها الاقتصادى فى ظرف اختلاف الشروط التى تتوقف عليها انتاجية عمل الشغيلة ومقادير النفقات الفردية على صنع المنتجات بالتالى . ونظرا لذلك تكون نفقات العمل (وقت العمل) الفردية فى بعض المؤسسات اعلى من النفقات الضرورية اجتماعيا ، كما انها تكون فى بعضها الآخر ادنى منها . ولكن اليضائع تباع بالاسعار المبنية على نفقات العمل الضرورية اجتماعيا .

ويشكل الفرق بين النفقات الفردية والنفقات الضرورية اجتماعيا ، بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية محتوى هذا التناقض . ويتجلى الطابع غير التناحرى لهذا التناقض فى المجتمع الاشتراكى فى واقع ان الخراب لا يحل بالمؤسسات التى تشتغل فى ظروف اقل ملاءمة . وان الدولة تجهز بصورة مخططة المؤسسات المتأخرة من الناحية التكنيكية بتجهيزات جديدة وتطبق عليها تكنولوجيا الانتاج التقدمية وتنظم رفع درجة كفاءات الكوادر . وفى ظل الاشتراكية ينعدم « السر التجارى » . وتنشر الخبرة الطليعية والاشكال التقدمية لتنظيم العمل بين جميع المؤسسات عن طريق تطوير المباراة الاشتراكية الى اقصى حد . وهذا ما يتيح للمؤسسات المتأخرة سابقا فرصة تخفيض

تكاليف الانتاج ونفقات العمل الفردية لا الى مستوى النفقات والتكاليف الضرورية اجتماعيا فحسب ، بل والى ابعد من ذلك . وهكذا يتم تأمين نمو واتقان الانتاج الاشتراكى .

وان التناقض بين نفقات العمل الفردية والضرورية اجتماعيا لكونه مصدرا لتقدم الاقتصاد الاشتراكى باستمرار هو كذلك مظهر من مظاهر تناقض الاشتراكية الاساسى فى مجال العلاقات البضاعية النقدية . ولكن هناك مظاهر سلبية لهذا التناقض . وتتجلى هذه المظاهر فى حالات عدم تنفيذ المؤسسات للمهام المخططة لها . فالاسراف فى انفاق الاموال مثلا (حتى ولو بكمية قليلة) يؤدى الى عواقب غير محمودة . فاولا ، ان هذه المؤسسات لن تحصل على الربح جزئيا او كليا . ثانيا ، اذا لم تعوض عن زيادة انفاق وسائل الانتاج وعمل الشغيلة فى بعض المؤسسات على حساب التوفير فى بعضها الآخر فان تكاليف الانتاج الاجتماعية اى قيمة المنتوج الاجتماعية تكون اعلى مما نص عليه البرنامج ولن يحصل المجتمع بالتالى على الدخل الصافى المرسوم فى البداية . ونظرا لذلك تظهر صعوبات فى تحقيق تجديد الانتاج الموسع وفى تلبية حاجات الشعب المتنامية .

وان تذليل المظاهر السلبية للتناقض بين تكاليف الانتاج (وقت العمل) الفردية والضرورية اجتماعيا يتم عن طريق تحسين الادارة البرنامجية للاقتصاد الوطنى ورفع مسؤولية الشغيلة ومصلحتهم المادية فى التوصل الى احسن علائم النشاط الاقتصادى للمؤسسات .

٣ ـ النقد فى المجتمع الاشتراكى

جوهر النقد

يعود سبب وجود النقد والتداول النقدى فى المجتمع الاشتراكى الى وجود الانتاج البضاعى فيه .

ويختلف النقد فى ظل الاشتراكية عنه فى المجتمع الرأسمالى ، حيث يستعمل النقد كرأسمال اى كوسيلة لاستثمار العمل المأجور ، بينما لا يمكن للنقد فى ظل الاشتراكية ان يصبح رأسمالا . وليس بوسع احد فى المجتمع الاشتراكى ان يستأجر عمالا بغية استغلالهم ، اى لا يستطيع احد ان يستأثر بعمل غير مدفوع الاجر .

وان النقد فى ظل الاشتراكية هو أداة للقيام بالاقتصاد المخطط لما فيه مصلحة الكادحين ، وهكذا فانه يعبر عن علاقات الانتاج الاشتراكية .

ومعروف لدينا انه لا تستطيع ان تقوم بدور النقد الا البضاعة ذات القيمة . وتصبح هذه البضاعة نقدا بسبب

ان سائر البضائع تقاس وتتبادل بها وتعبر بها كذلك عن قيمتها . ونظرا لذلك تضطلع البضاعة النقدية بدور المعادل العام ووسيلة الشراء الشاملة . وهذه البضاعة هى الذهب . الا انه لا يدور فى مجال التداول فى داخل البلدان الاشتراكية ، اذ انه لا حاجة الى ذلك . وان الاوراق النقدية التى يصدرها بنك الدولة هى التى تمثل الذهب فى التداول . وفى الاتحاد السوفييتى يمثل الروبل الواحد ٠,٩٨٧٤١٢ غرام من الذهب الصافى .

ومن افضليات الاشتراكية على الرأسمالية درجة ثبات النقد العالية . فالنقد فى البلدان الرأسمالية لا يملك ولا يستطيع ان يملك مثل هذه الدرجة من الثبات . ذلك لان النقود غالبا ما تصدر فى هذه البلدان بكميات تفوق كثيرا متطلبات الاقتصاد الوطنى . ونظرا لهذا لا يستطيع احد ان يحدد بدقة كمية هذه البضاعة او تلك التى يشتريها غدا مقابل نقده ، فضلا عن كميتها التى يشتريها فى المستقبل البعيد . وان القدرة الشرائية للنقد فى المجتمع الرأسمالى عامل غير ثابت . وقد اصبح التضخم المالى فيه ظاهرة مألوفة .

وفى ظل الاشتراكية تصبح الدولة المنتج الاساسى للبضائع ، كما انها تدير القطاع التعاونى مما يحيطها علما بكمية مختلف البضائع التى تستطيع المؤسسات

التعاونية ان تنزلها الى السوق . وتباع البضائع فى المجتمع الاشتراكى بالاسعار المخططة الثابتة . ومن اجل الحفاظ على التناسب الصارم بين كمية النقد التى يصدرها بنك الدولة الى التداول وبين مجموع اسعار البضائع تعمد هيئات التخطيط فى البلدان الاشتراكية الى وضع ميزان ايرادات ومصروفات السكان النقدية . ونتيجة لهذا تصبح قدرة النقد الشرائية ثابتة للغاية . وان هذا الثبات تؤمنه بصورة رئيسية البضائع التى تدخل حلبة التداول نتيجة تنفيذ المؤسسات لخطة الدولة للانتاج وتباع بالاسعار المخططة الصلبة .

وظائف النقد

يقوم النقد فى المجتمع الاشتراكى بالوظائف التالية : وظيفة مقياس القيمة : يقوم النقد هنا بدور معيار العمل الضرورى اجتماعيا المتجسد فى البضائع . ويستعمل المجتمع الاشتراكى هذه الوظيفة على نطاق واسع لدى تخطيط الانتاج الاجمالى المعبر عنه بالقيمة (بالنقد) للمؤسسات والفروع والاقتصاد الوطنى كله ولدى تخطيط الاسعار وكلفة المنتوج والدخل الصافى .

وتستخدم وظيفة مقياس القيمة لاغراض الحساب ومراقبة سير انتاج وتوزيع المنتوج الاجتماعى . وعلى

سبيل مثال مراقبة الانتاج نشير الى المقارنة بين مقادير الكلفة والربح المرسومة فى البرنامج ومقاديرهما الفعلية ، بين حجم الانتاج حسب البرنامج وما تم التوصل اليه فعلا من حجم الانتاج وتصريف المنتجات فى هذه المؤسسة او تلك ، فى هذا الفرع او ذاك من فروع الاقتصاد الوطنى والخ .

ويقوم النقد فى المجتمع الاشتراكى كذلك بدور مقياس الاسعار . والروبل فى الاتحاد السوفييتى هو مقياس الاسعار .

وظيفة النقد كوسيلة للتداول . ويقوم النقد بهذه الوظيفة لدى بيع وشراء البضائع . ان كتلة البضائع فى المجتمع الاشتراكى تصل الى حلبة التداول بصورة منهجية ، وبصورة منهجية ايضا توضع تحت تصرف المؤسسات والكادحين كمية معينة من النقد يصرفونها لشراء منتجات ضرورية لهم . اما كمية النقد الدائر فى مجال التداول فان الدولة تخططها بدقة وصرامة . وتتناسب هذه الكمية طرديا مع مجموع اسعار البضائع والخدمات كما انها تتناسب عكسيا مع سرعة تداول النقد

وان قطع عمليتى البيع والشراء فى ظل الاشتراكية لا يخلق احتمال الازمات الاقتصادية كما هو الحال فى ظل الرأسمالية . كما ان البضائع التى تستجيب للحاجات الاجتماعية لا تمكث طويلا على رفوف المخازن ، بل

تباع بسرعة . وهكذا فان سرعة تداول النقد تدعم على مستوى عال اعتياديا . ولكنه يحدث احيانا ان البضائع لا تستجيب لاذواق المشترين ولا تباع بالتالى . وهذا ما يؤدى الى تباطؤ حركة النقد . وتظهر كذلك صعوبات فى عملية تجديد انتاج البضائع . ويتبين من هنا مدى اهمية دراسة متطلبات الشعب فيما يتعلق بتأمين السير الاعتيادى لتداول النقد ولتجديد الانتاج الاشتراكى بأكمله .

وظيفة النقد كوسيلة للدفع . ويقوم النقد بهذه الوظيفة عندما لا تقابله حركة البضائع ، اى عند دفع اجور العمال والمستخدمين ودفع معاشات التقاعد وعند الحصول على التسليفات وارجاعها وعند خصم المؤسسات لقسم من دخلها الصافى الى ميزانية الدولة وهلمجرا .

وتستفيد الدولة من وظيفة النقد كوسيلة للدفع على نطاق واسع من اجل مراقبة نشاط المؤسسات الاقتصادى . وتتم هذه المراقبة ، مثلا ، بالاستناد الى خصم المؤسسات لقسم من ارباحها الى الدولة . واذا كانت هذه المدفوعات تأتى الى الدولة بانتظام وبمقاييس مرسومة فى البرنامج فان هذا يدل على حسن تنظيم نشاط المؤسسة الاقتصادى .

وتستخدم الدولة وظيفة النقد هذه لمراقبة المؤسسات ، عن طريق بنك الدولة ، بصدد علاقاتها

التسليفية . ويطالبها بنك الدولة بارجاع تسليفات الدولة فى الآجال المناسبة . ومفهوم ان الاموال الضرورية لارجاع التسليف فى الوقت المناسب لا تتوفر لدى المؤسسة الا اذا جرى نشاطها بصورة جيدة . اما اذا تأخرت فى ارجاع التسليف كان ذلك دليلا على وجود نواقص فى نشاطها الاقتصادى .

وظيفة النقد كوسيلة للتكديس الاشتراكى وادخار الكادحين . تخلق المؤسسات الاشتراكية بنتيجة نشاطها الاقتصادى دخلا صافيا لها . ولقد اشرنا اعلاه الى ان قسما معينا منه يذهب بشكل ضريبة التداول والمقتطع من الربح لصالح تصرف الدولة التى تستعمله من اجل توسيع الانتاج والبناء الاساسى فى مجال الثقافة والمعيشة وانشاء الاحتياطيات . ومن اجل توسيع الانتاج يستعمل كذلك قسم من ربح المؤسسات المتبقى لديها . ثم ان الكادحين يودعون ما توفر لديهم من النقد الحاصل من عملهم الى صناديق التوفير . وهكذا يقوم النقد بوظيفة وسيلة للتكديس الاشتراكى وادخارات الكادحين .

اما وظيفة النقد العالمى فيقوم بها الذهب فى المجتمع الاشتراكى . وان العملة الوطنية لا تتداول فى السوق العالمية اذ انه لا حاجة الى ذلك . وكقاعدة عامة يكون للبلدان الاشتراكية ميزان موفق نتيجة لعلاقاتها

التجارية الخارجية . وتجرى الحسابات بالعملة الاجنبية او على اساس خصم التسليمات المتبادلة . وعليه فان الذهب لا يستخدم كوسيلة للدفع والشراء الا فى حالات استثنائية .

٤ ـ مفعول قانون القيمة واستخدامه

المقتضيات الاساسية لقانون القيمة ، وتكوين الاسعار منهجيا

ان الانتاج البضاعى مرتبط دائما بمفعول قانون القيمة . وطبقا لهذا القانون يجرى تبادل البضائع وفقا لكمية العمل المجرد الضرورى اجتماعيا والمصروف على انتاجها . والمقتضيات الاساسية لقانون القيمة هى : اولا ، ضرورة الحاق نفقات العمل الفردية على انتاج البضائع بنفقاته الضرورية اجتماعيا والحاق القيم الفردية بالقيمة الاجتماعية . وذلك لان انتاج القيمة يجرى اولا فى المؤسسات المنفردة اى بنتيجة نفقات العمل الفردية ، الا ان تبادل البضائع يجرى على اساس نفقات العمل الضرورية اجتماعيا اى القيمة الاجتماعية ، وثانيا ، يتطلب قانون القيمة التبادل المعادل .

ويجرى تخطيط الاسعار بالاستناد الى مقتضيات قانون القيمة المشار اليها آنفا . وهكذا فانها تعين لا على

اساس القيم الفردية ، بل على اساس القيمة الاجتماعية . وكقاعدة عامة ، يحدد سعر واحد للمنتجات المتماثلة . ثم ان اسعار البضائع على اختلاف قيمها الاستهلاكية تناسب مقادير قيمها الاجتماعية .

اما اساس تخطيط الاسعار فهو متوسط الكلفة فى الفرع مضافا اليه مقدار الدخل الصافى .

ان الكلفة هى عبارة عن نفقات المؤسسات ، المعبر عنها بالنقد ، على وسائل الانتاج المستهلكة والخامات والمواد ودفع اجور الشغيلة ، اى انه لو وافقنا على استعمال العلائم التى ترمز الى النفقات فى الانتاج الرأسمالى لكانت الكلفة تتألف من ث + م (ث ــ الرأسمال الثابت ، م ــ الرأسمال المتغير) الا انه لا بد من الاخذ بعين الاعتبار ان هذا فى الانتاج الاشتراكى ليس مجموعا من الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير ، بل انه انفاق موارد المؤسسات الاشتراكية ، هذه الموارد التى ليست رأسمالا .

اما الدخل الصافى فهو الفرق بين السعر والكلفة . ولنرمز الى هذا الفرق بـ«م» . ويتألف الدخل الصافى من قسمين هما دخل المؤسسة الصافى (الربح) والدخل الصافى الممركز (ضريبة التداول) . فالربح تحصل عليه المؤسسات . ومقدار الربح رهن لا بكمية المنتوج ومستوى الاسعار فحسب ، بل وكذلك بنوعية نشاط

المؤسسات الاقتصادى . وفى ظرف وجود الاسعار المعنية يكون الربح اعلى كلما كانت كمية البضائع المصنوعة اكبر وكلما كانت نفقات المؤسسات ــ اى الكلفة ــ اقل .

وليست ضريبة التداول ضريبة من حيث طبيعتها ، بل انها شكل من اشكال المنتوج من اجل المجتمع . وتخصمها المؤسسات بصورة الزامية ومباشرة تحت تصرف الدولة من اجل تلبية الحاجات الاجتماعية .

وتدرج ضريبة التداول فى سعر البضائع الى جانب الربح بنسبة مئوية معينة . ولنفترض ان سعر بضاعة ما يوازى روبلا واحدا وان كلفتها توازى ٦٠ كوبيكا . ففى هذه الحال يكون الدخل الصافى موازيا لـ ٤٠ كوبيكا . وهذه الكوبيكات الاربعون تقسم الى : ٣٠ كوبيكا هى الربح والى ١٠ كوبيكات هى ضريبة التداول (١٠٪ من مقدار السعر) . وان هذه الكوبيكات العشرة تخصم لصالح الدولة بعد بيع المنتوج فورا .

ويتغير ربح المؤسسة تبعا لتنفيذ المهمة المرسومة على اساس الكلفة . فمثلا ، يزداد الربح بنتيجة تخفيض الكلفة وينخفض بنتيجة ازديادها . ولكن خصم ضريبة التداول لصالح الدولة يجرى بمقادير مقررة سلفا ومهما كانت الظروف .

وفى ظل الاشتراكية يوجد عدد من انواع الاسعار التى يقوم كل منها بوظيفته .

وتوجد فى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، الاسعار التالية :

١ — سعر الجملة للمؤسسة .

٢ — سعر الجملة للصناعة .

٣ — سعر الشراء لمحاصيل الكولخوزات الزراعية

٤ — سعر التسليم لمحاصيل السوفخوزات .

٥ — سعر المفرق لتجارة الدولة والتجارة التعاونية .

٦ — سعر السوق الكولخوزية .

وبسعر الجملة للمؤسسة تسلم المصانع والمعامل بضائعها الى منظمات التصريف فى حدود فرع معين . ويتألف سعر الجملة للمؤسسة من الكلفة المخططة والربح المحدد مقداره فى الخطة .

وبسعر الجملة للصناعة تباع المنتجات الى خارج نطاق الفرع المعنى . ويقوم هذا السعر على سعر الجملة للمؤسسة مضافا اليه ربح مؤسسة التصريف المخطط وتكاليف تمويلها وكذلك ضريبة التداول .

وباسعار الشراء تبيع الكولخوزات محاصيلها الزراعية للدولة . وتتباين اسعار الشراء تبعا للمناطق الطبيعية الاقتصادية . ويعود هذا الى التباين الشديد فى نفقات الانتاج فى مختلف المناطق نظرا للظروف الطبيعية غير

المتشابهة . وتحدد اسعار الشراء المرتفعة من اجل المناطق ذات الظروف الطبيعية السيئة كما تقرر اسعار الشراء المنخفضة من اجل المناطق ذات الظروف الطبيعية الجيدة .

وتخضع اسعار التسليم لمحاصيل السوفخوزات لتلك المبادئ التى تقوم عليها اسعار الجملة للصناعة مع فرق واحد هو ان اسعار التسليم ، مثلها مثل اسعار الشراء لمحاصيل الكولخوزات ، تتباين حسب مناطق البلد الطبيعية الاقتصادية .

اما الاسعار التى يشترى بها السكان البضائع فى ميدان تجارة الدولة والتجارة التعاونية فهى اسعار المفرق . وتركيبها كالآتى : الكلفة المخططة ، ربح المؤسسة ، ضريبة التداول ، نفقات وربح منظمات التصريف فى الصناعة او منظمات التجارة بالجملة ، نفقات وربح منظمات التجارة بالمفرق .

ويمكن تصوير تركيب سعر المفرق بواسطة الجدول التالى :

الكلفة : ٦٠ كوبيكا	ربح المؤسسة : ٢٠ كوبيكا	ضريبة التداول : ١٠ كوبيكات	نفقات وربح منظمة التصريف بالجملة : ٥ كوبيكات	نفقات وربح منظمة التجارة بالمفرق : ٥ كوبيكات
سعر الجملة للمؤسسة : ٨٠ كوبيكا .				
سعر الجملة للصناعة : ٩٥ كوبيكا				
سعر المفرق : ١٠٠ كوبيك = روبل واحد				

وتتشكل اسعار السوق الكولخوزية على نحو آخر نوعا ما . اذ ان الدولة لا تخططها . وهى تتكون الى درجة كبيرة بتأثير الطلب والعرض . ولكن الدولة ، اذ تدير وتحرك احتياطياتها من البضائع ، تؤثر تأثيرا ضابطا فى مستوى اسعار السوق الكولخوزية . واذا كان عرض البضائع كافيا فى شبكة تجارة الدولة والتجارة التعاونية وفى الاسواق الكولخوزية فان اسعار السوق تميل نحو اسعار المفرق المخططة فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية . وفى الاتحاد السوفييتى ، كانت اسعار السوق الكولخوزية لاهم السلع الغذائية (وفقا للاحصائيات المأخوذة من ١٠١ مدينة) تساوى ، بالنسبة المئوية لمستوى اسعار الدولة بالمفرق ، فى عام ١٩٥٧ — ٧ ، ١٣٣٪ ، وفى عام ١٩٥٩ — ٣ ، ١٣١٪ ، وفى عام ١٩٦٠ — ٤ ، ١٣٥٪ . وفى عام ١٩٦٢ ازدادت اسعار المفرق للمواد الغذائية بنسبة ٤ ، ٣٪ بالقياس الى عام ١٩٦٠ ، وذلك نتيجة لرفع اسعار منتجات تربية الماشية . وخلال المدة نفسها ازدادت اسعار السوق الكولخوزية بنسبة ١٤٪ .

ان اسعار البضائع ، بوصفها شكلا للتعبير عن القيمة ، هى دليل اساسى على تغير القيمة . وتنخفض القيمة بنتيجة رفع انتاجية العمل الاجتماعى . ويتجلى هذا القانون ، فى المجتمع الاشتراكى ، فى الميل العام

نحو تخفيض الاسعار . فمثلا ، كانت اسعار الدولة بالمفرق لبضائع الاستهلاك العام فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٤ توازى ٧٦٪ من مستواها فى عام ١٩٥٠ .

وعند تخطيط الاسعار يؤخذ كذلك بعين الاعتبار عنصر هام من عناصر مفعول قانون القيمة ، هو النسبة بين عرض البضائع والاقبال عليها . وفى المجتمع الاشتراكى يجرى حساب العرض والطلب على النحو الذى يتيح تأمين التناسق بينهما . ويجرى تخطيط الطلب والعرض انطلاقا من حقيقة ان عددا كاملا من الظروف يؤثر فى اقامة التناسب بينهما . وان انتاج وسائل الانتاج يرسم بكمية وقائمة تمليهما حاجات تطور الاقتصاد الوطنى . وبغية هذا يحسب الحساب لكمية وسائل الانتاج المستهلكة فى سياق الانتاج ولاطراد نمو وتحسين الاقتصاد الاشتراكى وضرورة انشاء الاحتياطيات . اما انتاج المواد للاستهلاك الشخصى فيخطط على النحو الذى يسمح بتلبية حاجات السكان المتنامية الى جميع سلع الاستهلاك وبانشاء الاحتياطيات الضرورية ايضا .

الا ان الاخلال بالتناسب بين عرض البضائع والاقبال عليها يمكن ان يحدث فى المجتمع الاشتراكى ايضا . فان انماء وتحسين الانتاج باستمرار وتزايد رفاهية

الشعب بدأب وانتظام ، كل ذلك يرافقه حتما نمو الحاجات الاجتماعية وتغير تركيبها . وهذا ما يؤدى الى تغير الاقبال المقتدر على بضائع الانتاج الجارى وغالبا ما يسفر عن طلب كبير جدا على البضائع الجديدة الطراز . وان حجم الانتاج المخطط حديثا والنسب الجديدة للاقتصاد الوطنى تأخذ بعين الاعتبار تغير حاجات المجتمع . الا انها لا توفق دائما وفورا الى تأمين التناسب المطلوب بين حجم الانتاج والاقبال على هذه البضائع او تلك . مثلا ، لا يمكن دائما توسيع انتاج البضائع الناقصة فى السوق بسرعة بسبب قلة الطاقات الانتاجية او المواد الخام .

ويحدث كذلك ان العرض يفوق الطلب . وغالبا ما ينخفض الطلب على بضائع عتيقة وقديمة الطراز ويكف عن ان يتفق مع حجم انتاج هذه البضائع ، اذ يتجه نحو بضائع اخرى .

ان التناسب بين عرض البضائع والاقبال عليها لا بد من ان يؤخذ بنظر الاعتبار لدى تخطيط الاسعار . ففى ظروف تغلب الطلب على العرض وعند تعذر اعادة التناسب بينهما بسرعة عن طريق توسيع انتاج البضائع الناقصة فى السوق لا بد من رفع اسعار هذه البضائع ، اذ ان الاسعار المنخفضة الى حد لا مبرر له والغير

متفقة مع التناسب الذى تكوّن بين العرض والطلب تؤدى الى ظواهر غير مرغوب فيها ، مثل وقوف الناس فى صفوف الانتظار من اجل شراء هذه البضائع الناقصة وكذلك المضاربة بها والخ .. والى جانب اقرار الاسعار المرتفعة لهذه البضائع يجب اتخاذ التدابير لزيادة انتاجها . وبالعكس ، فاذا كان عرض بضاعة ما يفوق الاقبال عليها كثيرا جدا ، يجب تقليص انتاج هذه البضاعة وتخفيض سعرها والا فتؤدى الاسعار الحالية الى كساد البضاعة .

ويستخدم حرف الاسعار عن القيمة كوسيلة اقتصادية قوية للتأثير فى الاقتصاد الوطنى على نطاق البلد بغية التوصل الى تغيرات ضرورية فى نسب الاقتصاد الوطنى وبغية حفز انتاج واستهلاك هذه البضائع او تلك او ، بالعكس ، لتقليصهما . وعلى هذا النحو يتم تنفيذ مقتضيات القانون الاقتصادى الاساسى وقانون تطوير الاقتصاد الوطنى تطويرا منهجيا وقانون رفع انتاجية العمل الاجتماعى بدأب واستمرار وغيرها .

فلتشجيع انتاج البضائع التى يحتاج اليها المجتمع امس الحاجة ، مثلا ، يجرى تعيين اسعار هذه البضائع بمستوى اعلى من مستوى اسعار البضائع الاخرى .

وتقرر مثل هذه الاسعار ، مثلا ، للبضائع العالية النوعية والمواد الخام النادرة ولعدد آخر من البضائع .

ثم ان حرف الاسعار عن القيمة يؤثر كذلك فى استهلاك البضائع .

ولتشجيع الاقبال الكبير على مواد الاستهلاك الشخصى الاكثر ضرورة تحدد اسعارها بمستوى منخفض ، لان استهلاك هذه البضائع يشير قبل كل شىء الى مستوى رفاهية الشعب . وبمستوى منخفض نسبيا تحدد اسعار البضائع التى تخدم مهمة صيانة صحة الناس (الادوية ووسائل وقاية الصحة) او ، مثلا ، البضائع التى تسهم فى رفع مستواهم الثقافى والتعليمى (كالكتب والكتب المدرسية والدفاتر والخ.) وكذلك البضائع ذات الاغراض الرياضية وبضائع الاطفال . وبالعكس ، فمن اجل تخفيض الطلب على بعض البضائع بغية تقليص استهلاكها يجرى رفع اسعارها . ولهذا الغرض بالذات تم فى الاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٨ رفع اسعار الفودكا وغيرها من المشروبات الروحية .

وفى حالة حرف الاسعار عن القيمة لا بد من طرح السؤال التالى : كيف يتم ، اذن ، تنفيذ مقتضى قانون القيمة حول تكافؤ التبادل ؟ فمثلا ، اذا كانت قيمة بضاعتين ما متساوية ، ولكن سعر كل منهما

يحرف عن القيمة بدرجة مختلفة ، فان ذلك يعنى ان اى تبادل معادل لن يحدث . ولذا فان تنفيذ مقتضى قانون القيمة المذكور يتم لا بالنسبة لكل بضاعة على حدة ، بل بالنسبة لمجموع البضائع على نطاق الاقتصاد الوطنى كله ، عند تأمين المساواة بين مجموع الاسعار ومجموع قيم البضائع .

وفى حالة عدم التطابق بين عرض البضائع والاقبال عليها تجرى تسوية انحراف الاسعار عن القيمة عن طريق رفع مستوى اسعار البضائع الناقصة وتخفيض مستويات اسعار البضائع التى قل الاقبال عليها .

وعند حرف الاسعار ، الناجم لا عن الفرق بين العرض والطلب ، بل عن مقتضيات القانون الاقتصادى الاساسى وقانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهجيا وغيرهما من القوانين الاقتصادية ، تؤمن المساواة بين مجموع الاسعار ومجموع القيم بطريقة مختلفة نوعا ما . وقد سبق ان قلنا ان اسعار مواد الاستهلاك الشخصى الاكثر ضرورة ، وكذلك اسعار السلع التى تسهم فى تطور الانسان جسديا ومعنويا ، تحدد بمستوى ادنى من القيمة ، فالى جانب هذه البضائع تحدد فئة اخرى من البضائع يجب ان تكون اسعارها اعلى من القيمة . ومثل هذه البضائع ، عادة ، السلع التى ليست فى

عداد مواد الضرورة الاولى (مثل الحلى والمجوهرات) او التى من المفيد تقليص استهلاكها (مثل المشروبات الروحية والخ .) .

وهكذا يستخدم قانون القيمة لدى تخطيط الاسعار التى تضطلع بدور هام جدا فى الاقتصاد الوطنى الاشتراكى بأكمله .

ويحاول الاقتصاديون البرجوازيون والاشتراكيون اليمينيون ان ينكروا وجود اساس موضوعى لتخطيط الاسعار الاشتراكى . وينفى بعضهم امكانية ايجاد نظام معقول للاسعار فى ظل الاشتراكية عموما زاعما بان التعسف المنفلت يسود المجتمع الاشتراكى . اما بعضهم الآخر (الاقتصاديان البرجوازيان الفرنسى بيرغسون والامريكى ليرنير) فيزعم بان الاسعار فى المجتمع الاشتراكى لا تتكون الا بتأثير العرض والطلب . وهكذا ترتفع الاسعار او تنخفض حتى يتوازن العرض والطلب وكانما يتكون ما يسمى بـ « اسعار التوازن » . وان « سعر التوازن » هو سعر تكوّن بلا اعتبار للقيمة ، وما هو الا نتيجة لعلاقة طلب البضائع وعرضها .

ولكن السعر ، كما هو معروف جيدا ، هو نفسه سبب هام يعين سعة العرض اوالطلب . وعليه فان صاحبى نظرية « سعر التوازن » يقعان فى حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها .

ولقد فهم الاقتصاديون البرجوازيون الآخرون (الاقتصادى الفرنسى مارشيفسكى والاقتصادى الانكليزى ديكنسون وغيرهما) عيب هذه « النظرية » وحاولوا اكمالها بالموضوعات المستقاة من نظرية « حد النفع » البرجوازية المعروفة من زمان . ويحاول هؤلاء ان يجدوا اساس السعر فى « ندرة » البضائع بالمقارنة مع الحاجة اليها من قبل المجتمع . ولكن هذه النظرية ايضا تفسر السعر ، فى آخر المطاف ، بالتناسب بين العرض والطلب .

ان « النظريات » المذكورة هى نظريات غير علمية لانها تفصل عملية تكوين السعر فصلا قاطعا عن اساسها وهو قيمة البضاعة . زد على ذلك ، انها اما ان تنفى كليا امكانية تخطيط الاسعار فى ظل الاشتراكية واما ان تحصر عملية التخطيط فى تسجيل التناسب المتكون بين العرض والطلب .

مفعول قانون القيمة واستخدامه فى الانتاج

فى مجال الانتاج الاشتراكى يتجلى مفعول قانون القيمة قبل كل شىء فى انه يجرى هنا تكوين قيمة البضائع وتبدأ عملية الحاق القيم الفردية بالقيمة الاجتماعية .

وخلافا للانتاج البضاعى الرأسمالى ، حيث لا يجرى الحاق القيم الفردية بالقيمة الاجتماعية الا فى السوق ، يجرى فى ظل الاشتراكية ، حيث يدخل العمل الفردى للشغيلة وجماعات المؤسسات بصورة مباشرة فى عمل المجتمع الاجمالى ، تخطيط وانفاق هذا العمل باعتباره جزءا لا يتجزأ من العمل الاجتماعى .

ان الحاق القيم الفردية بالقيمة الاجتماعية يجرى بواسطة الاشكال النقدية للقيمة : السعر وجزئيه المكونين اى الكلفة والدخل الصافى . كما انه يجرى ، جزئيا ، التعبير عن القيم الفردية للبضائع بشكل كلفة منتوج بعض المؤسسات . ولكن بيع المنتجات الجاهزة يتم باسعار الجملة التى هى شكل للتعبير عن القيمة الاجتماعية . وان المقارنة بين كلفة المنتوج وسعر الجملة تعطينا فكرة عن مقدار الدخل الصافى الذى سيتم الحصول عليه بعد بيع المنتوج . وعلى هذا النحو يجرى الحاق القيمة الفردية بالقيمة الاجتماعية مما يتيح تكوين فكرة معينة عن عمل المؤسسة .

ان استخدام قانون القيمة فى الانتاج يتم بواسطة حساب تكاليف الانتاج حسب القيمة . وتسمح اشكال القيمة : الاسعار والكلفة والدخل الصافى للمؤسسات (الربح) بضبط نشاط المؤسسات الاقتصادى والحكم على فاعليته

وذلك عن طريق المقارنة بين مؤشرات التخطيط لهذه الاشكال والمؤشرات التى يتم الحصول عليها فعلا .

ويؤثر تصريف قيمة البضائع عن طريق تحقيق اسعارها وكلفتها وربحها تأثيرا كبيرا فى الانتاج الاشتراكى ، الا انه لا يضبطه خلافا لما يحدث فى ظل الرأسمالية .

ان قانون القيمة باعتباره ضابطا للانتاج الرأسمالى يتفاعل مع القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية .وان الدافع المحرك فى الانتاج الرأسمالى ، اى الاستئثار بالقيمة الزائدة ، يحث الرأسمال على الانتقال الى فروع من الاقتصاد الوطنى تبشر بارباح اعلى وتتكون الاسعار فيها بمستوى اعلى بتأثير التناسب بين عرض البضائع والاقبال عليها . ثم ان انتقال الرأسمال يؤثر بدوره فى توزيع العمل ووسائل الانتاج بين فروع الاقتصاد الوطنى .

اما فى المجتمع الاشتراكى فيسرى مفعول قانون اقتصادى اساسى آخر . فالانتاج الاجتماعى الاشتراكى ينمو ويتقدم بغية تلبية حاجات الشعب المتنامية دائما تلبية اكمل فاكمل . و توجه الموارد المادية ومصادر اليد العاملة بالدرجة الاولى لا الى الفروع التى تتسم فى الوقت الحاضر بالحد الاقصى من

الريعية ، بل الى تلك التى تؤمن تطور الانتاج الاشتراكى ورفع رفاهية الشعب . ونتيجة لهذا تتشكل النسب فى الاقتصاد الوطنى التى تتفق ومقتضيات القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية . فالاسعار التى تخططها الدولة ، اذ تعتبر الشكل النقدى للقيمة ، تستخدم بصورة واسعة كوسيلة هامة ، الا انها ليست حاسمة ، بل مساعدة للتوصل الى التناسب المطلوب .

وان التناسب المحدد عن وعى والمحتفظ به دائما هو الذى يميز منهجية تطور الاقتصاد الوطنى . واذا جرى توزيع وسائل الانتاج وموارد اليد العاملة بشكل منهجى وعلى نحو يؤمن نسب الاقتصاد الوطنى التى تتفق ومقتضيات القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية ، واذا استخدمت الاسعار كوسيلة للتوصل الى هذه النتيجة ، فان ذلك يعنى ان ما استعمل لضبط الانتاج الاشتراكى ليس هو قانون القيمة ، وانما هو قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهجيا ، ذلك القانون الذى يفعل بالارتباط المباشر مع القانون الاقتصادى الاساسى .

ولكن اراء الاقتصاديين البرجوازيين والاشتراكيين الديمقراطيين اليمينيين تختلف عن ذلك . فهم ينكرون ضرورة التطور المنهجى للاقتصاد الاشتراكى او يعتبرون هذه المنهجية عاملا شبيها بتدخل الدولة البرجوازية فى

الاقتصاد . اما ضابط الانتاج الاشتراكى فانه ، حسب رأيهم ، آلية الاسعار العفوية التى تتكون فى احسن الحالات بتأثير العرض والطلب . ويرى هؤلاء ان وسائل الانتاج والعمل فى الاقتصاد الوطنى الاشتراكى يجب ان توجه قبل كل شىء الى الفروع التى تعطى حدا اقصى من الربح فى الوقت الحاضر . اما فى الواقع ، فعلى الرغم من ان قانون القيمة يضطلع بدور كبير فى ظروف الاشتراكية ، الا انه ليس ضابطا للانتاج ، كما سبق ان اشرنا الى ذلك . وان اتجاه تطور الاقتصاد وتوزيع الموارد لا يحددهما قانون القيمة ، بل يقوم بهذا التحديد القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية وقانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهجيا .

مفعول قانون القيمة واستخدامه فى التداول

يسرى مفعول قانون القيمة ايضا فى مجال التداول الذى يشمل التجارة قبل كل شىء .

فان بيع البضائع بالاسعار المعللة اقتصاديا يؤثر فى الانتاج تأثيرا فعالا . والاسعار المقررة بصورة صائبة تتيح للمؤسسات فرصة الحصول على الدخل النقدى الذى تعوض به عن نفقاتها على الانتاج وامكانية التراكم . وتتوقف ربعية الانتاج على مستوى الاسعار وكلفة المنتوج .

وهذا ما ينعكس بالضرورة على نشاط المؤسسات الاقتصادى وعلى مصلحة شغيلتها فى انتاج هذه السلعة او تلك ، وبالتالى ، على حالة النسب التى عينتها خطة الاقتصاد الوطنى . والمقصود هنا النسب بين حجم انتاج مختلف البضائع والاستهلاك ، بين الاستهلاك والتراكم والخ ..

وتسهم الاسعار المقررة بصورة صائبة فى تصريف البضائع فى الآجال المحددة ، مما يؤدى الى الاسراع العام بدورة الاموال على نطاق الاقتصاد الوطنى كله . ونتيجة لذلك تزداد وتائر نمو الانتاج الاجتماعى .

الفصل السادس

الميزان الاقتصادى

١ ـ جوهر الميزان الاقتصادى

المبادئ الاساسية للميزان الاقتصادى

يعتبر توفير وقت العمل اثناء انتاج البضائع اهم قانون فى الاشتراكية اطلق على استخدامه لصالح المجتمع اسم نظام التوفير . وقد كتب كارل ماركس بهذا الخصوص يقول : « بقدر ما يحتاج المجتمع الى اقل كمية من الوقت لانتاج الحبوب وتربية المواشى وغير ذلك بقدر ما يكسب كمية اكبر من الوقت للانواع الاخرى من الانتاج المادى او الروحى . وعلى توفير الوقت يعتمد تنوع التطور والاستهلاك والنشاط بالنسبة للفرد مثل ما بالنسبة للمجتمع » * .

ولكى يتم انتاج المنتوج طبقا للحاجات الاجتماعية وبنوعية عالية وباقل كمية من صرف العمل (الماضى

* « ارشيف ماركس وانجلس » ، المجلد ٤ ، ص ١١٩ .

والحى) من الضرورى ان تكون لجماعات شغيلة المؤسسة مصلحة مادية فى نتائج نشاطها الاقتصادى . ويتم التوصل الى ذلك بطريقة خاصة فى اجراء الانتاج فى المؤسسات الاشتراكية ، تلك الطريقة التى يطلق عليها اسم الميزان الاقتصادى .

فالميزان الاقتصادى هو عبارة عن طريقة قيام المؤسسات الاشتراكية بالانتاج المخطط وهى تستند الى المصلحة المادية لدى جماعات شغيلة هذه المؤسسات فى التوصل الى اعلى نتائج النشاط الاقتصادى وتفترض وجود الاستقلال الاقتصادى للمؤسسات والاستخدام الواسع للعلاقات البضاعية النقدية واشكال القيمة والمسؤولية المادية وتنظيم واستخدام صناديق المؤسسة بشكل ملائم .

والميزان الاقتصادى هو المقولة الاقتصادية التى تلازم الاشتراكية وحدها . فالعمل فى ظل الاشتراكية لم يصبح بعد حاجة الانسان الاولى ولم يتحول الى عادة العمل بدون انتظار المكافأة . ولذلك فهناك ضرورة فى التشجيع المادى لعمل كل عضو فى المجتمع وكل جماعة العاملين فى المؤسسات .

ويتم احراز المصلحة المادية لدى جماعات العاملين فى الانتاج عند تنفيذ متطلبات معينة تكوّن محتوى مبادئ الميزان الاقتصادى :

اولا : على المؤسسات ان تتمتع بالاستقلال الاقتصادى الى حد معين ، اى انه يجب ان تهيأ لها الظروف التى تستطيع بها ان تتصرف بصورة مستقلة الاموال الاساسية والدائرة المخصصة لها والضرورية لتنظيم وتنفيذ الانتاج .

ثانيا : ينبغى ان يكون النشاط الاقتصادى للمؤسسات رهن باستخدام العلاقات البضاعية النقدية . ويقدر هذا النشاط عن طريق مقارنة نتائج الانتاج مع نفقاته ؛ وبفضل هذه المقارنة تتم الرقابة النقدية على سير عملية الانتاج فى المؤسسات .

ثالثا : ينبغى ان تكون كل مؤسسة عاملة على اساس الميزان الاقتصادى مسؤولة ماديا عن تنفيذ التزاماتها فى العلاقات المتبادلة مع المؤسسات والدوائر الاخرى . وبهذا الشرط فقط يمكن استخدام المصلحة المادية لصالح الانتاج الاجتماعى بصورة تامة .

رابعا : يجب ان يجرى تشجيع عمل المؤسسة بالنظام اللازم لتشكيل واستخدام الصناديق التى تتجسد فيها اموال المؤسسة . والمقصود هنا الصناديق التالية : صندوق الانتاج وصندوق التداول وصندوق الاجور وصندوق تطوير الانتاج وصندوق المكافآت للشغيلة

وصندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وصندوق بناء المساكن .

ان الميزان الاقتصادى مرتبط بصورة وثيقة مع الحوافز المعنوية للعمل . فقد بينت تجربة البناء الاشتراكى ان المصلحة المادية التى تعتبر محتوى الميزان الاقتصادى تعطى افضل النتائج مع استخدام الحوافز المعنوية للعمل : مثل منح القاب الشرف واعلان الشكر وتقليد خيرة العاملين الاوسمة والميداليات والخ . . وان الحوافز المعنوية هى عناصر لا غنى عنها للمباراة الاشتراكية التى تنظم على نطاق واسع داخل المؤسسات العاملة على اساس الميزان الاقتصادى وفيما بينها على حد سواء . ان الجمع العضوى بين الحوافز المادية والحوافز المعنوية للعمل يعكس جوهر العلاقات الانتاجية الاشتراكية .

ويصلح الميزان الاقتصادى لتحقيق غرض الانتاج الاجتماعى الاشتراكى . فهو يطبق لصالح المجتمع كله . واذ يساعد الميزان الاقتصادى على تعبئة جماعات شغيلة المؤسسات لتنفيذ مهام خطط الدولة فانه يقوم بدور وسيلة جبارة لانماء وتحسين الانتاج الاجتماعى ولزيادة رفاهية الشعب . الا ان اهتمام جماعة الشغيلة فى كل مؤسسة موجه فى الوقت نفسه الى تحقيق هدف كثر ضيقا مرتبط بعمل كل مؤسسة معينة . ويتلخص

هذا الهدف فى التوصل الى افضل نتائج النشاط الاقتصادى لهذه المؤسسة ، تلك النتائج التى تعتمد عليها زيادة مستوى رفاهية كل عضو من جماعة العاملين فيها .

ويوجد تناقض غير تناحرى بين غرض الانتاج الاجتماعى الاشتراكى من جهة واهداف جماعات شغيلة المؤسسات المنفردة ومصالحهم من جهة اخرى . ويتلخص هذا التناقض فى التقابل بين الجزء (المؤسسة) والكل (مجموع الانتاج الاجتماعى) . واذا كان الجزء يطابق الكل المرسوم فان التناقض يحل بصورة مرضية تماما . فهو يصبح مصدرا جبارا لتقدم الانتاج الاجتماعى الاشتراكى . ويتم التوصل الى هذه النتيجة فى حالة ما اذا جرى تطبيق الميزان الاقتصادى بصورة شاملة تامة واذا طبقت مبادئ الميزان الاقتصادى طبقا لمحتواها بصورة مضبوطة جدا واذا انتهجت الدولة سياسة مبدأ « ما هو مفيد للمجتمع مفيد كذلك لكل مؤسسة على حدة » .

ولكنه يمكن ان يكون الامر بشكل آخر . فاذا كانت نجاحات المؤسسات فى تنفيذ مهام خطط الدولة فى صنع المنتوجات التى تتفق وحاجات المجتمع ، مع اقل النفقات ، لا تشجع او يجرى تشجيعها بصورة ضعيفة فان المؤسسات تبدأ آنذاك البحث عن طرق

اخرى لضمان مصالحها مما يؤدى غالبا الى عدم تطابق النشاط الاقتصادى للمؤسسات والغرض العام للانتاج الاشتراكى . ومثال عدم التطابق هذا نجده فى الاخلال بقوائم المصنوعات وتردى نوعيتها والخ ..

ولندرس مبادئ الميزان الاقتصادى هنا بالتفصيل

الاستقلال الاقتصادى فى نشاط المؤسسات فى نطاق خطة الاقتصاد الوطنى

ان الاقتصاد الوطنى الاشتراكى هو عبارة عن جسم انتاجى موحد . اما ما يوحده فهو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وكون ملكية الدولة اى ملكية الشعب بأسره تضطلع بالدور الحاسم فى نظام العلاقات الانتاجية . ويجرى تجديد الانتاج الاشتراكى بصورة منهجية . وطبقا لمقتضيات القوانين الاقتصادية توضع وتدعم نسب الاقتصاد الوطنى الضرورية للمجتمع كما تحدد اتجاهات تطور الانتاج الملائمة لهذه النسب . وينعكس ذلك كله فى خطط الاقتصاد الوطنى للبلدان الاشتراكية ، تلك الخطط التى تدقق حسب فروع الاقتصاد الوطنى وترسل الى كل مؤسسة بشكل مهام الخطة .

ولكى تقوم المؤسسات بنشاطها الاقتصادى طبقا لغرض الانتاج الاجتماعى الاشتراكى بصورة مضبوطة

تماما تلتزم التزاما ثابتا بتنفيذ مهام خطة الدولة . **وهذا** هو القانون الصارم لنشاط هذه المؤسسات . الا انه **لا** تستطيع اية خطة وحتى اكثر الخطط كمالا ان تحسب حساب كافة الظروف المحددة للنشاط الاقتصادى فى المؤسسات وكافة الاحتياطيات غير المكشوفة والتى لم تستخدم بعد لانماء وتحسين الانتاج . ولا تستطيع اية خطة ان تحسب حساب كل تنوع الطلب الذى يتغير بصورة سريعة على المصنوعات المنتجة والخ ..

ولذلك فلغرض تعبئة جماعات شغيلة المؤسسات لتنفيذ مهام الخطة بافضل شكل وباقل نفقات وسائل الانتاج والعمل ولكى يتم تشجيع هذه الجماعات للقيام بهذا الامر لا بد من منح الاستقلال الاقتصادى فى نشاط المؤسسات الاشتراكية . ولهذا الغرض تمنح مؤسسات الدولة وسائل الانتاج الضرورية . ومع ان الدولة تبقى هى مالكة هذه الوسائل الا ان المؤسسات تستخدمها وتحصل على امكانية القيام بالنشاط الاقتصادى بصورة مستقلة .

اما المؤسسات التعاونية فيجرى نشاطها الاقتصادى على اساس استخدام وسائلها الخاصة .

وتمنح المؤسسات الاشتراكية حق الشخص المعنوى ذى الاهلية الحقوقية ، اى انها تعقد بصورة مستقلة

العلاقات الاقتصادية و الاتفاقيات مع المؤسسات الاخرى وتقوم باستئجار القوة العاملة وتقوم بشراء ما يلزم لها وبتصريف بضائعها . وللمؤسسات العاملة على اساس الميزان الاقتصادى حسابها الجارى فى بنك الدولة وهى تستفيد من التسليفات المصرفية ولها ميزانيتها الخاصة التى تعكس نشاطها الاقتصادى والخ .

ويطور الاستقلال الاقتصادى لنشاط المؤسسات روح المبادرة لدى جماعات شغيلتها ، الامر الذى يتسم باهمية عظيمة فى تنظيم النشاط الاقتصادى المعقول الحريص . الا ان الاستقلال الاقتصادى فى النشاط يجب ان لا يعارض الادارة المبرمجة الممركزة . فالفعالية الافضل يقدمها الجمع الوثيق بين الاستقلال الاقتصادى فى النشاط والادارة المبرمجة الممركزة ، اى تطبيق الاستقلال الاقتصادى للنشاط فى اطار خطة الاقتصاد الوطنى . وبخصوص مثل هذه المركزية الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية للمجتمع كان لينين قد كتب فى فجر السلطة السوفييتية عام ١٩١٨ يقول : « ان مهمتنا الآن هى تطبيق المركزية الديمقراطية بالذات فى حقل الاقتصاد ... » تلك المركزية الديمقراطية « ... التى تفترض الامكانية التى خلقها التاريخ لاول مرة ، امكانية التطوير التام وبدون عائق ليس فقط للخصائص المحلية ،

بل وللمبادرة المحلية وتنوع طرق واساليب ووسائل السير نحو الهدف المشترك » *

وعند تطبيق هذا المبدأ من مبادئ الميزان الاقتصادى لا يجوز بتاتا السماح بزيادة تأثير احد العنصرين المذكورين اعلاه على الاخر . فاذا فاق الاستقلال الاقتصادى لنشاط الادارة المبرمجة الممركزة فمن الممكن ان تبرز ظواهر تؤدى الى الاخلال بنسب الاقتصاد الوطنى . ويتكبد الانتاج الاجتماعى بضرر بالغ . وبالعكس ، اذا بالغت الادارة المبرمجة الممركزة فى الحد من الاستقلال الاقتصادى فى نشاط المؤسسات فان النتائج السيئة لذلك لا تلبث ان تظهر فى حالة المصلحة المادية للمؤسسات فى نتائج عملها .

* لينين ، المؤلفات ، المجلد ٢٧ ، ص ١٨١ .

استخدام العلاقات البضاعية النقدية واشكال القيمة

لكى يمكن تحديد امكانية متابعة الانتاج فى المرحلة التالية ومعرفة درجة فاعليته من الضرورى دائما مقارنة نفقات الانتاج مع نتائجه . ويجرى ذلك فى المؤسسات عن طريق الحساب المستند الى القيمة ، اى بواسطة اشكال القيمة مثل السعر والكلفة والربح .

ويشكل مقدار المنتوج المباع مبلغ العائدات الاجمالى . وفى الماضى كانت العلامة الاساسية لتقدير نتائج نشاط المؤسسة الاقتصادى هى المنتوج الاجمالى ، بما فيه المنتجات غير الجاهزة ، مقدرا بالقيمة . وعند

استخدام مثل هذه العلامة لم تكن المؤسسات تهتم دائما بجودة المنتوج ، ذلك لان التقدير النهائى لعمل هذه المؤسسات كان يتطلب فقط صنع المنتوج وليس بيعه للمستهلك الذى لا يمكن ، طبعا ، ان يشترى بضاعة ذات جودة غير عالية .

اما الآن فمن علائم عمل المؤسسات ، التى تقرها الهيئات المركزية ، حجم المنتوج المباع . فعلى المؤسسات ، لكى تنفذ الخطة ، ان تدرس الطلب بصورة افضل وتسعى الى صنع منتوج عالى النوعية وهكذا . وبغية ذلك تقام فى الفروع التى تنتج مواد الاستهلاك علاقات مباشرة بين المؤسسات والمنظمات التجارية التى تعرف طلب الزبائن بصورة افضل من الاولى . وعند توقيع العقود الاقتصادية مع المؤسسات حول تسليم المنتوجات المطلوبة الى المنظمات التجارية تقدم هذه الاخيرة طلبيات على البضائع التى تناسب الطلب وبالكميات التى تسد حاجته .

ومن المفروض كذلك انتقال انتاج وسائل الانتاج ، بصورة متزايدة ، الى العمل بنظام الطلبيات المسبقة التى تقدمها المؤسسات المستهلكة .

فالخطة تضع للمؤسسة القائمة الاساسية للمصنوعات . ويجرى التصديق على هذه القائمة للمؤسسات بصورة

مركزية لكى تقوم هذه المؤسسات بانتاج الاصناف الضرورية من البضائع . ومع تطور الصلات الاقتصادية والتجارية بين المؤسسات ، تلك الصلات التى تفترض صنع المنتوجات على اساس الطلبيات المسبقة ، تتقلص قائمة المصنوعات المقررة للمؤسسات وتصبح قائمة مجموعية ثابتة .

ويجرى تحديد نفقات الانتاج عن طريق حساب كلفة المنتوج . والفرق بين محصول بيع المنتوج وكلفته يكّون الدخل الصافى (الربح) للمؤسسة . ويتوقف مقدار الربح على مستوى اسعار المنتوج المباع والكلفة .

ويعتبر مقدار الربح واحدةً من اهم علائم النشاط الاقتصادى للمؤسسات .

ويجرى تخطيط هذه العلامة بصورة مركزية وانطلاقا من الظروف المحددة فى المؤسسة مع مراعاة مستوى الاسعار واستخدام التكنيك الجديد والتكنولوجيا الطليعية فى الانتاج والاشكال التقدمية فى تنظيم العمل ورفع كفاءة الكوادر والخ .، اى مع مراعاة تقليل نفقات الانتاج .

ولتنفيذ المهام المتعلقة بالربح يجب ان تحسب المؤسسات نفقات الانتاج (الكلفة) بالشكل

الصائب . وتقوم المؤسسات نفسها بتحديد مقادير **الكلفة** بصورة عامة وحسب انواع النفقات . وان حساب الكلفة طبقا لانواع النفقات ضرورى للرقابة الدقيقة على عملية الانتاج ولتبيان نقاط الضعف فى الانتاج .

والعناصر الاساسية فى الكلفة هى : الوسائل الاساسية المستهلكة خلال الانتاج ، والخامات والمواد الاساسية ، والوقود والطاقة ، والاجور ومخصصات التأمين الاجتماعى .* وكان تركيب نفقات الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفييتى عام ١٩٦٤ كالآتى (بالنسبة المئوية الى النتاج النهائى) : استهلاك الادوات الاساسية — ٤,٩ ٪ ، الخامات والمواد الاساسية — ٦٣,٦ ٪ ، المواد المساعدة — ٤,٦ ٪ ، الوقود ٣,٢ ٪ ، الطاقة — ٢ ٪ ، الاجور ومخصصات التأمين الاجتماعى — ١٨,٤ ٪ ، النفقات الاخرى — ٣,٣ ٪ . ولنفترض ان تحليل الانتاج فى مؤسسة يدل على عدم تنفيذ خطة الكلفة وذلك بسبب زيادة النفقات فى باب « الخامات والمواد الاساسية » . وبذلك يضيق

* يجرى فى البلدان الاشتراكية الصرف على التأمين الاجتماعى للشغيلة من قبل الدولة . غير ان المؤسسات تدفع للدولة نسبة معينة من مبلغ الاجور التى تدفعها وذلك طبقا لكل مهنة من مهن العاملين فيها .

كثيرا مجال النشاط الاقتصادى حيث ينبغى البحث عن سبب ارتفاع كلفة المنتوج . وتظهر امكانية لاتخاذ اجراءات حاسمة عاجلة لتذليل النواقص التى تم اكتشافها .

ويدفع سعى المؤسسات الى تنفيذ مهام خطة مقدار الربح واحراز زيادة على هذه المهام ، يدفعها الى تقليل نفقات الانتاج . ونتيجة لذلك يتحسن الوضع المالى للمؤسسة ، اما على نطاق الاقتصاد الوطنى كله فيجرى توفير العمل الاجتماعى وتخفيض قيمة المنتوج وتظهر امكانية تخفيض الاسعار . وكل ذلك يساعد على زيادة وتحسين الانتاج الاجتماعى ورفع مستوى رفاهية الشعب .

وتشهد المعطيات الاحصائية على انتظام تخفيض نفقات الانتاج .

وفيما يلى جدول تخفيض نفقات الانتاج فى الاتحاد السوفييتى للروبل الواحد من المنتوج البضاعى فى الصناعة (بالنسبة المئوية الى العام الماضى ، وحسب اسعار المقارنة) :

١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
١،٦	١،٨	٠،٩	١،٨	٠،٤	١،٣

ويفسر الانخفاض القليل نسبيا فى نفقات عام ١٩٦٣ بواقع زيادة معدلات استهلاك الوسائل الاساسية اعتبارا

من ١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٣ ، الامر الذى استدعى زيادة كلفة بعض انواع المنتوج الصناعى .

وبالاضافة الى الكلفة يتأثر مقدار الربح بصورة ملحوظة بمستوى الاسعار التى تبيع المؤسسة منتوجها طبقا لها . والاسعار فى ظل الاشتراكية هى اسعار مبرمجة ثابتة . وذلك يخلق لدى المؤسسات الثقة بانها سوف تحصل حتما على ربح معين اذا كانت كلفة منتوجها اقل من سعر البيع واذا كان المنتوج يطابق الطلب .

ان الاسعار تنحرف عن القيمة ، وهذه الخاصية تستخدم بصورة واسعة للتأثير على الانتاج .

وتبعا لانحراف الاسعار عن القيمة يزداد او ينقص مقدار الربح الداخل ضمن السعر والذى يتم الحصول عليه عند بيع البضائع . وذلك يترك اثره فى مصلحة المؤسسات بنتائج عملها . فعند انخفاض مقدار الربح تنخفض المصلحة فى الانتاج ، وبالعكس ، عند زيادة الربح تزداد هذه المصلحة . ولذلك فلكى يتم تشجيع صنع المنتوجات العالية الجودة والضرورية للاقتصاد الوطنى اكثر من غيرها تقرر لها اسعار تضمن الحصول على ربح اكبر مع مراعاة النفقات الاضافية

للمؤسسات التى تصنع المنتوج المعنى ، تلك النفقات المرتبطة ، مثلا ، بتحسين جودة المصنوعات .

غير ان رفع الاسعار يجب ان لا يقلل فى الوقت ذاته طلب المستهلكين . وعليه فلا يجوز الافراط فى زيادة الربح . اذ ان مقدار الربح يزداد طبقا لمراعاة فعالية المنتوج . ولنفترض انه تم فى مصنع ما تنظيم صنع جهاز مدة خدمته قصيرة . ثم امكن ، بفضل رفع جودته ، تمديد هذه المدة بنسبة ٥٠ ٪ . الا ان كلفة هذا الجهاز ازدادت فى الوقت ذاته بسبب النفقات الاضافية بنسبة ٢٠ ٪ . ولنضرب مثلا على حساب وضع السعر . فلنفترض ان كلفة هذا الجهاز كانت سابقا تساوى ١٠٠ وحدة نقدية ، اما السعر الذى باعته به المؤسسة فهو ١١٠ وحدات نقدية ، اى ان الربح يعادل ١٠ ٪ من الكلفة . وفى النوع الجديد من الجهاز ازدادت الكلفة حتى وصلت ١٢٠ وحدة نقدية ، واصبح صنع هذا الجهاز بالسعر القديم (١١٠ وحدات نقدية) غير مربح ، الامر الذى يستوجب رفع السعر . ولكن بأية مقادير ؟ فالمؤسسات المستهلكة اذ تشترى الجهاز الجديد صارت تحصل كانما على جهاز قديم ونصف ، لان الجهاز الجديد يعمل لمدة اطول بمرة ونصف . ولذلك تستطيع هذه

المؤسسات دون خسارة ان تدفع ثمنا له ١٦٥ وحدة نقدية ، اى بسعر اغلى بمرة ونصف من السعر السابق . غير ان العمل على زيادة مصلحتها فى شراء الجهاز الجديد يستوجب زيادة السعر بمقادير اقل ، ولنقل ، مثلا ، الى حد ١٤٠ وحدة نقدية فقط . وبذلك يستطيع المستهلكون ان يوفروا مقدارا كبيرا من الاموال عند استخدام الجهاز الجديد . والسعر الجديد ملائم كذلك بالنسبة للمؤسسة المنتجة للجهاز . فاذا كانت قد استلمت سابقا ربحا قدره ١٠ ٪ من الكلفة فهى الآن اذ تصنع اجهزة عالية الجودة وتبيعها بسعر ١٤٠ وحدة نقدية تستلم ربحا يعادل حوالى ١٧ ٪ من الكلفة الجديدة .

ان الحساب حسب القيمة ومقارنة علائم الخطة بالعلائم التى يتم الحصول عليها فعلا : اى حجم المنتوج المباع ومبلغ الربح ومستوى الربعية (نسبة الربح الى مبلغ الصناديق الاساسية ومبالغ التداول) * وكلفة المنتوج والخ . ، كل ذلك يسمح بالحكم على حالة

---

* يقصد بالصناديق الاساسية وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف المؤسسة : المبانى والمنشآت والمكائن والتجهيزات والخ . ويقصد بمبالغ التداول المبالغ التى تخصصها الدولة للمؤسسة لغرض شراء الخامات والمواد والصرف على العمليات الاخرى المتعلقة بالانتاج وبيع المنتوج .

النشاط الاقتصادى للمؤسسات والرقابة على هذه المؤسسات استنادا الى ذلك .

واذا اتفقت العلائم التى تم الحصول عليها فعلا مع علائم الخطة او تجاوزتها فان ذلك يعنى ان المؤسسة تعمل بصورة جيدة . واذا كان العكس فهذا يعنى ان فى عمل المؤسسة نواقص يجب اتخاذ التدابير لازالة اسبابها .

وتجرى مراقبة نشاط المؤسسات من قبل دوائر الدولة التى تخضع لها تلك ، مثل الوزارات ودوائر المراقبة الشعبية . وللهيئات الحزبية والمنظمات النقابية كذلك حق مراقبة نشاط المؤسسات الاقتصادى .

ويقوم بنك الدولة بمراقبة من نوع خاص لعمل المؤسسات . فالمؤسسات الاشتراكية تودع مبالغها النقدية الحرة فى حسابات خاصة فى بنك الدولة . وتقوم عن طريق هذا البنك بتسوية حساباتها الجارية مع المؤسسات الاخرى وتنفذ كافة العمليات المالية الضرورية . ويسلف البنك المؤسسات فى حالة حاجتها الى المبالغ الاضافية . وكل ذلك يساعد بنك الدولة على الاطلاع بصورة مضبوطة على واقع الامور فى المؤسسات .

ويستخدم الحساب حسب القيمة ومقارنة العلائم التى يتم الحصول عليها فعلا بعلائم الخطة استخداما

واسعا للرقابة على عمل الورشات والاقسام والفرق داخل المؤسسة . وعلى هذا الاساس ينظم الميزان الاقتصادى داخل المؤسسة : الميزان الاقتصادى الداخلى للمصنع وللسوفخوز وللكولخوز وهكذا . ولا تمنح الاقسام الاقتصادية داخل المؤسسة ذلك الاستقلال الاقتصادى الممنوح للمؤسسة كلها . فليس لهذه الاقسام حق الشخص المعنوى ذى الاهلية الحقوقية كما انها لا تعقد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاقسام والمؤسسات الاخرى لبيع منتوجها وشراء وسائل الانتاج الضرورية . ولكنها تمنح التجهيزات وغيرها من وسائل الانتاج الضرورية لها وتستلم مهام الخطة لصنع منتوج معين وحول كلفة هذا المنتوج والخ . ولكى تكون للعاملين فى اقسام المؤسسة مصلحة فى العمل الجيد يشترط تشجيع العاملين ماديا بصورة مباشرة بتنفيذ الاقسام لمهام خططها وتجاوز هذه المهام . ولكن ذلك يتطلب تحقيق المراقبة المذكورة سابقا .

ويرتبط تشجيع جماعات شغيلة اقسام المؤسسات ماديا بنتائج عمل المؤسسات عموما فى الوقت ذاته . وبذلك يتم تحقيق مصلحتهم ليس فقط فى نتائج عملهم ، بل وفى نتائج النشاط الاقتصادى المشترك للمؤسسات .

المسؤولية المادية للمؤسسات العاملة على اساس الميزان الاقتصادى

وتدعم المصلحة المادية للمؤسسات بمسؤوليتها المادية عن نتائج عملها .

وتتحقق العلاقات البضاعية النقدية بين المؤسسات الاشتراكية على اساس الاتفاقات الاقتصادية المعقودة بينها . ففيها تحدد قائمة المنتجات وحجم الانتاج ونوعية المصنوعات ومواعيد ارسالها واسعارها ومدة ونظام دفع اثمان المنتوج وهكذا . واذا اخلت المؤسسات بمتطلبات الاتفاقية ، مثل ارسال بضائع غير كاملة او بضائع ذات نوعية سيئة او الاخلال بالمواعيد المرسومة ولا تقدم المدفوعات فى حينها والخ ، فانها تدفع لزبائنها مختلف انواع الغرامات والتعويضات وغيرها .

وتضاف الغرامات والتعويضات وغيرها الى كلفة المنتوج . وبتزايد هذه النفقات يمكن ان ترتفع الكلفة كثيرا ، الامر الذى يترك اثره حالا فى مقدار الربح .

ولا يقل اهمية عن ذلك المبدأ الرابع للميزان الاقتصادى . غير انه من الافضل دراسة هذا المبدأ مع القضايا العامة لتنظيم اموال المؤسسة العاملة على اساس الميزان الاقتصادى .

٢ ـ تداول وتنظيم اموال المؤسسة العاملة على اساس الميزان الاقتصادى

تداول اموال المؤسسة العاملة على اساس الميزان الاقتصادى

لكى يتم صنع المنتوج يجب ان تكون تحت تصرف المؤسسات الاموال الضرورية لذلك . وتستخدم مؤسسات القطاع العام اموال الدولة . اما المؤسسات التعاونية فتستخدم اموالها الخاصة .

وتكون اموال المؤسسة فى حركة دائمة اثناء مجرى النشاط الاقتصادى . فهى تنتقل من مجال الانتاج الى مجال التداول وبالعكس . وتشكل عملية الانتاج والتداول التى تجرى فى المؤسسات دورة تداول هذه الاموال . غير ان النشاط الاقتصادى للمؤسسات يفترض استمرار عملية تجديد الانتاج والتداول بدون انقطاع . ويطلق اسم التداول على دورة تداول اموال المؤسسة الاشتراكية مأخوذة فى سير تجددها المستمر ، اى الدورة التى لا تعتبر عملية منعزلة ، بل عملية دورية .

وعندما تقوم اموال المؤسسة الاشتراكية بالتداول تمر بثلاث مراحل تضطلع خلالها بوظائف مختلفة ولذلك تغير اشكالها الوظيفية . والمرحلة الاولى من دورة تداول اموال المؤسسات الاشتراكية هى انتاج

الخيرات المادية ، ذلك لان اموال مؤسسات الدولة فى المجتمع الاشتراكى تبدأ حركتها ليس بشراء وسائل الانتاج ، كما هو الحال فى ظروف الرأسمالية ، بل من لحظة تقديم الدولة هذه الوسائل للمؤسسات وتشريك وسائل الانتاج مع تشكيل المؤسسات التعاونية .

والمرحلة الثانية هى تصريف المنتوج الجاهز . اما فى المرحلة الثالثة فتنجز دورة تداول الاموال . ويجرى الاستعداد لعملية انتاجية جديدة : شراء وسائل الانتاج الضرورية ودفع اجور العاملين .

وتقوم اموال المؤسسات اثناء حركتها بتنفيذ ادوار مختلفة . وتبعا لذلك تغير هذه الاموال اشكالها الوظيفية وتشكل مختلف انواع الصناديق (الارصدة) . واذ تكون اموال المؤسسات مشغولة فى الانتاج تكون فى الشكل الوظيفى الانتاجى وتشكل صناديق الانتاج . ومن هذه الصناديق وسائل الانتاج : المبانى والمنشآت والمكائن والاجهزة والخامات والمواد والوقود والانتاج غير الجاهز والخ . .

وفى الوقت ذاته يستخدم قسم من الاموال لتصريف المنتوج الجاهز . ويشكل هذا القسم صناديق التداول التى تشمل المنتوج الجاهز الذى لم يتم بيعه بعد وكذلك لفائف حمل البضائع والخ ، وكذلك المبالغ

النقدية التى تستلم من البيع و الضرورية لمتابعة الانتاج . وتكون مبالغ المؤسسات هذه بالشكلين البضاعى والنقدى .

وتفرد مكانة خاصة من بين اموال المؤسسات الاشتراكية لصندوق الاجور والربح الذى يتكون منه عدد من الصناديق الخاصة .

ويختلف تداول مبالغ المؤسسات الاشتراكية اختلافا مبدئيا عن تداول رأس المال . وهذا التداول الاخير هو عبارة عن تداول لغرض انتاج القيمة الزائدة عن طريق استغلال العمل المأجور . ولا تعتبر اموال المؤسسات فى ظل الاشتراكية رأسمالا ، لانها ليست ملكية خاصة ، بل ملكية اجتماعية . وهى لا تستخدم اداة لاستغلال الانسان للانسان . ويستهدف تداولها لتلبية حاجات الشعب وهى تخدم مصالح الشغيلة انفسهم .

صناديق الانتاج

تنقسم الاموال التى تكّون صناديق الانتاج طبقا لطابع التداول واسلوب نقل القيمة الى المنتوج المصنوع مجددا ، تنقسم الى صناديق الانتاج الاساسية وصناديق الانتاج التداولية . ويضم النوع الاول وسائل الانتاج

الاساسية من بنايات ومنشآت ومكائن واجهزة وغيرها . وهذه تشارك بصورة كاملة فى الانتاج ، الا انها تنقل القيمة الى المنتوج المصنوع بواسطتها باجزاء اى بقدر استهلاكها . ويضم النوع الثانى الخامات والمواد والوقود وغيرها . وهى تستخدم فى عملية واحدة من الانتاج وتنقل قيمتها كلها الى المنتوج الجديد .

ويعود الدور الحاسم فى الانتاج الاجتماعى الى الصناديق الاساسية .

ووسائل الانتاج التى تشكل الصناديق الاساسية تتعرض عند ادائها وظائفها الى الاستهلاك (البلى) المادى والمعنوى . ويقسم الاخير الى نوعين يحدث اولهما نتيجة لتخفيض قيمة انتاج وسائل الانتاج . وبسبب ذلك تفقد المكائن والاجهزة وغيرها من التجهيزات العاملة فى المؤسسات قيمتها ذلك لان قيمتها ، مثل قيمة اية بضاعة اخرى ، تحدد ليس بواسطة نفقات العمل الماضية ، بل بواسطة نفقات العمل فى تجديد الانتاج فى الفترة المحددة حاليا . ولذلك فلا يمكن نقل قسم من قيمة المكائن ، مثلا ، التى كانت لها فى السابق والتى حدث تخفيض فى انتاجها الى المنتوج المصنوع من جديد . اما النوع الثانى من

الاستهلاك (البلى) المعنوى فيظهر نتيجة لصنع مكائن جديدة اكثر انتاجية وتنقل قيمة اقل الى كل وحدة من المنتوج الذى يصنع بواسطة هذه المكائن . وحالما يصبح اجتماعيا معادل جديد لنقل القيمة فانه يشمل المنتوجات الاخرى التى تصنع بواسطة الاجهزة القديمة . وبما ان المكائن العتيقة تصنع منتوجا اقل ، بينما ينقل الى كل وحدة من المنتوج مقدار اقل من قيمة التجهيزات المستخدمة ، فان قيمة المكائن العتيقة تنخفض لدرجة كبيرة .

والتعويض عن وسائل الانتاج الاساسية التى يبطل استعمالها نتيجة لاستهلاكها يجرى عن طريق الاحتياطى النقدى الذى يتجمع تدريجيا اى عن طريق صندوق التعويض الذى يستخدم كذلك للصرف على التصليحات الشاملة وتجديد التجهيزات وجعلها حديثة .

وتقتطع مبالغ صندوق التعويض حسب الاصول الموضوعة لتغطية انخفاض قيمة وسائل الانتاج عند استهلاكها وتحدد هذه الاصول بقسم من قيمة وسائل الانتج الاساسية ذلك القسم المنقول الى المنتوج المصنوع من جديد وفى كافة نفقات الانتاج (الكلفة) . مع العلم بان اصول التعويض عن استهلاك وسائل الانتاج يجب ان تراعى ليس فقط الاستهلاك المادى للصناديق الاساسية ، بل واستهلاكها المعنوى ايضا .

صناديق التداول

ولا تقل صناديق التداول عن ذلك اهمية بالنسبة لنشاط المؤسسات الاقتصادى . فالاموال التى تضمها تشكل مع صناديق الانتاج المتداولة اموال التداول لدى المؤسسة . ويتم احراز فاعلية استخدام هذه الصناديق عن طريق عدد من التدابير الملازمة للميزان الاقتصادى . ومن هذه التدابير الاسراع فى قابلية التداول لدى الاموال المتداولة الامر الذى يتحقق عن طريق تقليص وقت صنع المنتوج ووقت التداول .

ويضم وقت صنع المنتوج مرحلة العمل ، اى الوقت الذى يجرى فيه العمل مباشرة ، ثم زمن فعل قوى الطبيعة على المنتوج الجاهز عندما تحدث فى هذا الاخير تغيرات بتأثير العمليات الطبيعية (الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية مثل تجفيف الاجزاء المصبوغة وتخمر النبيذ ونضوج الحبوب والخ .) ثم وقت وجود مواد العمل فى الاحتياطيات الانتاجية .

اما وقت التداول فيضم فترة وجود المنتوج الجاهز فى المستودعات ونقله الى اماكن الاستهلاك وزمن بيعه ، واخيرا ، شراء وسائل الانتاج الضرورية لمتابعة صنع هذا المنتوج .

ويتم تقليص وقت الانتاج بالدرجة الاساسية عن طريق زيادة شدة عملية الانتاج وزيادة انتاجية العمل باستخدام التجهيزات الاكثر جودة والتكنولوجيا المتقدمة وافضل تنظيم للعمل وهكذا . غير انه ينبغى الاخذ بعين الاعتبار ان زيادة شدة العمل فى ظل الاشتراكية الى درجة تتجاوز الحد الطبيعى لاحتمال الجسم البشرى امر غير مسموح به مهما كانت الاسباب وذلك خلافا لما يجرى فى ظل الرأسمالية .

وبالنسبة لتقليص وقت التداول يتسم باهمية كبرى تنفيذ العقود الاقتصادية تنفيذا دقيقا : اى ارسال المنتوج الكامل العالى النوعية الى المستهلك فى الزمن المحدد . وبهذه الحالة لا تتجمع فى مستودعات المؤسسات كمية فائضة من المنتوج الجاهز ولا يرفض المستهلكون استلام هذا المنتوج بل يجرى دفع قيمة المنتوج فى الوقت المطلوب .

ويتقلص وقت التداول ايضا فى تحاشى نقل البضائع الجاهزة والخامات والمواد المشتراة الى مسافات نائية جدا وغير مجدية .

ومن النتائج المباشرة للاسراع فى قابلية التداول لدى الاموال الدائرة تحرير قسم من هذه المبالغ من التداول الاقتصادى واستخدامها فى متابعة توسيع الانتاج .

صندوق الاجور

ويحتل صندوق الاجور مكانة خاصة في النشاط الاقتصادى للمؤسسات . فالمبالغ التى يقدمها هذا الصندوق تقوم بدورة خاصة متميزة . وهذه الدورة من حيث طابعها تشبه حركة مبالغ التداول : فمبالغ هذا الصندوق تذهب كليا الى دفع اجور العمل للشغيلة وتعوض من المبالغ التى تحصل عليها المؤسسات من بيع المنتوج الجاهز . الا ان اعتبار الاجور من مبالغ التداول هو امر شكلى فقط . فالاجور من حيث دورها فى الانتاج وطابع دوران قيمتها ، تشكل صندوقا مستقلا تماما فى المؤسسات الاشتراكية . وسندرس جوهر الاجور فى ظل الاشتراكية بالتفصيل في الفصل المخصص لها * . ونكتفى هنا بالاشارة الى ان نظام الاجور يلعب دورا هاما فى احراز مصلحة الشغيلة المادية فى نتائج عملهم . ذلك لان مهمة الميزان الاقتصادى ليست فقط فى الجمع بين مصالح جماعات شغيلة المؤسسة ومصالح الشعب عامة . فالمصلحة الجماعية يمكن ان تقدم مفعولها الاقصى فقط عندما تمتزج فى وحدة واحدة مع المصلحة المادية الشخصية لشغيلة الانتاج . ولذلك

---

* راجع الفصل الثامن « التوزيع فى المجتمع الاشتراكى » .

بالذات تتناول الاصلاحات الاقتصادية الجارية فى كثير من البلدان الاشتراكية اجراءات تجعل اجرة الشغيل تعتمد اعتمادا وثيقا ليس فقط على جهوده الشخصية بل وعلى نتائج النشاط الاقتصادى للمؤسسات عامة .

وتنص الخطة الخماسية الجديدة لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى لاعوام ١٩٦٦ — ١٩٧٠ على زيادة مداخيل الشغيلة بنسبة ٣٠ ٪ ومنها اجور العمال والمستخدمين فى مؤسسات الدولة بنسبة ٢٠ ٪ . وسيتم التوصل الى ذلك بطريقين . اولا ، من المقرر زيادة مقدار الاجور . وثانيا ، ستزداد فى اجور الشغيلة زيادة كبيرة حصة الجوائز والمكافآت المقطوعة الاخرى وذلك على حساب صندوق التشجيع المادى الذى يتكون من ارباح المؤسسات . ولذلك فبمقدار زيادة ربح هذه المؤسسة او تلك ، الامر الذى يعتمد على نوعية عملها ، تتكون فيها بصورة ملائمة ظروف زيادة اجور الشغيلة .

الصناديق المتكونة من الارباح

الربح هو واحدة من

التى تبرمج بصورة مركزية . وان تشكيل المؤسسات العاملة على اساس الميزان الاقتصادى لعدد من الصناديق الهامة على حساب الربح يزيد لدرجة اكبر من اهمية الربح .

ويزداد ربح المؤسسات الاشتراكية عاما بعد عام ويشكل قسما من القيمة المنتجة مجددا يستخدم لتوسيع الانتاج والانشاءات الواسعة للاغراض الثقافية والمعيشية ولزيادة مداخيل شغيلة المؤسسات . ويقتطع قسم من الارباح لكى يكون دخلا للدولة .

وتتكون فى المؤسسات صناديق خاصة طبقا لوظائف الربح المذكورة اعلاه . واول هذه الصناديق صندوق تطوير الانتاج . وهو يتكون من ثلاثة مصادر : من مقتطعات الربح ومن قسم من مخصصات التعويض التى تستخدم لتجديد الصناديق الاساسية تجديدا كاملا ، واخيرا ، من المبالغ المستلمة من بيع فائض التجهيزات .

ويجعل تشكيل صندوق تطوير الانتاج من الربح امكانية التحسين التكنيكى للانتاج وتوسيعه معتمدة اعتمادا مباشرا على مقدار الربح ، اى على نوعية عمل المؤسسات وهو يدفعها الى استخدام المبالغ المخصصة لهذا الغرض بصورة مجدية اكثر .

ويهيئ هذا الصندوق للمؤسسة امكانية الحل المثمر المستقل لكثير من قضايا تحسين الانتاج ومنها الاجراءات المتعلقة بالبناء الاساسى والترميم وتبديل التجهيزات القديمة باخرى اكثر حداثة منها وعير ذلك .

والصندوق الثانى الذى يتشكل كذلك من مقتطعات الارباح هو صندوق التشجيع المادى لشغيلة المؤسسات . وكانت كافة انواع الجوائز والمكافآت تقريبا تدفع سابقا وبصورة رئيسية من صندوق الاجور . ولهذا النظام فى تشجيع افضل انجازات الانتاج عيبان هما : اولا ، ان مكافأة تشجيع العمل الاكثر انتاجية وهى مأخوذة ضمن صندوق الاجور تؤدى الى رفع كلفة المنتوج . واذا قلت نفقات انتاج الوحدة الواحدة من المصنوعات فان هذه القلة هى ادنى من مقدار الزيادة الحاصلة فى انتاجية العمل . وبنفس الصورة كان ذلك ينعكس على مقدار الحصول على الربح . ولذلك فلم تعكس العلائم الاساسية لنوعية النشاط الاقتصادى للمؤسسات — حركة الكلفة والربح — واقع الامور الفعلى فى المؤسسات .

ثانيا ، لم تؤثر النجاحات التى احرزتها المؤسسات فى مجال زيادة الربح تأثيرا مباشرا على حجم اجور شغيلة المؤسسة . مما اضعف من مصلحتهم فى تحسين

العلائم النوعية لعمل المؤسسات عامة ، الامر الذى لم ينجم عنه ضمان الجمع المطلوب بين المصلحة الشخصية والجماعية فى نتائج العمل .

ويساعد تشكيل صندوق التشجيع المادى المؤسسات فى الحصول على مصدر مثمر لتشجيع الشغيلة على احراز انجازات فردية فى العمل وعلى احراز علائم عامة عالية لعمل المؤسسات . وتعطى الجوائز والمكافآت من هذا الصندوق اثناء العام وبصورة مكافآت مقطوعة فى اواخر العام .

ولنظام تشكيل وتكميل صندوق التشجيع المادى تأثير تشجيعى كبير على الانتاج . فحجم المبالغ المخصصة لهذا الصندوق يعتمد على حجم المنتوج المباع والربح الذى يتم الحصول عليه ومستوى ريعية الانتاج .

ويؤثر على حجم صندوق التشجيع تأثيرا كبيرا اتقان المؤسسات صنع المنتوج الجديد ونوعية المصنوعات المنتجة .

ويشكل فى المؤسسات كذلك صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن . وتستخدم مبالغ هذا الصندوق لانشاء دور السكن وبناء دور الراحة والمصحات والنوادى ومؤسسات الاطفال (معسكرات الرواد

ورياض الاطفال ودور الحضانة) وغيرها من المؤسسات التابعة للمصانع والصرف عليها .

ويمكن الحكم على مقادير اموال الصناديق المذكورة من الامثلة المحددة لتشكيلها فى المؤسسات التى انتقلت الى العمل بنظام التخطيط الجديد . **فقد** قرر مصنع الاتمتة الحرارية فى موسكو لعام ١٩٦٦ ، مثلا ، ان يخصص لهذه الصناديق حوالى ١٠ ٪ من ارباحه ، اى ٦٠١ الف روبل . وقد خصص لصندوق التشجيع المادى من هذا المبلغ ٣٠١ الف روبل ولصندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن ، ١٠٣ الاف روبل . اما الباقى فيخصص لصندوق تطوير الانتاج . وبالاضافة الى المصادر الاخرى تكمل هذا الصندوق المقتطعات من الارباح الامر الذى يجعل مبالغه تصل حتى ٣٢٦ الف روبل .

وان دور الربح فى الاقتصاد الوطنى للبلدان الاشتراكية وظيفة تختلف اختلافا كليا عن الربح فى ظل الرأسمالية . فالربح فى ظل الاشتراكية لا تستأثر به طبقة ما ، بل هو يخدم ابناء الشعب اى الشغيلة .

تشجيع الاستخدام المعقول لاموال المؤسسات الاشتراكية

ان للمجتمع الاشتراكى مصلحة فى ان تستخدم الاموال الموجودة تحت تصرف المؤسسات بصورة مثمرة الى اقصى حد وان تكون التجهيزات تعمل بكل طاقتها وان لا تبقى عاطلة عن العمل وان تصرف الخامات والمواد والوقود والطاقة بصورة اقتصادية وان يجرى تصريف المنتوج وشراء وسائل الانتاج الضرورية بواسطة اقل ما يمكن من مبالغ التداول وهكذا .

ولهذا الغرض تستخدم فى البلدان الاشتراكية منظومة كاملة من الاجراءات التشجيعية .

لغرض زيادة صناديق الانتاج الاساسية في المؤسسات الحكومية تقرر الانتقال الى نظام التسليفات الطويلة الامد بدلا من تخصيص ميزانية الدولة لهذا الغرض مبالغ لا تسترجع ولا تعوض ، ولغرض زيادة مبالغ التداول تقرر الانتقال الى التسليفات القصيرة الامد الى المؤسسات من قبل بنك الدولة .

ويدفع اتخاذ نظام تحديد مستوى الريعية الى استخدام الاموال الموجودة تحت تصرف المؤسسات استخداما كاملا الى اقصى حد .

ومستوى الريعية هو احدى العلائم المبرمجة التى تتخذ بصورة مركزية . ويحسب مستوى الريعية كنسبة مجموع الارباح لفترة زمنية معينة ، لسنة واحدة على سبيل المثال ، الى مبلغ الصناديق الانتاجية الاساسية ومبالغ التداول .

وبقدر زيادة الربح لكل روبل من الصناديق الانتاجية الاساسية ومبالغ التداول تعمل المؤسسة بصورة مثمرة افضل .

وتساعد على الاستخدام المعقول للاموال زيادة دور القروض فى نظام الميزان الاقتصادى فى المؤسسات .

الميزان الاقتصادى والقرض
ضرورة القروض فى الاشتراكية

وتتكون فى المؤسسات الاشتراكية اثناء عملية دوران الاموال نقود حرة بصورة مؤقتة . ويحدث ذلك لان استلام اثمان المنتوج المباع لا يتفق من حيث الزمن مع دفع الاجور وشراء الخامات والمواد والخ .

وفى الوقت نفسه كثيرا ما تحتاج المؤسسات الى مبالغ نقدية اضافية . وتلازم هذه الحالة خصوصا مؤسسات الفروع الصناعية ذات الانتاج الموسمى ، مثل صناعة السكر وصناعة المعلبات وغيرهما . فهذه المؤسسات تضطر فى موسم ورود الخامات الى تكوين احتياطيات كبيرة من هذه الخامات ، الامر الذى يتطلب مبالغ اضافية ، اما معالجة هذه الخامات فتستمر طوال العام كله .

كما تظهر الحاجة المؤقتة الى المبالغ النقدية الاضافية لدى مؤسسات فروع الاقتصاد الوطنى الاخرى . فلدى المؤسسات يمكن ان تظهر ، مثلا ، حاجة الى

الحصول على الخامات والمواد الضرورية لمتابعة الانتاج قبل وصول اثمان المنتوج الجاهز اذا لم يحن بعد موعد ارساله الى المستهلك ، او اذا كان هذا المنتوج فى الطريق الى المستهلك .

ويمكن ان تواجه المؤسسات حاجة مؤقتة الى الاموال لاجراء تجديد التجهيزات واجراء البناء الاساسى الجديد وتكميل الاموال الدائرة وغير ذلك .

وتحفظ المبالغ النقدية الحرة موقتا للمؤسسات الاشتراكية فى بنك الدولة . وتتركز فى هذا البنك ودائع الشغيلة عن طريق صناديق التوفير التابعة للبنك .

وتقدم بنوك الدولة عن طريق فروعها المنتشرة فى البلاد المبالغ المجمعة لديها الى المؤسسات بصورة مبرمجة وبشكل قروض قصيرة الامد او طويلة الامد حسب حاجة المؤسسات لضمان سير تجديد الانتاج بصورة طبيعية .

وهكذا تظهر فى ظل الاشتراكية امكانية وضرورة لقرض او التسليف الذى هو عبارة عن شكل من لاستخدام المنسق على اساس الاسترجاع للمبالغ النقدية لحرة مؤقتا وذلك لصالح تجديد الانتاج الاشتراكى . وخلافا للقرض فى ظل الرأسمالية حيث تستخدم القروض

لاثراء ملوك المال يعتبر القرض فى ظروف الاشتراكية اداة فعالة مطلقة لاستخدام الاموال استخداما معقولا لغرض ضمان نمو وتحسين الانتاج .

دور القرض فى دورة الصناديق الاساسية والاموال المتداولة في المؤسسات

كان البناء الاساسى حتى الاونة الاخيرة يستلم القروض فقط فى المؤسسات التعاونية . اما فى مؤسسات الدولة فان هذا البناء كان يجرى بصورة رئيسية على حساب التمويل الحكومى بدون استرجاع . وكانت هذه الحالة تدفع بعض قادة الاقتصاد غير الواعين لدرجة كافية الى السعى للحصول على اكبر ما يمكن من المبالغ لتوسيع الانتاج ، ولم يهتموا باستخدام هذه المبالغ استخداما صائبا .

وفى الوقت الحاضر يستبدل نظام التمويل دون استرجاع بنظام التسليف الطويل الامد . وصار تجديد الانتاج الموسع للصناديق الاساسية ليس فى الكولخوزات فقط بل وفى المؤسسات الحكومية يحصل على مصدر آخر بالاضافة الى مداخيلها الخاصة (الارباح) وهذا المصدر هو القروض البنكية الطويلة الامد والقابلة للاسترجاع .

وقد تم الاعتراف بجدوى استخدام التسليف الطويل الامد فى انشاء المؤسسات الجديدة ايضا .

ونعنى هنا المؤسسات التى تسترد نفقات انشائها فى فترات قصيرة .

وللقروض اهمية كبرى فى زيادة المبالغ المتداولة فى المؤسسات . ولغرض الاقتصاد والتوفير تخصص لمؤسسات الدولة مبالغ التداول ليس على اساس حاجاتها القصوى التى تظهر من فترة لاخرى ، بل فى حدود الحد الادنى الضرورى من المبالغ الذى اطلق عليه اسم الاموال الخاصة للمؤسسات . اما الحاجة المتبقية الى مبالغ التداول فهى تسد ، اذا ظهرت ، عن طريق القروض القصيرة الامد (حتى عام واحد) التى يقدمها بنك الدولة . وفى الاتحاد السوفييتى يتشكل على حساب هذا المصدر اكثر من ٤٠ بالمائة من اموال التداول للمنظمات الاقتصادية . وتسمى المبالغ التى يحصل عليها عن طريق التسليف بالقروض* .

وكانت زيادة الحد الادنى الضرورى للاموال المتداولة الخاصة للمؤسسات الحكومية تجرى حتى الآونة الاخيرة وبصورة رئيسية على حساب ميزانية الدولة . ولذلك فلم تكن المؤسسات تتحمل اية مسؤولية اقتصادية عن استخدام هذه الاموال . ولغرض التخلص من هذا

* ويعتبر تقسيم الاموال المتداولة لمؤسسات الدولة الى اموال خاصة واموال تسليفية امرا شكليا ، ذلك لان هذه وتلك هى اموال الدولة .

النقص تقرر الانتقال من نظام تكميل وزيادة الاموال المتداولة الخاصة للمؤسسات على حساب الميزانية بدون مقابل الى نظام التسليف القصير الامد .

ويرفع الاستخدام الواسع للقروض فى توسيع الاموال الاساسية والتداولية من مصلحة المؤسسات فى استخدامها المعقول لهذه الاموال . وينبغى دفع نسبة الفائدة على القرض . ولذلك فالمؤسسة لا تلجأ دون حاجة ملحة الى استخدام القروض اذا كان من الممكن ضمان نمو وتحسين الانتاج على حساب صندوق تطوير الانتاج او على حساب الاستخدام الافضل للاموال الموجودة وتحسين تنظيم العمل . واذا اخذت المؤسسات قرضا مع ذلك فمما لا جدال فيه ان هذه المؤسسات تحاول استخدام القرض كما يجب ، اى باقصى حد من الفاعلية .

والقرض قابل للاسترجاع . فعند انتهاء المدة المحددة يجب ان يعاد مبلغ القرض . واذا لم يتم ذلك فان على المؤسسة ان تدفع الى البنك فائدة مرتفعة . ولتحديد موعد القرض ودفع فائدته اهمية تشجيعية كبيرة . فلكى تعاد فى الوقت المحدد المبالغ المقترضة والموظفة فى الانتاج تسعى المؤسسات الى المحافظة على الموعد الذى تنص عليه خطة استخدام المبالغ المقترضة

وتتخذ الاجراءات لتقليص فترة تغطية التوظيفات المالية وللاسراع فى دوران مبالغ التداول .

ويساعد تشغيل القدرات الانتاجية الجديدة تشغيلا سريعا على توسيع صنع المنتوج والحصول على ارباح اضافية . وتحصل المؤسسات على امكانية اعادة القرض ودفع فوائده الى البنك .

ويمكن التوصل الى نتيجة مماثلة عند التعجيل فى دوران اموال التداول . ويمكن استخدام الارباح التى يتم الحصول عليها او اموال التداول التى يتم تحريرها نتيجة للاسراع فى دوران هذه الاموال وذلك فى دفع ما يترتب للبنك على القرض الذى قدمه والذى حان موعد استرجاعه .

نسبة الفائدة

ويفترض الدفع على القروض فى ظل الاشتراكية تحقيق المقولة الاقتصادية التى تسمى نسبة الفائدة المئوية .

وتعتبر نسبة الفائدة فى ظل الرأسمالية شكلا محولا من القيمة الزائدة وهى عبارة عن وسيلة لاثراء اصحاب البنوك .

اما فى المجتمع الاشتراكى فان وجود نسبة الفائدة

تستدعيه ضرورة عمل بنك الدولة وحاجات الميزان الاقتصادى .

وعلى بنك الدولة وفروعه الكثيرة فى مختلف مناطق البلاد ان يغطى نفقاته ومن ذلك دفع فوائد ودائع المؤسسات والمنظمات التى تحفظ فى بنك الدولة نقودها الخاصة الحرة . وتتكون مداخيل بنك الدولة بالدرجة الاولى على حساب نسبة فوائد القروض التى يقدمها الى المؤسسات .

ولكى يحصل بنك الدولة على دخل معين يدفع للمؤسسات والمنظمات الاخرى على ودائعها فائدة قدرها ٠,٥ بالمائة فى العام ، ويستلم على القروض التى يقدمها للمؤسسات فائدة قدرها ١ — ٢ بالمائة .

ومقدار نسبة الفائدة مدعو الى استمالة المؤسسات فى استخدام القروض . وينبغى ان لا يزيد الربح من استخدام القروض فى الانتاج على ٢ بالمائة الا قليلا وذلك لجعل القرض مفيدا من الناحية الاقتصادية . ويهدف مقدار نسبة الفائدة الى تحقيق غاية اخرى فى الوقت ذاته . فهذه النسبة تشجع المؤسسات على الاستخدام المعقول للمبالغ المخصصة للتسليف : اى ان لا تلجأ المؤسسات الى استخدام القروض الا فى حالة وجود حاجة فعلية اليها وان تستخدم القرض المستلم بصورة انتاجية الى اقصى حد وان تسعى الى العمل بصورة منتظمة

لكى تعيد الى البنك فى الموعد المحدد المبالغ التى اقترضتها منه . ومن اجراءات ضمان اعادة المبالغ فى الموعد المحدد زيادة نسبة الفائدة حتى تصل ٣ بالمائة فى العام وذلك فى حال عدم استرجاع المبالغ المقترضة فى الموعد المحدد.

وهكذا يتحدد مقدار نسبة الفائدة ، التى هى فى ظل الاشتراكية عبارة عن قسم من قيمة المنتوج الزائد ، ليس بواسطة عرض وطلب رأس المال النقدى كما هو الامر فى المجتمع الرأسمالى ، بل يتحدد بصورة مبرمجة وبشكل نسبة ثابتة تملى مقدارها حاجات الاقتصاد الوطنى .

القرض كوسيلة الرقابة على نشاط المؤسسات الاقتصادى

وبالاضافة الى ان القرض فى الاشتراكية قابل للاسترجاع ، اى انه يقدم لفترة معينة ، وبالاضافة الى انه يفترض دفع نسبة فائدة محددة ، فان له هدفا محددا بدقة : فالقروض تقدم بصفة اموال اضافية لسد حاجات معينة لدى المؤسسات تنص عليها خطة الاقتصاد الوطنى ولا يمكن استخدام القروض الا لهذه الاغراض المنصوص عليها .

ويراقب بنك الدولة مراقبة صارمة تنفيذ كافة متطلبات القرض المذكورة وبذلك يقوم بالرقابة على نشاط المؤسسات الاقتصادى .

ويعتبر نظام توزيع السلف على المؤسسات تبعا لنوعية عملها وسيلة فعالية تكمل وتقوى رقابة البنك على النشاط الاقتصادى للمؤسسات .

ويقدم للمؤسسات ، التى تعمل جيدا وتنفذ بانتظام خطة الانتاج ، تسليف بشروط متهاودة ومن ذلك قروض سد الحاجات المؤقتة التى لم تنص عليها الخطة .

اما المؤسسات التى لا تنفذ مهام الخطة فتعامل معاملة شديدة خاصة من حيث التسليف . فاذا لم يتحسن الوضع خلال ستة اشهر فان البنك يطالب بضمانة من الوزارة التى تتبع لها المؤسسة وذلك لغرض استمرار التسليف .

وفى حالات خاصة ، عندما تعمل مؤسسة ما بصورة سيئة جدا ، يعلن عن ان هذه المؤسسة غير قادرة على الدفع . ويتوقف عند ذاك تسليف مثل هذه المؤسسات وتوجه كافة المبالغ التى تصل باسمها الى دفع الديون المتراكمة عليها . ويحصل بنك الدولة على حق بيع القيم المادية لهذه المؤسسات لغرض دفع

ديونها للمؤسسات والمنظمات الاخرى ، باستثناء الصناديق الاساسية وبعض اموال التداول فى المؤسسات الزراعية مثل البذور وعلف الماشية . وتضطر الهيئات الحكومية التى تخضع لها المؤسسات المذكورة الى اتخاذ الاجراءات الاكثر حزما وسرعة لغرض تصحيح الوضع فيها .

وهكذا تتم بمساعدة نظام التسليف والقروض فى المجتمع الاشتراكى الرقابة على تنفيذ المؤسسات لمهام خطة الدولة واستخدام هذه المؤسسات للاموال استخداما صائبا وبذلك تساعد على تطبيق الميزان الاقتصادى بصورة مثمرة فعالة .

الفصل السابع

الاسس الاقتصادية للنظام الكولخوزى

١ ـ اقتصاد الكولخوزات الجماعى

السمات الرئيسية لنظام الزراعة الاشتراكى

بعد اسقاط النظام البرجوازى يبقى الاقتصاد الزراعى اقتصاد البرجوازية الصغيرة من نفس نوع الزراعة الرأسمالية . ويتشكل النظام الاشتراكى للزراعة فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

ولا تستطيع الزراعة المجزأة الصغيرة ان تسد حاجات السكان المتزايدة الى المنتوجات الزراعية وحاجات الصناعة النامية الى الخامات . وليست الاستثمارة الصغيرة ذات ريعية ، فهى لا تسمح باستخدام المكائن على نطاق واسع ولا بتنظيم الانتاج طبقا لمتطلبات العلم الحديث . وان الاستثمارة الصغيرة الخاصة تولد الرأسمالية فى القرية وهى تعرقل تكوين علاقات الانتاج الاشتراكية فى البلاد ، فهى ، اذن ، تصبح عائقا لبناء الاشتراكية .

ان تحويل الاقتصاد الزراعى الصغير المجزأ الخاص الى اقتصاد تعاونى كبير يصبح ضرورة موضوعية بعد الثورة الاشتراكية . وقد درسنا فى الفصل الاول كيفية حدوث هذه العملية فى البلدان الاشتراكية .

وفى الوقت الحاضر يستند النظام الاشتراكى للزراعة الى شكلين من الملكية الاجتماعية ويضم المؤسسات الحكومية واتحادات الفلاحين الانتاجية التعاونية . ويوجد هذان الشكلان من المؤسسات الاشتراكية فى الاقتصاد الزراعى لكافة البلدان الاشتراكية على اعتبارهما شكلين من الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

ان حصة المؤسسات الحكومية والمؤسسات التعاونية من الانتاج الزراعى فى البلدان المختلفة ليست واحدة ، الامر الذى يفسر باختلاف الخصائص التاريخية لتشكيل المنظومة الاشتراكية . فمؤسسات الدولة التى تسمى فى البلدان الاشتراكية « بالاستثمارات الحكومية » او « العقارات الحكومية » (وتسمى فى الاتحاد السوفييتى « بالسوفخوزات ») انشئت على اراض تعود ملكيتها للدولة . اما تعاونيات الفلاحين الانتاجية فى بعض البلدان الاشتراكية ، حيث تم تأميم الارض بصورة كاملة ، فتؤسس على اراضى الدولة التى تقدمها الاخيرة الى التعاونيات من اجل استخدامها مجانا والى الابد ،

كما حدث فى **الاتحاد السوفييتى على سبيل المثال** وفى البعض الآخر من البلدان الاشتراكية تشكلت هذه التعاونيات مع تأميم الاراضى بصورة غير تامة . وفى هذه الحالة « قدم » الفلاحون اراضيهم الى التعاونية بصفة « بدل اشتراك » ، اشترط توزيع قسم من المداخيل حسب مساحات الاراضى التى « قدمها » الفلاحون للتعاونية . وتبعا لدرجة تشريك العمل والارض ووسائل الانتاج الاخرى توجد اشكال مختلفة للتعاونيات . وفى الاتحاد السوفييتى الآن هناك شكل واحد للاستثمارة الفلاحية الجماعية (واسمها المختصر باللغة الروسية « الكولخوز ») وهو التعاونية الزراعية . ولذلك ينطبق مفهوم « الكولخوز » فى الاتحاد السوفييتى مع مفهوم « التعاونية الزراعية » .

والاستثمارات **الحكومية** و**التعاونية** هى استثمارات واحدة من حيث طبيعتها ، اى انها استثمارات اشتراكية انشئت على اساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وهى تنفى امكانية استغلال الانسان للانسان وتتطور بصورة مبرمجة وتدار على اساس نفس مبادئ المركزية الديموقراطية . ويجرى دفع اتعاب العمل فيها طبقا للقانون الاقتصادى الخاص بالتوزيع حسب العمل .

ومع ذلك تختلف المؤسسات الزراعية الحكومية عن المؤسسات التعاونية . والفرق الاساسى بينهما يتلخص فى اختلاف درجة تشريك وسائل الانتاج . ففى المؤسسات الزراعية الحكومية (السوفخوزات) التى تخص الشعب بأسره تم تشريك وسائل الانتاج على نطاق المجتمع كله . اما فى الكولخوزات فان كافة وسائل الانتاج ، باستثناء الارض ، هى ملك جماعى (لمجموعة واحدة) .

ومن هنا ينبع الفرق فى اشكال ادارة الاستثمارة . فالدولة تقوم بادارة سوفخوزاتها عن طريق مديرى المؤسسات الذين تعينهم اجهزة الدولة . اما الكولخوزات فتديرها هيئات ادارية يرأسها رؤساء الكولخوزات . ويجرى انتخاب الهيئة الادارية والرئيس من قبل الاجتماع العام لاعضاء الكولخوز .

وقد ظهرت المؤسسات الحكومية من الناحية التاريخية قبل التعاونيات . وكانت هذه المؤسسات مثالا للفلاحين يبين لهم افضليات الاستثمارات الممكننة الكبرى على الاستثمارات الصغرى . وتضطلع السوفخوزات تدريجيا بالدور الطليعى فى النظام الاشتراكى للاقتصاد الزراعى فى الاتحاد السوفييتى .

وفى المراحل الاولى من تطور النظام الاشتراكى للزراعة يجرى النمو الكمى العام للسوفخوزات والكولخوزات

على حد سواء . غير ان اتجاهى تطور كل من هذين الشكلين يختلفان فيما بعد .

ويستمر بالزيادة عدد السوفخوزات بمقدار استصلاح الاراضى الجديدة اقتصاديا . فقد ازداد عدد السوفخوزات فى الاتحاد السوفييتى من ٤,٢ آلاف فى عام ١٩٤٠ الى ١٠,١ آلاف فى اواخر عام ١٩٦٤ . اما الكولخوزات فلها شأن آخر . فقد استنفدت فى الواقع امكانيات زيادة عددها ، ذلك لانه تم توحيد كافة الاستثمارات الفلاحية الصغيرة تقريبا فى استثمارات تعاونية . وقد شكل عدد الفلاحين الفرديين والحرفيين غير المنضمين الى التعاونيات فى عام ١٩٦٤ نسبة ٠,١ بالمائة من سكان الاتحاد السوفييتى .

وبالاضافة الى ذلك تم فى مرحلة اشاعة التعاون فى الزراعة انشاء عدد عديد من الكولخوزات الصغيرة والصغيرة جدا التى لم تستطع ان تستفيد من افضليات الاقتصاد الكبير بصورة كاملة . ونظرا لهذا وبموافقة من اعضاء التعاونيات الزراعية ، تم فى مرحلة ما بعد الحرب تضخيم الكولخوزات بفضل توحيد عدد من الكولخوزات المتجاورة فى كولخوز كبير واحد . وجرى تحويل قسم من الكولخوزات الضعيفة اقتصاديا الى سوفخوزات ، وذلك وفقا للمقررات التى اتخذتها

الجمعيات العامة لاعضاء هذه الكولخوزات . وهذا هو سبب انخفاض عدد الكولخوزات العام . وفى نهاية عام ١٩٦٥ كان فى الاتحاد السوفييتى ٣٦,٩ الف كولخوز منها ٣٦,٣ الف كولخوز زراعى و ٦٠٠ تعاونية لصيد السمك ..

ان السوفخوزات والكولخوزات هى مؤسسات اشتراكية كبرى . وفى عام ١٩٦٥ كان السوفخوز الواحد يضم بمعدل ٦٥٧ شغيل ولديه ٧,٧ الف هكتار من الاراضى الزراعية و ٢٠٩٨ رأسا من البقر .

وتبين المعطيات التالية المقادير الوسطية للكولخوزات : يضم الكولخوز الواحد ٤٢٢ اسرة فلاحية وحوالى ٦ آلاف هكتار من الاراضى الزراعية (ومنها ٢,٩ الف هكتار من الاراضى المزروعة) و٩٦٧ رأسا من البقر .

وتنظم الكولخوزات والسوفخوزات نشاطها طبقا للخطة المرسومة وتستخدم الماكنات الزراعية الحديثة على نطاق واسع ، كما تستفيد من منجزات علم الهندسة الزراعية والخبرة الطليعية .

وتقوم سياسة الدولة الاشتراكية ازاء الكولخوزات على الجمع بين مصالح الشعب بأسره ومصلحة الكولخوزات والكولخوزيين المادية فى نتائج عملهم . وتساعد الدولة

على انماء القوى المنتجة فى الانتاج الكولخوزى وعلى النهوض الاقتصادى لكافة الكولخوزات .

ويتسم اقتصاد الكولخوزات شأنه شأن الانتاج الزراعى عامة بتجديد الانتاج الموسع الذى من اهم خصائصه تجديد انتاج الارض على اعتبارها اهم وسيلة للانتاج الزراعى . ويتم تجديد الانتاج الموسع للارض عن طريقين : اولا ، عن طريق ادراج الاراضى الجديدة غير المستعملة سابقا فى الدورة الزراعية ، وثانيا عن طريق رفع خصوبة التربة بصورة دائبة . اما المداخيل الناتجة عن جهود الكولخوزيين الاضافية فتبقى فى معظمها لدى الكولخوزات . وهذا ما يؤدى الى مصلحة الكولخوزيين المادية فى تشديد استخدام استثمارتهم وفى رفع خصوبة التربة .

وبسبب كون مساحة الارض محدودة فان شمول الدورة الزراعية للاراضى الجديدة لا يمكن ان يكون امرا دائما حاسما .

والاتجاه الرئيسى لتجديد الانتاج الموسع للارض هو رفع خصوبتها وكثافة فلاحتها . ولكن عوامل الخصوبة هى عوامل تاريخية . فقد كتب ماركس يقول : « مع تطور العلوم الطبيعية والهندسة الزراعية تتغير خصوبة الارض ايضا ، وذلك بسبب تغير الوسائل

التى تصبح عناصر التربة بمساعدتها صالحة للاستخدام على الفور » * . وتحصل التربة على صفات كيفية جديدة فى سياق تأثير الناس فيها . وتقوم المعالجة العلمية الصحيحة للتربة بتحسين هذه التربة .

واهم اتجاه فى تكثيف الانتاج الزراعى هو استخدام الوسائل الكيماوية فيه بالجمع بينها وبين اساليب الهندسة الزراعية الاخرى. الامر الذى يؤمن استلام محاصيل جيدة .

والشرط الهام الثانى لتكثيف الانتاج الزراعى هو مكننته مكننة مجموعية . ولقد احرزت كافة البلدان الاشتراكية نجاحات كبرى فى حقل تجهيز الانتاج الزراعى بوجه عام بما فى ذلك الانتاج الزراعى الكولخوزى بالوسائل التكنيكية . كما ازدادت درجة امداد العمل الزراعى بالطاقة ، وتغير تركيب احتياطيات الطاقة فى الزراعة تغيرا جذريا . لقد ازدادت جميع الطاقات فى زراعة الاتحاد السوفييتى من ٤٧,٥ مليون حصان بخارى فى عام ١٩٤٠ الى ٢٣٧ مليون حصان بخارى فى بداية عام ١٩٦٦ . ونمت درجة امداد العمل الزراعى بالطاقة بالنسبة للشغيل الواحد فى الكولخوزات

---

* ماركس . « رأس المال » . الطبعة الروسية ، المجلد ٣ ، ص ٧٨٣ .

والسوفخوزات الى ٥,١ اضعاف فى عام ١٩٦٥ بالقياس الى عام ١٩٤٠ . وبالقياس الى فترة ما قبل الحرب ازداد استهلاك الطاقة الكهربائية فى الزراعة بمقدار ٣٤ ضعفا . وخلال سنوات الخطة الخماسية (١٩٦٦ — ١٩٧٠) سيزداد استهلاك الطاقة الكهربائية فى الارياف بثلاث مرات .

ان مهمات انهاض الزراعة تتطلب استمرار مكننة جميع الاعمال ورفع درجة امداد الكولخوزات والسوفخوزات بالتكنيك . ومن المقرر ، حسب الخطة الخماسية الجديدة (١٩٦٦ — ١٩٧٠) فى الاتحاد السوفييتى توظيف ٧١ مليار روبل فى الزراعة وذلك على حساب اموال الدولة والكولخوزات . وهذا المبلغ يساوى تقريبا مبلغ التوظيفات فى الزراعة خلال الـ ١٩ سنة التى مرت بعد الحرب . ومن المقرر كذلك زيادة انتاج الجرارات زيادة كبيرة لكى يبلغ فى نهاية الخطة الخماسية ٦٢٥ الف جرارة سنويا ، اى مضاعفة انتاجها تقريبا بالقياس الى عام ١٩٦٤ . ومن المفترض ان توجه الى الزراعة خلال هذه السنوات الخمس ١٧٩٠ الف جرارة و ٥٥٠ الف كمبينة لجمع الحبوب و ١١٠٠ الف سيارة شحن وغيرها من المكائن الزراعية .

ان تكثيف الانتاج الزراعى مرتبط ارتباطا وثيقا

للغاية مع تطور الرى وتجويد الاراضى . وفى الاتحاد السوفييتى يوجد ٩,٨ ملايين هكتار من الاراضى المروية وسوف يتطور الرى بصورة اكبر فى السنوات القادمة . وتزداد مساحات الاراضى المروية سنة بعد سنة الامر الذى يؤمن جمع المحاصيل العالية بغض النظر عن الاحوال المناخية . وخلال السنوات الخمس القادمة (١٩٦٦ — ١٩٧٠) ، من المقرر اجراء الاعمال الخاصة بارواء الاراضى فى المناطق الجافة لمساحة تصل الى ثلاثة ملايين هكتار ، ومن المقرر كذلك تجفيف ٦ — ٦,٥ ملايين هكتار من اراضى المستنقعات والاراضى الكثيرة المياه .

وسائل الانتاج الكولخوزى

ان تكثيف الانتاج الزراعى مرتبط بتطور الاقتصاد الجماعى للكولخوزات الذى تكون الصناديق غير القابلة للتوزيع اساسه . وتضم هذه الصناديق وسائل الانتاج الاساسية اى المكائن والمنشآت الانتاجية والماشية المشتركة والخ . وكذلك المؤسسات الاساسية ذات الاهمية الثقافية والمعيشية ، مثل النوادى ورياض الاطفال ودور الحضانة ، والخ .. وتتشكل الصناديق غير القابلة للتوزيع : ١ — من وسائل الانتاج المشتركة

واشتراكات الدخول التى يدفعها الفلاحون لدى تنظيم الكولخوز ؛ ٢ — ومن الممتلكات التى حصلت عليها الكولخوزات مجانا ومن قروض الدولة ؛ ٣ — ومن المقتطعات السنوية من مداخيل الكولخوزات النقدية والتوظيفات العملية للكولخوزيين . وان هذه الصناديق غير قابلة للتوزيع فى اى حال من الاحوال : لا فى حال خروج الكولخوزى من الكولخوز ولا فى حال الغاء الكولخوز نفسه . فاساس الصناديق غير القابلة للتوزيع يتكون من وسائل الانتاج .

وتقسم وسائل الانتاج الكولخوزية الى الصناديق الاساسية وصناديق التداول . وتضم الصناديق الانتاجية الاساسية المبانى والمنشآت واجهزة الارسال وماكنات توليد الطاقة وتجيزاتها والماكنات العاملة واجهزة القياس ووسائط النقل والادوات الزراعية وماشية الجر وماشية المردود والاشجار المعمرة وغير ذلك . وكما هو الحال فى مؤسسات الدولة ، يتشكل فى الكولخوزات صندوق التعويض وذلك للتعويض عن استهلاك الصناديق الاساسية . وتتكون قيمة الصناديق الانتاجية الاساسية فى الكولخوزات من النسب التالية : ٥٢,٤ بالمائة للبنايات والمنشآت واجهزة الارسال و ١٦,٦ بالمائة لماشية

المردود والدواجن و ١١ بالمائة لمكائن العمل والتجهيزات و ١,٨ بالمائة لماشية الجر وهكذا .

اما صناديق التداول الانتاجية فتتكون من الاحتياطيات الانتاجية ومن المنتوجات غير الجاهزة . وتضم الاحتياطيات الانتاجية البذور واصول الزرع والعلف ومشتقات البترول وقطع الغيار والاسمدة الكيمياوية ومبيدات الحشرات الضارة وغير ذلك . ويضم المنتوج غير الجاهز الحيوانات الفتية وحيوانات اللحوم والمنتوجات الزراعية غير الجاهزة والمنتوجات غير الجاهزة ولكن المصنوعة فى الكولخوزات نفسها وهكذا .

ان استخدام الصناديق الاساسية وصناديق التداول استخداما صائبا فعالا هو الشرط الاهم لاستمرار نمو اقتصاد الكولخوزات الجماعى وازدياد مداخيلها ورفع مستوى معيشة الكولخوزيين .

٢ ــ مداخيل الكولخوزات وتوزيعها

تكون المداخيل العينية والنقدية للكولخوزات

ان المصدر الرئيسى لمداخيل الكولخوزات هو تطوير الاقتصاد الجماعى .

ويسفر عمل الكولخوزيين عن منتوج الكولخوز الاجمالى الذى يتجسد فيه العمل الماضى ، اى

وسائل الانتاج **المستهلكة** ، وكذلك عمل الكولخوزيين الحى المبذول حديثا . فعمل الكولخوزيين المبذول حديثا من اجل صنع المنتجات الكولخوزية هو **الذى** يكوّن دخل الكولخوز الاجمالى . ويوزع قسم من الدخل الاجمالى حسب العمل ، بينما يشكل القسم الآخر دخل الكولخوز الصافى الذى يتكون من عمل الكولخوزيين الزائد .

وتتشكل المداخيل العينية للكولخوزات من المنتوج الذى يتبقى فى حوزة الكولخوز والذى يمضى الى تكوين صناديق البذور والعلف وسد حاجات اخرى فى الاقتصاد الجماعى والى استهلاك الكولخوزيين الشخصى . اما مداخيل الكولخوز النقدية فتتكون نتيجة لبيع الكولخوز منتوجاته الى الدولة والتعاونية فى السوق الكولخوزية . وان مصدر نمو القسم النقدى من المداخيل هو ازدياد الانتاج البضاعى فى الكولخوزات .

ولان المستهلك الرئيسى للمنتوج البضاعى الكولخوزى هو الدولة فان مسألة مقدار اسعار الشراء يتسم بالنسبة للكولخوزات باهمية كبيرة . واذ تصحح الدولة السوفييتية الاخطاء الجدية فى تكوين اسعار المنتوج الكولخوزى ، تلك الاخطاء التى وقعت فى الاتحاد السوفييتى فى الماضى رفعت الدولة فى السنوات الاخيرة كثيرا هذه الاسعار وضمنت بذلك ربحية الانتاج الكولخوزى

فقد تم رفع اسعار منتوج الكولخوزات بصورة ملحوظة وبدرجة خاصة وفقا لمقررات الاجتماع الكامن الذى عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى آذار (مارس) ١٩٦٥ . وازدادت اسعار الحبوب فى بعض المناطق بنسبة ٥٠ ــ ١٠٠ بالمائة . وعلاوة على ذلك رفعت اسعار القمح والجودار المباعين الى الدولة زيادة على الخطة الثابتة بمقدار ٥٠ بالمائة اخرى . وتؤمن الاسعار الجديدة الربح الكافى لجميع الكولخوزات التى تعمل بصورة طبيعية .

توزيع المنتوج الكولخوزى

تنقل الكولخوزات الى الدولة قسما من المحصول والمنتجات الحيوانية التى تشكل المنتوج الكلى للكولخوز . وتستلم الكولخوزات من دوائر الدولة طلبيات المنتوج لعدة سنوات قادمة . وتشجع الدولة بيع المنتوج زيادة على الخطة المرسومة وذلك برفع اسعار شراء هذا المنتوج . ولا يعين التخطيط المركزى غير حجم القسم البضاعى من المنتوج فى الكولخوزات . اما مساحات الاراضى المزروعة وتركيبها وعدد رؤوس الماشية وغيرها من العلائم فيحسبها كل كولخوز بصورة مستقلة . ويستخدم قسم من المنتوج الاجمالى فى الكولخوز بشكله

العينى من أجل تكوين صناديق الكولخوز الانتاجية وتشمل هذه الصناديق صندوق البذار وصندوق العلف وصندوق الضمان فى حالة الجدب . ووفقا لقرار الاجتماع العام للكولخوزيين يتم كذلك تكوين صناديق الاستهلاك الاجتماعية مثل صناديق مساعدة العجزة وعائلات الجنود المحتاجة وغيرها . ويكون فى الكولخوزات صندوق المواد الغذائية وصندوق العلف الضروريان لتوزيعهما على اعضاء الكولخوز حسب عملهم .

توزيع المداخيل النقدية

يجرى توزيع المداخيل النقدية للكولخوز على النحو التالى : تخصص من المداخيل النقدية التى يتم الحصول عليها من بيع المنتوج مبالغ لدفع اتعاب اعضاء التعاونية . ويعتبر المنتوج العينى الموزع على الكولخوزيين وكذلك المبالغ النقدية من صندوق التوزيع حسب العمل دخلا شخصيا لهم . ثم تدفع الكولخوزات من المداخيل النقدية ضريبة الدخل وتدفع رسوم الضمان وتعيد القروض النقدية الى الدولة وتقتطع المبالغ المحددة الى الصندوق المركزى للضمان الاجتماعى للكولخوزيين . ويجرى اقتطاع المبالغ لزيادة الصناديق غير القابلة للتوزيع وغيرها من الصناديق الاجتماعية وذلك بالمقادير التى

يحددها الاجتماع العام لاعضاء الكولخوز بعد تخصيص مبالغ دفع اتعاب الكولخوزيين ودفع حسابات المدفوعات الواجبة .

ان ضريبة الدخل هى من المدفوعات الواجبة وهى عبارة عن قسم من المنتوج الزائد او دخل الكولخوز الصافى الذى يرد الى دخل الدولة المركزى . وتفرض ضريبة الدخل على دخل الكولخوز الصافى الحاصل من الانتاج الزراعى وتقديم الخدمات ومن المؤسسات الفرعية والحرف باستثناء قسم من الدخل يوازى ١٥ بالمائة من الريعية وكذلك المدفوعات الى صندوق التأمين الاجتماعى المركزى السوفييتى الخاص بالكولخوزيين . وتفرض ضريبة الدخل كذلك على قسم من صندوق التوزيع حسب العمل ذلك القسم الذى يزيد عن الحد الادنى غير الخاضع للضريبة والذى يعادل متوسط اجرة الكولخوزى (٦٠ روبلا) . ويجرى حساب ضريبة الدخل السنوية بمقدار ١٢ بالمائة من دخل الكولخوز الصافى الخاضع للضريبة .

ان مدفوعات التأمين ، مثلها مثل ضريبة الدخل ، هى شكل لدخل الكولخوز الصافى الوارد الى صندوق الدولة المركزى ، مع فرق واحد هو ان قيمة الممتلكات المؤمّنة تعاد للكولخوز فى حالة هلاكها .

ولاجل تأمين عملية الانتاج المستمرة لا بد للكولخوز من ان تكون فى حوزته دائما موارد نقدية معينة معدة لسد الحاجات الانتاجية الجارية ، مثل شراء الاسمدة او الوقود ومن اجل علاج الماشية ومكافحة الآفات والخ . وتصرف هذه النفقات من اموال الكولخوز الدائرة والمتكونة فى آخر الامر من المداخيل النقدية للكولخوز ايضا .

وتقوم الكولخوزات باقتطاع قسم من مداخيلها النقدية لاجل تنظيم رياض الاطفال ودور الحضانة وتقديم رواتب التقاعد للشيوخ والضمان الاجتماعى للكولخوزيين الذين فقدوا القدرة على العمل موقتا . وهذه الاموال هى عبارة عن قسم من صندوق الاستهلاك الاجتماعى . ويحسم الكولخوز من مداخيله النقدية قسما معينا لاجل تكميل صندوقه غير القابل للتوزيع . وتعتبر الاقتطاعات من اجل تكميل هذا الصندوق ، من حيث مغزاها الاقتصادى ، قسما من دخل الكولخوز الصافى المعد للتراكم فى داخل الكولخوز . وتبعا لمستوى تطور الكولخوزات يمكن ان يكون تركيب توزيع مداخيلها متباينا . غير ان التركيب المبدئى لتوزيع مداخيل الكولخوز يمكن ان يكون على النحو التالى (راجع ص . ٢٨٧) :

الشكل العام لتوزيع المنتوج الاجمالى فى الكولخوز

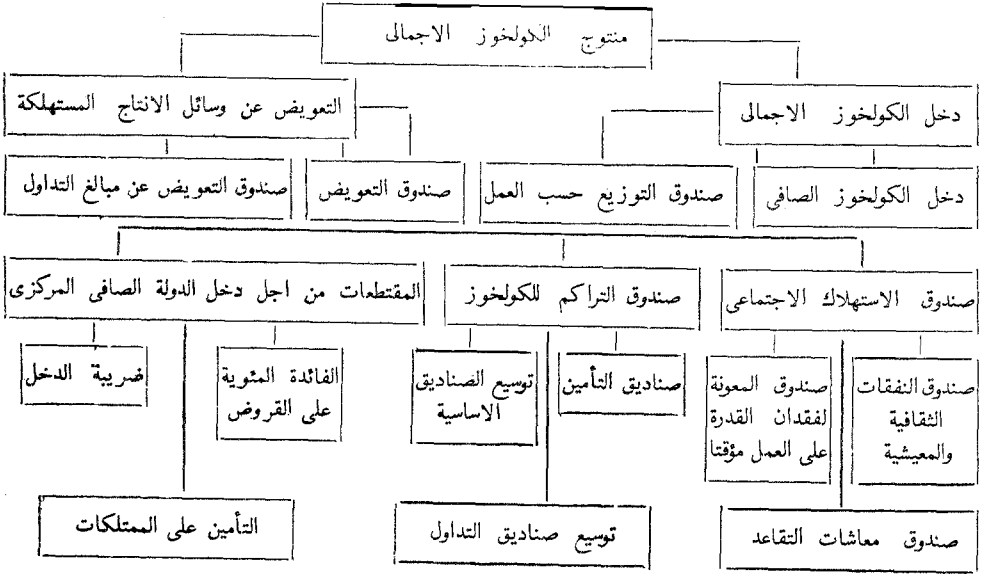

التناسب بين التراكم والاستهلاك فى الكولخوزات

تتسم قضية الجمع الصحيح بين التراكم والاستهلاك فى الكولخوزات باهمية فائقة للغاية بالنسبة لانهاض الاقتصاد الاجتماعى بنجاح . فالتراكم هو مصدر النمو السريع للاقتصاد الكولخوزى . ولكن التراكم ليس هدفا بذاته فيجب ان يرافقه انماء حالة الكولخوزيين المادية . والوضع غير صحيح اطلاقا فى بعض الكولخوزات حيث لا يرتفع مستوى مداخيل الكولخوزيين على الرغم من زيادة الانتاج وانتاجية العمل . ومن جهة اخرى ، يحدث ان تحسم الكولخوزات قسما مبالغا فيه من دخلها الصافى لاجل صندوق الاستهلاك الشخصى ، الامر الذى يؤدى الى وتائر بطيئة فى التراكم . ويحتوى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى على توجيهات اساسية حول الجمع الصحيح بين التراكم والاستهلاك فى الكولخوزات . فقد جاء فى هذا البرنامج ما يلى : « ان الجمع الصحيح بين التراكم والاستهلاك عند توزيع المداخيل هو شرط لتطوير الكولخوزات بنجاح . فان الكولخوزات لا تستطيع ان تتطور اذا لم توسع على الدوام صناديقها الاجتماعية الانتاجية والتأمينية والثقافية والمعيشية . وفى الوقت نفسه ، يجب ان تكون زيادة مداخيل

الكولخوزيين من الاقتصاد الاجتماعى ورفع مستوى معيشتهم تبعا لنمو انتاجية العمل قاعدة الزامية بالنسبة لكل كولخوز * .

٣ ــ تنظيم العمل فى الكولخوزات

اشكال تنظيم العمل فى الكولخوزات

يتسم التنظيم الصحيح لعمل الكولخوزيين الجماعى باهمية جسيمة بالنسبة لتطوير وتوطيد اقتصاد الكولخوزات الاجتماعى . ففى الكولخوزات ، كما هو الحال فى مؤسسات الدولة ايضا ، يقوم العمل على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

وعلى اساس تقسيم العمل يرتفع مستوى تخصص العمل فى الكولخوزات وتنمو درجة كفاءة العاملين. وينص برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى على انه « يجب الجمع بين اعادة تزويد الزراعة بالتكنيك وبين ارقى اشكال وطرائق تنظيم العمل والانتاج ، والحد الاقصى من رفع المستوى الثقافى التكنيكى عند شغيلة الزراعة» ** .

---

* برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى . دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية، موسكو ١٩٦١، ص ١٠٢.

** برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى . دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية، موسكو، ١٩٦١، ص ٩٨ .

ولقد قطعت الكولخوزات فى حقل تنظيم العمل شوطا كبيرا من البحوث الخلاقة وجمعت خبرة قيمة كبيرة . وبدل العمل الفلاحى الشامل حل فى الانتاج الاجتماعى تقسيم العمل عقلانيا وتخصصه الامر الذى يلازم المؤسسات الاشتراكية الكبرى. واستدعى تقسيم العمل وتخصصه الى وجود الفرق الانتاجية الدائمية. ويتيح اسلوب العمل بالفرق الانتاجية امكانية الاستفادة من افضليات الشكل الاشتراكى للاقتصاد على اكمل وجه كما يتيح تطوير المباراة الاشتراكية ويضمن الجمع الصحيح بين المصالح الشخصية للكولخوزيين ومصالح الكولخوز الاجتماعية .

والفرقة الانتاجية الدائمية هى الشكل الاساسى لتنظيم العمل فى الكولخوزات . فهى عبارة عن جماعة العاملين التى تتخصص فى حقل معين وتؤمن استخدام التكنيك العصرى استخداما مبرمجا واكثر فعالية ومردودا . وتكلف الفرقة بفلاحة قطعة من الارض لمدة طويلة وتزود بوسائل الانتاج المناسبة . ويوجد فى داخل الفرقة ايضا تقسيم للعمل وتخصص للعاملين . ويمكن تنظيم العمل حسب الفرق والتخصص من القضاء على اللامسؤولية فى العمل ومن تطبيق مبدأ مصلحة الكولخوزيين المادية فى نتائج الانتاج تطبيقا اكمل .

وتبعا لظروف الكولخوزات يتم فيها انشاء الفرق المجموعية والفرق المختصة . وتخدم الفرقة المجموعية مختلف الفروع وتقوم بانتاج عدد من المحاصيل المختلفة . فالفرقة الواحدة مثلا ، تمارس زراعة الحبوب وتحضير الاعلاف وتقوم برعاية حظائر الماشية . اما الفرقة المختصة فتمارس انتاج محصول واحد او استنبات مزروعة واحدة فقط (فرقة القطن او الشاى او الكتان او فرقة البستنة او تربية المواشى ، والخ .) . وتنشأ فى بعض الكولخوزات فرق مستقلة للتراكتورات تخدم الفرق الاخرى وتقدم لها الجرارات . وفى الكولخوزات الاخرى تلحق التراكتورات والآلات بالفرق المجموعية او المختصة . وذلك يعتمد على اتساع الكولخوز وعدد المكائن وغير ذلك من الظروف الاخرى .

ان الفرقة الانتاجية الدائمية لا تنفى الاشكال الاخرى لتنظيم العمل فى الكولخوزات مثل حلقات المكننة المجموعية . ويجرى تنظيم مثل هذه الحلقات من عدد غير كبير من الاخصائيين الميكانيكيين الذين توضع تحت تصرفهم مجموعة كاملة من الماكنات الخاصة بانتاج مزروعة معينة كالذرة الصفراء او بنجر لسكر او عباد الشمس .

٤ ـ دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات

ان من اهم شروط تطوير الكولخوزات دفع اتعاب العمل بصورة صحيحة وطبقا لمتطلبات القانون الاقتصادى للتوزيع حسب العمل . وتعتمد الاشكال المحددة لتوزيع صندوق الاستهلاك الشخصى فى الكولخوزات على مستوى تطور اقتصادها الاجتماعى وعلى طابع الانتاج وقدرته البضاعية . وبقدر تغير هذه العلائم الموضوعية تحدث تغيرات فى اشكال دفع اتعاب عمل الكولخوزيين . وقد قطعت الكولخوزات فى الاتحاد السوفييتى طريقا طويلا فى البحث عن افضل اشكال دفع اتعاب العمل ابتداء من التوزيع المتساوى حسب عدد افراد العائلة وانتهاء باحدث اشكال الدفع النقدى المضمون والمنتظم .

وتتسم المرحلة الراهنة بوجود اتجاهين لدفع اتعاب عمل الكولخوزيين : ١) ـ زيادة الدفع النقدى فى صندوق التوزيع حسب العمل و٢) ـ الانتقال الى الدفع النقدى المضمون والمنتظم (راجع تفصيل ذلك فى فصل «التوزيع فى المجتمع الاشتراكى») .

ه ـ الريع الفرقى ودوره فى تطوير الانتاج الكولخوزى

جوهر الريع الفرقى فى ظل الاشتراكية

بعد تأميم الارض ينتهى وجود الريع المطلق الذى يولده احتكار الملكية الخاصة للارض . ولكن الامر غير ذلك فيما يخص الريع الفرقى الذى ينجم عن احتكار الارض بوصفها موضوعا للعمل . ويتكون هذا الريع بغض النظر عن وجود الملكية الخاصة للارض او عدم وجودها . والشرط الضرورى لتشكل الريع الفرقى هو اختلاف خصوبة قطع الاراضى ومواقعها وكذلك التفاوت فى درجات تكثيف الانتاج فى مختلف الكولخوزات .

ويختلف الجوهر الاجتماعى الاقتصادى للريع الفرقى فى ظل الاشتراكية عنه فى الرأسمالية اختلافا جذريا . فليس الريع الفرقى فى ظل الاشتراكية شكلا من اشكال القيمة الزائدة التى يخلقها العمل المأجور كما هو الحال فى ظل الرأسمالية ، اذ يخلقه العمل الجماعى للعاملين المتحررين من الاستثمار . وخلافا للريع الفرقى الرأسمالى ، لا يرتدى الريع الفرقى الاشتراكى شكل بدلات الاستئجار . ففى الاشتراكية يذهب الريع الفرقى الى الكولخوزات والكولخوزيين

والدولة الاشتراكية . وهذا يعنى ان الريع الفرقى اكتسب فى ظل الاشتراكية محتوى جديدا تماما .

ان الاستخدام الجماعى للارض لا يقضى على الفوارق فى خصوبة قطعات الارض ومواقعها والفوارق فى مردود العمل ووسائل الانتاج المستخدمة فى الزراعة . ولذلك فان للكولخوزات ظروفا متفاوتة . ففى بعض الكولخوزات تكون الارض افضل مما فى البعض الآخر ولذلك تحصل الاولى على محصول اكبر للهكتار الواحد . ونتيجة لذلك فهى تصرف على الوحدة من المنتوج كمية من العمل اقل . ويفسر بذلك اختلاف القيمة الفردية للوحدة الانتاجية فى الكولخوزات . غير ان المنتوج الزراعى لا يباع وفقا للنفقات الفردية ، بل وفقا للاسعار الموحدة .

ويتلخص الامر فى ان استخدام الاراضى العالية الخصوبة وحدها لا يكفى لسد حاجات المجتمع الى المنتجات الزراعية . وهذا ما يضطر الى فلاحة الاراضى ذات الخصوبة الاسوأ نسبيا . ولكنه لا بد من توفير امكانيات طبيعية لتجديد الانتاج كذلك للكولخوزات التى تستثمر هذه الاراضى اى التى تكون فى ظروف طبيعية واقتصادية اسوأ . وعليه ، تحدد اسعار تحضير المحاصيل الزراعية بصورة متباينة طبقا للمناطق

فالاسعار الاعلى توضع على محاصيل الكولخوزات ذات الاراضى السيئة . غير ان الفرق فى الاسعار لا يشمل الريع كله ، بل يبقى قسم منه للكولخوزات العاملة فى الاراضى الافضل .

ان الريع الفرقى فى الكولخوز هو عبارة عن الدخل الصافى الاضافى بشكل عينى او نقدى والذى تحصل عليه الكولخوزات ذات الاراضى الافضل من حيث خصوبتها او من حيث موقعها الجغرافى الملائم ، وكذلك الكولخوزات التى تستخدم اراضيها بفعالية اكثر .

الريع الفرقى الاول والثانى

يظهر الريع الفرقى بشكلين فى ظل الاشتراكية . فالريع الفرقى الاول هو الدخل الصافى الاضافى الذى تخلقه الكولخوزات التى منحت افضل الاراضى من حيث الخصوبة والموقع الجغرافى من اسواق تصريف المحاصيل . اما الريع الفرقى الثانى فهو الدخل الصافى الاضافى الذى تخلقه الكولخوزات التى تدير اقتصادها الاجتماعى بصورة مكثفة اكثر .

وبما ان تكثيف الزراعة هو فى ظل الاشتراكية الخط الاساسى الرئيسى لتطويرها فان المداخيل الاضافية بشكل الريع الفرقى الثانى ستتسم باهمية متزايدة فى المستقبل .

واليكم المعطيات الخاصة بعام ١٩٦٤ والتى تبين الاختلاف فى المردود وكلفة الانتاج وكذلك المداخيل النقدية فى الكولخوزات الواقعة فى بعض المناطق الكبرى من الاتحاد السوفييتى . واستنادا الى هذه المعطيات يمكن تكوين فكرة عن تكون الريع الفرقى الاول .

المناطق	مردود الحبوب (بالكنتالات بالنسبة للهكتار الواحد)	كلفة انتاج الطن الواحد من الحبوب بالروبلات فى الكولخوزات (ما عدا الذرة)	مداخيل الكولخوزات النقدية بالنسبة للاسرة الواحدة (بالروبلات سنويا)
المنطقة المركزية ذات التربة السوداء			
الخصبة	١٤,٩	٣٧	١١٨٦
منطقة القفقاس الشمالى	١٦	٣٢	١٦٧٣
منطقة حوض الفولغا والفياتكا	٦,٢	٩٠	٥٨٨
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفييتية	١٧,٧	٣٩	١٠٠٨
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفييتية.	٧,٢	٩٩	٦٣٥

ويفسر هذا الفرق الكبير فى المردود وكلفة الانتاج والمداخيل النقدية للكولخوزات باختلاف خصوبة الاراضى قبل كل شىء . ولهذا يدل كل من المردود العالى وكلفة الانتاج المنخفضة على تكوّن الريع الفرقى الاول حسب الخصوبة فى كولخوزات المناطق المعينة . وان المداخيل النقدية لمختلف الكولخوزات فى الاتحاد السوفييتى مختلفة جدا على وجه العموم . ففى عام ١٩٦٤ ، مثلا ، كانت ثمة كولخوزات (عددها ١,١ ٪ من عدد الكولخوزات الكامل) لم تبلغ مداخيلها النقدية حتى ١٠٠٠ روبل بالنسبة لكل ١٠٠ هكتار من الاراضى الزراعية ، فى حين ان مداخيل ٢٨,٦ ٪ من الكولخوزات كانت فى حدود ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ روبل ، وحصلت ١٣,٧ ٪ من الكولخوزات على اكثر من ٢٠٠٠٠ روبل بالنسبة لكل ١٠٠ هكتار من اراضيها الزراعية .

أما عملية تكون الريع الفرقى الثانى فتبينها الاحصائيات الخاصة بالنشاط الاقتصادى لكولخوزين متجاورين .

ففى جمهورية داغستان الاشتراكية السوفييتية ذات الحكم الذاتى يوجد كولخوز يحمل اسم لينين وآخر يحمل اسم ميرزابيكوف . وفى كلا الكولخوزين ظروف

انتاجية واحدة ، ولكن نتائج استخدام الارض فيهما ليست واحدة .

واليكم احصائيات عام ١٩٦٤ :

	كولخوز « لينين »	كولخوز « ميرزابيكوف »
المحصول الاجمالى بالنسبة لكل ١٠٠ هكتار من الاراضى الزراعية (بالروبلات)	٥٩٥٣	٢٧٣٨
المحصول بالنسبة لكل مائة روبل من الصناديق الاساسية (بالروبلات)	١٠٨,١	٤١,٢
حصة الشخص الواحد من المنتوج في اليوم الواحد (بالروبلات)	٦,٢٦	١,٩٨
الربح (+)والخسار (-) بالنسبة المئوية	+ ٥٤,٥	- ٢١,٤

ويبدو ان كولخوز « لينين » يقوم بالعمل بصورة مكثفة الامر الذى يؤدى الى تكوين دخل اضافى يشكل الربع الفرقى الثانى .

ويجرى توزيع الربع الفرقى الاول والثانى بشكلين مختلفين . وبما ان الربع الفرقى الاول يتكون فى الكولخوزات بدون نفقات اضافية وجهود اضافية فقد

يكون من غير الانصاف ابقاء هذه المداخيل الاضافية للكولخوزات التى تكون اراضيها اكثر خصوبة او التى تقع بالقرب من اسواق تصريف المنتجات . وطبيعى ان المجتمع يجب ان يستأثر بالريع الفرقى الاول وينفقه من اجل سد الحاجيات الاجتماعية . وعلى هذا بالذات ينص مرسوم تأميم الارض الذى وقع عليه لينين فى عام ١٩١٨ . وينص هذا المرسوم على ان زيادة المداخيل الحاصلة من الخصوبة الطبيعية لقطع الاراضى وكذلك من افضلية مواقع هذه القطع بالنسبة لاسواق التصريف ، توضع تحت تصرف اجهزة السلطة السوفييتية من اجل سد حاجات المجتمع . غير ان قسما من الريع الفرقى الاول يبقى فى الكولخوز ، كما ذكرنا سابقا .

اما الريع الفرقى الثانى فينجم عن بذل الجهود الاضافية واستعمال وسائل الانتاج الاضافية من قبل الكولخوز والدولة فى الاراضى الممنوحة للكولخوز . وان هذا الريع يجب ان يبقى فى الكولخوزات ، ويبقى قسمه الاكبر فيها بالفعل ويلعب دور المصدر الاضافى لنمو ثروة الكولخوزات الاجتماعية ورفع مستوى حياة الكولخوزيين . غير انه لا يبقى الريع الفرقى الثانى بكامله فى الكولخوزات . فلا بد من منح قسم منه للدولة التى تتحمل نفقات كبيرة خاصة بالتوظيفات

المالية فى الزراعة . وهذه هى الاسس المبدئية لتوزيع الريع الفرقى .

فكيف تحصل الدولة على حصتها من الريع الفرقى ؟

اولا ، تحصل الدولة على الريع الفرقى بواسطة ضريبة الدخل التى تتوقف مقاديرها مباشرة على مقدار المداخيل الكولخوزية .

وثانيا ، عن طريق نظام اسعار شراء محاصيل الكولخوزات حسب المناطق . وتختلف هذه الاسعار تبعا للمناطق الطبيعية الاقتصادية . ان النظام المعلل اقتصاديا لضريبة الدخل وكذلك الاسعار التى تراعى توزيع الريع الفرقى توزيعا صحيحا هما الحافز الهام لمتابعة نهوض الاقتصاد الزراعى الاشتراكى . فقد جاء فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى : « من الضرورى توفير شروط اقتصادية تتماثل اكثر فاكثر من اجل زيادة مداخيل الكولخوزات التى تتصف باحوال طبيعية واقتصادية غير متساوية وتقع فى مختلف المناطق وكذلك فى داخل المنطقة المعنية ، وذلك قصد تطبيق مبدأ دفع الاتعاب المتساوى لقاء العمل المتساوى على نطاق النظام الكولخوزى كله بمزيد من الانسجام »* .

---

* برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ١٠٢ .

الفصل الثامن

التوزيع فى المجتمع الاشتراكى

١ ـ مبادئ التوزيع فى ظل الاشتراكية

الفرق المبدئى بين التوزيع فى الاشتراكية وفى الرأسمالية

ان العلاقات الاجتماعية التى تتشكل لدى توزيع منتجات العمل تمثل جانبا هاما من جوانب علاقات الانتاج . وفى كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية يحدد مبادئ توزيع الخيرات المادية والخدمات كل من الشكل السائد لملكية وسائل الانتاج والمنتوج الجاهز والعلاقات التى تظهر بين الناس فى عملية الانتاج مباشرة . فمن يملك وسائل الانتاج يجرى التوزيع فى مصلحته ايضا .

وفى المجتمع الرأسمالى حيث توجد وسائل الانتاج فى حوزة البرجوازية ، تؤمن علاقات التوزيع اغتناء البرجوازية بانتظام . اما المنتجون المباشرون فلا يحصلون الا على قسم لا يذكر من الخيرات المادية التى ينتجونها .

وان حصة الكادحين ، والطبقة العاملة بشكل خاص ، فى المنتوج الموزع محددة باطارات قيمة قوة العمل . زد على ذلك ان اجور العمال فى البلدان الرأسمالية يمكن ان تنخفض الى مستوى ادنى من قيمة قوة العمل . وهذا ما يحدث عند ظهور البطالة التى كثيرا ما ترافق تطور الرأسمالية

ويؤدى استقرار الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج الى تغير مجموع علاقات الانتاج كافة بما فيها علاقات التوزيع تغيرا جذريا . وبما ان وسائل الانتاج هى ملك الكادحين انفسهم فان الخيرات المادية التى تم انتاجها تكون تحت تصرف المجتمع كله وتوزع لمصلحة الكادحين . ووفقا لجوهر القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية يجرى التوزيع من اجل تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية تلبية اكمل فاكمل .

وبديهى ان المجتمع الاشتراكى لا يستطيع ان يستخدم جميع الخيرات المادية التى تم انتاجها ، لاغراض الاستهلاك الشخصى اى ان يوزعها كليا بين الكادحين . ذلك لان مكانا كبيرا فى عداد هذه الخيرات يعود الى وسائل الانتاج التى يحتاج اليها المجتمع للتعويض عن وسائل الانتاج المستهلكة فى عملية الانتاج ولتوسيع الانتاج على حد سواء . وفضلا عن ذلك لا بد للمجتمع

من ان يوجه قسما من الخيرات المادية الى البناء السكنى والثقافى والمعيشى وتمويل المؤسسات غير الانتاجية وانشاء الاحتياطيات وتأمين الدفاع عن الوطن .

اذن فلا يستخدم للتوزيع بين اعضاء المجتمع فى ظل الاشتراكية الا قسم من الخيرات المادية التى تم انتاجها هو مواد الاستهلاك بشكل رئيسى .

فعلى اى اساس يجرى هذا التوزيع ؟

بما ان وسائل الانتاج هى ملك للمجتمع كله فان المرء يستطيع ان يتصور ، نظريا ، ثلاثة اساليب لتوزيع مواد الاستهلاك وهى :

أ ـ التوزيع حسب الحاجات ، عندما تقدم الخيرات المادية لكل عضو فى المجتمع حسب حاجته وذوقه بدون اى تحديد .

ب ـ التوزيع بالتساوى ، عندما توزع كافة المنتجات التى تم صنعها بين جميع اعضاء المجتمع بالتساوى .

ج ـ التوزيع وفقا لنوعية وكمية العمل الذى يبذله كل شغيل لمصلحة المجتمع الاشتراكى .

وعند تقدير هذه الاساليب لا بد من الاخذ بعين الاعتبار حقيقة ان دور علاقات التوزيع ليس سلبيا ، خاملا رغم كونها علاقات فرعية ، ثانوية .

وتؤثر هذه العلاقات تأثيرا عكسيا فى عملية الانتاج ، اى فى تلك العلاقات التى تتكون بين الناس فى سياق هذه العملية . ونظرا لذلك يشغل التوزيع مكانا هاما فى عملية تجديد الانتاج . فالتوزيع يكون بمثابة الوسيط بين الانتاج والاستهلاك .

وان مستوى تطور القوى المنتجة الذى تم التوصل اليه فى ظل الاشتراكية لا يسمح بعد بتلبية حاجات اعضاء المجتمع الاشتراكى تلبية تامة . حتى ان محاولة التوزيع حسب الحاجة من شأنها ان تؤدى الى استنفاد الثروة الوطنية وان تسفر بسرعة عن انهيار الاقتصاد . الاهم فى الأمر هو ان كمية المنتوج غير كافية للتوزيع حسب الحاجة مما سيؤدى الى مخالفة هذا المبدأ . ولذا فان التوزيع حسب الحاجة سيكون ممكنا فى الشيوعية فقط ، عندما ستصل القوى المنتجة الى مستوى من التطور اعلى من مستواها الحالى بشكل لا يقاس مما يؤمن وفرة من الخيرات المادية وعندما سيتبنى الناس موقفا شيوعيا من العمل .

وترفض الاشتراكية كذلك مبدأ المساواة فى توزيع الخيرات المادية . فتصور المساواة الاشتراكية بانها السواسية فى التوزيع هو واحد من التفسيرات البرجوازية الصغيرة للاشتراكية . اذ ان التوزيع بين جميع اعضاء

المجتمع بدون اعتبار لعمل كل منهم يكون عائقا كبيرا لتطور الانتاج الاشتراكى . ذلك لان كل من الكسول والعامل المجتهد والاختصاصى الكفؤ والعامل غير الكفؤ سيحصل فى هذه الحال على دخل واحد متساو . وهذا يعنى انه لن يكون لدى الناس اى حافز على تحسين عملهم ورفع كفاءاتهم والسعى الى تنمية الانتاج بشكل عام .

ثم ان توزيع الخيرات المادية بالتساوى سيؤدى حتما الى انخفاض انتاجية العمل نظرا لانعدام الحافز على تحسين العمل ما دام المنتوج سيوزع بالتساوى . وان خبرة بعض البلدان التى طبقت التوزيع بالتساوى قد دلت على بطلانه .

ان العمل فى ظل الاشتراكية ليس بعد الحاجة الحيوية الاولى لدى جميع اعضاء المجتمع . فهو بالنسبة لقسم كبير من شغيلة الانتاج الاشتراكى وسيلة للحياة . ومن هنا يحتاج المجتمع الاشتراكى ، الى جانب الحوافز المعنوية على العمل ، الى ان يحفز اعضاءه ماديا . ويتوجب على الدولة ان تضمن المصلحة المادية الشخصية لدى الكادحين فى نتائج عملهم .

واخيرا ، لا بد من الاخذ بعين الاعتبار حقيقة ان العمل فى ظل الاشتراكية ليس متشابها من حيث

طابعه الاجتماعى الاقتصادى . فهناك اختلافات اجتماعية واقتصادية بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ، بين العمل فى مؤسسات الدولة وفى الكولخوزات ، بين العمل فى الصناعة وفى الزراعة ، بين العمل الكفوء وغير الكفوء . ومن الضرورى الاخذ بعين الاعتبار جميع هذه الاختلافات عند التوزيع ايضا . ويزعم بعض « النظريين » ان المصلحة المادية والسعى الى « الفائدة الشخصية » لا يتفقان مع مبادئ الاشتراكية وكأنهما يعنيان بعث العلاقات الرأسمالية . ولكنه مفهوم تماما ان مصلحة الكادحين المادية « وفائدتهم الشخصية » فى المجتمع الاشتراكى تختلفان اختلافا مبدئيا عن مفهوم « المنفعة الشخصية » فى المجتمع البرجوازى . اذ ان « المنفعة الشخصية » لبعض افراد المجتمع فى ظل الرأسمالية تقوم ، كقاعدة عامة ، على الاستثمار اى على الاستئثار بعمل بعضهم الاخر .

ان طبيعة المجتمع الاشتراكى تنفى وجود قسم طفيلى من اعضاء المجتمع يعيش على حساب عمل الغير . الا انها لا تنفى ، بل بالعكس ، تفترض سعى اعضاء المجتمع الى رفع مستوى حياتهم . فقد كتب لينين يقول : « ... ان هذه هى الاشتراكية بالضبط عندما يرغب كل فرد فى ان يحسن معيشته وعندما

يريد الجميع ان يستفيدوا من خيرات الحياة » * . فهدف الانتاج الاشتراكى هو تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية تلبية اكمل فاكمل . وعليه فان المصلحة الشخصية لكل شغيل فى ان يسهم بعمله فى انماء الانتاج هى سمة ملازمة للاشتراكية كما انها تؤمن الجمع الصحيح بين مصالح اعضاء المجتمع الشخصية وبين مصالح المجتمع ككل . ويدرك الكادحون ان رفاهيتهم الشخصية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحالة الانتاج الاجتماعى وانها لن تنمو الا مع نموه ؛ ومن هنا بالذات ينبع الحماس فى العمل والمصلحة فى تطوير الانتاج الاجتماعى .

وان استخدام حافز المصلحة المادية والجمع بين مصلحة الشغيلة الشخصية وبين المصالح الاجتماعية امر غير ممكن الا بشرط تطبيق مبدأ توزيع مواد الاستهلاك بين الكادحين وفقا لكمية ونوعية عمل كل منهم .

غير انه لا بد من الاخذ بعين الاعتبار ان مبدأ التوزيع هذا لا يشمل جميع مواد الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى . فقد اشار ماركس فى « نقد برنامج غوته » الى ان عددا من الاقتطاعات من القيمة المنتجة مجددا **

---

* لينين . المؤلفات . المجلد ٢٧ . ص ٤٧٦ .

** فى المطبوعات الغربية يسمى هذا « بالمنتوج الوطنى الصافى» .

يسبق التوزيع حسب العمل ، وذلك من اجل تلبية حاجات اجتماعية (كالتعليم وحماية الصحة والخ ..) تلبية مشتركة ، ومن اجل اعالة المواطنين غير القادرين على العمل ، ومن اجل تمويل جهاز الادارة وعدد آخر من حاجات المجتمع . ومن القسم الاساسى من هذه الاقتطاعات يجرى تكوين ارصدة الاستهلاك الاجتماعية التى يتم منها توزيع الخيرات المادية بطريقة لا تعتمد مباشرة على كمية ونوعية العمل .

وهكذا نرى ان توزيع مواد الاستهلاك يجرى فى الاشتراكية بطريقتين : فان القسم الاساسى منها يوزع حسب العمل ، اما قسمها الثانى فيوزع من ارصدة الاستهلاك الاجتماعية بصرف النظر عن قسط العمل لكل عضو فى المجتمع .

القانون الاقتصادى للتوزيع حسب العمل

وبحكم الضرورة الموضوعية يجب على المجتمع الاشتراكى ، بغض النظر عن ارادة ورغبة اعضائه ، ان يقوم بتوزيع القسم الاساسى من مواد الاستهلاك وفقا لكمية ونوعية العمل الذى يبذله كل عضو فى المجتمع . وبدون مراعاة هذا المبدأ يستحيل تطوير

الانتاج الاشتراكى بصورة طبيعية وبالتالى تأمين سد حاجات المجتمع الاشتراكى بشكل كامل .

ولا توجد فى الاشتراكية ضرورة التوزيع حسب العمل فحسب ، بل وكذلك امكانية مثل هذا التوزيع اذ ان وجود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ينفى ، من حيث المبدأ ، وجود مداخيل غير ناتجة عن العمل .

وقد تنبأ كلاسيكيو الماركسية بالضرورة الموضوعية للتوزيع حسب العمل فى الطور الاول من المجتمع الشيوعى . فمثلا ، كتب ماركس فى « نقد برنامج غوته » عن التوزيع فى المجتمع الاشتراكى قائلا ان فى هذا المجتمع : « ... يحصل كل منتج من المجتمع ، بعد اجراء اقتطاعات معينة ، على كمية يعطيها هو نفسه للمجتمع ... وفى المجتمع الاشتراكى يسود فى التوزيع نفس المبدأ الذى يسود فيما يتعلق بتبادل البضائع المتعادلة : فان قدرا معينا من العمل بشكل ما يبادل لقاء نفس القدر من العمل بشكل آخر» * . واشار لينين الى ضرورة التقيد بالمبدأ القائل : « كمية متساوية من المنتوج مقابل كمية العمل المتساوية » **. وبما ان التوزيع حسب العمل يعبر فى المجتمع الاشتراكى

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات المختارة . المجلد ٢ ، ص ١٤.

** لينين . المؤلفات . المجلد ٢٥ ، ص ٤٣٩ .

عن الضرورة الموضوعية التى توجد بمعزل عن ارادة الناس ورغبتهم ولكون هذه الضرورة الموضوعية تمس لا جانبا خاصا وانما احد الجوانب الجوهرية من علاقات الانتاج الاشتراكية ، فان هذه الضرورة تبرز كقانون اقتصادى للمجتمع الاشتراكى ، اى قانون التوزيع حسب العمل .

اما مقتضيات هذا القانون الاقتصادى الموضوعى فهى كالآتى : ضرورة توزيع الخيرات المادية وفقا لكمية ونوعية العمل الذى يبذله الكادحون من اجل المجتمع ، وضرورة دفع اجر متساو لقاء العمل المتساوى بصرف النظر عن الجنس والعمر والعرق والقومية والخ .. (وهذا مكسب هام جدا للاشتراكية . فان النساء والمراهقين فى البلدان الرأسمالية يقبضون اجورا تقل بكثير عن اجور الرجال الراشدين حتى اذا كان مردود النساء والمراهقين يساوى مردود الرجال . ولا يخفى على احد كذلك ان التفرقة العنصرية والقومية توجد فى ميدان دفع الاجور فى عدد من البلدان الرأسمالية وفى الولايات المتحدة الاميركية قبل غيرها) .

ويعبر هذا القانون الاقتصادى عموما عن ضرورة المصلحة المادية لدى كل شغيل فى العمل حسب كفاءاته . اما مراعاة المجتمع الاشتراكى فى سياسته الاقتصادية لقانون التوزيع حسب العمل فتتجسد فى

مبدأ من مبادئ الاشتراكية الاساسية هو : من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله .

وان المراعاة الصائبة لمقتضيات قانون التوزيع حسب العمل لدى تنظيم دفع اجور عمل شغيلة المجتمع الاشتراكى تشجع مصلحتهم فى تطوير الانتاج ورفع انتاجية العمل وتقوية الانضباط فى العمل وتؤمن الجمع الاكثر فعالية بين مصالح الشغيلة الشخصية والمصالح الاجتماعية . وبما ان نتائج العمل متعلقة لا بكمية العمل فقط بل بنوعيته كذلك ، فان الاعتبار الصحيح لمقتضيات قانون التوزيع حسب العمل يشجع على رفع كفاءة شغيلة المجتمع الاشتراكى ايضا .

ويضطلع قانون التوزيع حسب العمل بدور غير صغير فى تنظيم المباراة الاشتراكية الصائب التى تستند كذلك الى المصلحة المادية لدى كل شغيل فى نتائج عمله . ويتجلى هذا فى ان العمال الطليعيين يقبضون اجورا اعلى ومكافآت مختلفة . ويشمل التشجيع المادى اشكال المباراة الاشتراكية مثل السعى وراء النوعية الجيدة للمصنوعات والاقتصاد بالمواد الخام والوقود والطاقة الكهربائية وتحسين الانتاج وتعلم مهنة اضافية والخ ..

وتبرهن ضرورة التوزيع حسب العمل فى الاشتراكية بكل وضوح على خطأ آراء الانتهازيين اليساريين الذين

يروجون على نطاق واسع لتوزيع الخيرات المادية بين الكادحين توزيعا مجانيا ومتساويا فى ظروف الاشتراكية .

وتجدر الاشارة الى ان الاستفادة من قانون التوزيع حسب العمل بصورة فعالة الى اقصى حد تتطلب مستوى معينا لانتاج مواد الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى . وان هذا الشرط وحده يتيح امكانية تبديل كمية من النقد تؤلف مداخيل الكادحين بكمية من القيم الاستهلاكية تناسبها من حيث القيمة . اما كل نقص لهذه السلعة او تلك فيؤدى الى الاخلال بقانون التوزيع حسب العمل والى ظهور امكانية الحصول على مداخيل غير ناتجة عن العمل (المضاربة بالسلع النادرة) . وفى هذا الاتجاه بالذات يؤثر كذلك سوء تنظيم تزويد السكان بمواد الاستهلاك .

غير ان قانون التوزيع حسب العمل لا يضمن بعد المساواة بين اعضاء المجتمع الاشتراكى فى ميدان الاستهلاك . وتتجلى المساواة فى ظل الاشتراكية – على حد تعبير ماركس – فى « اجراء القياس بمقياس واحد هو العمل » . ولان الشغيلة فى المجتمع الاشتراكى ليسوا متساوين من حيث كفاءاتهم وقوتهم الجسدية ومستوى ثقافتهم ومهارتهم فانهم يتقاضون بالتالى من المجتمع حصصا غير متساوية من المنتجات . وحتى عند وجود المساواة

المطلقة بين كميتى ونوعيتى العمل الذى يقدمه اثنان من الشغيلة للمجتمع فان استهلاك كل منهما قد يكون مختلفا فعلا (طبقا لعدد افراد العائلة ، مثلا) . ومن هنا يتفق الحق المتساوى فى الحصول على اجر تبعا لكمية ونوعية العمل مع عدم المساواة فيما يتعلق بسد الحاجات . ولا مفر من عدم المساواة هذا فى المجتمع الاشتراكى . ولا يمكننا تذليل عدم المساواة هذا الا على اساس تنمية القوى المنتجة الى مستوى يؤمن وفرة من مواد الاستهلاك .

ارصدة الاستهلاك الاجتماعية

وعدا التوزيع حسب العمل ، يجرى فى الاشتراكية توزيع قسم من الخيرات المادية والخدمات عن طريق ارصدة الاستهلاك الاجتماعية . ان ضرورة انشاء ارصدة الاستهلاك الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى رهن قبل كل شىء بواقع ان لدى اعضائه عددا من الحاجات التى لا يمكن سدها الا بطريقة مشتركة . زد على ذلك ان فى عداد اعضاء المجتمع مواطنين غير قادرين على العمل (كالاطفال والشيوخ والعجزة) تأخذ الدولة مهمة اعالتهم على عاتقها كليا او جزئيا . واخيرا فثمة ضرورة فى تخفيف الفروق قدر الامكان بين درجات رفاهية مختلف فئات الشغيلة ، اى فى

تذليل تلك الفوارق فى الاستهلاك التى لا مفر منها لدى التوزيع حسب العمل .

هكذا نرى ان التوزيع عن طريق ارصدة الاستهلاك الاجتماعية يكمل ، عضويا ، مبدأ التوزيع الاشتراكى حسب العمل . وبما ان هذا النوع من التوزيع لا يرتبط ارتباطا مباشرا بكمية ونوعية عمل مختلف المواطنين فانه ينطوى بالتالى على بوادر عناصر التوزيع الشيوعى حسب الحاجات .

ان ارصدة الاستهلاك الاجتماعية هى عبارة عن قسم من الدخل الوطنى يجرى توزيعه بين اعضاء المجتمع الاشتراكى اما مجانا واما بشروط متهاودة . وعلى حساب هذه الارصدة يحصل شغيلة المجتمع الاشتراكى ، مجانا ، على التعليم والخدمات الطبية وخدمات بعض المؤسسات التنويرية والثقافية (المكتبات وقاعات المطالعة والخ .) كما يتم تمويل مؤسسات الاطفال قبل دخولهم المدرسة (دور الحضانة ورياض الاطفال) ودفع معاشات التقاعد والمنح الدراسية والاعانات ، وتقديم بطاقات الاستجمام فى دور الراحة او المعالجة فى المصحات ، مجانا او بشروط متهاودة ، وهلمجرا .

والى جانب ارصدة الاستهلاك الاجتماعية التابعة للشعب بأسره (اى للدولة) توجد كذلك ارصدة اجتماعية

فى الكولخوزات . ونظرا لذلك يستفيد الكولخوزيون من الارصدة الاجتماعية التابعة للشعب بأسره (مجانية التعليم والخدمات الطبية) ومن الارصدة الاجتماعية فى كولخوزهم (تمويل دور الحضانة ورياض الاطفال ودفع معاشات التقاعد وغير ذلك) على حد سواء .

ويختلف التوزيع عن طريق الارصدة الاجتماعية عن التوزيع حسب العمل لا من حيث طابعه فقط ، وانما من حيث اسلوب تحقيقه ايضا . فان الخيرات المادية والخدمات التى يجرى توزيعها عن طريق الارصدة الاجتماعية يمكن ان تستهلك مباشرة دون ان تتخذ شكل مداخيل شخصية (مثلا ، الاقامة فى المصحات ودور الاستراحة ، والدراسة فى المدارس والعلاج فى المستشفيات والخ .) . وان حوالى نصف حجم الخيرات المادية والخدمات التى يتمتع بها الكادحون عن طريق الارصدة الاحتماعية فى الوقت الحاضر لا يتحول الى مداخيلهم الشخصية بل يتم استهلاكه بشكل مباشر . وستزداد هذه الحصة مع مرور الزمن بدأب وانتظام .

وكقاعدة عامة ، يتخذ التوزيع حسب العمل شكلا نقديا . اما التوزيع عن طريق الارصدة الاجتماعية فليس من الضرورى ان يتخذ هذا الشكل (مجانية الخدمات الطبية والاستفادة من المؤسسات التثقيفية المختلفة) .

الا ان عددا من عناصر التوزيع عن طريق الارصدة الاجتماعية مرتبط بمبدأ المصلحة المادية الى حد ما . فمثلا ، تقدم بطاقات الاقامة المجانية وبشروط متهاودة فى دور الاستراحة والمصحات لطليعيى الانتاج قبل غيرهم . وفى الاونة الاخيرة تطبق المؤسسات على نطاق متسع طريقة ارسال طليعيى الانتاج الى المدارس العليا مع العلم ان المؤسسات المرسلة تدفع لهؤلاء المنح الدراسية وهكذا .

فالتوزيع حسب العمل والتوزيع من الارصدة الاجتماعية يكملان بعضهما البعض ويؤمنان الاقتراب التدريجى من مبدأ التوزيع الشيوعى .

ويكثر الاقتصاديون البرجوازيون فى الاونة الاخيرة ، سعيا منهم الى طمس الفوارق الجوهرية بين الرأسمالية والاشتراكية ، من تقديم نظريات تقول بوجود ارصدة الاستهلاك الاجتماعية فى البلدان الرأسمالية ايضا .

الا ان الرأسمالية لا تستطيع ان تتبجح بارصدتها الاجتماعية للاستهلاك اذ لا توجد فى الرأسمالية ارصدة اجتماعية للاستهلاك غير التعليم المجانى من ثمانى سنوات فى بعض البلدان وغير الاسعاف الطبى العاجل الضيق النطاق . ومعروف كذلك انه ليس بوسع جميع المواطنين الحصول على التعليم العالى اذ لا بد من

الدفع لقاء ذلك ؛ اما الخدمات الطبية فهى فى البلدان الرأسمالية كقاعدة عامة غير مجانية ، مع العلم انها تكلف كثيرا جدا بحيث ان مرض الكادح او احد افراد عائلته هو بمثابة كارثة بالنسبة لهذه العائلة اذ يخرب ذلك ميزانيتها لمدة طويلة . وباطلة كذلك محاولات الاقتصاديين البرجوازيين فى اعتبار الاشغال العامة ، مثل بناء الطرقات وغير ذلك ، من الارصدة الاجتماعية للاستهلاك بقصد توسيع نطاقها .

فقد رأينا ، اذن ، ان وجود الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج يتيح لاول مرة فى التاريخ امكانية توزيع مواد الاستهلاك لمصلحة جميع الكادحين . ثم ان مستوى تطور القوى المنتجة فى ظل الاشتراكية وطابع العمل غير المتساوى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وعددا آخر من العوامل كل ذلك يستوجب توزيع مواد الاستهلاك هذه وفقا لكمية ونوعية العمل الذى يقدمه للمجتمع كل عضو من اعضائه .

٢ ــ مدفوعات العمل فى مؤسسات الدولة

جوهر الاجرة فى ظل الاشتراكية

يطبق مبدأ التوزيع حسب العمل فى الاقتصاد الوطنى فى البلدان الاشتراكية كافة ، الا ان اشكالا

معينة لتنظيم التوزيع فى مؤسسات الدولة وفى التعاونيات تتسم بخصائص مميزة لها .

ففى المؤسسات التى هى ملك للدولة يتم التوزيع حسب العمل بشكل الاجرة ولكن للاجرة هنا ، بوصفها مقولة اشتراكية ، محتوى جديدا من حيث المبدأ . فان الاجرة فى ظل الرأسمالية عبارة عن شكل محول لقيمة وسعر قوة العمل . وفى ظل الاشتراكية لا تستطيع الاجرة ان تعبر عن قيمة وسعر قوة العمل ، اذ ان هذه الاخيرة كفت فى المجتمع الاشتراكى عن ان تكون بضاعة . وبما ان الكادحين اصبحوا هم اصحاب وسائل الانتاج فانهم لا يستطيعون ، طبعا ، ان يبيعوا قوة عملهم لانفسهم .

ان الاجرة فى المجتمع الاشتراكى هى حصة العمال والمستخدمين من الدخل القومى معبر عنها بالنقد والمخصصة للاستهلاك الشخصى والتى يتم تعيينها وفقا لكمية ونوعية العمل الذى يبذله كل شغيل . ففى هذا يتلخص الفرق النوعى بين الاجرة فى ظل الاشتراكية والاجرة فى المجتمع الرأسمالى .

ان الشكل النقدى للاجرة فى ظل الاشتراكية رهن بوجود الانتاج البضاعى فى المجتمع الاشتراكى . وما دامت مواد الاستهلاك تنتج وتصرف هنا بوصفها

بضائع فان حساب نفقات العمل ونتائجه يجرى فى مؤسسات الدولة بشكل القيمة اى بواسطة النقد . وفى مثل هذه الظروف لا يمكن ان يتم التوزيع على نطاق المجتمع كله بالشكل العينى.

وتعبر الاجرة فى ظل الاشتراكية ، بوصفها شكلا معينا لتحقيق القانون الاقتصادى للتوزيع حسب العمل ، تعبر عن علاقات الانتاج الملازمة للاشتراكية وتنفى استثمار الانسان للانسان . وتناسب العمل المتساوى حصة متساوية من رصيد الاستهلاك بصرف النظر عن جنس وعمر وقومية وديانة هذا العضو او ذاك من اعضاء المجتمع الاشتراكى .

وفى المجتمع الاشتراكى يميل كل من الاجرة الاسمية والاجرة الفعلية نحو الارتفاع المستمر . الا ان رفع الاجرة الاسمية والاجرة الفعلية يتم وفقا لتناسب معين مع نمو انتاجية العمل ، اى ان وتائر نمو انتاجية العمل ووتائر نمو انتاج السلع بالتالى يجب ان تسبق وتائر نمو الاجرة الفعلية . فذلك امر لا بد منه لتأمين مصدر للاموال لغرض تجديد الانتاج الموسع وتغطية مجمل الاجور النقدية بكمية مناسبة من البضائع .

اشكال الاجرة

هناك شكلان اساسيان للاجرة فى ظل الاشتراكية : الاجرة بالقطعة وبالوقت . ثم ان كلا من هذين الشكلين الاساسيين للاجرة ينقسم بدوره الى عدد من انواع دفع اجور العمل التى تطبق فى ظروف معينة للانتاج .

وتنقسم الاجرة بالقطعة الى الاجرة الفردية واجرة الفرقة او الاجرة الجماعية . وفيما يلى انواع الاجرة الفردية بالقطعة :

أ ــ الاجرة الفردية المباشرة بالقطعة التى يتوقف مقدار ما يكسبه الشغيل فيها على كمية السلع او المصنوعات التى ينتجها فعلا خلال فترة معينة من الزمن ؛

ب ــ الاجرة بالقطعة مع مكافآت . وهى تشبه الاجرة المباشرة بالقطعة مع فرق واحد هو اضافة مكافآت الى الاجرة الاساسية بشرط تنفيذ متطلبات معينة (زيادة انتاجية العمل ، صنع منتجات ذات نوعية ممتازة ، الاقتصاد بالمواد الخام والطاقة الكهربائية والخ .) ؛

ج ــ الاجرة التصاعدية بالقطعة حين تكون تعريفة المنتجات المصنوعة زيادة على المعدل اعلى من تعريفة المعدل المقرر ، مع العلم ان التعريفات تتصاعد مع تزايد المنتوج فوق المعدل . الا ان هذا النظام غير مفيد اقتصاديا اذ انه يؤدى الى زيادة الانفاق من

رصيد الاجور والى ازدياد كلفة المنتوج بالتالى . ولذا فانه لا يطبق الا بدافع الضرورة فى زيادة انتاج هذه السلعة او تلك من السلع التى يكون البلد فى امس الحاجة اليها . ولذا كان شكل الاجرة هذا تدبيرا مؤقتا .

الاجرة الجماعية بالقطعة تكرر ، اساسا ، اشكال الاجرة الفردية بالقطعة اى يمكنها ان ترفق بمكافآت ومدفوعات تصاعدية لقاء تجاوز المعدل والبرنامج المحدد . ويطبق هذا الشكل من الاجرة عندما تتوقف عملية الانتاج على عمل الفرقة بكاملها (العمل فى الافران العالية وآلات التصفيح وابراج البترول والخ.) .

الاجرة بالوقت تطبق عندما لا يتوقف المردود على جهد عامل واحد (العمل فى ظروف الانتاج المؤتمت او على السلسلة النقالة) او فى حالة تنفيذ اعمال خاصة تكون معها الاجرة بالقطعة غير مفيدة اقتصاديا (اعمال التصليح ، مثلا) . ويكون مقدار الاجرة رهن هنا بوقت العمل وكفاءة الشغيل . وعند تنفيذ متطلبات معينة يمكن ان تضاف الى الاجرة بالوقت مكافآت مناسبة (نظام الاجرة بالوقت مع مكافآت) .

وهناك نوع آخر من انواع الاجرة بالوقت هو نظام الاتعاب حسب المناصب . ويطبق هذا النظام فى المجال غير الانتاجى ، كما انه يشمل المستخدمين

والمهندسين والفنيين المشتغلين فى مجال الانتاج المادى . ويجرى تحديد مقادير هذه الاتعاب بصورة مركزية بالنسبة لمختلف الاشغال وفروع الاقتصاد .

يؤدى تطور التكنيك ولا سيما ادخال وسائل اتمتة الانتاج واشاعة الكيمياء فيه الى تغير النسب بين مختلف اشكال الاجرة . وعلى الرغم من ان الاجرة بالقطعة ، مثلا ، ما تزال هى الشكل الاساسى للاجرة فى الصناعة الا انها اخذت تفقد اهميتها بالتدريج . فقد انخفض وزنها النسبى فى صناعة الاتحاد السوفييتى من ٧٧ ٪ فى عام ١٩٥٤ الى ٦٠ ٪ تقريبا فى الوقت الحاضر . ثم ان تعقد تكنولوجيا الانتاج ولا سيما نمو درجة تشريك العمل يغيران طابع الاجرة بالقطعة . وكانت طريقة تصنيف وتفاوت الاجرة بالقطعة الى اقصى حد هى الغالبة فى الماضى فى نظام التوزيع فى الاتحاد السوفييتى ، اما الآن فشوهد انعطاف نحو الشكل الجماعى للاجرة بالقطعة ونحو تخفيف تفاوتها . ويدل على تغير طابع الاجرة بالقطعة واقع تنظيم الفرق المجموعية التى انتشرت على نطاق واسع نسبيا فى صناعة الاستخراج والبناء والزراعة وفى عدد آخر من الفروع . ويتم دفع عمل الفرقة الجماعى اعتمادا على علائم عامة (وفقا لطن من الفحم او متر مكعب من صب الخرسانة والخ) ثم

يقسم المبلغ العام بين اعضاء الفرقة تبعا لكفاءة كل منهم ولوقت عمله الفعلى . ويؤدى هذا الشكل من الاجرة الى تطوير التعاضد فيما بين اعضاء الفرق كما انه يشجع المصلحة فى نتائج العمل المشتركة.

ويوجد فى البلدان الاشتراكية الاخرى كذلك ما يشابه هذه الاشكال للاجرة .

تنظيم دفع الاجرة

ان استخدام قانون التوزيع حسب العمل استخداما صحيحا يفترض تفاوتا معينا بين مستويات الاجور عندما تؤخذ بعين الاعتبار انتاجية العمل ونوعية المنتوج وتعقد العمل وظروفه والخ . ويتم ذلك كله بواسطة تعيين معدلات العمل ونظام التعريفات .

ويعنى تعيين معدلات العمل اما تحديد الوقت الضرورى لتنفيذ هذه المهمة او تلك (معدل الوقت) واما تحديد كمية السلع الواجب انتاجها بكل وحدة من الوقت (معدل الانتاج) . ويساعد تعيين معدلات العمل المعللة علميا على تطبيق مبدأ المصلحة المادية تطبيقا اكمل .

اما تقدير مختلف الاعمال فيجرى بواسطة نظام التعريفات الذى يتألف من ثلاثة عناصر اساسية :

أ ــ جدول التعريفات ، اى قائمة مقادير اجرة الساعة او اجرة اليوم او اجرة الشهر المحددة لعامل ذى كفاءة ادنى (من الدرجة الاولى) فى هذا الفرع او ذاك . وعند تحديد هذه التعريفات تؤخذ بعين الاعتبار ظروف العمل فى الفرع المعين واهميته بالنسبة للاقتصاد الوطنى . وفى حالة تطبيق الاجرة بالوقت تستخدم هذه التعريفات بصورة مباشرة كما انها تشكل اساس تحديد التعريفات للاجرة بالقطعة .

ب ــ سلم التعريفات هو عبارة عن النسب فى دفع اجور العمال فى مهنة واحدة وفقا لاختلاف كفاءاتهم (اى الدرجات) ، والمشتغلين فى الفرع الواحد . وان تعريفة الدرجة الاولى (الدنيا) هى التى تعتبر وحدة لتحديد التعريفات الاخرى . فمثلا ، توجد ٨ درجات للكفاءة فى صناعة الفحم فى مناجم حوض الدونباس بالنسبة للعمال المشتغلين تحت الارض وتكون النسبة بين اجرة عامل من الدرجة الاولى واجرة عامل من الدرجة الثامنة (الاعلى) هى ١ : ٣,٧٥ . وفى صناعة بناء الماكنات توجد ٦ درجات . اما النسبة بين الدرجتين الاولى والسادسة فهى ١ : ٢ .

ج ــ قوائم التعريفات والكفاءات اى المجموعات التى تحتوى على وصفات مختلف انواع الاعمال فى

كل فرع من فروع الاقتصاد الوطنى ولوائح المتطلبات بالنسبة لكل درجة من درجات كفاءة العمال حسب كل مهنة .

وبالاضافة الى ذلك يوجد فى الاتحاد السوفييتى ما يسمى بمناطق التعريفات التى تأخذ بعين الاعتبار الظروف المناخية واسعار البضائع فى مختلف مناطق البلاد .

وثمة فى الاتحاد السوفييتى خمس مناطق للتعريفات . فى المنطقة الخامسة (الشمال الاقصى) تزيد الاجور بنسبة ٥٠ — ٧٠ ٪ على الاجور فى المنطقة الاولى (المناطق المركزية والجنوبية والغربية من القسم الاوروبى فى الاتحاد السوفييتى) . ويسمح تطبيق نظام مناطق التعريفات باجتذاب القوى العاملة الى المناطق القليلة السكان فى البلاد .

هذا وان نظام التعريفات هو نظام واحد بالنسبة للبلد بأكمله اذ ان الاجور تدفع من رصيد الدولة الواحد .

نمو الاجور مع تطور الاشتراكية

ان جوهر الاجرة فى ظل الاشتراكية يفترض ازديادها بانتظام مع تطور القوى المنتجة فى المجتمع ومع توطد قدرته الاقتصادية . وخلال السنوات السبع

الاخيرة ازدادت بشكل جوهرى اجور الشغيلة ذوى الاجرة المنخفضة . وفى الاتحاد السوفييتى عموما ارتفع متوسط اجرة العمال والمستخدمين من ٧٨ روبلا فى الشهر الواحد فى عام ١٩٥٨ الى ٩٥ روبلا فى الشهر فى عام ١٩٦٥ (هذا عدا مختلف المدفوعات والتسهيلات على حساب الارصدة الاجتماعية) . ثم ان التوجيهات الخاصة بالخطة الخماسية لاعوام ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ التى اقرها المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى تنص على الاستمرار فى رفع مستوى الاجور . وخلال السنوات الخمس القادمة سيرتفع متوسط اجرة العمال والمستخدمين بنسبة لا تقل عن ٢٠ ٪ وستبلغ ١١٥ روبلا فى الشهر الواحد فى عام ١٩٧٠ . اما اذا اخذنا بعين الاعتبار كل المدفوعات والتسهيلات المقدمة من ارصدة الاستهلاك الاجتماى، التى تكلمنا عنها فى هذا الفصل ، رأينا ان متوسط الاجرة فى نهاية السنوات الخمس يبلغ ١٥٥ روبلا تقريبا *

والى جانب ازدياد الاجرة الاسمية يجرى فى البلدان الاشتراكية على الدوام تحسين اشكال دفع اتعاب العمل . وفى الاتحاد السوفييتى اتخذت مقررات هامة جدا بهذا الخصوص فى الاجتماع الموسع الذى

* الروبل الواحد يعادل ١١, ١ دولار.

عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى فى سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥ وفى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب . وقال الرفيق كوسيغين فى خطابه الذى القاه فى هذا المؤتمر ان « الامر الرئيسى فى سياستنا فى مجال دفع الاجور هو العمل على رفع دورها ، كحافز ، فى حل اكبر المهام الانتاجية الخاصة بالخطة الخماسية الحالية ... ويجب ان ننظم هذا الامر على نحو يعرف معه كل عامل وكل مهندس وكل فنى درجة نمو اجرته نتيجة لتحسين العلائم الانتاجية ويعرف حصته فى الدخل الاضافى لمؤسسته » * ويعنى ذلك ان المؤسسات ، بدون الغاء نظام التحديد المركزى للتعريفات ورواتب العمال والمستخدمين ، ستكافئ الشغيلة لقاء المنجزات الفردية والنتائج العالية لعمل المؤسسات على حد سواء ، مستخدمة لذلك ارصدة خاصة لها . وستشكل هذه الارصدة الخاصة على حساب ارباح المؤسسات ؛ وسوف تصرف هذه الارصدة ليس فقط على دفع المكافآت لقاء العلائم العالية خلال

---

* كوسيغين . توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى حول الخطة الخماسية لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى للفترة ١٩٦٦ – ١٩٧٠ . موسكو ، ١٩٦٦ . ص ٥١.

السنة بل وعلى دفع المكافآت المقطوعة فى نهاية السنة الجارية ، اى بعد اجراء الحساب النهائى لنتائج النشاط الاقتصادى لكل مؤسسة .

٣ ـ دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات

يرتكز دفع اتعاب العمل فى التعاونيات والكولخوزات كذلك على قانون التوزيع حسب العمل. الا انه يختلف من حيث تنظيمه واشكاله عن دفع اجور شغيلة مؤسسات الدولة. وتنجم هذه الاختلافات عن خصائص الملكية الكولخوزية التعاونية والانتاج الزراعى . فكل كولخوز هو مالك لوسائل الانتاج المستعملة فيه ولمحاصيله ايضا . وعليه فان الكولخوز (التعاونية) يدفع اتعاب عمل اعضائه لا من رصيد الدولة انما من رصيده الخاص . وفضلا عن ذلك فان نتيجة الانتاج الكولخوزى هى ، اساسا ، مواد الاستهلاك : الحبوب واللحوم والخضروات والحليب وغير ذلك مما يتيح دفع قسم من الاتعاب « عينا » (باستثناء الكولخوزات التى تتخصص بانتاج المزروعات التكنيكية مثل القطن والكتان وغيرهما من خامات للصناعة) . وفى مرحلة توسيع البناء الكولخوزى (صادفت هذه المرحلة فى الاتحاد السوفييتى بداية الثلاثينيات وفى البلدان الاشتراكية الاخرى اواسط

الخمسينيات وبداية الستينيات) اصبحت هذه الخصائص اساسا لميزات تنظيم التوزيع حسب العمل فى الكولخوزات (التعاونيات) .

وفى الاتحاد السوفييتى فى المرحلة الابتدائية للبناء الكولخوزى كان الشكل الاساسى للتوزيع حسب العمل هو يوم العمل اى الوحدة الاصطلاحية الخاصة التى هى فى آن واحد عبارة عن دليل على مقدار عمل كل عضو فى الكولخوز بذله من اجل الانتاج الاجتماعى وعلى مدى اشتراكه فى توزيع المداخيل التى حصل عليها الكولخوز * .

ويعبر يوم العمل ، بوصفه مقياسا للعمل ، عن كمية معينة من العمل ضرورية للقيام بهذا الشغل او ذاك وفقا لمهنة الشغيل وتعقد هذا الشغل واهميته وصعوبته . ولكن مصطلح يوم العمل الكولخوزى لا يعادل مفهوم

* ان نظاما شبيها بنظام ايام العمل يوجد فى الوقت الحاضر فى جميع البلدان الاشتراكية مع فرق واحد : ففى الاتحاد السوفييتى ، كما سبق وقلنا ، جرى تأميم جميع الاراضى ، اما فى البلدان الاشتراكية الاخرى ، فاعطيت اكثرية الاراضى الصالحة للزراعة للفلاحين كملكية خاصة بهم . وعليه فان اعضاء عدد معين من التعاونيات فى هذه البلدان يحصلون ، الى جانب المداخيل الموزعة حسب العمل ، على مبلغ اضافى فى النقد وكمية اضافية من المنتجات تعويضا عن اراضيهم التى اعطوها للتعاونية .

«يوم العمل» كما قد يبدو ذلك للوهلة الاولى . وبوسع الشغيل ان يعمل خلال يوم واحد ويحصل على عدة ايام عمل او على قسم من يوم العمل . ولنضرب هنا على ذلك مثالا مجردا تماما : ان نفقات العمل الضرورية لحراثة هكتار واحد من الاراضى باستخدام التراكتور يمكن ان تقدر بعشر واحد من يوم العمل ، وباستخدام قوة الحصان او الثور يمكن ان تقدر بنصف يوم العمل ؛ وتقليع الاعشاب الضارة على مساحة هكتار واحد بواسطة آلات مناسبة سيقدر بـ ٠,٠٠٨ من يوم العمل ، اما اذا قام الشغيل بنفس هذا العمل يدويا فيمكن ان يقدر ذلك بيومى عمل والخ ..

وفى كولخوزات الاتحاد السوفييتى تم تقسيم جميع انواع الاشغال وتقديراتها بايام العمل الى ٩ فئات . وكانت اكثر الاشغال بساطة وهى التى لا تتطلب من الشغيل اية كفاءة خاصة تنسب الى الفئة الاولى ويقدر هذا العمل عند تنفيذ معدل يومى ، بنصف يوم العمل تقريبا . والى الفئة العليا تنسب الاشغال التى تتطلب كفاءة عالية . وعند تنفيذ المعدل اليومى كان شغيلة هذه الفئة يحصلون على كمية ٢,٥ تقريبا من ايام العمل . (وكانت تقديرات الاشغال بايام العمل تعين فى كل كولخوز بقرار يتخذه الاجتماع العام لاعضائه) .

ويتسم التوزيع حسب يوم العمل بالخصائص التالية :

١ — انه يفترض الجمع بين دفع اتعاب عمل الكولخوزيين عينا وبين دفعها نقدا . ويعنى ذلك ان الكولخوزيين يحصلون على قسم من مداخيلهم عينا من محاصيل كولخوزاتهم (الحبوب والبطاطس واللحوم والخ.) وعلى قسم اخر نقدا ، هذا مع العلم بان القسم النقدى من مداخيل الكولخوزيين يزداد اكثر فاكثر مع تطور اقتصاد الكولخوزات . فقد ازدادت حصة النقد فى المحتوى العام ليوم العمل من ٤٠ ٪ فى عام ١٩٥٣ الى ٨٢ ٪ فى عام ١٩٦٤ وما تزال تميل نحو الازدياد .

٢ — يفترض هذا التوزيع ايضا امكانية عدم التطابق بين مقدار العمل ومقدار الاستهلاك . وليس محتوى يوم العمل عبارة عن مقدار مسجل سلفا ، اذ انه لا يتيح الا الحق فى الحصول على قسم من مداخيل الكولخوز . اما مقداره المطلق ، او « وزنه » كما يقال عادة ، فليس معروفا سلفا اذ انه رهن بمقدار دخل الكولخوز فى السنة الجارية . وعليه فان مداخيل الكولخوزيين الفعلية تتوقف لا على عدد ايام العمل المسجلة لهم فحسب وانما على حالة امور الكولخوز

العامة ايضا . وفى مختلف الكولخوزات يمكن ان تعبر كمية متساوية من ايام العمل عن كميات مختلفة من النقود والمنتجات يحصل عليها الكولخوزيون ، اى ، بالاحرى ، يمكن ان يحدث ان مستوى مختلفا للاتعاب يناسب كمية متساوية من العمل .

ولا تشكل المدفوعات حسب ايام العمل الا قسما من مداخيل الكولخوزيين اذ تكملها المداخيل التى يحصل عليها الكولخوزيون من اقتصادهم الشخصى ، اى من قطع الارض الملحقة ببيوتهم . (ما عدا الكولخوزات القوية جدا حيث يعتقد اعضاؤها بانه من المفيد اقتصاديا بالنسبة لهم الاستغناء عن هذه القطع وحيث يتم سد جميع حاجات الكولخوزيين من الاقتصاد الاجتماعى) .

وفى سياق تشكل الكولخوزات وفى المرحلة الاولى لتطورها كان حساب العمل وتوزيع المداخيل وفقا لنظام « ايام العمل » يعتبران اكثر جدوى ، بل الشكلين الوحيدين الممكنين .

الا ان نظام ايام العمل كان يتسم منذ بدئه ببعض النواقص التى كان المجتمع الاشتراكى مضطرا الى ان يتغاضى عنها الى حين . فعند التوزيع حسب ايام العمل لم تكن مقادير اتعاب العمل ثابتة مضمونة اذ

كانت مقادير النقود والمنتجات المدفوعة غير معروفة حتى نهاية السنة . وكان توزيع القسم الاكبر من رصيد الاستهلاك الشخصى يجرى بعد انتهاء السنة الزراعية فقط . وكان اقتصاد الكولخوزات الكبير ذو المنتجات الغفيرة يتطلب تناسبا صارما بين المداخيل والنفقات وحسابا دقيقا للكلفة وادخال الميزان الاقتصادى . الا ان حساب العمل بايام العمل كان يعرقل القيام بهذه المهام . ذلك لان يوم العمل لا ينطوى على كمية ملموسة من العمل او الوقت الضروريين لانتاج المحاصيل . ولذا نرى ان كميات مختلفة من ايام العمل تسجل فى مختلف الكولخوزات لقاء تنفيذ معدل واحد او عمل واحد .

وهذا ما دفع العديد من الكولخوزات ، مع تطور الاقتصاد الاشتراكى ، الى الانتقال الى اشكال جديدة اكثر تقدمية لحساب العمل ودفع اتعابه . وفى عداد هذه الاشكال :

١ — الجمع بين تسليف الكولخوزيين (كل شهر او كل ثلاثة اشهر) على اساس ايام العمل وبين توزيع الباقى من المداخيل العينية وقسم من المداخيل النقدية الاضافية فى نهاية السنة.

وقد شجع تسليف الكولخوزيين بانتظام بغية دفع اتعاب عملهم الذى بذلوه فعلا المصلحة المادية لدى

اعضاء الكولخوزات فى تطوير الاقتصاد الاجتماعى تشجيعا كبيرا وأسهم فى رفع نشاطهم فى العمل وفى تقوية انضباط العمل . ومن نواقص نظام دفع اتعاب العمل هذا هو ان الكولخوزى لا يعرف سلفا مقدار محتوى يوم العمل (اذ انه رهن بمقادير الايرادات النقدية). وان مقدار التسليف ليوم عمل واحد يتغير فى الكولخوز بصورة ملحوظة حسب الاشهر كما انه يختلف فى الكولخوزات المختلفة . ونظرا لذلك يعمد الكثير من الكولخوزات الى تحديد مقادير متساوية للتسليف بالنسبة ليوم العمل الواحد خلال السنة كلها والى الانتقال الى شكل جديد اكثر تقدمية لدفع اتعاب العمل .

٢ — دفع تسليفات شهرية مضمونة متساوية خلال السنة كلها لقاء ايام العمل التى اكتسبها الكولخوزيون . وفضلا عن ذلك يوزع بينهم بصورة متفاوتة (وفقا لنتائج عملهم النهائية) ما يتبقى من المداخيل العينية وقسم من المداخيل النقدية الاضافية وذلك فى نهاية كل سنة. وان الكولخوزات القوية اقتصاديا تطبق نظام المدفوعات المضمونة ليوم العمل نقدا وعينا كل شهر خلال السنة. ولذلك تؤلف هذه الكولخوزات ارصدتها النقدية والعينية المدورة. ويشجع تطبيق نظام المدفوعات المضمونة نشاط الكولخوزيين فى العمل ويرفع انتاجية عملهم بصورة

اكبر . وفى عام ١٩٦٢ كانت ٢٠ ٪ من الكولخوزات تدفع بانتظام تسليفات مضمونة شهرية .

٣ ــ دفع اتعاب العمل الشهرية والمضمونة دون تسجيل ايام العمل . فتدفع للكولخوزيين اتعاب عملهم نقدا وفقا للتعريفات الثابتة لقاء تنفيذ معدل العمل او مقابل وحدة المنتوج . ويجرى هذا الدفع شهريا . وفضلا عن ذلك يجرى فى نهاية السنة وفقا لنتائج عمل اعضاء الكولخوز النهائية توزيع قسم من الدخل النقدى الحاصل زيادة على البرنامج . ويصبح هذا الشكل لدفع اتعاب العمل شكلا غالبا فى بعض مناطق الاتحاد السوفييتى .

وهكذا ، يجرى دفع اتعاب العمل حسب هذا النظام نقدا فقط . اما المواد الغذائية والعلف للماشية الموجودة فى ملكية الكولخوزيين الشخصية فيحصلون عليها من الكولخوز على حساب ما يحق لهم من المداخيل النقدية او يشترونها مقابل الدفع نقدا وبالاسعار التى يحددها الكولخوز .

ومع نمو الانتاج الكولخوزى ورفع مقدار البضائع التى ينتجها وازدياد المداخيل النقدية ستزيح المدفوعات النقدية المضمونة بالتدريج مختلف اشكال التوزيع حسب يوم العمل القائمة فى الوقت الحاضر .

وان افضليات دفع اتعاب عمل الكولخوزيين المضمون نقدا على توزيع المداخيل حسب ايام العمل واضحة للعيان :

فأولا ، اذا كان رصيد دفع اتعاب العمل عند التوزيع حسب ايام العمل يتشكل بوصفه بقية من المداخيل النقدية والعينية فان تكوينه لدى الدفع نقدا يجرى بصورة برنامجية بوصفه عنصرا من عناصر تكاليف الانتاج . وهذا ما يحيط الكولخوزيين سلفا علما بمقادير اتعابهم . ثم ان هذه الاتعاب مضمونة وتدفع شهريا .

ثانيا . يساعد حساب العمل ودفع اتعاب عمل الكولخوزيين نقدا على تحسين وضع معدلات العمل والتعريفات للاشغال فى الكولخوزات وعلى اتقان تخطيط الانتاج الكولخوزى ويتيحان المقارنة المباشرة بين نفقات العمل ونتائجها ويساعدان على تحسين نظام دفع اتعاب عمل الكولخوزيين ، ويسهلان ادخال الميزان الاقتصادى فى الكولخوزات . وهكذا فان الانتقال الى دفع اتعاب العمل نقدا يرفع مستوى ادارة الاقتصاد الاجتماعى ويسهم فى رفع جميع العلائم النوعية فى الانتاج الكولخوزى .

ثالثا . ان تطبيق دفع اتعاب العمل نقدا يعنى

الاستعاضة عن العلاقات الغينية بين الكولخوزات والكولخوزيين بالعلاقات البضاعية النقدية التى تتيح امكانية سد حاجات اعضاء الكولخوزات الى المحاصيل الزراعية بصورة افضل واكمل . ذلك لان علاقات البيع والشراء تسمح للكولخوزى بان يشترى ما تحتاج اليه عائلته من المحاصيل الزراعية فى الكولخوز بالكمية وبالاصناف اللازمة له وفى الوقت الملائم له .

رابعا . ان دفع اتعاب العمل نقدا يحرر الكولخوزيين من المشاغل الاضافية فيما يتعلق ببيع المحاصيل ويسمح بتلبية حاجات الكولخوزيين تلبية احسن . ويصبح فى امكانهم الآن شراء المواد التى يحتاجون اليها مقابل النقد بدلا من ان يستهلكوا فقط المحاصيل التى حصلوا عليها لدى التوزيع عينا حسب ايام العمل .

اذن فالانتقال الى دفع اتعاب عمل الكولخوزيين نقدا يسهم فى الاسراع بزيادة انتاج المحاصيل البضاعية والاجمالية فى الكولخوزات وفى تأمين وفرة من المحاصيل الزراعية ومنتجات تربية المواشى وفى رفع رفاهية جميع الكادحين ومستوى ثقافتهم .

ومن المقرر فى الاتحاد السوفييتى خلال الخطة الخماسية الحالية ، الى جانب رفع اجور العمال ،

تأمين زيادة كبيرة فى المداخيل التى يحصل عليها الكولخوزيون وفقا لكمية ونوعية عملهم . فمثلا ، ينبغى ان تزداد مداخيل الكولخوزيين الحاصلة في الاقتصاد الاجتماعى فى عام ١٩٧٠ بنسبة ٣٥ ــ ٤٠ ٪ معدلا . ثم ان الاستمرار فى اتقان دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات على اساس نهوض اقتصادها سيؤدى الى التقارب بين هذه الاتعاب والاجور فى مؤسسات الدولة من حيث الشكل والمقادير على حد سواء .

الفصل التاسع

تجديد الانتاج الاشتراكى

١ ـ جوهر تجديد الانتاج الاشتراكى

تجديد الانتاج البسيط والموسع

ان بعث عملية الانتاج الاجتماعى باستمرار اى تجديد الانتاج فى ظل الاشتراكية هو كما فى كافة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الاخرى شرط ضرورى لوجود المجتمع . وهو يتصف بجملة من السمات المشتركة بين عمليات تجديد الانتاج فى كافة درجات تطور المجتمع . وفيه يندمج فى وحدة عضوية واحدة تجديد انتاج الخيرات المادية وتجديد العلاقات الانتاجية وتجديد القوى العاملة التى تشمل لا عملية الانتاج وحدها بل وعمليات التوزيع والتبادل والاستهلاك . وينقسم الانتاج الاجتماعى فى ظل الاشتراكية ايضا الى قسمين اساسيين هما : انتاج وسائل الانتاج (القطاع الاول) وانتاج مواد الاستهلاك (القطاع الثانى) . وتبرز فى عملية بعث الانتاج الاشتراكى باستمرار عناصر تجديد

الانتاج البسيط والموسع . وينحصر تجديد الانتاج البسيط فى تكرار الانتاج بمقاييسه السابقة وفى التعويض عن وسائل الانتاج التى استهلكت عند انتاج المنتجات . اما تجديد الانتاج الموسع فيفترض انماء حجم . الانتاج وكذلك زيادة كمية الوسائل المستعملة فى الانتاج بالمقارنة مع المرحلة السابقة .

ولكن المجتمع الاشتراكى لا يكتفى ابدا بتكرار الانتاج فى المقاييس السابقة . فان تأمين تلبية حاجات الشعب المتنامية ابدا تلبية متكاملة امر غير ممكن الابتوفير زيادة منتظمة فى حجم الانتاج . ولذا فلا بد للاشتراكية موضوعيا من تجديد الانتاج الموسع . وتتحقق زيادة حجم الانتاج الاشتراكى ، مثل ما هى فى ظل جميع اساليب الانتاج الاخرى ، بفضل التراكم اى استخدام جزء من المنتوج الزائد لهذا الغرض . وتؤلف زيادة وسائل الانتاج ومواد الاستهلاك الاساس المادى للتراكم .

ميزة تجديد الانتاج الاشتراكى عن تجديد الانتاج الرأسمالى

يتميز تجديد الانتاج الاشتراكى ، بالاضافة الى السمات العامة الملازمة لتجديد الانتاج فى كافة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، يتميز بخصائص

جوهرية تجعله يختلف اختلافا جذريا عن تجديد الانتاج الرأسمالى . ذلك لانه يتحقق فى ظروف سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ويتحدد بكل مجموعة القوانين الاقتصادية الموضوعية التى تعمل فى ظل الاشتراكية . هذا والسمة الملازمة لتجديد الانتاج الاشتراكى هى ضرورة استخدام جميع هذه القوانين استخداما واعيا. وتكمن اهم الصفات المميزة لتجديد الأنتاج الموسع الاشتراكى فى كونه عملية متواصلة لا تعرف الازمات ، مما ينجم قبل كل شئ عن الصلة المباشرة بين الانتاج والاستهلاك ، اى جوهر القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية . وهذه الصلة ملازمة للاسلوب الاشتراكى للانتاج وحده .

ان الاستهلاك لا يمكن ان يوجد بدون الانتاج كما لايمكن وجود الانتاج بدون الاستهلاك ، فالانتاج فى هذه الحال يكون غير ذى معنى . ولكن الهدف المباشر للانتاج فى التشكيلات التناحرية فى ما قبل الاشتراكية هو زيادة المنتوج الزائد او القيمة الزائدة التى تستحوذ عليها الطبقات الاستغلالية . ولذا فان الصلة بين الانتاج والاستهلاك تمر هناك عبر مصلحة الطبقات المسيطرة .

ففى ظل الرأسمالية ، مثلا ، يطور صاحب كل مشروع وكل اتحاد احتكارى انتاجه بدون الاهتمام ابدا بالسعى وراء تأمين تلبية حاجات المجتمع . والحصول على اكبر قدر من الربح هو الدافع المحرك لنشاط هؤلاء فى اعمالهم . وبديهى ان الرأسماليين يسترشدون فى هذا بحاجات المجتمع حسبما يتضح من وضع السوق ووفقا للتناسب بين الطلب والعرض للبضائع المختلفة . ولكنهم لا يقومون بهذا الا لغرض ايجاد مجال اكثر نفعا لتصريف بضائعهم ولغرض الاثراء .

اما الدافع المحرك للانتاج الاشتراكى فهو تلبية حاجات ابناء الشعب ، اى حاجات خالقى الخيرات المادية انفسهم . وهذا ما يحدد الصلة المباشرة بين الانتاج الاشتراكى والاستهلاك ، الامر الذى يقضى مع الطابع المنهجى للاقتصاد الاشتراكى على احتمال وقوع ازمات فيض الانتاج الملازمة للرأسمالية .

ان عملية تجديد الانتاج الموسع الاشتراكى بحكم الصلة المباشرة بين الانتاج والاستهلاك وبحكم الطابع المنهجى لتطور الاقتصاد فى ظل الاشتراكية يصحبها ازدياد سعة السوق بفضل نمو حاجة المجتمع الى وسائل الانتاج وزيادة اقبال السكان على مواد الاستهلاك . وقد شملت هذه العملية مع قيام المنظومة الاشتراكية

العالمية لا اقتصاد البلدان المنفردة وحسب بل وكذلك العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان . وينتج من ذلك ان عملية تجديد الانتاج الموسع الاشتراكى لا تنحصر فى حدود الاسواق الداخلية فى البلدان المنفردة .

ان انعدام الازمات فى الانتاج وسريان مفعول القوانين الاقتصادية للاشتراكية وانعدام التناقضات التناحرية فى تطور المجتمع الاشتراكى كل ذلك يجعل وتائر نمو الانتاج الاشتراكى تجرى فى غاية السرعة . فخلال السنوات العشرين الاخيرة من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٥ ازداد الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفييتى بـ ٨,٦ مرات ، بينما فى الولايات المتحدة الاميركية فلم يزدد الا بمرتين . وفى فترة الخطة الخماسية الجديدة ١٩٦٦ — ١٩٧٠ سيزداد الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفييتى بحوالى ١,٥ مرة .

تؤمن افضليات اسلوب الانتاج الاشتراكى كذلك الوتائر العالية للنمو فى الزراعة التى هى من فروع الانتاج الهامة . فالمنتوج الاجمالى للاقتصاد الزراعى فى الاتحاد السوفييتى ازداد خلال الفترة ١٩٥٩ — ١٩٦٣ بالمقارنة مع فترة ١٩٤٩ — ١٩٥٣ باكثر من ١,٦ مرة ، بينما فى الولايات المتحدة الاميركية فقد ازداد بـ ١,٢ مرة فقط . وفى فترة الخطة الخماسية ١٩٦٦ —

١٩٧٠ سيزداد حجم الانتاج الزراعى فى الاتحاد السوفييتى بـ ١,٢٥ مرة .

وان الوتائر العالية لتجديد الانتاج الاشتراكى الموسع هى احدى الافضليات الجلية التى يتميز بها النظام الاشتراكى فى الاقتصاد . وهى تمهد لانتصار الاشتراكية فى المباراة الاقتصادية السلمية مع الرأسمالية ، كما تضمن حل مهام البناء الشيوعى حلا ناجحا .

٢ ــ تجديد انتاج المنتوج الاجتماعى الاجمالى . قانون اسبقية انماء انتاج وسائل الانتاج

المنتوج الاجتماعى الاجمالى وجوهره

تتلخص عملية الانتاج فى وصل القوة العاملة بوسائل الانتاج وبالموارد الطبيعية المستخدمة فى الانتاج . فالشغيلة يؤثرون بواسطة ادوات العمل فى مواضيع العمل لغرض تحويلها الى خيرات مادية متنوعة . ويعتبر مجموع الخيرات المادية التى ينتجها المجتمع خلال فترة معينة من الزمن (تحدد عادة بسنة واحدة) المنتوج الاجتماعى الاجمالى .

والمنتوج الاجتماعى الاجمالى بطبيعته ، بوصفه نتيجة للعمل الملموس ، هو مجموع القيم الاستهلاكية

المنتجة خلال عام والمكونة من وسائل الانتاج ومواد الاستهلاك .

ويبرز المنتوج الاجتماعى الاجمالى ، بوصفه نتيجة للعمل المجرد ، كقيمة لكافة الخيرات المادية المنتجة خلال عام واحد . وتتكون قيمة المنتوج الاجتماعى الاجمالى من قيمة وسائل الانتاج المستهلكة اى القيمة التى خلقها العمل الماضى والقيمة الناشئة حديثا .

تركيب المنتوج الاجتماعى الاجمالى حسب الفروع ووتائر نموه

يتكون المنتوج الاجتماعى الاجمالى فى مجال الانتاج المادى فقط . ويشمل هذا المجال الصناعة والزراعة والبناء . ويجرى هنا انشاء القيمة الاستهلاكية وقيمة كافة الخيرات المادية على حد سواء . اضف الى ذلك ان النقليات والمواصلات والتجارة تنتسب الى الانتاج المادى بقدر ما تكون خدمات هذه الفروع استمرارا لعملية الانتاج فى مجال التداول . ففى هذه الفروع لا تخلق اية قيم استهلاكية جديدة ، بل ان ما يحصل فيها هو زيادة قيمة الخيرات المنتجة فقط .

ومن حيث مصادر التشكل يتصف المنتوج الاجتماعى الاجمالى بالتركيب التالى .

تركيب المنتوج الاجتماعى الاجمالى فى الاتحاد السوفييتى (بالنسبة المئوية)

	عام ١٩٦٤
المنتوج الاجتماعى الاجمالى	١٠٠
بما فى ذلك فى فروع :	
الصناعة	٦٤,١
البناء	٩,٥
الزراعة	١٦,٤
النقل والمواصلات	٤,١
التجارة والتخزين والتجهيزات المادية والتكنيكية وغيرها	٥,٩

ويتضح من هذه الارقام ان القسم الاساسى من المنتوج الاجتماعى الاجمالى يتكون فى الفرع الحاسم من فروع الاقتصاد الوطنى الا وهو الصناعة . ويتسم تركيب المنتوج الاجتماعى الاجمالى فى الاقطار الاخرى من المنظومة الاشتراكية العالمية ايضا بطابع صناعى جلى .

وتعتبر درجة نمو المنتوج الاجتماعى الاجمالى احدى الدلائل الهامة جدا على تطور المجتمع . فالوتائر العالية لتجديد الانتاج الاشتراكى الموسع وعدم تقطعه تؤمن نمو المنتوج الاجتماعى الاجمالى فى ظل الاشتراكية بصورة اسرع بدرجة كبيرة بالقياس الى الرأسمالية . فلئن ازداد المنتوج الاجتماعى الاجمالى فى الولايات المتحدة الاميركية من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٦٤ بما يقارب ١,٦ مرة فانه ازداد فى الاتحاد السوفييتى خلال

هذه الفترة نفسها بحوالى ٦,٤ مرات . وينص برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى على زيادة المنتوج الاجتماعى الاجمالى حتى عام ١٩٨٠ بخمسة اضعاف تقريبا على ما كان عليه فى عام ١٩٦٠ .

شروط تصريف المنتوج الاجتماعى الاجمالى

تتكون عملية تجديد المنتوج الاجتماعى الاجمالى من عمليات تجديد انتاج اقسامه المنفردة فى كل مشروع اشتراكى . وتوجد بين المشاريع روابط اقتصادية داخل الفرع الواحد وبين الفروع المختلفة وهى تشترط وجود تبعية وثيقة متبادلة بين كافة اقسام الاقتصاد الوطنى الاشتراكى .

ولكن الشرط الحتمى لتجديد الانتاج فى كل مكان ، مهما كانت خصائص العمليات الانتاجية فى المشاريع الاشتراكية المنفردة ، هو التعويض عن وسائل الانتاج التى استهلكت فى مجرى النشاط الاقتصادى السابق . وبالاضافة الى ذلك يجب ان تتوفر للمجتمع كمية اضافية من وسائل الانتاج من اجل التوسيع المقبل للانتاج وتكوين الاحتياطيات . واخيرا ، لا بد من ازدياد كمية سلع الاستهلاك باستمرار من اجل تلبية حاجات اعضاء المجتمع الاشتراكى المتنامية دائما .

ان عدم تقطع عملية تجديد الانتاج وتوفير وتائرها السريعة لا يمكن ان يتما الا عند قيام تناسب معين بين التركيب العينى للمنتوج الاجتماعى الاجمالى وبين تركيبه من حيث القيمة. وتعود الاهمية الحاسمة من بين هذه النسب الى التناسب (فى الكمية وفى القيمة) بين مجموع وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك . ويجب ان يكون هذا التناسب بشكل يجرى فيه تصريف كافة اقسام المنتوج الاجتماعى الاجمالى بدون انقطاع . ويجب ان تنسجم النسب الاساسية للتبادل مع تلك المطاليب التى صاغها ماركس عند تحليله لتجديد الانتاج الرأسمالى ، والتى يكون لها فى ظل الاشتراكية محتوى اجتماعى اقتصادى مختلف اختلافا مبدئيا .

اولا — يجب ان يكون قسم المنتوج الاجتماعى الاجمالى الذى هو عبارة عن المنتوج الاجتماعى الصافى اى القيمة التى تم انتاجها حديثا فى القطاع الاول من الانتاج الاجتماعى ، اكبر من رصيد التعويض فى القطاع الثانى .

ثانيا — يجب ان يكون ناتج القطاع الاول كله اكبر من مجموع رصيدى التعويض فى قطاعى الانتاج الاجتماعى كليهما .

ثالثا — يجب ان يكون قسم المنتوج الاجتماعى الاجمالى الذى هو عبارة عن المنتوج الاجتماعى الصافى

مكون فى كلا القطاعين ، اكبر من مجموع ناتج القطاع الثانى من الانتاج الاجتماعى .

وان ضرورة مراعاة هذه الشروط لتجديد الانتاج الاشتراكى الموسع يمكن فهمها انطلاقا من الموضوعات النظرية حول توزيع المنتوج الاجتماعى الاجمالى فى المجتمع الاشتراكى والتى صيغت فى مؤلف ماركس « نقد برنامج غوته » . فقد انتقد ماركس شعار لاسال حول « الدخل غير المبتور الناجم عن العمل » فى ظل الاشتراكية واكد على ان المجتمع الاشتراكى لا يمكنه ان يتطور عند استخدام المنتوج الاجتماعى الاجمالى لغرض تلبية حاجات الشغيلة الشخصية فقط . فالمجتمع يكون آنذاك محروما من وسائل الانتاج الضرورية للتعويض عن وسائل وادوات العمل التى استهلكت فى مجرى الانتاج وكذلك لتوسيع الانتاج وتكوين الاحتياطيات . ولا يمكن تحقيق تجديد الانتاج الموسع الا عند مراعاة الشروط المذكورة آنفا لايجاد التناسب فى تركيب المنتوج الاجتماعى الاجمالى .

اسبقية انماء انتاج وسائل الانتاج بالنسبة لانتاج سلع الاستهلاك

ان تركيب المنتوج الاجتماعى الاجمالى ودرجة تلبية الحاجات الانتاجية وغير الانتاجية للمجتمع الاشتراكى يتوقفان فى نهاية الامر على التناسب بين

القطاع الاول والقطاع الثانى من الانتاج الاجتماعى . ولا يمكن ان تتحقق عملية تجديد الانتاج الموسع الاشتراكى الا وفق قانون اسبقية انماء انتاج وسائل الانتاج ، اى قانون تطوير القطاع الاول بمزيد من السرعة بالقياس الى القطاع الثانى . وهذا هو القانون الاقتصادى الموضوعى لتجديد الانتاج الموسع الجارى فى ظروف سيطرة التكنيك الآلى .

ولا يمكن بلوغ هدف الانتاج الاشتراكى الا على اساس النمو المطرد للانتاج ، ذلك النمو الذى يؤمنه ارتفاع انتاجية العمل المنتظم بصورة رئيسية .

والتقدم التكنيكى هو العامل الاساسى لنمو انتاجية العمل . ولا توجد فى الاشتراكية ، خلافا للرأسمالية ، عراقيل موضوعية فى طريق تطبيق التكنيك الحديث والتكنولوجيا الجديدة فى الانتاج بلا انقطاع . والنمو المتواصل للانتاج الاشتراكى واستكماله يصحبهما دائما استبدال قسم من وسائل الانتاج المستهلكة بوسائل جديدة اكثر استكمالا واستخدام احدث منجزات العلم والتكنيك فى سياق توسيع الانتاج . وهذا يفترض ، طبعا ، تطورا مسرعا لفروع القطاع الاول من الانتاج الاجتماعى .

وبهذا الشرط فقط يستطيع المجتمع ان يحصل بمقاييس متعاظمة ابدا على وسائل للانتاج اكثر عصرية

واستكمالا وان يرفع على هذا الاساس انتاجية العمل فى كافة فروع الاقتصاد الوطنى . وبهذا ضمانة للاسراع اللاحق بنمو الانتاج الاجتماعى وبالتالى لتلبية حاجات الشعب بصورة اكمل فاكمل .

ان مفعول قانون اسبقية انماء انتاج وسائل الانتاج يتسم فى ظل الاشتراكية بطابع مختلف مبدئيا وبنتائج اجتماعية واقتصادية تختلف تماما عنها فى ظل الرأسمالية . وسبب ذلك ان هذا القانون يعبر عن جوهر العلاقات الانتاجية الاشتراكية كما انه مرتبط اوثق الارتباط بمجموع القوانين الاقتصادية للاسلوب الاشتراكى فى الانتاج .

اولا ــ ان مفعول قانون اسبقية انماء انتاج وسائل الانتاج مرتبط ارتباطا لا ينفصم بمفعول قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهجيا متناسقا . وثانيا ــ لا توجد ولا يمكن ان توجد تناقضات تناحرية بين تطور القطاع الاول والقطاع الثانى من الانتاج الاجتماعى بحكم كون هدف الانتاج الاشتراكى هو تلبية حاجات الشعب بصورة متكاملة وكون الوصول الى هذا الهدف يتم عن طريق انماء الانتاج الاشتراكى واستكماله .

ولكن تطور الانتاج من اجل تلبية حاجات الشعب لا يعنى ابدا ان نمو منتجات القطاع الثانى

يجب ان ينال الاسبقية . ولو تم ذلك لواجه المجتمع نقصا فى وسائل الانتاج اللازمة لتوسيع الانتاج الاجتماعى كله واستكماله تكنيكيا . ولا يمكن ان نحصل الزيادة فى حجم الانتاج فى القطاع الثانى الا على اساس اسبقية انماء انتاج وسائل الانتاج .

ان النسب بين القطاع الاول والقطاع الثانى من الانتاج الاجتماعى متفاوتة فى مختلف مراحل تطور المجتمع الاشتراكى . وهى تتغير مع مراعاة المهام الاقتصادية والسياسية الملموسة . ويفترض وضع اساس الاقتصاد الاشتراكى على صورة صناعة آلية كبيرة ، فى مرحلة التصنيع التى تمر بها اغلبية البلدان السائرة فى طريق التطور الاشتراكى ، رفع وتائر تطور القطاع الاول بدرجة كبيرة بالقياس الى القطاع الثانى .

ويجرى فيما بعد وبقدر انشاء الصناعة الثقيلة تقارب تدريجى بين وتائر تطور كلا القطاعين . ويتيح وجود القاعدة الاقتصادية الجبارة فرصة تخصيص اموال متزايدة لتطوير فروع القطاع الثانى وبذلك يتم تأمين تلبية حاجات اعضاء المجتمع بصورة متكاملة . فقد كان المعدل السنوى لوتائر زيادة انتاج وسائل الانتاج فى صناعة الاتحاد السوفييتى ما بين السنوات ١٩٢٤ — ١٩٤٠ ، مثلا ، اعلى من وتائر زيادة انتاج سلع

الاستهلاك بحوالى ٧٠ ٪ . وقد تقلص الفرق بين هذه الوتائر فى الآونة الاخيرة بدرجة كبيرة . وسيكون نمو المنتوج الصناعى خلال اعوام الخطة الخماسية ١٩٦٦ — ١٩٧٠ على النحو التالى : فى الفئة « آ » (انتاج وسائل الانتاج) — ٤٩ — ٥٢ ٪ وفى الفئة « ب » (انتاج سلع الاستهلاك) — ٤٣ — ٤٦ ٪ .

ومن المقرر فى مجرى بناء الشيوعية على نطاق واسع متابعة التقريب بين وتائر تطور كلا القطاعين . مع العلم بانه تقررت زيادة حصة المنتجات فى القطاع الاول المعدة لمشاريع القطاع الثانى وذلك لغرض تأمين توسيع واستكمال القاعدة التكنيكية فى الفروع التى تنتج البضائع للاستهلاك العام . فحتى عام ١٩٨٠ من المقرر زيادة حجم المنتجات لمشاريع الصناعة الثقيلة التى تنتج وسائل الانتاج للصناعة الثقيلة نفسها بمقدار ٦ مرات تقريبا . وحجم منتجات المشاريع التى تنتج وسائل الانتاج لصنع سلع الاستهلاك بمقدار ١٣ مرة . وفضلا عن ذلك ستزداد فى كثير من مشاريع الصناعة الثقيلة حصة البضائع الاستهلاكية التى تنتج هناك .

ان نتيجة اسبقية انماء انتاج وسائل الانتاج هى الزيادة المطردة فى الوزن النوعى لمنتجات القطاع الاول فى المنتوج الاجتماعى الاجمالى كله . فلئن كانت

حصة الفئة « آ » (اى القطاع الاول) فى صناعة روسيا القيصرية فى عام ١٩١٣ تساوى ٣٥ ٪ وحصة الفئة « ب » (اى القطاع الثانى) تساوى ٦٥ ٪ فقد كان التناسب بينهما فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٤ هو ٧٥ ٪ و ٢٥ ٪ على التوالى .

وهذه الغلبة للوزن النوعى للفئة « آ » على الفئة « ب » موجودة فى صناعة البلدان الاخرى من المنظومة الاشتراكية العالمية وبالشكل التالى (بالنسبة المئوية) :

البلدان الاشتراكية (١٩٦٢ – ١٩٦٣)	الفئة « آ »	الفئة « ب »
بلغاريا	٥٠,٧	٤٩,٣
هنغاريا	٦٧,١	٣٢,٩
جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية	٥٢,٨	٤٧,٢
بولونيا	٦٠,٩	٣٩,١
رومانيا	٦٣,٨	٣٦,٢
تشيكوسلوفاكيا	٦٠,٧	٣٩,٣

٣ ـ الدخل القومى فى المجتمع الاشتراكى

مفهوم الدخل القومى فى المجتمع الاشتراكى

ان نمو الدخل القومى هو الدليل المعمم على فعالية عملية تجديد الانتاج الموسع الاشتراكى .

ولا يمكن فهم جوهر الدخل القومى الا على اساس

النظرية الماركسية-اللينينية حول تجديد الانتاج . وسبق ان قلنا ان الشرط الضرورى لبعث عملية الانتاج هو التعويض عن وسائل الانتاج المستهلكة . ويتألف رصيد التعويض من قسم من المنتوج الاجتماعى الاجمالى يستخدم لهذا الغرض . اما القسم المتبقى فهو عبارة عن المنتوج الاجتماعى الصرف او الدخل القومى .

وبالتالى فان الدخل القومى هو قسم من المنتوج الاجتماعى الاجمالى يتبقى بعد حسم ما يصرف على التعويض عن وسائل الانتاج المستهلكة خلال العام .

ولئن كان رصيد التعويض يضمن تجديد الانتاج البسيط وحده فان الدخل القومى هو مصدر تجديد الانتاج الموسع الاشتراكى وزيادة رفاهية الشعب .

والميزة المبدئية التى يتميز بها الدخل القومى فى المجتمع الاشتراكى عن الدخل القومى فى ظل الرأسمالية هى ان الاول يتكون بعمل الشغيلة المتحررين من الاستغلال وانه يعود للكادحين انفسهم بينما يتكون الثانى بعمل العمال المأجورين كما ان القسم الاكبر منه يبقى فى حوزة الرأسماليين .

والدخل القومى ، من حيث شكله العينى ، عبارة عن مجموعة من وسائل الانتاج اللازمة لتوسيع الانتاج وتكوين الاحتياطيات وعن مجموعة من سلع الاستهلاك

اللازمة لتلبية الحاجات المادية والثقافية المتنامية دائما لدى اعضاء المجتمع الاشتراكى .

والدخل القومى هو القيمة الناشئة حديثا . ويتم حساب الدخل القومى فى ظروف وجود الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية على الشكل النقدى . فمن قيمة المنتوج الاجمالى فى كافة فروع ميدان الانتاج المادى تحسم قيمة وسائل الانتاج المستهلكة خلال العام (القيمة السنوية للخامات والمواد والوقود والطاقة الكهربائية المستهلكة وغيرها والمبلغ السنوى المخصص لتغطية استهلاك المكائن والمعدات) . اما المبلغ المتبقى فهو الذى يؤلف الدخل القومى .

ويتكون الدخل القومى باعتباره قسما من المنتوج الاجتماعى الاجمالى ، فى ميدان الانتاج المادى . وتركيبه حسب الفروع كالآتى (بالنسبة المئوية) :

	سنة ١٩٦٤
مجموع الدخل القومى	١٠٠
بما فى ذلك فى فروع الاقتصاد الوطنى :	
الصناعة	٥٣,٦
البناء	٨,٩
الزراعة	٢١,٤
النقل والمواصلات	٥,٤
التجارة والتخزين والتجهيزات المادية التكنيكية وغيرها	١٠,٧

ويتضح من الارقام المذكورة ان اكثر من نصف الدخل القومى للاتحاد السوفييتى يتكون فى الصناعة . وهذا هو السمة الملازمة لكافة البلدان الاشتراكية التى حققت تصنيعها .

وتائر نمو الدخل القومى

وان سرعة الوتائر لتجديد الانتاج الموسع الاشتراكى وعدم تقطعه يؤديان الى نمو الدخل القومى بوتائر اسرع منها فى ظل الرأسمالية . ففى عام ١٩٦٤ نما حجم الدخل القومى بالقياس الى عام ١٩٥٠ بـ ٣,٤ مرات تقريبا فى الاتحاد السوفييتى وبحوالى ٢,٣ مرة فى هنغاريا وباكثر من ٢,٧ مرة فى جمهورية المانيا الديمقراطية وبـ٢,٦ مرة فى بولونيا وبحوالى ٣,٨ مرات فى رومانيا وبـ ٢,٢ مرة فى تشيكوسلوفاكيا . اما الدخل القومى للولايات المتحدة الاميركية فقد ازداد خلال الفترة نفسها باقل من ١,٦ مرة وفى انجلترا بحوالى ١,٤ مرة .

واذ يحاول الاقتصاديون البرجوازيون انكار افضليات الاسلوب الاشتراكى فى الانتاج يزعمون بان ما يحصل فى ظل الاشتراكية هو خمود وتائر النمو الاقتصادى وان هذه الوتائر ستتصل مع مرور الزمن الى تلك المستويات

الموجودة فى ظل الرأسمالية . ويحاول ايديولوجيو الامبريالية ان يبرهنوا على ان النظام الاشتراكى للاقتصاد ليس بقادر على تأمين رفع فعالية الانتاج الاجتماعى . ويستخدمون لتعليل هذه « النظرية » معطيات الاحصائيات السوفييتية حول وتائر نمو الدخل القومى فى الاتحاد السوفييتى : فقد ازداد الدخل القومى فى سنة ١٩٥٩ بنسبة ٨ ٪ ولكن وتائره انخفضت فى سنة ١٩٦٢ الى ٦,١ ٪ وحتى انها وصلت فى سنة ١٩٦٣ الى ٤,٥ ٪ . ولكن هذا الهبوط فى الوتائر ليس بأمر طبيعى تماما لتطور الاقتصاد السوفييتى وهو يتوقف على ظروف مؤقتة . فهو من جهة مرتبط بتوجيه اموال ضخمة الى تطوير جملة من الفروع التقدمية الجديدة فى الصناعة والزراعة وكذلك لاستغلال الاحتياطيات الطبيعية فى المناطق الشرقية من البلاد . وتغطية هذه التوظيفات على شكل زيادة فى الدخل القومى تجرى ببطء نسبى فى السنوات الاولى . ومن جهة اخرى اثر فى وتائر نمو الدخل القومى تأثيرا معينا الجدب الخارق فى محصول عام ١٩٦٣ .

ولكن التغلب على تأثير هذه العوامل سيتم فى المستقبل . فلئن كان المعدل السنوى لوتائر نمو الدخل القومى خلال اعوام الخطة السباعية ١٩٥٨ — ١٩٦٥

هو ٦ ٪ فانه سيصل خلال اعوام الخطة الخماسية ١٩٦٦ – ١٩٧٠ الى ٦,٧ – ٧,١ ٪ . وان الوتائر العالية لنمو الدخل القومى هى شرط ضرورى لتنفيذ مهام البناء الشيوعى بصورة ناجحة .

توزيع الدخل القومى واعادة توزيعه

بما ان الدخل القومى هو مصدر توسيع الانتاج وتلبية حاجات اعضاء المجتمع فانه ينقسم فى نتيجة التوزيع واعادة التوزيع الى قسمين اساسيين من حيث استخدامه هما صندوق التراكم وصندوق الاستهلاك . وكل واحد من هذين الصندوقين ، كما سنشير اليه فيما بعد ، ينقسم بدوره الى عدد من الصناديق الصغيرة تبعا لمختلف حاجات المجتمع الاشتراكى .

وينقسم الدخل القومى للمجتمع الاشتراكى على سبيل التوزيع الاولى وعلى اعتباره قيمة ناشئة حديثا ، الى قسمين هما : صندوق دفع اجور العمل لشغيلة الانتاج المادى والدخل الصافى للمجتمع .

ولا توجد تناقضات تناحرية بين صندوق دفع اجور العمل لشغيلة الانتاج المادى والدخل الصافى للمجتمع . اذ ان كلا هذين القسمين يعودان الى الشغيلة انفسهم ويستخدمان لصالحهم بصورة منهجية .

ومن صندوق دفع اجور العمل يتكون فى الوقت الراهن القسم الاساسى من المداخيل الفعلية لشغيلة الصناعة والزراعة والبناء وغيرها من فروع الانتاج المادى .

والدخل الصافى للمجتمع الاشتراكى ينقسم هو ايضا على سبيل التوزيع الاولى الى دخل صاف للمؤسسات الاشتراكية (قسم من المنتوج الزائد يبقى تحت تصرف المؤسسات) والى دخل صاف مركزى للدولة (قسم من المنتوج الزائد يذهب الى ميزانية الدولة) .

ويتركز القسم الاساسى من الدخل القومى تحت تصرف الدولة الاشتراكية وينفق بصورة ممركزة عن طريق ميزانية الدولة على تمويل الاقتصاد الوطنى والتدابير الاجتماعية والثقافية وادارة البلاد والدفاع عنها . اذ يوجد الى جانب ميدان الانتاج المادى ميدان آخر هو الميدان غير الانتاجى . ويعمل فى الميدان الاخير عدد كبير من الشغيلة (شغيلة التعليم ووقاية الصحة والخ) الذين ينمو تعدادهم فى مجرى البناء الشيوعى . اضف الى ذلك انه يجب ان تتوفر لدى المجتمع اموال لاعالة المواطنين العاجزين عن العمل ، والاطفال فى المؤسسات الخاصة بهم وما شاكل ذلك . وتلزم كذلك نفقات لتوسيع الانتاج والبناء الاساسى للاغراض غير الانتاجية وتكوين الاحتياطيات . وكل ذلك يتطلب نفقات مادية

ونقدية كبيرة تصرف من مبالغ ميزانية الدولة ، اى من قسم الدخل القومى الذى يتركز فى يد الدولة والذى هو عبارة عن الدخل الصافى للدولة الاشتراكية . ونفقات الدولة هى بمثابة توزيع ثانوى للدخل القومى .

كما تقوم الدولة باعادة توزيع قسم ليس بكبير من الدخل القومى عن طريق ضريبة الدخل وبعض الضرائب والاتاوات الاخرى التى ترد الى خزينة الدولة بعد التوزيع الاولى . ان المداخيل الاولية للشغيلة والمؤسسات فى ميدان الانتاج المادى تتحول جزئيا فى مجرى توزيع الدخل القومى واعادة توزيعه الى مداخيل الشغيلة والمؤسسات فى الميدان غير الانتاجى اى الى المداخيل الثانوية . ومن الطبيعى اننا لو جمعنا ببساطة المداخيل الاولية والثانوية لحصلنا على مبلغ يزيد كثيرا على مقدار الدخل القومى لانه سينطوى على حساب كبير مكرر . ومن المهم الاشارة الى هذا الامر لان الاحصائيات البرجوازية تلجأ الى هذه الطرائق لحساب الدخل القومى مما يسفر عن مبالغة فى مقداره الحقيقى .

ويهمل الاقتصاديون البرجوازيون الفوارق بين ميدان الانتاج المادى والميدان غير الانتاجى ويعتبرون كل فرد يحصل على دخل فى عداد المنتجين للدخل القومى بغض النظر عن مصدر هذا الدخل سواءاً كان فى

ميدان الانتاج المادى ام فى الميدان غير الانتاجى . ولذا فهم يحسبون الدخل القومى كمجموع كافة مداخيل الاحتكارات ورجال الاعمال والتجار واصحاب المصارف ومالكى الاراضى والعمال المأجورين وموظفى الدولة والقساوسة ورجال البوليس والفنانين ومن على شاكلتهم . وبالتالى فانهم يجمعون المداخيل الاولية والثانوية ونتيجة لذلك يبدو مقدار الدخل القومى المجمع على هذا النحو مبالغا فيه بدرجة كبيرة بسبب تكرار الحساب .

٤ ـ استخدام الدخل القومى

بنتيجة توزيع الدخل القومى واعادة توزيعه تتكون الصناديق الاجتماعية . وهى مخصصة لضمان الانتاج الاجتماعى الاشتراكى وتلبية حاجات الشعب المتنامية . ويمكن ان نرى فى الجدول التالى كيفية تكون الصناديق الاجتماعية التى يجرى عن طريقها استخدام الدخل القومى (راجع ص ٣٦٣)

صندوق التراكم

يتسم التراكم باهمية عظيمة بالنسبة لتطور الانتاج فى كل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية . وصندوق التراكم فى ظل الاشتراكية هو مصدر لتوسيع الانتاج والبناء الاساسى للاغراض الثقافية والمعيشية ولخلق

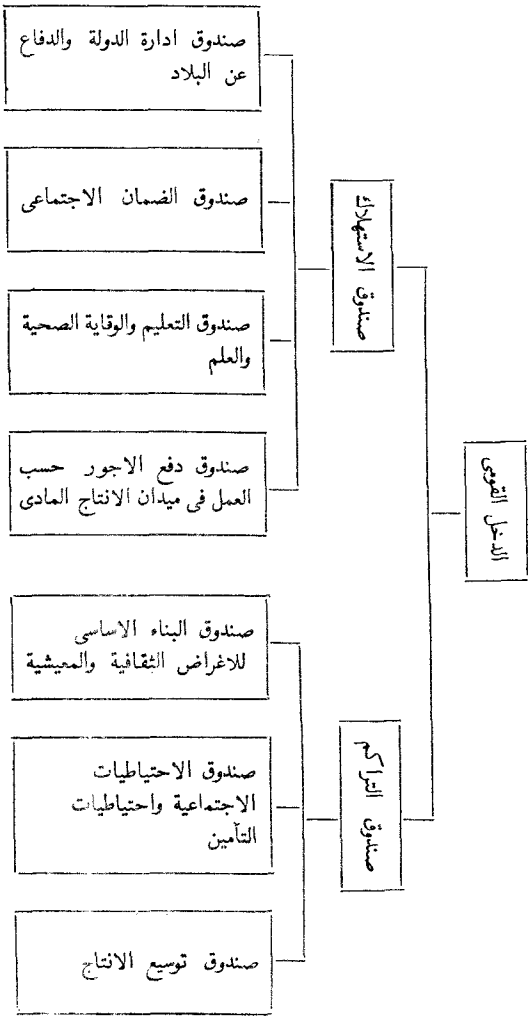
الدخل القومى
صندوق الاستهلاك
صندوق ادارة الدولة والدفاع عن البلاد
صندوق الضمان الاجتماعى
صندوق التعليم والوقاية الصحية والعلم
صندوق دفع الاجور حسب العمل فى ميدان الانتاج المادى
صندوق التراكم
صندوق البناء الاساسى للاغراض الثقافية والمعيشية
صندوق الاحتياطيات الاجتماعية واحتياطيات التأمين
صندوق توسيع الانتاج

الاحتياطيات الاجتماعية واحتياطيات التأمين . ويضمن التراكم الاشتراكى ايجاد الظروف الملائمة للزيادة المطردة فى استهلاك الشغيلة . ولا توجد ولا يمكن ان توجد هنا تناقضات تناحرية عند تقسيم الدخل القومى الى صندوق التراكم وصندوق الاستهلاك .

ويسرى فى ظروف الاشتراكية مفعول قانون التراكم الاشتراكى . ويتلخص جوهر هذا القانون فى ان التوجيه المنتظم لقسم من الدخل القومى الى تلبية متطلبات التراكم يضمن الوتائر العالية وعدم التقطع لتجديد الانتاج الموسع الاشتراكى الى جانب نهضة مطردة لمستوى حياة الشعب فى الوقت نفسه . ومن اجل ذلك يتيح النظام الاشتراكى المبرمج للاقتصاد امكانيات لا تحد .

ان تصفية الطبقات الاستغلالية مع استهلاكها الطفيلى وتركيز المنتوج الزائد فى ايدى الدولة يتيحان فى ظل الاشتراكية استخدام قسم من الدخل القومى لمتطلبات التراكم بصورة منتظمة وهذا القسم اكبر بكثير مما هو عليه فى المجتمع الرأسمالى . فمثلا ، لم تتجاوز حصة التراكم فى روسيا القيصرية نسبة ٥ — ٦ ٪ من الدخل القومى . ومعدل التراكم الانتاجى فى الاقطار الرأسمالية المتطورة لا يزيد الآن حتى فى افضل السنوات على ٨ — ١٠ ٪ . صحيح ان حصة

التراكم فى بعض الاقطار وفى ظل وضع اقتصادى ملائم بشكل خاص يمكن ان تنمو بدرجة كبيرة ، ولكن مثل هذه الظاهرة هى ظاهرة مؤقتة غير ثابتة . وتكون النتيجة الطبيعية للتراكم الرأسمالى هى تردى وضع الشغيلة بصورة نسبية ومطلقة . وبتعبير آخر ، يقع التراكم الرأسمالى فى تناقض تناحرى مع الاستهلاك الشعبى . اذ كلما يزداد التراكم تنخفض الاجرة بنسبة اكبر .

وتحدد هيئات التخطيط فى ظل الاشتراكية توزيع الدخل القومى بشكل يضمن الانسجام الصائب بين تطور الانتاج وتلبية كافة حاجات المجتمع الاخرى . ولا تظل النسب بين صندوق التراكم وصندوق الاستهلاك ثابتة فى مختلف مراحل تطور المجتمع الاشتراكى . ويمكن ان نرى ذلك من تركيب الدخل القومى للاتحاد السوفييتى (بالنسبة المئوية) .

	١٩٥٩	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
الدخل القومى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بما فى ذلك :				
صندوق التراكم	٢٦,٧	٢٨,١	٢٥,٣	٢٧,٨
صندوق الاستهلاك	٧٣,٣	٧١,٩	٧٤,٨	٧٢,٢

ويتضح من الارقام المذكورة اعلاه انه بالرغم من وجود بعض التراوح يتجه ربع الدخل القومى تقريبا الى صندوق التراكم ويذهب حوالى ثلاثة ارباعه الى صندوق الاستهلاك .

وينص البرنامج الطويل الامد على تغيير هذا التناسب الى جهة رفع حصة صندوق الاستهلاك . ولن يؤدى ذلك الى كبح نمو الانتاج . فالمقدار المطلق لصندوق التراكم سينمو كالسابق مع مراعاة الوتائر السريعة لزيادة الدخل القومى فى مجرى البناء الشيوعى.

صندوق الاستهلاك

بما ان الانتاج الاشتراكى يتطور لصالح تلبية حاجات الشعب ، فان استخدام صندوق التراكم يساعد على نمو الانتاج . وبذلك نفسه تتكون الظروف الملائمة لاطراد زيادة الدخل القومى بما فيه القسم الذى يصرف على متطلبات الاستهلاك .

وينمو صندوق الاستهلاك فى ظل الاشتراكية بوتائر سريعة .

ويستخدم القسم الاساسى من هذا الصندوق لغرض تأمين الاستهلاك الشخصى للسكان . ففى عام ١٩٦٤ صرف ٨٨,٦ ٪ من صندوق الاستهلاك على

الاستهلاك الشخصى وشكلت النفقات المادية فى المؤسسات التى تقدم الخدمات للسكان ٨,٥ ٪ بينما شكلت النفقات المادية فى المؤسسات العلمية والادارة ٢,٩ ٪ .

٥ ـ تجديد علاقات الانتاج الاشتراكية

يتم فى مجرى تجديد المنتوج الاجتماعى الاجمالى لا تجديد القيم المادية وحسب بل والعلاقات الانتاجية ايضا .

فالاحتياطيات المادية والنقدية المستخدمة فى ظل الاشتراكية وفى ظروف سيادة الملكية الاجتماعية لبعث الانتاج وتوسيعه هى ليست رأسمالا اى وسيلة لاستغلال العمل المأجور . والزيادة المنتظمة لحجم الانتاج الاشتراكى يصحبها ترسيخ علاقات التعاون الرفاقى والمساعدة الاشتراكية المتبادلة بين الناس المتحررين من الاستغلال وتحول العلاقات الانتاجية الاشتراكية تحولا تدريجيا الى علاقات شيوعية .

وبقدر توسيع الانتاج يجرى تطور قاعدة العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، الا وهى الملكية الاجتماعية بشكليها ، ويتم التقارب بين ملكية الدولة والملكية الكولخوزية التعاونية تدريجيا وسيتحدان مع

الانتقال الى الشيوعية فى ملكية شيوعية واحدة هى ملكية الشعب بأسره . ويتجلى تجديد علاقات الانتاج الاشتراكية كذلك فى تطوير واستكمال اشكال توزيع الخيرات المادية ، الملازمة للاشتراكية سواء بشكل الاجرة ام الخيرات المادية والخدمات التى تقدم للسكان من صناديق الاستهلاك الاجتماعية . وبما ان توزيع الخيرات المادية والخدمات عن طريق صناديق الاستهلاك الاجتماعية لا يتوقف بصورة مباشرة على كمية العمل ونوعيته فان تجديد الانتاج الاشتراكى يخلق ، بالتالى ، قاعدة للانتقال التدريجى من المبدأ الاشتراكى للتوزيع حسب العمل الى المبدأ الشيوعى للتوزيع حسب الحاجة .

٦ ـ تجديد القوة العاملة

ان مساهمة الناس عمليا فى الانتاج هى جزء مكون ضرورى من عملية الانتاج . ولذا فان بعث هذه العملية يفترض كذلك تجديد القوة العاملة . وهذا يعنى ، من جهة ، وجوب بعث قدرة الشغيلة المساهمين فى الانتاج على العمل بصورة منتظمة . ومن جهة اخرى لا يمكن تصور عملية تجديد الانتاج الموسع بدون استبدال الشغيلة الذين بلغوا سن التقاعد بعمال من

الشباب وباشراك عدد اضافى من الشغيلة فى عملية الانتاج .

وهذان الجانبان لتجديد القوة العاملة يفترضان كلاهما فى ظل الاشتراكية لا بعث القوة العاملة ببساطة وزيادة عدد العاملين فى مجرى الانتاج وحسب بل يفترضان كذلك اجراء تحولات نوعية كبيرة اى رفع المستوى الثقافى ـ التكنيكى العام والمهارة لدى الكوادر العاملة .

ويتطلب نمو واستكمال الانتاج الاشتراكى اكثر فاكثر وجود عمال ذوى مهارة عالية قادرين على تطبيق احدث منجزات التقدم التكنيكى فى الانتاج الى اقصى حد .

اضف الى ذلك ان عملية تجديد القوة العاملة تنطوى على توزيع القوة العاملة بشكل معقول حسب الفروع والمشاريع والمناطق فى البلاد .

القانون الاشتراكى للسكان

يجرى تجديد القوة العاملة الموسع فى المجتمع الاشتراكى بصورة تنسجم مع قانون السكان الملازم للاشتراكية . ولكل اسلوب فى الانتاج قوانين لنمو السكان واستخدامهم خاصة به ومميزة له وذات طابع تاريخى . فقد كتب ماركس يقول : « لا يوجد قانون

مجرد للسكان الا لدى النباتات والحيوانات ما دام الانسان لم يتدخل بعد تاريخيا فى هذا الميدان » *

ويعبر القانون الاشتراكى للسكان عن خصائص عملية تجديد سكان البلاد عموما وكذلك عن طبيعة ودرجة تشغيل القسم القادر على العمل منهم . ويتلخص جوهر القانون الاشتراكى للسكان فى انه يجرى على قاعدة النمو المطرد للانتاج الاشتراكى ، اولا ، ازدياد عدد السكان بصورة دائمة وسريعة ، وثانيا ، تهيئة الظروف الضرورية لاستخدام احتياطيات الايدى العاملة استخداما كاملا ومعقولا ، وثالثا ، تقوم نهضة عارمة لمستوى حياة الشعب . وجوانب القانون الاشتراكى للسكان هذه مرتبطة بعضها بالبعض الآخر ارتباطا وثيقا جدا ويتوقف احدها على الآخر .

ويختلف هذا القانون الموضوعى للاشتراكية اختلافا مبدئيا عن القانون الرأسمالى للسكان الذى يسبب بقدر نمو الانتاج الرأسمالى تكون جيش احتياطى للعمل وتردى وضع الشغيلة النسبى والمطلق .

وبالفعل ان الوتائر السريعة لنمو الانتاج الاشتراكى تضمن التشغيل الكامل لكافة السكان القادرين على

---

* ماركس وانجلس. المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٦٤٦

العمل . ولا ينطوى التقدم التكنيكى وخاصة اتمتة الانتاج على خطر البطالة . بل هو على العكس يخلق فى ظل الاشتراكية اكثر الظروف ملاءمة لتيسير العمل وتحسين ظروفه ولرفع مستوى حياة الشعب ، الامر الذى يعتبر اهم هنا .

الفصل العاشر

القوانين الاقتصادية لتحول الاشتراكية الى الشيوعية

١ ـ طورا المجتمع الشيوعى

كان الاشتراكيون الطوباويون عندما فسروا ضرورة الشيوعية ينطلقون من مقتضيات الاخلاق والعدالة المجردة ، وكانوا يصورونها كنظام اجتماعى مثالى غير قابل للتطور وحتى انهم لم يطرحوا على بساط البحث قضية قاعدته المادية . وخلافا لهذا كان ماركس وانجلس يعتبران النظام الشيوعى ثمرة للتقدم الاجتماعى وجسما اجتماعيا يتطور باستمرار على قاعدة من القوى المنتجة العالية التطور . وان هذا بالذات اتاح لهما البرهنة بصورة علمية على ان المجتمع الشيوعى لا بد من ان يمر فى تطوره بطورين هما الاشتراكية والشيوعية التى تنشأ على الاساس الذى تعده الاشتراكية .

الا ان كلاسيكيى الماركسية عاشا قبل الثورة الاشتراكية بوقت طويل ، ولذا فلم يستطيعا تحديد

ملامح المجتمع الشيوعى الاساسية الا بخطوطها العريضة. ان الشيوعية هى الابداع الحى للجماهير الشعبية . وعليه فان التجربة الحية العملية للجماهير التى تبنى هذا المجتمع الجديد هى وحدها التى تستطيع ان تقدم المواد الضرورية لوضع الاشكال الاكثر ملاءمة لتنظيمه الاقتصادى والسياسى ولاختيار طرق بناء الاشتراكية والشيوعية .

الشيوعية هى الطور الاعلى للتشكيلة الشيوعية

ان الاشتراكية والشيوعية هما طورا التشكيلة الشيوعية الواحدة . ويختلف احدهما عن الاخر بدرجة نضج الاقتصاد ومجمل العلاقات الاجتماعية . والشيوعية بوصفها الطور الاعلى من المجتمع الشيوعى ، تتسم بمستوى اعلى ، بالمقارنة مع الاشتراكية ، لتطور القوى المنتجة ، ذلك المستوى القادر على تأمين وفرة من الخيرات المادية والروحية للشعب . وبدلا من شكلى الملكية الاشتراكية تتوطد فى الشيوعية سيادة الملكية الواحدة وهى ملكية الشعب بأسره . وعلى اساس هذه الملكية يتم تذليل الفوارق الجوهرية بين المدينة والريف . وتصبح فى ذمة التاريخ الفوارق الجوهرية بين العمل الجسدى والعمل الفكرى الملازمة للاشتراكية . وتنمحى الحدود بين طبقة

العمال وطبقة الفلاحين وكذلك بين الفئة الاجتماعية القائمة فيما بينهما وهى فئة المثقفين ويدخل المجتمع فى طريق التطور اللاطبقى .

ان الشيوعية هى مجتمع الكادحين المتطورين من كل الوجوه وذوى الوعى العالى . ويغدو فيه العمل لخير المجتمع الحاجة الحيوية الاولى فى نظر الناس . وتحل المساواة الاجتماعية التامة بين جميع اعضاء المجتمع : اذ ان علاقة الناس المتساوية بوسائل الانتاج يكملها توزيع الخيرات المادية حسب الحاجة والانسجام التام بين الفرد والمجتمع .

ويفترض المبدأ الاشتراكى للتوزيع حسب العمل تطبيق مقياس حقوقى واحد على مختلف الناس الامر الذى يعنى عدم المساواة جزئيا فى الاستهلاك . اما التوزيع حسب الحاجة فى ظل الشيوعية فيعنى زوال جميع بقايا عدم المساواة . وهكذا يحل فى الطور الاعلى للمجتمع الشيوعى شعار الشيوعية القائل : « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته » محل الشعار الاشتراكى القائل : « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب عمله » .

ويجرى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية بالتدريج . ويتم هذا الانتقال بلا ثورة اجتماعية اى بدون تحطيم النظام القائم تحطيما جذريا .

ويفسر ذلك بان الاشتراكية والشيوعية ليستا تشكيلتين اجتماعيتين اقصاديتين مختلفتين ، بل ما هما الا طوران لتشكيلة اجتماعية اقتصادية واحدة . وبالرغم من الفروق المذكورة اعلاه فهذان الطوران يتميزان بكثير من الصفات المشتركة واهمها العلاقات الانتاجية الواحدة المستندة الى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . وينتفى فى كلا الطورين استغلال الانسان للانسان ، ويخدم الانتاج مصالح الشعب ، اما الاقتصاد فيتطور على اساس التخطيط .

وتنبثق مقدمات الطور الاعلى للمجتمع الشيوعى على شكل القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية وكامل منظومة العلاقات الاجتماعية الاشتراكية وعلى شكل بوادر الشيوعية تنبثق وتتشكل فى احشاء المجتمع الاشتراكى الذى تبدأ على اثر انتصاره التام مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع .

٢ ـ انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية

مفهوم القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية

ان المهمة الاقتصادية الرئيسية القائمة امام المجتمع الاشتراكى خلال مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع

هى انشاء القاعدة الماعدية والتكنيكية المناسبة لها . ويفترض ذلك : كهربة البلاد كهربة تامة ، وعلى هذا الاساس ، تحسين التكنيك وتكنولوجيا الانتاج الاجتماعى وتنظيمه فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى ؛ والمكننة المجموعية لعمليات الانتاج ، واشاعة الاتمتة فيها بصورة اكمل فاكمل ؛ واستخدام الكيمياء فى الاقتصاد الوطنى على نطاق واسع ؛ واستخدام الموارد الطبيعية والمادية واحتياطيات اليد العاملة استخداما شاملا وحكيما ؛ والجمع بين العلم والانتاج جمعا عضويا ، والتقدم العلمى والتكنيكى بوتائر سريعة ؛ وارتفاع مستوى الشغيلة الثقافى والتكنيكى ؛ والتفوق تفوقا ملحوظا على ارقى البلدان الرأسمالية من حيث انتاجية العمل ، وهذا شرط هام لانتصار النظام الشيوعى .

وان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية هو عملية تطوير القوى المنتجة للمجتمع الشيوعى وتحسين اشكال التنظيم الاجتماعى للانتاج . فالقاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية هى مجموع الشروط المادية الضرورية لترسيخ العلاقات الاجتماعية الشيوعية ولبلوغ مستوى عال لانتاجية العمل الاجتماعى يمكن من تأمين وفرة من الخيرات المادية والروحية .

يفترض انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية استمرار التقدم العلمى والتكنيكى . ويتميز هذا التقدم فى المرحلة الراهنة باندماج العلم بالانتاج اكثر فاكثر . ويغدو العلم عنصرا مكونا لعملية الانتاج ، اى انه يتحول الى قوة منتجة مباشرة فى المجتمع . وان حالة التقدم العلمى والتكنيكى هذه تجعله ذا ديناميكية وفعالية كبيرتين .

ان تطور المجتمع يجرى نتيجة لنمو وتحسين القوى المنتجة . فالتقدم التكنيكى الذى يقع فى اساس هذه العملية يبدأ دائما من تحسين ادوات العمل . ولكن تحسين هذه الادوات وما يتبعه من التقدم فى الانتاج الاجتماعى باكمله لدى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية هما امر مستحيل بدون كهربة الاقتصاد الوطنى . وتعتبر الكهربة فى البلدان الاشتراكية اساسا لبناء اقتصاد المجتمع الشيوعى وحلقة رئيسية فى تحقيق التقدم التكنيكى العصرى وفى تطوير جميع فروع الاقتصاد الوطنى . ومن المقرر اتمام كهربة الاتحاد السوفييتى بصورة اساسية قبل عام ١٩٨٠ . ومن اجل حل هذه المهمة لا بد من اسبقية تطور انتاج الطاقة الكهربائية بالمقارنة مع وتائر نمو الانتاج الصناعى

بأكمله . وستؤمن اسبقية نمو انتاج الطاقة الكهربائية ارتفاعا ملحوظا فى مقدار تزويد العمل بالطاقة الامر الذى سيؤثر فى رفع انتاجية العمل تأثيرا ايجابيا . ونظرا لهذا يجرى فى الاتحاد السوفييتى بناء عدد كبير من المحطات الكهرمائية والكهرحرارية الضخمة .

وستشاد فى الاتحاد السوفييتى منظومة موحدة للطاقة تربط جميع المحطات الكهربائية فى شبكة واحدة . ومع تشييد هذه المنظومة ستوصل بها منظومات الطاقة فى البلدان الاشتراكية الاخرى .

وتسمح المنظومة الموحدة للطاقة باستخدام المحطات الكهربائية استخداما اكثر حكمة . وهذه الامكانية ليست متوفرة لدى العالم الرأسمالى ، اذ ان الملكية الخاصة الرأسمالية وفوضى الانتاج تعرقلان انشاء منظومة موحدة للطاقة .

ويتسم تطوير الصناعة الكيماوية واشاعة الوسائل الكيماوية فى الاقتصاد الوطنى على هذا الاسس باهمية عظيمة فى قضية تغيير تركيب الانتاج تغييرا جذريا وانماء الانتاج . وتكتسب الكيمياء سنة بعد اخرى اهمية متزايدة فى تطور القوى المنتجة المعاصرة . وتتيح اشاعة الكيمياء فى الانتاج تحقيق ثورة حقيقية فى انتاج مواد العمل . ونتيجة لهذا تتغير النسبة بين المواد القديمة

التقليدية والمواد التركيبية الجديدة ذات الخصائص المعروفة مسبقا والتى لا تملكها المواد الطبيعية .

فالصناعة الكيماوية مدعوة للاشتراك بقسط كبير فى مسألة تأمين الوفرة من الملابس والاحذية وغير ذلك للسكان. ثم انها تتيح امكانية توجيه كمية كبيرة اضافية من الخامات الغذائية الى ميدان الاستهلاك ، اذ ان قسما كبيرا من المواد الغذائية يستعمل الآن كخامات تكنولوجية . وللكيمياء كذلك اهمية عظيمة بالنسبة لتطوير الزراعة .

ويفترض انشاء القاعدة المادية والتكنيكية اشاعة المكننة المجموعية والاتمتة فى العمليات الانتاجية على اكمل وجه واعادة تجهيز الاقتصاد الوطنى كله تكنيكيا . الامر الذى يعتبر عاملا هاما لرفع انتاجية العمل ولتأمين الوتائر العالية فى تطوير الانتاج الاجتماعى . كما ان الاتمتة والمكننة المجموعية تهيئان المقدمات المادية لتصفية الفروق الجوهرية بين العمل الجسدى والعمل الفكرى .

وان التقدم العلمى والتكنيكى الذى يؤمن تطور القوى المنتجة فى المجتمع الشيوعى هو التعبير عن الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة المرتبطة بانجازات العلم والتكنيك الجليلة . ويبشر هذا التقدم بامكانيات غير محدودة لنمو الانتاج الاجتماعى .

ولا يمكن استعمال نتائج الثورة العلمية والتكنيكية الحديثة استعمالا كاملا الا فى ظروف الاشتراكية . وخلافا لمزاعم ايديولوجيى الامبريالية ليس التقدم التكنيكى فى ظل الرأسمالية سيرا غير منقطع ، بل انه يصادف فى طريقه حواجز غير قابلة للتغلب عليها وهى ذات طابع اجتماعى واقتصادى . ثم ان نتائج التقدم التكنيكى يستأثر بها الرأسماليون ، اما الشعب فيعانى آلام البطالة المتعاظمة الناجمة عن التقدم التكنيكى . ولا يتم القضاء على التناقضات التناحرية بين العمل والرأسمال ، بل انها تتفاقم اكثر فاكثر ، اذ ان علاقات الانتاج الرأسمالية ضيقة جدا للثورة العلمية التكنيكية .

تحسين اشكال التنظيم الاجتماعى للانتاج

ويصبح تحسين اشكال التنظيم الاجتماعى للانتاج ضرورة عضوية للمجتمع الاشتراكى على وجه العموم وفى مرحلة بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية بوجه خاص . فالمقصود هنا قبل كل شىء تركز الانتاج وتعمق التقسيم الاجتماعى للعمل والتخصص والتعاون وكذلك توزيع القوى المنتجة توزيعا صحيحا .

وان تركز الانتاج اى تركيز وسائل الانتاج وقوة العمل وانتاج المصنوعات فى المؤسسات الكبيرة ، او بكلمة اخرى المقاييس الصائبة للمؤسسات ، انما يتحدد ذلك كله فى ظل الاشتراكية بواسطة الحسابات المعللة علميا ومن جميع النواحى والمستندة الى مقتضيات توفير وسائل الانتاج والعمل الى اقصى حد وضرورة وجود ثقافة الانتاج العالية . ولدى المؤسسات الكبيرة افضليات كثيرة على المؤسسات الصغيرة اذ انه لا يمكن تطبيق التكنيك الحديث والتكنولوجيا الحديثة والاشكال التقدمية لتنظيم الانتاج تطبيقا كاملا الا فى المؤسسات الكبرى حيث تبشر تلك بالفعالية الاكبر .

وخلافا للرأسمالية لا تعتمد مقاييس المؤسسات التى تبنى فى الاشتراكية على مقدار التراكم لدى المالكين الفرديين . فلا يوجد مثل هؤلاء فى ظل الاشتراكية فالقسم الاساسى من المبالغ متركز فى يد الدولة ولذلك فعند انشاء المؤسسات الجديدة تنطلق الدولة التى تملك الموارد الكبيرة ، من المنفعة والجدوى الاقتصادية وتنشىء حالا المؤسسات ذات الاحجام والمقاييس الا كثر فائدة .

ويستعمل الانتاج المجمّع على نطاق واسع فى ظل الاشتراكية . ويؤمن هذا الامر تقريب الانتاج من

مصادر الخامات ويتيح الاسزاع بعملية الانتاج بفضل تقصير وقت الانتقال من مرحلة انتاجية الى اخرى كما يتيح الاقتصاد فى نفقات النقل واستعمال الموارد المادية على اكمل وجه وكذلك استخدام نفايات الانتاج ومصنوعاته الفرعية استخداما نافعا .

وفى سياق انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية يستمر تطوير التقسيم الاجتماعى للعمل . ومن ظواهره تحسين تخصص الانتاج . وان تخصص المؤسسات لانتاج مصنوعات متشابهة من حيث التصميم والتكنولوجيا هو شرط ضرورى لتنظيم الانتاج المتسلسل . ويسهم التخصص فى رفع انتاجية العمل الاجتماعى وفى توفير التوظيفات الاساسية وفى تخفيض كلفة الانتاج .

ويطرح تطوير تخصص الانتاج عددا من المهام الجديدة امام التعاون داخل فروع الصناعة والتعاون بين فروع الصناعة . ويجب ان يضمن نشر التعاون فى المؤسسات الانتاج الدائم غير المتقطع فى كافة المؤسسات وتزويدها فى حينه بالمنتوج الذى تنص عليه اتفاقيات تبادل الارساليات .

ويعود الدور الهام فى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية الى توزيع القوى المنتجة توزيعا اقليميا منسجما ومعللا علميا والى مواصلة تحسين التطوير

المجموعى والتخصص لاقتصاد المناطق الاقتصادية فى البلاد . ولهذا الامر اهمية خاصة بالنسبة للبلدان الاشتراكية ذات الاراضى الشاسعة . ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، تنص الخطة الخماسية الجديدة لتطوير الاقتصاد الوطنى على الانماء الكبير فى اقتصاد مناطق البلد الشرقية الزاخرة بموارد الخامات والطاقة والوقود الرخيصة . وفى المناطق الاقتصادية الواقعة فى القسم الاوروبى من الاتحاد السوفييتى حيث يتركز القسم الاساسى من السكان وحيث انشئت الطاقات الانتاجية الكبيرة سيجرى تطوير القوى المنتجة اساسا عن طريق ادخال المستحدثات فى الطاقات الانتاجية الموجودة واستخدامها بافضل شكل .

رفع المستوى الثقافى والتكنيكى للكوادر

ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية لامر مستحيل بدون تأمين مستوى عال للتعليم العام والمهارة التكنيكية والثقافية لدى العاملين القادرين على ادارة التكنيك المعقد الراقى وعلى تأمين تحسين الانتاج باطراد .

وفى ميدان اعداد كوادر الاختصاصيين تفوق الاتحاد السوفييتى على جميع البلدان الرأسمالية بلا استثناء . ويدرس فى الاتحاد السوفييتى عدد من الطلاب يزيد

على عددهم فى اى بلد رأسمالى كان ، ويزيد عدد المهندسين الذين يتخرجون فى الاتحاد السوفييتى بثلاثة اضعاف وبيف على امثالهم فى الولايات المتحدة الاميركية ، كما يشتغل في الاقتصاد الوطنى للاتحاد السوفييتى عدد من المهندسين من حملة الشهادات يزيد على عددهم فى الولايات المتحدة بضعفين . واكثر من نصف العمال المشتغلين فى صناعة الاتحاد السوفييتى هم اختصاصيون اكفاء . وتتخذ فى البلدان الاشتراكية سلسلة من التدابير الرامية الى رفع المستوى الثقافى والتكنيكى ومستوى التعليم العام لدى الكوادر .

القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ونمو انتاجية العمل

ويتطلب بناء الشيوعية نمو انتاج الخيرات المادية نموا كبيرا . فلا يمكن التوصل الى توسيع الانتاج بالمقاييس الضرورية لبناء الشيوعية الا بفضل انماء انتاجية العمل انماءا كبيرا .

ويتسم رفع انتاجية العمل باهمية بالغة لانه ، اولا ، يضطلع الدور الحاسم فى تأمين وفرة من الخيرات المادية الضرورية للانتقال الى التوزيع حسب الحاجات . وثانيا ، لانه على اساس رفع انتاجية العمل يجرى تقصير

طول يوم العمل وانشاء ظروف ملائمة لتحسين راحة الكادحين ورفع مستوياتهم الثقافية والتكنيكية . ولقد تم الانتقال فى الاتحاد السوفييتى الى يوم العمل من ٧ ساعات ومن ٦ ساعات فى عدد من الفروع . وسيتيح الاستمرار فى رفع انتاجية العمل مواصلة تقصير يوم العمل .

٣ ـ تطور علاقات الانتاج لدى الانتقال الى الشيوعية

وفى مجرى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية تتحول علاقات الانتاج الاشتراكية بالتدريج الى علاقات شيوعية للانتاج .

تحول الملكية الاشتراكية الى الملكية الشيوعية

ان ما يميز علاقات الانتاج هو اشكال الملكية لوسائل الانتاج .

وان شكلى الملكية الاشتراكية ، ملكية الدولة (اى ملكية الشعب بأسره) والملكية التعاونية الكولخوزية (اى الملكية الجماعية) متشابهان من حيث طبيعتهما . ولكن هناك فوارق فيما بينهما ، كما اشرنا الى ذلك اعلاه ،

وتتجلى هذه الفوارق قبل كل شيء فى الدرجة غير المتساوية لتشريك وسائل الانتاج والعمل .

ويجرى تحول الملكية الاشتراكية الى الملكية الشيوعية نتيجة لتطوير شكلى الملكية الاشتراكية وعن طريق اندماجهما فى ملكية شيوعية واحدة هى ملكية الشعب بأسره .

وستعبر ملكية الدولة الاشتراكية فى مجرى تطورها عن درجة متعاظمة من التشريك .

ومع الانتقال الى الشيوعية ستحل هيئات اقتصادية للشعب بأسره تدريجيا محل الدولة بوصفها المعبر عن ملكية الشعب بأسره .

وفى مجرى بناء الشيوعية تطرأ تغيرات جدية على الملكية التعاونية الكولخوزية . وتصبح اكثر نضجا بقدر تطورها . فدرجة تشريك وسائل الانتاج والعمل فى الكولخوزات ترتفع وتقترب من مستوى التشريك فى قطاع الدولة فى الاقتصاد الوطنى .

ويتم تطوير الملكية الكولخوزية التعاونية قبل كل شيء عن طريق انماء وتحسين القوى المنتجة فى الزراعة .

فالوسائل الاساسية للانتاج الكولخوزى ووسائل الاستعمال الثقافى والمعاشى (اندية الكولخوزات ورياض

الاطفال ودور الحضانة وغير ذلك) التى تؤلف الارصدة غير القابلة للتوزيع فى الكولخوزات قريبة من مواضيع ملكية الدولة من حيث طبيعتها الاقتصادية . ان ارصدة الكولخوزات هذه ، شأنها شأن ملكية الدولة ، غير قابلة للتوزيع اى انه لا يمكن احالتحا الى اعضاء منفردين فى الكولخوزات ، لانها انشئت بعمل الكولخوزيين الجماعى مع مساعدة كبيرة ومساهمة من قبل الطبقة العاملة والدولة الاشتراكية . وفضلا عن ذلك ، فان وسائل الانتاج الكولخوزية المعاصرة ليست وسائل للعمل الفردى بل للعمل الجماعى . ولا يمكن استعمالها بصورة فعالةالا فى اقتصاد الكولخوزات الكبيرة الجماعى . ولذا فان زيادة الارصدة غير القابلة للتوزيع يعنى تطوير الملكية التعاونية الكولخوزية وتقريبها من ملكية الدولة اكثر فاكثر .

ثم ان الانتقال الى ملكية مشتركة لعدة كولخوزات هو دليل كذلك على نمو درجة تشريك وسائل الانتاج والعمل فى الكولخوزات . فمثلا ، يزيل تنظيم المؤسسات المشتركة للبناء او مشاغل الترميم والتصليح او مؤسسات للتحويل الاولى للمحاصيل الزراعية او تخزينها والخ ، بقوى واموال مشتركة لعدد من الكولخوزات ، كل ذلك يزيل بالتدريج انعزال الكولخوزات الاقتصادى بعضها

عن البعض الاخر. وهكذا تجتاز الملكية الكولخوزية اطارات الكولخوزات المنفردة وتظهر ملكية مشتركة لعدة كولخوزات .

وفى سياق تطور القوى المنتجة فى الزراعة يجرى كذلك اندماج وسائل الانتاج الكولخوزية بوسائل الانتاج الخاصة بالدولة اى بالشعب بأسره . وتستعمل الكولخوزات على نطاق اوسع فاوسع منشآت الرى التابعة للدولة وتستهلك الطاقة الكهربائية التى تولدها المحطات الكهربائية الخاصة بالدولة ، كما تتطور الروابط الانتاجية بين الكولخوزات والسوفخوزات والمؤسسات الصناعية المحلية ويتسع نطاق تنظيم انتاجات مختلفة على اساس المشاركة . وهذا ما يؤمن استخدام قوى العمل والموارد الانتاجية استخداما منسجما ومتكاملا اكثر خلال السنة، ويرفع انتاجية العمل ويسهم فى تنظيم مؤسسات زراعية ــ صناعية ممتزجة هناك حيث تكون لذلك جدوى ، تؤمن الجمع العضوى بين الزراعة والصناعة فى حدود التخصص العقلانى والتعاون فيما بين المؤسسات الزراعية والصناعية .

وعلى هذا النحو تقترب الملكية الكولخوزية من ملكية الدولة ، ملكية الشعب بأسره .

ومع نمو الاقتصاد الكولخوزى يصبح فى مستطاع الكولخوزيين سد حاجاتهم كلها من المداخيل التى

يحصلون عليها من الاستثمارات الاجتماعية . وبقدر نهوض هذه الاخيرة ستستنفد بالتدريج اهمية قطع الاراضى الملحقة ببيوت الكولخوزيين بوصفها مصدرا لمداخيلهم الشخصية ، وهذا ما يعبر كذلك عن عملية تشريك وسائل الانتاج والعمل .

تصفية الفوارق الجوهرية بين المدينة والريف

ان قضية تحول الملكية الاشتراكية الى الملكية الشيوعية مرتبطة بقضية الغاء الفوارق الجوهرية ذات الطابع الاجتماعى والاقتصادى بين المدينة والريف .

والاشتراكية تصفى التضاد بين المدينة والريف ، اما الفوارق الجوهرية بينهما فتظل باقية . وتتجلى هذه الفوارق فى اختلاف مستويات تطور القوى المنتجة وتجهيز الانتاج تكنيكيا وفى اختلاف درجات تشريك وسائل الانتاج والعمل وفى اختلاف اشكال الادارة وفى اختلاف طابع عمل الكولخوزيين والمشتغلين فى المؤسسات الصناعية وفى اختلاف اتعاب العمل وفى اختلاف الظروف الثقافية والمعاشية لدى سكان الريف والمدينة .

فانشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية والنهوض بالملكية الكولخوزية الى مستوى ملكية الشعب بأسره واندماج هذين الشكلين للملكية فى ملكية شيوعية واحدة ، كل ذلك يفترض درجة عالية لتطور القوى

المنتجة فى الزراعة . وعلى اساس تجديد التجهيز التكنيكى للانتاج الزراعى سيتحول العمل فى الزراعة الى نوع من العمل الصناعى .

وان انماء القوى المنتجة وتطور ملكية وسائل الانتاج يغيران العلاقات الداخلية فى الكولخوزات تغييرا جوهريا ، اذ تقترب هذه العلاقات منها فى مؤسسات الشعب بأسره . ويتجلى ذلك لا فى ارتفاع درجة تشريك وسائل الانتاج والعمل فحسب ، بل كذلك فى تقريب تنظيم دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات من المستوى والاشكال المتكونة فى مؤسسات الدولة . وعلى سبيل المثال نشير الى الانتقال فى الكولخوزات من دفع اتعاب العمل عينا حسب ايام العمل الى دفع اتعاب العمل المضمون والى شكله الاعلى و هو الدفع المباشر نقدا .

ويجرى تحسين العلاقات الداخلية فى الكولخوزات كذلك عن طريق تطوير الخدمات العامة تطويرا واسعا . والمقصود هنا هو تنظيم التغذية العامة فى الكولخوزات وبناء رياض الاطفال ودور الحضانة ومختلف المؤسسات المعاشية .

ويهيىء نمو الانتاج الزراعى وتحسينه ظروفا ملائمة لتحسين الخدمة الثقافية والمعاشية لسكان الريف ولتحويل القرى الى بلدات تتوفر فيها كل مرافق الحياة .

تصفية الفوارق الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل الجسدى

وفى سياق البناء الشيوعى يجرى تذليل الفوارق الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل الجسدى الملازمة للرأسمالية والتى ما تزال موجودة فى ظل الاشتراكية . والعمل هو الحلبة الحاسمة بين ميادين نشاط الانسان ، وعليه فان التغيرات فى طابع العمل تؤثر فى مظهر المجتمع باكمله تأثيرا مباشرا اشد .

والاشتراكية تقضى على التضاد بين العمل الجسدى والعمل الفكرى ، بمعنى ان العمل الفكرى لا يعود بعد من نصيب الطبقات الاستغلالية . الا ان الاشتراكية لا تمحو الفوارق الجوهرية بين هذين النوعين من العمل . فان هذه الفوارق تتسم بطابع اجتماعى واقتصادى ، اذ ان الطبقة العاملة والفلاحين يمارسون العمل الجسدى على الغالب فى حين ان المثقفين يمارسون عملا فكريا .

ويجرى تذليل الفوارق الجوهرية بين العمل الجسدى والعمل الفكرى مع انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية . ويتطلب الانتاج العصرى النشاط الفكرى بدرجات متعاظمة ابدا ، الا ان هذا لا يعنى اطلاقا ان العمل الفكرى سيحل محل العمل الجسدى فى آخر

المطاف ، والمقصود هنا الاندماج العضوى بين العمل الفكرى والعمل الجسدى اذ ان عملية العمل الموحدة التى تجمع بين عناصر العمل الفكرى والعمل الجسدى ستحل محل العمل المنقسم الى عمل فكرى وعمل جسدى .

وان الشرط الضرورى لتذليل الفوارق الجوهرية بين العمل الجسدى والعمل الفكرى هو رفع المستوى الثقافى والتكنيكى لدى العمال والكولخوزيين الى مستوى المهندسين والتكنيكيين . ولتنفيذ ذلك من الضرورى ، عدا تطوير جميع اشكال اعداد الكوادر اعدادا عاما ومهنيا الى اقصى حد ، تقصير يوم العمل وتطوير ميدان الخدمات العامة لتحرير الوقت اللازم لرفع المستوى الثقافى والتكنيكى لدى الشغيلة .

اما النتيجة الاجتماعية لتذليل الفوارق الجوهرية بين المدينة والريف ، بين شغيلة العمل الجسدى والعمل الفكرى ، فهى المحو التدريجى للحدود بين الطبقتين والفئة الواقعة بينهما الا وهى فئة المثقفين . وعلى هذا النحو ستقضى الشيوعية على انقسام المجتمع الى طبقات وفئات اجتماعية ، بينما لم يكن كل تاريخ البشرية ، باستثناء القرون البدائية ، الا تاريخ المجتمع الطبقى .

ومع الانتقال الى الشيوعية ستتغير علاقات التوزيع ايضا . وسيتحقق التوزيع فى ظل الشيوعية حسب حاجات اعضاء المجتمع .

ولتحقيق الانتقال الى التوزيع الشيوعى من الضرورى ، اولا ، تأمين وفرة من الخيرات المادية . وهذا هو الشرط الاساسى لذلك الانتقال .

وثانيا ، يجب ان تتكون لدى الناس عادة على العمل حسب الكفاءات ، اى ما يشكل الموقف الشيوعى من العمل .

وثالثا ، لا بد من تربية الوعى العالى لدى الناس فى قضايا الاستهلاك . وكان لينين يصف مزاعم « العلماء » البرجوازيين السيئة النية والقائلة بان الناس فى الشيوعية سيطالبون بما هو مستحيل ، وبان الشيوعيين يعدون كل امرىء بكل ما يشاء من السيارات والبيانوهات والحلويات والخ .. بانها اختلاقات جاهلة . ولقد فضح لينين مثل هذه الاختلاقات واشار الى ان الطور الاعلى من الشيوعية « ... يفترض انتاجية العمل غير ما هى عليه الآن وينفى وجود البرجوازى الصغير الحالى القادر على ان يتلف « عبثا » ... مستودعات كاملة من الثروة الاجتماعية ويطلب ما هو مستحيل » * .

* لينين . المؤلفات . المجلد ٢٥ ، ص ٤٤١ .

ورابعا ، لا بد من انشاء منظمة واسعة دقيقة العمل للتوزيع ، بما فى ذلك عدد ضرورى من المؤسسات لخدمات السكان المعاشية قادرة على تلبية جميع حاجات الكادحين .

وتستطيع هذه الشروط معا ان تهيىء المقدمات للانتقال الى التوزيع حسب الحاجات . وما دامت هذه المقدمات لم تتوفر بعد فلا يجوز الاسراع بادخال المبدأ الشيوعى للتوزيع . اذ ان العجلة لا يمكن ان تؤدى الا الى جعل الناس سواسية وتلحق الضرر بقضية بناء الشيوعية .

ان الانتقال الى التوزيع حسب الحاجات لا يمكن ان يتم فورا ودفعة واحدة . ومن اجل الاستعاضة عن مبدأ للتوزيع بآخر لا بد من المرور بفترة معينة من الزمن تتكون خلالها المقدمات الضرورية لهذه الاستعاضة . وخلال هذه الفترة يتم الجمع بين مبدأ التوزيع حسب العمل وبين الاشكال المتطورة للتوزيع المجانى على حساب صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

غير ان الدفع حسب العمل سيبقى هو المصدر الاساسى لتلبية حاجات الكادحين المادية والثقافية فى مرحلة بناء الشيوعية . وخلال هذه الفترة يتوجب على المجتمع ان يفيد الى اقصى حد من المصلحة المادية الشخصية بوصفها حافزا قويا لتطوير الانتاج .

وفى مجرى البناء الشيوعى يتغير طابع مفعول قانون التوزيع حسب العمل وكذلك اشكال استخدام هذا القانون . ومع ازدياد رصيد التوزيع حسب العمل ، يجرى نمو المداخيل الحاصلة من العمل بوتائر مختلفة لدى مختلف فئات السكان . وبسرعة اكبر تزداد مداخيل الكادحين ذوى الاجور المنخفضة . ومرد ذلك الى ارتفاع درجة مهارة الكوادر مع انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، ومقابل العمل الكفوء تدفع اجور اعلى .

ولكن ليس طابع التوزيع حسب العمل هو وحده الذى يتغير . ففى مرحلة البناء الشيوعى تنمو رفاهية الكادحين كذلك بفضل زيادة الصناديق الاجتماعية .

ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، تتم فى الوقت الراهن تلبية ربع حاجات العمال والمستخدمين من الصناديق الاجتماعية . وقبيل عام ١٩٨٠ سيزداد نصيب صناديق الاستهلاك الاجتماعية من مداخيل السكان الفعلية بمقدار ضعفين . وهذا ما يتيح حل عدد من القضايا الاجتماعية الهامة الخاصة بالانتقال الى الشيوعية .

ويوجد فى ظل الاشتراكية عدم مساواة مادية بين اعضاء المجتمع يمكن تفسيره لا بالاختلافات فى الكفاءة فقط ، بل وبالفروق فى الاوضاع العائلية . ويقع القسم الاعظم من نفقات اعالة الاطفال فى الوقت الحاضر

على كاهل الوالدين . وقبل عام ١٩٨٠ سيأخذ المجتمع فى الاتحاد السوفييتى على عاتقه ما يعادل ٧٥ — ٨٠ ٪ من هذه النفقات . وسترتفع معاشات التقاعد . وهكذا ستتكون المقدمات الضرورية للتوصل الى المساواة الشيوعية فى الاستهلاك . الا ان المساواة التامة فى الاستهلاك لا يمكن ان تكون حتى فى اعلى درجات تطور المجتمع الشيوعى . ومرد ذلك الى تباين الرغبات والحاجات لدى الناس .

ثم ان نمو الصناديق الاجتماعية سيسمح بحل مسألة هامة اخرى هى تحرير المرأة من الكدح المنزلى .

ويتسم تطور العلاقات البضاعية النقدية والتجارة على اعتبارهما شرطا ضروريا لتوزيع الخيرات المادية فى مرحلة بناء الشيوعية باهمية كبيرة بالنسبة للانتقال الى المبدأ الشيوعى فى التوزيع . وعلى تطوير التجارة وتحسينها ان يعدا جهازا سيستخدم لغايات التوزيع الشيوعى بعد اضمحلال العلاقات البضاعية النقدية التى ستستنفد نفسها اقتصاديا حتى ذلك الحين .

الملكية الشخصية فى ظل الشيوعية

ان تطور علاقات الانتاج الاشتراكية فى سياق الانتقال الى الشيوعية يفترض كذلك حدوث تغيرات

جوهرية فى الملكية الشخصية . ويتجلى هذا قبل كل شيء فى واقع ان اهمية الاستثمارات المساعدة الملحقة بالبيوت فى الزراعة بوصفها ينبوعا للملكية الشخصية لمواد الاستهلاك ستنخفض بالتدريج مع استمرار نهوض القوى المنتجة فى المجتمع .

وعليه ففى سياق البناء الشيوعى يجرى انكماش نسبى لحدود الملكية الشخصية . ومع تطور الانتاج تزداد ازديادا مطلقا كمية مواد الاستهلاك الموزعة حسب العمل والتى تصبح بسبب ذلك مواضيع الملكية الشخصية . ولكن حدود الملكية الشخصية تظهر ميلا نحو الانكماش بصورة نسبية ، اى بالمقارنة مع الصناديق الاجتماعية . ويعود ذلك الى ان الصناديق الاجتماعية للاستهلاك تتطور بوتائر اسرع من وتائر نمو الدفع حسب العمل .

وكذلك يتغير الدور الذى تضطلع به الملكية الشخصية فى الانتاج الاجتماعى مع الانتقال الى الشيوعية . ففى الظرف الراهن تلعب الملكية الشخصية لمواد الاستهلاك دور الوسيلة لتشجيع المصلحة المادية لدى الناس فى نتائج عملهم ، اى وسيلة حثهم على العمل . الا ان الملكية الشخصية تكف عن القيام بهذه الوظيفة مع تحول العمل الى الحاجة الحيوية الاولى لدى الناس .

* * *

لقد اصبحت الافكار الشيوعية قوة مادية هائلة تؤثر فى اوسع اوساط الناس فى جميع بلدان العالم . وقد وصف اجتماع ممثلى الاحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد فى عام ١٩٦٠ الاهمية الدولية للبناء الشيوعى بالشكل التالى : « ان شعوب البلدان الاشتراكية اذ تشق الطريق نحو الشيوعية تشكل بالتالى نموذجا للمجتمع الجديد من اجل البشرية قاطبة . وباهتمام شديد يتطلع الكادحون فى العالم الرأسمالى الى النشاط الانشائى الذى يقوم به بناة الاشتراكية والشيوعية . وهذا ما يحمّل الاحزاب الماركسية ــ اللينينية وشعوب البلدان الاشتراكية مسؤولية تجاه الحركة العمالية العالمية فى سبيل انجاح بناء الاشتراكية والشيوعية » *

ان الاتحاد السوفييتى هو اول بلد انكب على بناء الشيوعية على نطاق واسع . ولخبرة الاتحاد السوفييتى اهمية عظيمة بالنسبة لشعوب البلدان الاشتراكية السائرة فى طريق بناء المجتمع الجديد وبالنسبة لكادحى البلدان الرأسمالية المناضلين فى سبيل الثورة الاشتراكية وبالنسبة لاولئك الكادحين الذين يخوضون النضال الوطنى التحررى البطولى ضد الامبريالية .

---

* «الوثائق البرنامجية حول النضال من اجل السلام والديمقراطية والاشتراكية» . موسكو ، ١٩٦١ ، ص ٥٣ .

لقد اشار ماركس وانجلس ولينين الى ان قوة الطبقة العاملة العالمية هى فى عددها وتنظيمها وتلاحمها ووعيها .

ومع ظهور الدول الاشتراكية يضاف الى هذه العوامل عامل جديد هو القوة المادية التى تملكها هذه الدول . وعليه فان الواجب الاممى الاول لبلدان الاشتراكية هو زيادة قواها وجبروتها باستمرار . ويشكل نمو جبروت الاشتراكية الاقتصادى والسياسى وقوة تأثير مثال البلدان الاشتراكية الايجابى عاملا جديدا مبدئيا لاثارة الجماهير الشعبية .

ثم ان النجاحات التى احرزتها المنظومة الاشتراكية العالمية فى المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية تزيد من قوة الجاذبية للاشتراكية بالنسبة للبلدان التى تحررت من النير الامبريالى والتى يتوجب عليها اختيار طرق لمتابعة تطورها . ويسهم نمو الجبروت الاقتصادى والدفاعى لدى المعسكر الاشتراكى فى تغير نسبة القوى على المسرح العالمى لصالح الاشتراكية ولما فيه خسارة للامبريالية . وهذا ما يهيئ ظروفا ملائمة لتطوير النضال الثورى لكادحى البلدان الرأسمالية ويسهم فى درء تصدير الثورة المعاكسة من قبل الامبريالية .

وهكذا نرى ان النضال من اجل بناء الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى بوصفه اعلى شكل للاممية البروليتارية يقوى الحركة الثورية فى العالم اجمع ويسرع بعملية اختمار الوضع الثورى فى البلدان الرأسمالية ويضطلع بالتالى بدور العامل الاهم فى تطور الحركة الثورية العالمية .

الفصل الحادى عشر

نظام الاقتصاد الاشتراكى العالمى

تشكل وتطور المنظومة الاشتراكية العالمية

ان تشكل نظام الاقتصاد الاشتراكى العالمى هو عملية حتمية يستدعيها مفعول القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى . وقد ظهر هذا النظام بنتيجة احتدام التناقضات التى تلازم الرأسمالية فى طورها الاخير ، وانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، والثورات الاشتراكية فى جملة من الاقطار الاخرى فى اوروبا وآسيا .

السمات الاساسية للمنظومة الاشتراكية العالمية

ان المنظومة الاشتراكية العالمية التى تكونت بعد الحرب العالمية الثانية هى عبارة عن التآخى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بين الشعوب المستقلة المتحررة التى تسير فى طريق الاشتراكية والشيوعية والتى تجمعها

وحدة المصالح والاهداف واواصر التضامن الاشتراكى الدولى المتينة . وان الاساس المادى لاسرة الدول الاشتراكية هو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . وقد توحدت الاقطار الاشتراكية فى اسرة عالمية لتحقيق بناء الاشتراكية والشيوعية . وتتجه جهودها الى انهاض الاقتصاد فى كل بلد ، وبالتالى فى المنظومة كلها عموما ، والى ضمان السلم الوطيد بين الشعوب .

ان الاساس الاقتصادى ونظام الدولة المتماثلين والايديولوجيا الواحدة الممثلة فى الماركسية-اللينينية ، وكذلك المصالح المشتركة فى حماية المكاسب الثورية والاستقلال الوطنى ، والهدف المشترك العظيم وهو بناء الاشتراكية والشيوعية ، كل ذلك يكون الاساس الموضوعى لقيام علاقات دولية ودية متينة . ولا يمكن بناء الاشتراكية بنجاح الا بالجهود المشتركة وفى ظل مساعدة متبادلة بين البعض والبعض الاخر . ويتطور بين الاقطار الاشتراكية تعاون وثيق شامل .

فلقد اتحدت البلدان الاشتراكية طواعية فى اسرة واحدة ، على اساس مبادئ احترام وحدة اراضى كل قطر واستقلاله كدولة وسيادته وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لبعضها البعض . وقال لينين : « ان اعلان الحقوق المتساوية لكل الامم اصبح بالنسبة

للبرجوازية قضية خداع . ولكنه بالنسبة لنا سيكون حقيقة تيسر وتعجل باجتذاب الامم كلها الى جانبنا » * .

والسمة التى تميز العلاقات الاشتراكية الدولية هى التعاون الاخوى المتبادل والاممية الاشتراكية التى تتجلى فى المعونة المتبادلة النزيهة وفى التعاون الوثيق بين البلدان الاشتراكية فى حل المسائل الاقتصادية والسياسية وغيرها .

وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى ان بناء الاشتراكية الذى يروج له الانتهازيون اليساريون المعاصرون بمعزل وبانفصال عن الاسرة الاشتراكية العالمية ، ومعارضة مبدأ الاممية الاشتراكية بمبدأ « الاعتماد على القوى الذاتية » يتناقضان مع القوانين الموضوعية لتطور المجتمع الاشتراكى . فان رفض التعاون مع الاقطار الاشتراكية يؤدى الى تبديد العمل الاجتماعى والى هبوط انتاجيته والى تأخر وتائر الانتاج الاجتماعى والى جعل البلاد فى تبعية للعالم الرأسمالى فى آخر المطاف .

المرحلة الراهنة من تطور المنظومة الاشتراكية العالمية

لقد جرى قيام المنظومة الاشتراكية العالمية فى فترة وجيزة تاريخيا . ولقد انبثق الاسلوب الرأسمالى للانتاج فى القرن السادس عشر . وتشكلت المنظومة

* لينين . المؤلفات . المجلد ٢٣ . ص ١٥ .

العالمية الرأسمالية فى نهاية القرن التاسع عشر . ومر اكثر من ٣٠٠ عام منذ ميلاد الرأسمالية حتى نهاية القرن التاسع عشر حيث تشكلت منظومتها العالمية . اما الاسلوب الاشتراكى للانتاج فقد ظهر فى عام ١٩١٧ . وانقضى حوالى ٣٠ عاما منذ ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى حتى قيام المنظومة الاشتراكية العالمية . وهذا هو الفرق بين وتائر قيام وتطور كل من النظامين العالميين مما يظهر بوضوح نمو وتائر التطور التاريخى وافضليات النظام الاشتراكى .

فلئن كانت حصة النظام الاشتراكى من مناطق الكرة الارضية قبل الحرب العالمية الثانية هى ١٧ ٪ ، ومن السكان زهاء ٩٪ فان الاقطار الاشتراكية تحتل فى الوقت الحاضر ٢٦ ٪ من الكرة الارضية حيث يعيش ٣٥,١ ٪ من سكان الارض . وفى سنة ١٩١٧ كانت حصة النظام الاشتراكى من الانتاج الصناعى العالمى اقل من ٣ ٪ . اما فى عام ١٩٣٧ فقد وصلت الى ١٠ ٪ تقريبا وفى عام ١٩٥٠ حوالى ٢٠ ٪ وفى عام ١٩٦٦ حوالى ٣٨ ٪ من كل المنتوج الصناعى العالمى ، بما فى ذلك حصة الاتحاد السوفييتى حوالى ٢٠ ٪ .

وتتصف المرحلة الراهنة لتطور المنظومة الاشتراكية العالمية بانه قد

ودخل الاتحاد السوفييتى مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع . والمهمة الاقتصادية الرئيسية التى يواجهها الاتحاد السوفييتى هى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية . اما الدول الاخرى فتنجز بناء اسس الاشتراكية . وتوطدت ديكتاتورية البروليتاريا فى كافة الاقطار الاشتراكية . ويجرى تصنيع هذه الاقطار بنجاح . وفى كل البلدان الاشتراكية تقريبا حلت احدى المهام العسيرة للبناء الاشتراكى الا وهى اشاعة التعاون فى الزراعة .

ونما الوعى الاشتراكى لدى الشغيلة . واحرزت منجزات كبيرة فى تطبيق الاشكال الاشتراكية فى العمل . واصبحت المباراة الاشتراكية اسلوبا عاما فى بناء المجتمع الجديد . ويتطور باطراد الموقف الشيوعى من العمل . كما تحددت المبادئ الاشتراكية لادارة الاقتصاد : المركزية الديموقراطية والميزان الاقتصادى وغيرهما .

وان القطاع الاشتراكى فى اقتصاد كافة الاقطار هو القطاع الغالب . وهو يحتل مركز الصدارة فى الصناعة والتجارة للبلدان الاشتراكية كلها . وانتصرت العلاقات الانتاجية الاشتراكية فى الزراعة ايضا فى اغلبية البلدان الاشتراكية . فان اكثر من ٩٠ ٪ من المساحات الزراعية فى البلدان الاشتراكية يعود الى القطاع الاشتراكى . ويستثنى من هذا بولونيا ويوغوسلافيا حيث تمر عملية التحويل الاشتراكى فى الزراعة باطوارها الاولى .

وتفسح العلاقات الانتاجية الاشتراكية التى ترسخت مجالا رحبا للاسراع بتطوير القوى المنتجة . وقد خطت الاقطار الاشتراكية خطوة عملاقة من التأخر الى التقدم .

ففى عام ١٩٦٦ انتجت صناعة الاقطار الاشتراكية ما يزيد بحوالى ١٠ مرات على ما انتج فى هذه المناطق نفسها فى عام ١٩٣٧ .

وازدادت حصة انتاج وسائل الانتاج فى المنتوج الاجمالى للصناعة . ويفوق حجم انتاج وسائل الانتاج فى جميع الاقطار الاشتراكية تقريبا نصف المنتوج

الصناعى كله فى الوقت الحاضر . ففى هنغاريا مثلا تؤلف الفئة « أ » فى الانتاج الصناعى ٦٧ ٪ وفى تشيكوسلوفاكيا ٦٠,٧ ٪ وفى بولونيا ٦٠,٩ ٪ وفى رومانيا ٦٣,٨ ٪ . وهذا من اهم الدلائل على النضج الصناعى للدول الاشتراكية . وتسد البلدان الاشتراكية حوالى ٩٠ ٪ من كل حاجاتها الى المكائن والاجهزة من انتاجها الخاص والتبادل المشترك فيما بينها .

ان الدليل الشامل على التغييرات الجذرية التى جرت فى اقتصاد البلدان الاشتراكية هو حصة الصناعة والزراعة من المنتوج الاجتماعى الاجمالى . فحصة المنتوج الصناعى من المنتوج الاجتماعى الاجمالى فى بلدان الاسرة الاشتراكية عموما كان يؤلف فى سنة ١٩٦٤ حوالى ٧٥ ٪ وهذا دليل على تحول الاقطار الاشتراكية الى دول صناعية او دول صناعية ــ زراعية . فان اغلبية الاقطار الاشتراكية كانت فيما سبق اقطارا زراعية .

وكانت الزراعة مصدر الحياة لثلثى السكان فى بولونيا ولثلاثة ارباعهم فى رومانيا ولاربعة اخماسهم فى بلغاريا .

ان الاقتصاد الاشتراكى العالمى يزداد قوة بثقة ويصبح اكثر نضجا . وتزول مصاعب فترة الانتقال

من الرأسمالية الى الاشتراكية والاقتصاد المتخلف الموروث عن الماضي .

ان النجاحات الاقتصادية التى حققتها بلدان الاسرة الاشتراكية ونمو امكانياتها المادية تهيئ للمنظومة الاشتراكية العالمية امكانية التأثير فى مجرى التطور العالمى تأثيرا اكثر فعالية .

وتؤثر المنظومة الاشتراكية العالمية تأثيرا متزايدا فى نضال الجماهير الشعبية فى البلدان الرأسمالية . كما تؤثر نجاحات الاشتراكية تأثيرا ثوريا فى الشغيلة ، فالشعوب ترى عيوب الرأسمالية التى لا تعالج والضرورة التاريخية لانهيارها .

ويتعاظم دور الاسرة الاشتراكية العالمية واهميتها فى تطور النضال الوطنى التحررى للشعوب المظلومة وفى النضال ضد الاستعمار القديم والجديد وفى سبيل الاستقلال الاقتصادى للبلدان المتحررة . وتقدم الدول الاشتراكية مختلف انواع المساندة المادية والمعنوية الى الاقطار النامية وتساعدها على التخلص نهائيا من وضع التبعية الذى تشغله فى نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وبواسطة القروض التى يقدمها الاتحاد السوفييتى وحده يبنى فى ٢٧ بلدا من البلدان النامية فى آسيا وافريقيا ٦٠٠ مشروع ومؤسسة . وقد دخل حيز العمل اكثر من

١٧٠ مشروعا منها قبل بداية عام ١٩٦٥ . وتفتح المساعدة التى تقدمها الدول الاشتراكية امام البلدان النامية آفاقا واقعية لنيل استقلالها الاقتصادى وتحقيق نهضتها الاقتصادية . وتؤثر المنظومة الاشتراكية العالمية تاثيرا متعاظما ابدا فى اختيار طريق التطور اللاحق للشعوب المتحررة من التبعية الاستعمارية . فكثير من الاقطار النامية ينشىء تحت تأثير نجاحات المنظومة الاشتراكية العالمية ملكية الدولة ويدخل فى الاقتصاد مبادئ التخطيط ويشيع التعاون بين المنتجين الصغار ويبدأ بالسير فى طريق التطور اللارأسمالى .

ان كل هذا لدليل على ان المنظومة الاشتراكية العالمية تتحول الى عامل حاسم فى التطور العالمى المعاصر .

التجارة الخارجية

تتسم التجارة الخارجية باهمية كبيرة فى العلاقات بين الدول الاشتراكية . وتقوم السوق الاشتراكية العالمية على مبادئ تختلف عما تقوم عليه السوق الرأسمالية العالمية . فمنظمات الدولة الاشتراكية هى وحدها التى تمارس التجارة الخارجية .

ولا يسرى فى السوق الاشتراكية العالمية مفعول قوانين الغاب الرأسمالية ولا يوجد هنا السعى من قبل الاقوياء الى استخدام التجارة من اجل الاستبداد بالضعفاء سياسيا واقتصاديا ولا الى الاثراء على حساب التبادل الغير متكافىء ولا الى تصريف البضائع الكاسدة فى اسواقها الداخلية وفى اسواق الاقطار الاخرى او المضاربة عن طريق تصدير البضائع المستوردة ولا

الى استغلال وضع السوق لصالح بعض الاقطار على حساب اقطار اخرى .

وتخدم التجارة بين الاقطار الاشتراكية اهداف تطور هذه الاقطار اقتصاديا . وتدخل هذه التجارة كعنصر مكون فى خطط الاقتصاد الوطنى المنسقة بين الاقطار الاشتراكية وتقوم نظرا لذلك تماما على خدمة البناء الاشتراكى والشيوعى . والتجارة فى السوق الاشتراكية العالمية ، شأنها شأن انتاج البضائع ، لا تخضع للتقلبات العرضية . ويضمن تصريف البضائع بالخطط المنسقة لجميع الاقطار .

وفى التجارة الخارجية ، كما فى الاشكال الاخرى للتعاون الاقتصادى ، يراعى بصرامة مبدأ سيادة الدولة . فكل بلد يضع بنفسه تركيب تجارته الخارجية . ولا يجبر احد على تصدير او استيراد البضائع بما يضر بالمصالح الوطنية للدولة الاشتراكية .

وبحكم النهضة السريعة للانتاج الاشتراكى وتوسيع التخصص الدولى ينمو بلا انقطاع وبوتائر غالية استيعاب السوق الاشتراكية وتداول التجارة الخارجية . فخلال السنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٨ كان النمو السنوى لتبادل البضائع بين الاقطار الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل يوازى ٨,٥ ٪ . وكان هذا النمو

خلال السنوات ١٩٥٩ — ١٩٦٣ يشكل اكثر من ١٤ ٪ . وفى سنة ١٩٦٤ تجاوز حجم التبادل التجارى بين الاقطار الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل مستوى عام ١٩٥٠ بنسبة ٤,٦ مرات .

وبالرغم من ان للبلدان الاشتراكية علاقات تجارية مع كثير من دول العالم حيث كانت الدول الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى تتاجر فى عام ١٩٦٣ مع ١١٨ دولة ، فان الحجم الاساسى للتجارة الخارجية يعتمد على تبادلها التجارى فيما بينها . فمثلا كانت حصة الدول الاشتراكية من مجمل تداول البضائع للاقطار الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل ٧١ ٪ وحصة الاقطار الاخرى ٢٩ ٪ . وعن طريق التجارة المتبادلة تغطى الاقطار الاشتراكية حاجتها الى استيراد الفحم الحجرى بنسبة ٩٧ ٪ والى النفط ومشتقاته بنسبة ٩٦ ٪ والى خامات الحديد بنسبة ٨٠ ٪ والى المكائن والاجهزة بنسبة ٧٦ ٪ .

ويؤدى تصنيع البلدان الاشتراكية الى تغيير تركيب التجارة الخارجية . فلمنتجات الصناعة والمكائن والاجهزة حصة متزايدة من استيراد وتصدير البلدان الاشتراكية .

وادخل نظام الحسابات المتعددة الاطراف فى التجارة بين الاقطار الاعضاء فى مجلس التعاون

الاقتصادى المتبادل لغرض متابعة تطوير صلاتها الاقتصادية . وانشىء لتنفيذ هذه الحسابات بنك دولى للتعاون الاقتصادى وقد بدأ هذا البنك عمله منذ الاول من كانون الثانى عام ١٩٦٤ . ويتيح تنظيم الحسابات المتعددة الاطراف امكانيات اوسع لتطوير التجارة والتقسيم الدولى للعمل . وان نظام الحسابات المتعددة الاطراف مدعو الى ان يساعد على توسيع وتوطيد الصلات الاقتصادية بين الاقطار الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل . فحتى سنة ١٩٦٥ كانت الحسابات المتبادلة تصفى فى الغالب على مبدأ الموازنة المتبادلة بين طرفين لتقديم البضائع والخدمات . وقد كانت تصفية هذه الحسابات بين الطرفين تضطر الاقطار عند عقد الاتفاقيات التجارية الى تقييد صادراتها وفقا لامكانيات الاستيراد لدى الطرف الآخر .

اما الحسابات المتعددة الاطراف عن طريق البنك الدولى للتعاون الاقتصادى فتفترض موازنة تقديم البضائع والمدفوعات لكل بلد مع كافة الاقطار الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل . وتجرى الحسابات المتعددة الاطراف بواسطة الروبل القابل للتحويل وهو وسيلة الدفع لدى الحسابات بين الاقطار الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل . وتستخدم المداخيل

الحاصلة بالروبل القابل للتحويل لتسديد الاستيراد من اى قطر عضو فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل .

وقد ابتدأ البنك برأسمال قدره ٣٠٠ مليون روبل قابل للتحويل . ويتألف مجلس ادارة البنك ، وهو اعلى هيئة فيه ، من ممثلى كافة الاقطار الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى . ولكل بلد صوت واحد فى مجلس ادارة البنك بغض النظر عن حصته فى تأسيس البنك . فمثلا ، كانت حصة الاتحاد السوفييتى الاولية ١١٦ مليون روبل وحصة جمهورية المانيا الديمقراطية ٥٥ مليون روبل اما جمهورية منغوليا الشعبية فكانت حصتها ٣ ملايين روبل . غير ان لهذه الاقطار جميعها حقا متساويا فى اتخاذ القرارات فى مجلس ادارة البنك . اما الاصول المتبعة فى البنك الدولى للتطوير والانماء الذى انشأته البلدان الرأسمالية فتختلف عما ذكرناه . فالنفوذ والقوة والسلطات تتوقف هناك كثيرا على الرأسمال الموظف : فلكل قطر ٢٥٠ صوتا مضافا اليها صوت واحد لكل ١٠٠ الف دولار من قسطه فى رأسمال البنك . ومفهوم انه فى ظل هذه المبادئ القائمة على قوة النقد تتقرر كل شؤون هذا البنك من قبل ممثلى الدول الكبرى . وبما ان الولايات المتحدة الاميركية لها ثلث كافة اسهم هذا البنك فان عدد الاصوات التى

تملكها توازى حوالى ٣٠ ٪ فى حين ان ٢٠ دولة من دول اميركا اللاتينية مجتمعة لا تملك الا ٨ ٪ من الاصوات . وان نظام « اصوات الارجحية » المطبق فى البنك الدولى للتطوير والانماء وفى صندوق العملة الدولى ايضا ينسجم والمبدأ الرأسمالى مبدأ « القوة حسب الغنى » . وفى ظل هذا النظام يكون صوت مدير البنك الذى تعينه الولايات المتحدة الاميركية ذا وزن اكبر بكثير من اى صوت من اصوات المدراء المنفذين الـ ١٧ او اكبر حتى من مجموعة كاملة من هؤلاء .

ان الاقطار الاشتراكية اذ تطور التجارة الى اقصى حد لا تحجز نفسها عن السوق الرأسمالية العالمية بحواجز الصيانة وهى ضد كل تفرقة حيال البلدان الاخرى .

تقديم القروض

وعلاقات تقديم القروض علاقات متطورة بين البلدان الاشتراكية على نطاق واسع . فهى ، شأنها شأن الاشكال الاخرى من التعاون الاقتصادى ، تتصف بالعلاقات الاشتراكية القائمة بين هذه الدول .

ويستهدف تقديم القروض هدفا واحدا هو المساعدة الاخوية للشعب الذى يبنى الاشتراكية . والقرض هنا يختلف عما هو عليه فى الاقتصاد الرأسمالى حيث

يكون ادارة للنهب الاقتصادى والاخضاع السياسى للبلدان الاقل تطورا . فالبلاد التى تقدم القرض لا تضع امام البلاد التى تستلم القرض اية شروط خاصة ولا تأخذ بيدها وظيفة الاشراف على استخدام هذا القرض . فمستلم القرض هو وحده صاحب المبالغ التى يستلمها بصفة مساعدة تسليفية . وتقدم القروض والسلف فى المنظومة الاشتراكية العالمية من اجل شراء الاجهزة الصناعية والمواد الخام والمواد الغذائية ولتطوير الاقتصاد الوطنى ورفع مستوى حياة الشغيلة .

واكبر مساعدة بالقروض يقدمها الاتحاد السوفييتى بالذات . فقد قدم فى الفترة التى اعقبت الحرب للبلدان الاشتراكية الاخرى قروضا بمبلغ يزيد على ٨ مليارات روبل . وتقدم القروض لامد طويل وبشروط غاية فى التساهل . ولا تتجاوز فائدة القروض ٢ ٪ فى السنة . وعند تحديد الفائدة عن القرض تؤخذ بعين الاعتبار مصالح البلد المقرض والبلد المقترض . فالبلد المقدم للقرض يقتطع من اقتصاده الوطنى لامد معين مقدارا من الاموال التى يمكن استخدامها لتطوير اقتصاده نفسه . والبلد المستلم للقرض يحصل على موارد اضافية لتطوير انتاجه . ولذا فمن الواضح ان العدل يقتضى دفع فائدة عن القرض حتى فى ظل التعاون الاخوى المتبادل .

ويجرى تسديد القروض بالبضائع التقليدية لصادرات البلد المتسلم القروض .

وفى حالات استثنائية ، عندما يكون هذا القطر او ذلك فى وضع عصيب ، تقدم له الدول الاشتراكية قرضا بدون فائدة وحتى مساعدة بدون عوض . هكذا مثلا قدمت مساعدة بدون عوض لجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية بعد انتهاء الحرب ضد العدوان الامبريالى الذى تزعمته الولايات المتحدة الاميركية . وحصلت هنغاريا على مثل هذه المساعدة بعد سحق العصيان المعادى للثورة فى عام ١٩٥٦ حيث لحق خلاله ضرر عظيم باقتصاد هذا البلد . ولا ينحصر عمل البنك الدولى للتعاون الاقتصادى فى اجراء الحسابات بين البلدان الاشتراكية ولكنه يقدم القروض ايضا . وقد كانت الفائدة المئوية عن القروض المقدمة للبلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل خلال السنة الاولى من تأسيس البنك بمعدل ٠,٨ ٪ .

التعاون العلمى والتكنيكى

يتحقق التعاون العلمى والتكنيكى بين البلدان الاشتراكية وفقا تماما لخططها المنسقة لتطوير اقتصادها الوطنى . ويتجلى التعاون العلمى والتكنيكى فى صور

متنوعة . من بينها التبادل المنتظم للوثائق والكتب العلمية والتكنيكية ومعالجة المشاكل العلمية بصورة مشتركة وتبادل المساعدة فى اعداد الكوادر وتبادل الخبرة التقدمية فى انتاج البضائع وعمل المجددين . ويتحقق التعاون العلمى والتكنيكى بين كافة البلدان الاشتراكية على اساس اتفاقيات تعقد بين اطراف متعددة او بين طرفين . والمساعدة التكنيكية التى يقدمها طرف لاخر هى مساعدة رخيصة التكاليف الى اقصى حد .

وقد تطور بصورة واسعة عملْ نقل الوثائق التكنيكية والتصاميم للبناء الاساسى وانتاج المكائن والاجهزة ولتنظيم العمليات التكنولوجية . فخلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٢ وحدها تبودلت بين البلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل اكثر من ٣٨ الف مجموعة من الوثائق التكنيكية . ولو قدر ثمن ما قدمه الاتحاد السوفييتى وحده من الوثائق فى السوق الرأسمالية لبلغت اثمانها حوالى ٤ مليارات روبل . ولكن بلدان المنظومة الاشتراكية العالمية تقدم الوثائق بعضها لبعض بدون ثمن ولا تتقاضى الا النفقات الفعلية على استنساخ الوثائق .

ويتسم باهمية كبيرة خاصة التعاون فى مجال بناء المؤسسات الصناعية والزراعية وفى تقديم الاجهزة المجمعة لمصانع بكاملها او لورشات منفردة . وتشيد

فى الاقطار الاشتراكية بمعونة الاتحاد السوفييتى محطات كهربائية ومصانع منفردة وتشكيلات من المصانع لتعدين الحديد والفلزات غير الحديدية ولصناعة استخراج الخامات المعدنية واستخراج الفحم واستخراج النفط وتكرير النفط ومصانع انتاج المكائن والسيارات والتراكتورات والرولمانات والمشاريع الكيمياوية والمصانع المنتجة للمواد الانشائية ومختلف البضائع للاستهلاك الشعبى ووسائل المواصلات والمواد الطبية وهلمجرا .

ولقد كانت لدى الاتحاد السوفييتى حتى بداية عام ١٩٦٦ اتفاقيات حول تقديم المساعدة الاقتصادية والتكنيكية للبلدان الاشتراكية لتشييد ١٤٠٠ مشروعا وورشة منفردة وغير ذلك من المؤسسات ، مع العلم انه حتى المدة المذكورة كان قد انتهى بناء ٦٧٩ مشروعا . وقد تم فى الفترة التى اعقبت الحرب وبمساعدة تكنيكية من الاتحاد السوفييتى تدشين ٤٥ مشروعا فى البانيا و ٧٩ فى بلغاريا و ٣٠ فى هنغاريا و ١٣ فى المانيا الديموقراطية و ٤٧ فى فييتنام الديموقراطية و ١٩٦ فى الصين الشعبية و ٤٣ فى كوريا الديموقراطية الشعبية و ٨ فى كوبا و ٤٩ فى منغوليا الشعبية و ٧٥ فى بولونيا و ٧٦ فى رومانيا و ١٥ فى تشيكوسلوفاكيا و ٣ فى يوغوسلافيا . وتقدم بلدان الديموقراطية الشعبية

بدورها للاتحاد السوفييتى اجهزة مجمعة لمصانع السكر والمعلبات والاسمنت وغيرها . ولا ترتبط المساعدة التكنيكية باية شروط سياسية او عسكرية او اقتصادية تمس سيادة البلاد .

ان الاقتصاد الاشتراكى العالمى يواجه فى تطوره مصاعب يسببها التفاوت فى مستويات التطور الاقتصادى لبعض البلدان الاشتراكية التى كان لاكثريتها فيما سبق اقتصاد متأخر .

ويثبت نظام العلاقات الاجتماعية كله فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى التخلف الاقتصادى فى الاقطار المنفردة . ومن مصلحة الدول الامبريالية الاكثر تطورا ان تكون فى حدود الاقتصاد الرأسمالى العالمى اقطار هى ملحقات خامية لها . وهذا ما يسهل امكانية ابتزاز ارباح طائلة وبصورة متواصلة من الاقطار الاقل تطورا .

ويجرى التغلب على التأخر الاقتصادى الذى ورثته بعض الدول الاشتراكية عن الرأسمالية بما يتناسب وقانون التطور المنهجى . ويرافق هذه العملية لا صراع المزاحمة بل تبادل المساعدة الاخوية بين بلدان الاسرة الاشتراكية . فالبلدان التى تغلبت على تأخرها الاقتصادى تصبح حليفة اقتصادية قوية للبلدان الاشتراكية الاخرى وليس منافسات لها .

وتتجلى افضليات المنظومة الاشتراكية العالمية على المنظومة الرأسمالية فى انها تسهم فى موازنة المستويات الاقتصادية للاقطار المنفردة . اذ ان المساعدة المتبادلة وتبادل الخبرة والمنجزات العلمية والتكنيكية والتعاون فى استثمار الموارد الطبيعية وهلمجرا ، تسرع بتطور الاقتصاد . وتحصل الاقطار المتخلفة سابقا من الدول الاكثر تطورا على مساعدة تكنيكية حديثة . وتنشىء المشاريع الجديدة وفروع كاملة من الاقتصاد الوطنى على اساس احدث انواع التكنيك . وكل ذلك يتيح لهذه الدول فرص تقليص آماد بناء الاشتراكية .

فمفهوم اذن ان نهضة اقتصاد البلدان الاشتراكية تتحقق ، قبل كل شىء ، عن طريق استخدام كل بلد منها لموارده الداخلية استخداما كاملا وتطبيق المبادىء اللينينية للاقتصاد الاشتراكى وهى التى تعكس متطلبات القوانين الاقتصادية للاشتراكية . وتحرز النجاحات فى البناء الاشتراكى بالعمل الخلاق لشعب كل قطر . اما التعاون مع الدول الاخرى فيتيح امكانية استخدام ميزات الاشتراكية بصورة اكمل وجعل عمل الشعب اكثر انتاجية .

المحتويات

الفصل الاول

مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ٣
١ – ضرورة مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ٣
٢ – التأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج الاساسية. . . . ٩
٣ – النماذج الاقتصادية والطبقات فى مرحلة الانتقال من
الرأسمالية الى الاشتراكية ١٩
٤ – التصنيع الاشتراكى. ٢٧
٥ – انشاء الاقتصاد الزراعى الاشتراكى ٣٣
٦ – انتصار الاشتراكية. ٤٤

الفصل الثانى

طابع علاقات الانتاج الاشتراكية . القانون الاقتصادى الاساسى
للاشتراكية ٤٩
١ – الملكية الاشتراكية وعلاقات الانتاج الاشتراكية. . ٤٩
٢ – طابع القوانين الاقتصادية الاشتراكية. ٦٣
٣ – الدور الاقتصادى للدولة الاشتراكية. ٧٤
٤ – القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية. ٨٣

الفصل الثالث

التطور المنهاجى للاقتصاد الوطنى الاشتراكى. ١٠٣

١ – تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسقا هو
قانون الاشتراكية الاقتصادى ١٠٣
٢ – اهم النسب فى الاقتصاد الاشتراكى ١١٣
٣ – التخطيط الاشتراكى. ١١٨
٤ – افضليات الاقتصاد الاشتراكى المخطط. ١٣٨

الفصل الرابع

العمل الاجتماعى وانتاجية العمل ١٤١
١ – العمل الاجتماعى فى ظل الاشتراكية.. . . . . ١٤١
٢ – النمو الدائب لانتاجية العمل الاجتماعى. ١٦٦

الفصل الخامس

الانتاج البضاعى وقانون القيمة فى ظل الاشتراكية. ١٧٤
١ – ضرورة الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية وخصائصه ١٧٤
٢ – البضاعة وخصائصها فى ظل الاشتراكية. ١٨٧
٣ – النقد فى المجتمع الاشتراكى. ١٩٨
٤ – مفعول قانون القيمة واستخدامه. ٢٠٤

الفصل السادس

الميزان الاقتصادى. ٢٢٢
١ – جوهر الميزان الاقتصادى. ٢٢٢
٢ – تداول وتنظيم اموال المؤسسة العاملة على اساس
الميزان الاقتصادى. ٢٤٣

الفصل السابع

الاسس الاقتصادية للنظام الكولخوزى. ٢٧٠
١ – اقتصاد الكولخوزات الجماعى. ٢٧٠
٢ – مداخيل الكولخوزات وتوزيعها. ٢٨١
٣ – تنظيم العمل فى الكولخوزات. ٢٨٩

٤ – دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات. ٢٩٢
٥ – الريع الفرقى ودوره فى تطوير الانتاج الكولخوزى. . ٢٩٣

الفصل الثامن

التوزيع فى المجتمع الاشتراكى. ٣٠١
١ – مبادئ التوزيع فى ظل الاشتراكية. ٣٠١
٢ – مدفوعات العمل فى مؤسسات الدولة. ٣١٧
٣ – دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات. ٣٢٨

الفصل التاسع

تجديد الانتاج الإشتراكى. ٣٣٩
١ – جوهر تجديد الانتاج الاشتراكى. ٣٣٩
٢ – تجديد انتاج المنتوج الاجتماعى الاجمالى. . . . ٣٤٤
٣ – الدخل القوى فى المجتمع الاشتراكى. ٣٥٤
٤ – استخدام الدخل القومى ٣٦٢
٥ – تجديد علاقات الانتاج الاشتراكية. ٣٦٧
٦ – تجديد القوة العاملة. ٣٦٨

الفصل العاشر

القوانين الاقتصادية لتحول الاشتراكية الى الشيوعية. ٣٧٢
١ – طورا المجتمع الشيوعى. ٣٧٢
٢ – انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية. ٣٧٥
٣ – تطور علاقات الانتاج لدى الانتقال الى الشيوعية. . ٣٨٥

الفصل الحادى عشر

نظام الاقتصاد الاشتراكى العالمى. ٤٠١

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول موضوع الكتاب ، وترجمته ، وشكل عرضه ، وطباعته واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكى بولفار ٢١ ،
موسكو – الاتحاد السوفييتى

تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٤	٣ من الاسفل	الحتريفيون	التحريفيون
٨٢	٨	لاشترالية	الاشتراكية
١٢٤	العنوان	مبائ	مبادئ
٢٢٩	١	والاتفاقيات الدقات الاقتصادية	العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات
٣٠٤	١٠	الاحر	الامر
٣٢٥	٧	فى الاتحاد وثمة فى الاتحاد السوفيتى	وثمة فى الاتحاد السوفيتى
٣٤٢	٧	ووفقا لبين	ووفقا للتناسب بين
٤٢٤	١	ادارة	اداة